تاج علوم الأدب وقانون كلام العرب

للإمام أحمد بن يحيى بن المرتضى
المتوفى سنة ٨٤٠ هـ

دراسة وتحقيق
د. نوري ياسين حسين الهيتي

إصدارات وزارة الثقافة والسياحة - صنعاء

SANA'A 2004
صنعاء عاصمة للثقافة العربية 2004
Sana'a 2004 the arab cultural capital


تاج علوم الأدب
وقانون كلام العرب



للإمام أحمد بن يحيى بن المرتضى
(المتوفى سنة ٨٤٠هـ)

دراسة وتحقيق
د. نوري ياسين حسين الهيتي

المجلد الثاني



إصدارات وزارة الثقافة والسياحة - صنعاء

١٤٢٥هـ - 2004 م

رقم الإيداع بدار الكتب بصنعاء

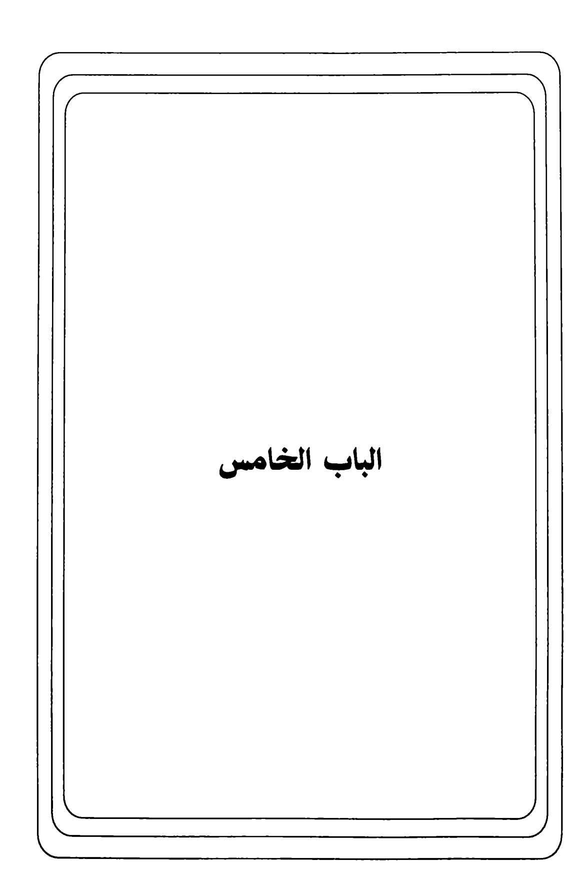
(٢٠٠٤/١٣٤)

الناشر

الجمهورية اليمنية
وزارة الثقافة والسياحة
صنعاء الحصبة - ص.ب. (36)-(237)
هاتف: 235114 - فاكس: 235113
بريد الكتروني: moc@y.net.ye

من بهاء صنعاءَ... وتجليات عبقها.. في عام تتويجها عاصمةً للثقافة العربية.. يأتي هذا الاحتفاءُ بمجد الكلمة.. وجلال أنوارها.
في بدء الوعي الإنساني كانت الكلمة..
وعلى رأس فعاليات هذا العام الاستثنائي تأتي هذه الإصدارات.. حدثاً يتوج صنعاء فضاءً شاسعاً للثقافة والتاريخ والجمال والخصوصية.

خالد عبد الله الرويشان
وزير الثقافة والسياحة



الباب الخامس

باب المرفوع

الرفعُ الحركةُ الدالةُ على الفاعل وما أشْبَهَهُ. وهي ضَمُّ الشَفَتَيْنِ[١]. وفي حُكْمِها الألفُ والواوُ كما مر. وهي أسبقُ الحركات مخرجاً، فَخُصَّ بِها الفاعلُ[٢] وما أشبَهَهُ لِسَبَقِهِ، والفعلُ المضارعُ/ لما سيأتي.

الفاعل

فالفاعلُ هو[٣] ما أُسْنِدَ إليه فعلٌ أو شِبْهُهُ. بص: وقُدِّمَ عليه على جِهَةِ قيامِهِ بِهِ كـ «قامَ زَيدٌ»[٤].

ك. لك. وصَدْرُ الأفاضِلِ: لا يُعْتَبَرُ تَقَدُّمُ المُسْنَدِ، فَزَيْدٌ مِنْ «زَيْدٌ قامَ» فاعلٌ عندهم لا مبتدأ[٥]. قلت: إذن لَما وَجَبَ الضميرُ في قاما وقاموا.

انظر شرح الكافية لابن مالك ١/٥٣٨، المفصل وشرحه لابن يعيش ٢/١١٣.

(١) في حاشية ت: لأن مخرجها من الشفتين.

(٢) (الفاعل) ساقطة من د.

(٣) (هو) ساقطة من ت.

(٤) انظر الكتاب ١/٣١، المقتضب ٤/١٢٨، الإيضاح لابن الحاجب ١/١٥٧، شرح ابن عصفور ١/١٥٧، الهمع ١/١٥٩، المفصل وشرح ابن يعيش ١/٧٤.

(٥) نسبة هذا المذهب الكوفي إلى ابن مالك أمر عجيب من المصنف. فقد صرح ابن مالك بوجوب تقديم الفعل على الفاعل، بل وأكد ذلك مراراً. خذ مثلاً قوله في التسهيل ص٧٥: (وهو - أي الفاعل - المسند إليه فعل أو مضمن معناه، تام مقدم فارغ غير مصوغ للمفعول). وقوله في شرح الكافية ٢/٥٧٦: (الفاعل هو المسند إليه فعل تام، مقدم، فارغ، باق على الصوغ الأصلي. أو ما يقوم مقامه). وفيها أيضاً في ٢/ ٥٨٠ (الفعل والفاعل كجزأي كلمة، فلا يجوز أن يتقدم الفاعل على الفعل مع بقاء فاعليته، كما لا يتقدم عجز الكلمة على صدرها. وإن وقع الاسم قبل الفعل فهو مبتدأ معرض لتسلط نواسخ الابتداء عليه). فهل هناك نص أوضح من هذا من بيان مذهب ابن مالك اطلع عليه الإمام المهدي؟ الله أعلم. =

ويُعْطى المفعولُ حكمَهُ حيثُ يَنوبُ عنه، كما سيأتي.

كثر: ورافِعُهُ الفعلُ. مر: بل كَونُهُ فاعلاً[١]. قلنا: لم يَتَقَوّمْ إلّا بالفعلِ.

ويجبُ سَبْقُهُ المفعولَ في أحوالٍ:

حيثُ أُعْرِبا[٢] تقديراً كـ «ضَرَبَ موسى عيسى»[٣]، إلّا لقرينةٍ عقليةٍ كـ «لَزِمَ العصا عيسى»[٤]، أو لفظيةٍ كالصفةِ الصحيحةِ[٥] (في نحو: ضربَ موسى العالمَ

= وقد استدل الكوفيون لمذهبهم بقول الزَّبَّاء:

مـا لِلجِمـالِ مَـشْـيُـهـا وئـيـداً أجَـنْـدَلاً يَـحْـمِـلْـنَ أم حَـديـدا

قالوا: معناه وئيداً مشيها. ويقول امرىء القيس:

فـظَـلَّ لـنـا يـومٌ لـذيـذٌ بـنـعـمـةٍ فَقِـلْ في مَقِيـلٍ نَحْسُـهُ مُتَغَيِّـبُ

قالوا: معناه: متغيب نحسه. ويقول النابغة:

ولا بـدَّ مـن عَـوْجَـاءَ تَـهْـوي بـراكـب إلى ابن الجِلاحِ سَيْرُها الليلَ قاصِدُ

قالوا معناه: قاصد سيرها، إذ لو لم يكن كذلك لقال: قاصده.

ووافقهم الأخفش.

وردة مذهبهم وبين فساده المبرد في المقتضب ١٢٨/٤، وابن عصفور في شرح الجمل ١٥٨/١ - ١٥٩. وانظر أسرار العربية ٧٩ - ٨٤، والهمع ١٥٩/١، والمغني ٧٥٧ - ٧٥٨.

(١) انظر شرح الرضي ٧١/١، الهمع ١٥٩/١، شرح الجمل لابن عصفور ١٦٥/١. وفيه ذكر مذاهب أخرى للنحويين في رافع الفاعل. فمنهم من ذهب إلى أنه ارتفع لشبهه بالمبتدأ. ومنه من ذهب إلى أنه ارتفع بإسناد الفعل إليه مقدماً عليه. ومنهم من ذهب إلى أنه ارتفع لكون الفعل المسند إليه مفرغاً له، أي مفتقراً. وبين فساد هذه الأقوال جميعاً.

(٢) (اعربا) ساقطة من ن.

(٣) انظر شرح الرضي ٧٢/١، وشرح الكافية لابن مالك ٥٨٩/٢.

(٤) لأن العقل حاكم بأن عيسى هو الذي يمسك العصا لا العكس. وتسمى قرينة معنوية أيضاً. انظر شرح الرضي ٣٢/١ - ٧٣. وشرح الكافية لابن مالك ٥٨٩/٢.

(٥) أي غير المعتلة، بمعنى أن آخرها صحيح يقبل الحركة، فالحركة الإعرابية في الصفة قرينة كافية في تعيين الفاعل والمفعول.
ولم أجد هذا المصطلح عند غير المصنف. وانظر شرح ابن عصفور ١٦٣/١.

عيسى الجاهلُ)[١]، والتاءِ[٢] في نحو[٣] «ضربتْ موسى الحُبْلَى»[٤].

وحيث اتَّصَلَ بفِعْلِهِ كـ «ضربتُ زيداً»[٥].

وحيث أُرِيدَ الحصرُ كـ «ما ضربَ زيد إلّا عمراً» و «إنما ضربَ زيدٌ عَمْراً»[٦].

ويجب تأخيرُهُ حيثُ اتّصَلَ مفعولُهُ دونَهُ كـ «أكرمَنِي زيدٌ»[٧].

أو أُرِيدَ حصرُ الفاعلِ[٨] كـ «ما ضربَ زيداً إلا عمرو» و «إنما ضرب زيداً عمرو»[٩].

يه: وحيث اتصلَ به ضميرُ المفعولِ كـ «ضرب زيداً غلامُهُ». وقيل: لا يَتَحَتَّمُ هنا[١٠]، لقولِهِ:

٢٨٨ - جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بنُ حاتِمِ

---

(١) ما بين القوسين لم يثبت في الأصل، ش.
فيتعين أن يكون (عيسى) هو الفاعل لارتفاع صفته وهي (الجاهل). والعكس بالعكس.

(٢) ن: أو التأنيث.

(٣) (نحو) ساقطة من ت، د.

(٤) فيتعين تكون الحبلى هي الفاعل لاتصال تاء التأنيث بالفعل.
وانظر شرح ابن عصفور ١/١٦٣.

(٥) انظر شرح الرضي ١/٧٣، وشرح الكافية لابن مالك ٢/٥٨٩.

(٦) في حاشية ت: واسمي إشارة كضرب هذا ذاك، أو موصولين كضرب من على الدار من بالباب.

(٧) انظر شرح ابن عصفور ١/١٦٣.

(٨) ت: أو أريد الحصر.

(٩) انظر شرح الكافية لابن مالك ٢/ ٥٩٠.

(١٠) هذا عند الأخفش وابن جني والطوال وابن مالك ورجحه الرضي. وانظر مصادر الشاهد الآتي.

٢٨٨ - الطويل، تمامه:

جزاءَ الكلابِ العاوياتِ وقد فَعَلْ

وقد عزاه الأعلم لأبي الأسود الدؤلي وهو في ملحقات ديوانه ١٢٤ وعزاه أبو عبيد إلى عبد الله بن همارق. وعزاه ابن جني للنابغة الذبياني وهو في ديوانه، لكن صدره=

قلنا: التقديرُ: «جَزى الجزاءَ ربُّهُ» كما في قوله:

٢٨٩ - هـذا سُـراقَـةُ لِلقـرآنِ يَـدْرُسُـه . . . .

=فيه: (جزى الله عبسا عبس آل بغيض) ولا شاهد عليه. وقيل: لم يدر قائله حتى قال ابن كيسان: أحسبه مولداً مصنوعاً. والذي عليه أكثر الرواة أنه لأبي الأسود يهجو عدي بن حاتم الطائي رضي الله عنه.

والشاهد فيه تقديم الفاعل مع أنه اتصل به ضمير المفعول في قوله: ربه. وهذا غير جائز عند سيبويه وجمهور النحويين. وأجازه الأخفش وابن جني. قال في الخصائص: (وأما أنا فأجيز أن تكون الهاء في (جزى ربه) عائدة على (عدي) خلافاً على الجماعة).

الفاخر ٢٣٠، النقائض ٩٩، الجمل ١٣١، الأغاني ١١/١١١، الخصائص ١/ ٢٩٤، العمدة لابن رشيق ١/ ٩٤، ابن الشجري ١/ ١٠٢، الرضي ١/ ٧٢، الخزانة ١/ ٢٧٧، الشذور ١٣٧، أوضح المسالك ٢/ ١٢٥، شرح ابن عصفور ٢/ ١٤، الضرائر ١٨٦، الإيضاح لابن الحاجب ١/ ١٦٠، العيني ٢/ ٤٨٧، التصريح ١/ ٢٨٣، شرح ابن يعيش ١/ ٧٦.

٢٨٩ - البسيط، تمامه:

والمرءُ عندَ الرُشا أن يَلْقَها ذيبُ

وهو من شواهد الكتاب التي لم تنسب لقائل معين.

سراقة: رجل من القراء نسب إليه بعضهم أكل الربا وقبول الرشا. والمعنى أنه حريص على أكل الرشا حرص الذيب على فريسته، قال سيبويه: (أي: والمر ذئب أن يلق الرشا).

والشاهد أن الضمير في (يدرسه) عائد إلى مضمون (يدرس) أي: يدرس الدرس، فيكون راجعاً للمصدر المدلول عليه بالفعل. وإنما لم يجز عوده للقرآن، لئلا يلزم تعدي العامل إلى الضمير وظاهره معاً.

واستشهد به سيبويه على أن (ذيب) ليست جواباً، بل هي خبر (المرء) والجواب مقدر. والمبرد يجعله جواباً على إرادة الفاء، أي: فهو ذيب.

وقد ورد البيت ملفقاً في المغني وشواهده للسيوطي والدرر اللوامع. فالعجز الذي ذكره صدره في بيت آخر هو:

ضَحّوا بأشْمَطَ عنوانُ السجودِ به يُقَطِّعُ الليلَ تسبيحاً وقرآنا

وهو لحسان بن ثابت يرثي عثمان بن عفان رضي الله عنهما، وذكر البغدادي أن الدماميين حرف في هذا البيت ثلاثة تحريفات، وقد فصلها وردها جميعاً.

سيبويه ٣/ ٦٧، ابن الشجري ١/ ٣٣٩، المقرب ١/ ١١٥، شرح الكافية لابن مالك ٣/ ١٦١٢، الخزانة ٢/ ٣، المغني ٢٨٨، البيوطي ٢٠٠، همع الهوامع ٢/ ٣٣، الدرر ٢/ ١١٤ (عرضا).

أي: يدرسُ/ الدرسَ، إذْ لا يجوز «لِزَيدٍ ضَرَبْتُهُ»[١].

فرع:

والأصل[٢] أن يَلِيَ فِعْلَهُ، إذْ هو كالجزءِ منه[٣]، بدليل وقوعِ إعرابِهِ بَعْدَهُ[٤] في نحو «يَفْعَلانِ»[٥]، وياءِ النسب في نحو «كُنْتِيّ» في النسبةِ إلى «كُنْت كذا». قال:

٢٩٠ - فأصبحتُ كُنْتِياً وأصبحتُ عاجِناً

---

(١) قال ابن عصفور في المقرب ١/ ١١٥: (وإذا تعدى الفعل إلى المفعول ظاهراً لم يتعد إليه مع ذلك مضمراً، لا تقول: لزيد ضربته).
وانظر ابن الشجري ١/ ٣٣٩.

(٢) و(الأصل) ساقطة من د.

(٣) أي الفاعل كالجزء من الفعل.

(٤) أي: وقوع اعراب الفعل بعد الفاعل.

(٥) قال ابن مالك في شرح الكافية ٢/ ٥٨٤: (ودلت العرب على كونهما كشيء واحد بوصل علامة تأنيث الفاعل بالفعل نحو «ما قامت هند»، ويجعل علامة رفع الفعل بعد الفاعل في نحو تفعلان وتفعلون).

٢٩٠ - الطويل، تمامه:

وشرُّ خِصالِ المرءِ كنتُ وعاجِنُ

نسب للأعشى. وليس في ديوانه.
الكنتي والكنتني: هو الذي يقول: كنت في شبابي أفعل كذا وكذا. العاجن: الذي يعتمد على الأرض بجمعه إذا أراد النهوض من كبر أو بدانة.
والشاهد: أن الفاعل كالجزء من الفعل، بدليل وقوع اعرابه بعده في قوله: (كنتيا).
وهو عند النحاة شاهد على أن العرب قد ينسبون إلى الجملة بأسرها مثل «كنتي» في النسب إلى «كنت». وعند بعضهم هو شاهد على أنه يحذف لياء النسب عجز المركب غير المضاف.
ومثل البيت الشاهد قوله:

وما أنت كنتي وما أنا عاجن وشر الرجال الكنتني وعاجن

وهو غير البيت الشاهد، لأن ابن يعيش ذكرهما معاً وقال في الثاني: أنشده ثعلب، وفي المقرب لابن عصفور: =

ويمتنعُ تقدُّمُه على الفعلِ. ك: لا مطلقاً[١]. يه: يمتنع إلّا[٢] حيثُ تضمَّنَ استفهاماً، نحو «من قام؟»[٣].

ويصحُّ ظاهراً كـ «قام زيدٌ»، ومضمراً كـ «قاموا»، ومُبْهَماً كـ «قام هذا»، ومثنىً ومجموعاً.

وحيث هو مضمرٌ تجبُ مطابقتُه لما يعود إليه، نحو: قاما، قاموا، قامتْ. وإن تأخّر ظاهراً امتنعَ الضميرُ. فأمّا قوله - تعالى -: ﴿عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾[٤]، ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾[٥]، وقوله:

٢٩١ - قَسَطوا قومي وسارُوا سيرةً كلَّفوا مَنْ رامها جهدَ الطلبْ

= ولست بكنتي ولست بعاجن وشر الرجال الكنتني وعاجن

المقرب ٢/ ٧٠، شرح ابن عصفور ١/ ٣١١، أسرار العربية ٣٦، لمع الأدلة ١١٨، شواهد الشافية للبغدادي ١١٨، شرح ابن يعيش ٦/ ٧، سر الصناعة ١/ ٢٣٠، المخصص ٢٤٦/١٣، شرح الشافية للرضي ٢/ ٧٧، همع الهوامع ٢/ ١٩٣، الدرر ٢/ ٢٢٩، اللسان (عجن، كون)، الأشموني ٤/ ١٨٩.

(١) أي لا يمتنع مطلقاً. وقد تقدم ذكر خلاف البصريين والكوفيين في هذا أول الباب.

(٢) (يمتنع) ساقطة من ش، م. وأخرت في الأصل بعد (حيث).

(٣) في الكتاب ١/ ٥٠: (وتقول: من كان أخاك؟ ومن كان أخوك؟ كما تقول: من ضرب أباك؟ إذا جعلت «من» الفاعل. ومن ضرب أبوك، إذا جعلت الأب الفاعل).

(٤) سورة المائدة، الآية: ٧١.

(٥) سورة الأنبياء، الآية: ٣.

٢٩١ - لم أجد هذا البيت فيما تيسر لي من مراجع مع كثرتها والحمد لله. وهو من الرمل. وشواهد هذا الباب كثيرة جداً، منها قوله ﷺ: «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار» وقول الشاعر:

تولى قتال المارقين بنفسه وقد أسلماه مُبْعَدٌ وحَميمُ

وقول الآخر:

يلومونني في اشتراء النخيل أهلي فكلهم يعذل

رأين الغواني الشيب لاح بعارضي فأعرضن عني بالخدود النواضر

وهي لغة لبعض العرب قيل هم طيىء. وقيل: أزد شنوءة. وقيل: بلحارث. ويسميها النحاة بلغة (أكلوني البراغيث). وانظر ما يأتي.

فمحمولٌ على البدلية لا الفاعلية(١).

وقد يُحْذَفُ فِعْلُهُ حتماً حيثُ يُفَسَّرُ(٢)، نحو ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾(٣).

وجوازاً، لقرينة تُنْبِىءُ عنه(٤)، نحو «زيدٌ» لمن قال: من قامَ(٥). وقوله:

٢٩٢ - لِيُبْكَ يزيدُ ضارعاً لخصومةٍ

---

(١) للنحاة في ذلك ثلاثة مذاهب: منهم من يجعل اللاحق علامة لتثنية الفاعل وجمعه على اللغة التي ذكرتها سابقاً. ومنهم من يجعل الضمير فاعلاً، وما بعده مبتدأ، والجملة المتقدمة في موضع الخبر ومنهم من يجعل ما بعده بدلاً منه كما ذكره المصنف ههنا. ومذهب سيبويه الأول. والثالث مذهب الفراء.
الكتاب ١/ ١٩، البغداديات ١٠٩، ابن الشجري ١/ ١٣١ - ١٣٥، شرح ابن عصفور ١/ ١٦٧، شرح الكافية لابن مالك ٢/ ٥٨١ - ٥٨٢، معاني الفراء ١/ ٣١٦.

(٢) انظر شرح الرضي ١/ ٧٦.

(٣) سورة التوبة، الآية: ٦.

(٤) (عنه) ساقطة من ت.

(٥) استظهر الرضي أن (زيد) في مثله مبتدأ لا فاعل، لأن مطابقة الجواب للسؤال أولى.
قلت: قد تقدم أن مذهب سيبويه في أن (من) في نحو (من قام؟) فاعل، ففيه على هذا تمام المطابقة.
انظر الكتاب ١/ ٥٠، شرح الرضي ١/ ٧٦، شرح الكافية لابن مالك ٢/ ٥٩٢.

٢٩٢ - الطويل، تمامه:

ومُخْتَبِطٌ ممَّا تُطيحُ الطَّوائِحُ

وقد نسبه سيبويه للحارث بن نُهَيْك النهشلي وتبعه الفارسي وابن يعيش. وعند غيرهم في نسبته خلاف. فقد نسبه أبو عبيدة في مجاز القرآن والبغدادي في الخزانة لنشهل بن حري. ونسب أيضاً إلى مزرد أخي الشماخ، وأبي الحارث بن ضرار النهشلي، وإلى لبيد بن ربيعة، وإلى ضرار بن نهشل. وإلى المهلهل.
ويزيد: هو يزيد بن نهشل. الضارع: الذليل الخاضع. لخصومة: لأجل خصومة، فهو الذي كان ينصره ويؤيده في خصومته وقد فقدها الآن، المختبط: طالب العرب. تطيع: تذهب وتهلك. الطوائح: أراد المطاوح، لأنه جمع «مطيحة» فجمعه على حذف الزائد كقوله تعالى: ﴿لَوَاقِحَ﴾ في جمع «ملقحة».

﴿يُسَبَّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ﴾[١] [٢] على بنائِهِ للمفعولِ.
وقد يُحْذَفانِ معاً نحو «نَعَمْ» لمن قال: أقامَ زيدٌ؟[٣].

التنازع في العمل

فصل

ويصحُ تنازُعُ العامِلَيْنِ لمعمولٍ وإنْ اخْتَلَفَ العملُ كضرَبني وأكرمني/ زيدٌ، وضربتُ وأكرمتُ زيداً، وضربتُ وأكرمني، أو أكرمني وضربتُ.

بص: وأعمالُ الثاني أوْلى كما في «علمتُ ما زيدٌ قائماً»، فَيُضْمَرُ الفاعلُ في الأولِ مطابقاً للظاهرِ[٤].

والشاهد: رفع «ضارع» بإضمار فعل دل عليه ما قبله، وتقديره: ليبك يزيد ضارع. قال سيبويه: لما قال (ليبك يزيد) كان فيه معنى (ليبك يزيد) كأنه قال: ليبكه ضارع.
سيبويه ١/٢٨٨، ٣٦٦، ٣٩٨، المقتضب ٣/٢٨٢، مجاز القرآن ١/٣٤٩، إيضاح الفارسي ٧٤، الاقتضاب ٤٢٠، المفصل ٢٢، شرح ابن يعيش ١/ ٨٠، المقتصد ١/ ٣٥٤، المحكم ٣/٣٢٨، شرح ابن عصفور ١/٥٣٧، أساس البلاغة ٢/ ٤٦، أمالي ابن الحاجب ق ١٥٥، المغني ٨٠٧، أوضح المسالك ١/ ٣٤٢، الدسوقي على المغني ٢/ ٢٥١، إيضاح ابن الحاجب ١/ ١٧٣، الخصائص ٢/ ٣٥٣، المحتسب ١/ ٢٣٠، معاهد التنصيص ١/ ٢٠٢ - ٢٠٣.

(١) (فيها) ليست في ن.

(٢) سورة النور، الآيتان: ٣٦ - ٣٧.
قرأ (يُسَبَّحُ) مبنياً للمفعول ابن عامر وأبو بكر على أن (له) نائب الفاعل. و(رجال) مرفوع بمقدر كأنه قيل: من يسبحه؟ فقيل: يسبحه رجال. ويجوز أن يكون (رجال) خبر محذوف تقديره: المسبح رجال. والوقف على هذه القراءة على (الآصال). وقرأ الباقون من السبعة (يُسَبِّحُ) على البناء للفاعل، وفاعله (رجال) ولا يوقف حينئذ على (الآصال). وقرأ أبو حيوة (تُسَبِّحُ) بالتاء وكسر الباء. وقرأ أبو جعفر (تُسَبَّحُ) بالتاء وفتح الباء.
الاقناع ٢/٧١٣، معاني الفراء ٢/٢٥٣، السبعة ٤٥٦، النشر ٣/ ٢١٣، الغاية ٢١٩، اتحاف فضلاء البشر ٣٢٥، مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ١٠٢.

(٣) انظر الرضي ١/ ٧٧.

(٤) فصل الأنباري خلاف البصريين والكوفيين في مسألة التنازع في الإنصاف (مسألة ١٣) ١/ ٨٣. وانظر شرح الرضي ١/ ٧٩، وشرح الكافية لابن مالك ٢/ ٦٤٤، وشرح ابن يعيش ١/ ٧٧، والايضاح لابن الحاجب ١/ ١٦٢.

ي: بل يُحْذَفُ، لِئَلَّا يُضْمَر قبلَ الذكرِ[١]. قلنا: حذفُهُ أَقبحُ.

ويُحْذَفُ المفعولُ[٢] إنِ استُغْنِيَ عنه كـ «ضربتُ وأكرمَنِي زيدٌ». وإلّا أُظْهِرَ، كمفعولَيْ بابِ «عَلِمْتُ»، إذ لا يُسْتَغْنى عن أحَدِهِما كعَلَّمَنِي منطلقاً وعملتُ زيداً منطلقاً[٣].

ك: بل الأولُ أوْلى، لئلا يُحذَفَ الفاعِلُ أو يُضْمَرُ[٤] قبلَ ذِكرِهِ[٥].

فر: بل يَتَحَتَّمُ لذلكَ[٦]، فيُضْمَرُ الفاعلُ في الثاني كـ «أكرمتُ وأكرمْني

---

(١) إذا أعمل الثاني على مذهب البصريين أضمر في الأول فاعل مطابق للاسم المتنازع في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، فيقال: «ضربت وأكرمت زيداً، ضرباني وأكرمت الزيدين، ضربوني وأكرمتُ الزيدِينَ، ضَرَبَتْني وأكرمتُ هنداً، ضَرَبَتَاني وأكرمتُ الهِنْدَيْنِ، ضَرَبْتَنِي وأكرمتُ الهنداتِ.
أما الكسائي فيحذف الفاعل من الأول حذراً من الإضمار قبل الذكر. وأجاب البصريون بأن حذف الفاعل أشنع من الإضمار قبل الذكر، لأنه جاء بعده ما يفسره في الجملة.
انظر الرضي ١/ ٧٩، الإيضاح لابن الحاجب ١/ ١٦٣، شرح الكافية لابن مالك ٢/ ٦٤٥.

(٢) أي أن أعمل الثاني عند البصريين. فهم يوافقون الكسائي في حذف المفعول إذا أعمل الثاني، لأن المفعول فضلة، بخلاف الفاعل.
انظر الرضي ١/ ٨٠.

(٣) شرح الرضي ١/ ٨٠، شرح الكافية لابن مالك ٢/ ٦٤٨.

(٤) الأصل: تضمره.

(٥) انظر حجة الكوفيين وجواب البصريين عنها في الإنصاف ١/ ٨٣ وما بعدها، شرح الرضي ١/ ٧٩، الإيضاح لابن الحاجب ١/ ١٦٥ - ١٦٦، شرح الكافية لابن مالك ٢/ ٦٥٤، شرح ابن يعيش ١/ ٧٧.

(٦) أي يتحتم أعمال الأول، لأنه لا يرى الأعمال قبل الذكر.
انظر شرح الكافية لابن مالك ٢/ ٦٤٦، الإيضاح لابن الحاجب ١/ ١٦٣، الأشموني ٢/ ١٠٣.
وقال الرضي ١/ ٧٩: (والنقل الصحيح عن الفراء في مثل هذا أن الثاني أن طلب أيضاً للفاعلية نحو «ضرب وأكرم زيد» جاز أن يعمل العاملان في المتنازع فيكون الاسم الواحد فاعلاً للفعلين، لكن اجتماع المؤثرين التامين على أثر واحد مدلول على فساده في الأصول، وهم يجرون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية).

زيداً». وكذلك المفعولُ في الأصحِّ[١] كـ «أكرمَني وأكرمتُهُ زيدٌ»[٢] إلّا أن يَمْنَعُ مانِعٌ فَيُظْهَرُ كـ «حَسِبنَي وحَسِبتُهُما مُنْطَلِقَيْنِ الزيدانِ منطلقاً»، إذْ لو أَضْمَرْتَهُ مفرداً لم يَجُزْ، إذ هو خبرٌ عن مثنىً، ومثنىً لم يَجُزْ، إذْ هو عائِدٌ على مفردٍ، فَلَزِمَ إظْهارُهُ[٣].

لَنا[٤] قولُهُ:

٢٩٣ - وكُـمْـتـاً مُـدَمَّـاةً كـأنَّ مُـتـونَـهـا جَرى فوقَها واستَشْعَرَتْ لَوْنَ مُذْهَبِ

---

(١) أي إن لم يجز حذف المفعول فيضمر قبل الذكر كالفاعل، لمشاركته له في علة جواز الإضمار قبل الذكر، وهي امتناع جواز حذفه.

(٢) ت: زيداً.

(٣) أجاز الكوفيون في مثل هذا الإضمار والحذف.
انظر شرح الكافية لابن مالك ٢/ ٦٥١ - ٦٥٢، وشرح الرضي ١/ ٨٠.

(٤) أي حجة على الكوفيين.

٢٩٣ - الطويل، لطفيل بن كعب الغنوي (ديوانه ٧).
كمت: جمع أكمت. ومفرده غير مستعمل، بل المستعمل مصغره وهو (كميت). والكميت: الفرس الذي لونه الحمرة يخالطها سواد. مدماة: شديدة الحمرة. متونها: ظهورها. جرى: سال. استشعرت لون مذهب: جعلت هذا اللون شعارها، وأصل الشعار العلامة يتخذها المحارب ليعرف. المذهب: المموه بالحمرة، وهو من أسماء الذهب.
يصف خيلًا ألوانه مشوبة بحمرة كان عليها شعار ذهب.
والشاهد: أن الشاعر قد أعمل ههنا الثاني من العاملين وهو (استشعرت) في (لون مذهب)، ولو أعمل الأول منهما وهو (جرى) لرفع (لون مذهب) لأن الأول يطلبه فاعلًا، ولأتى بضمير المعمول بارزاً مع العامل الثاني، فكان يقول: واستشعرته لون مذهب.
وعلى ما اختاره البصريون هنا من أعمال الثاني يكون قد أضمر في الأول (جرى) فاعلًا دل عليه (لون مذهب).
سيبويه ١/ ٧٧، المقتضب ٤/ ٧٥، جمل الزجاجي ١٢٧، الإنصاف ١/ ٨٨، إيضاح ابن الحاجب ١/ ١٦٣، أمالي ابن الحاجب ق ١٥٤/ب، شرح ابن عصفور ١/ ٦١٨، المحكم ١/ ٢٢٥، شرح ابن يعيش ١/ ٧٧، ٧٨، العيني ٣/ ٢٤، إيضاح الفارسي ٦٨، أساس البلاغة (شعر) اللسان (دمى)، الأشموني ٢/ ١٠٤.

ح(١): وقولُ امرىءِ القَيْسِ:

٢٩٤ - وَلَوْ أنّ ما أسْعَى لأدْنى مَعِيشَةٍ كَفاني ولَمْ أطْلُبْ قَليلٌ مِنَ المالِ

ليسَ من التنازعِ(٢)، لِفَسادِ المعنى بهِ(٣). قلت: بل منهُ، ولا فسادَ كما في

---

(١) ت، ن: (م. ح) ونسب القول في التاج المكلل للمصنف لابن الحاجب وحده.

٢٩٤ - الطويل، (ديوانه ١٦٧ بشرح السندويسي - المكتبة التجارية ١٩٥٣م). من قصيدته الشهيرة التي أولها:

ألا عِمْ صباحاً أيُها الطَّللُ البالي وهل يَعِمَنْ مَنْ كان في العُصُرِ الخالي

وهو عند الكوفيين من باب تنازع العاملين معمولاً واحداً، لأن كلا من (كفاني) و (لم أطلب) بطلب (قليل)، وهو شاهد على أن المختار أعمال الأول، لأن الشاعر فصيح وقد أعمله بلا ضرورة، إذ لو أعمل الثاني لم ينكسر عليه الوزن ولا غيره، ووافق الكوفيون على هذا أبو علي الفارسي في الإيضاح، والمصنف هنا وفي المكلل، ورد على ابن الحاجب زعمه أن هذا ليس من التنازع لفساد المعنى به كما هو مذهب سيبويه وجمهور البصريين. قال سيبويه: (فإنما رفع لأنه لم يجعل القليل مطلوباً، وإنما كان المطلوب عنده الملك، وجعل القليل كافياً، ولو لم يرد ذلك ونصب لفسد المعنى). وتخصيص المصنف لابن الحاجب هنا قصور منه إذ هو مذهب جمهور البصريين، قال ابن عصفور: (ومما ذكرناه في أول الباب في حد الاعمال يتبين إذن فساد من ألحق قول امرىء القيس: فلو أن ما أسعى... الخ بالأعمال، لأن «كفاني» يطلب قليلاً، و «لم أطلب» يطلب الملك، كأنه قال: ولم أطلب الملك، لأن حقيقة الأعمال أن يتقدم عاملان، كل واحد منهما طالب للمعمول، و«لم أطلب» لا يتسلط هنا على القليل، ألا ترى «أنه لا يصح» لو أن سعيي لأدنى معيشة لم أطلب قليلاً من المال، لأن إذا لم يسع لأدنى معيشة فإنما يطلب الكثير، فكان حقه أن يقول: لطلبت القليل، فهو غير متسلط عليه، فلهذا قلنا: بأنه ليس من باب الأعمال، والعامل إنما هو كفاني).

سيبويه ١/ ٧٩، المقتضب ٤/ ٧٦، الخصائص ٢/ ٣٨٧، الإنصاف ١/ ٨٤، المقرب ١/ ١٦١، شرح ابن عصفور ١/ ٦٢٢، إيضاح ابن الحاجب ١/ ١٦٥، إيضاح الفارسي ٦٧، الموشح للمرزباني ٢٧، فقه اللغة وسر العربية ٣٠٣، المغني ٣٣٨، ٣٥٦، ٦٦٠، السيوطي ٢١٩، ٢٧٩، المقتصد ١/ ٣٤٢، الرضي ١/ ٨١، الخزانة ١/ ٣٢٧.

(٢) ت: (ليس منه أي من التنازع).

(٣) انظر الإيضاح ١/ ١٦٩، والكافية بشرح الرضي ١/ ٨١.

المُكَلَّلِ[١].

فرع:

وقد يَتَحَتَّمُ استِتارُ الفاعلِ المضمرِ كما مر[٢].

وقد يُخالَفُ القياسُ في/ إعرابِ الفاعلِ والمفعولِ لأمْنِ اللَّبسِ، كقوله:

٢٩٥ - مثلُ القَنَافِذِ هدَّاجونَ قد بَلَغَتْ نَـجْـرانُ أو بـلـغـتْ سـوآتِـهِـمْ هَـجَـرُ

---

(١) قال المصنف في المكلل الكاشف لغوامض المفصل ق ٢٠ بعد أن ذكر مذهب سيبويه وابن الحاجب في البيت: (وكلام سيبويه في هذا البيت ليس بذاك، لتأديته إلى أمرين لم يسمعا عن العرب ولا قال بهما أحد من النحاة: أحدهما الفصل بين الفاعل وفعله بجملة أجنبية، وذلك أنه جعل «ولم أطلب» موجهاً إلى غير فاعل «كفاني». وأما على مذهب الكوفيين فليست بالأجنبية لأنهم وجهوا الفعلين إلى واحد، ولا يضر كونه مسنداً إلى أحدهما على طريقة الفاعلية وإلى الآخر على طريقة المفعولية. الثاني حذف مفعول «أطلب» من غير دليل يدل عليه. ولا ينفع قوله بعد:

ولـكـنَّـمـا أَسْـعـى لـمَـجْـدٍ مُـؤَثَّـلٍ

لأن من حق الدليل أن يكون في الجملة التي حذف منها المحذوف. وأما قولهم: إن حق المثبت بعد «لو» أن يكون منفياً والمنفي مثبتاً فليس بمطرد إلا حيث يقصد امتناع الشيء لامتناع غيره أو وجوده لوجود غيره نحو لو فعلت فعلت، لو لم تفعل لم أفعل، فإن لم يقصد هذا المعنى لم يجب ذلك التقدير. ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا﴾ فإنه لا يستقيم تقدير المثبتين منفيين لما لم يقصد امتناع أم لا. ونظيره في النفي قول النبي ﷺ: «نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه»).

(٢) في المضمر. انظر ص ١٦٥.

٢٩٥ - البسيط للأخطل (شرح ديوانه ص ١٧٨. ط. بيروت ١٩٦٨م).

ورواية الديوان:

عـلى الـعـبـارات هـدَّاجـون قـد بـلـغَـتْ نـجـرانُ أو حـدثَـتْ سَـوْأتِـهِـمْ هَـجَـرُ

القنافذ: جمع قنفذ. وهو حيوان صغير يضرب به المثل في سري الليل. هداجون: جمع هداج، من الهدج والهدجان، وهو مشيٌ فيه ضعف. ويقال: هدج الظليم، إذا مشى في ارتعاش. وقيل: الهداج السائر سيراً سريعاً. والأول متعين هنا لأنه أشار به إلى أنهم يتلصصون. نجران وهجر: بلدان معروفان.

والشاهد هنا رفع (نجران) و(هجر) وهما مفعولان، ونصب (سوآتهم) وهو فاعل. وعده=

والمشَبَّهُ بالفاعلِ نوعانِ: مفعولُ ما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، ومبتدأ وخبرٌ.

مفعول ما لم يسمى فاعله

فالأولُ: هو(١) ما حُذِفَ فاعِلُهُ لِجَهْلِهِ(٢)، أو لِمَخافَتِهِ(٣)، أو إجلالَ لَهُ(٤)، أو للمفعولِ(٥)، نحو «قُتِلَ الأميرُ» - وقاتِلُهُ اللِّصُّ - أو العكسُ كـ «قُتِلَ اللِّصُّ»(٦)، أو إبهاماً، أو اخْتصاراً، ثم أُقِيمَ مَقامَهُ، فَرُفِعَ كَرَفْعِهِ(٧).

=ابن عصفور ضرورة، لأن القافية مرفوعة، ثم قال: (وفيه روايتان: رفع هجر ونصبها، فالذي رواه بنصبها قلب في الآخر وجعل هجر مفعولًا بعد «بلغت» وفي «بلغت» ضمير السوآت، وعاد الضمير على ما بعده، لأنه في باب الاعمال يعود على ما قبله. وهي رواية أبي القاسم - يعني الزجاجي - والذي رواه برفعها قلب في الأول والثاني. وهذه الرواية أثبت، وهي رواية المبرد).

ومقتضى كلام ابن عصفور هنا أن المرفوع هو (هجر) دون نجران. وهو مقتضى كلام ابن الشجري أيضاً. وفي موضع آخر من شرح الجمل نص ابن عصفور على أن (نجران) و(هجر) مرفوعان، وهو كذلك في سائر المصادر.

المحتسب ٢/ ١١٨، جمل الزجاجي ٢١١، شرح ابن عصفور ٢/ ١٨٢، ٦٠٢، أصول ابن السراج ١/ ٧١٩، ابن الشجري ١/ ٣٦٧، الكامل ١/ ٣٧٠، مجاز القرآن ٢/ ٣٩، المخصص ٨/ ٩٤، مغني اللبيب ٩١٧، السيوطي ٣٢٨، شرح الكافية لابن مالك ٢/ ٦١٢، همع الهوامع ١/ ١٦٥، الدرر ١/ ١٤٤، الأشموني ٢/ ٧١.

(١) (هو) ساقطة من د.

(٢) وعكسه أن يحذف للعلم به نحو (أنزل المطر) لأنه قد علم أن منزله الله تعالى.
انظر شرح ابن عصفور ١/ ٥٣٤.

(٣) ش: لمخالفة. د: لمخافة. وانظر للهمع ١/ ١٦١.

(٤) أي فيصان اسمه عن أن يقترن باسم المفعول. وانظر الهمع ١/ ١٦١.

(٥) أي: أو إجلالاً للمفعول، فيكون حذف الفاعل لكونه حقيراً، كما في نحو (طعن عمر) ولا يذكر العلج الطاعن له إجلالاً لعمر رضي الله عنه أن يكون اسمه مع اسم العلج في كلام واحد. شرح ابن عصفور ١/ ٥٣٤.

(٦) التمثيل بالقتل في الموضعين ظاهر الضعف. ولو قال «ضرب» لكان أقوى.

(٧) ومن أسباب الحذف أيضاً إقامة الوزن واتفاق القوافي.
انظر شرح ابن عصفور ١/ ٥٣٤، والهمع ١/ ١٦١ - ١٦٢، وشرح الأشموني ٢/ ٥٧.

وينوبُ عن الفاعل كلُّ مفعولٍ إلّا الظروفَ اللازمةَ للظرفيةِ كـ «إذْ» و «إذا» و «عندَ» و «لدَي»، إذ لا تخرجُ عن الظرفيةِ، والمصادرَ غير المُخَصَّصَةِ بصفةٍ أو نوعٍ[١]، إذ لم تَزِدْ على فائدةِ الفعلِ، والفعلُ لا يكونُ فاعلًا.

وشرطُهُ: تغييرُ صيغةِ الفعلِ بضمِّ أوَّلِهِ مطلقاً، وكسرِ ما قبلَ آخرِهِ ماضياً، وفتحِهِ مضارعاً، إشعاراً بذلك. وألّا يكونَ المفعولَ الثانيَ من بابِ «عَلِمْتُ»[٢]، ولا الثالثَ من باب «أعْلَمْتُ»[٣]، إذْ هما خبراً مبتدأ لا يَتِمُّ المقصودُ بدون إسنادِهِما[٤]. ولا مفعولًا معهُ، ولا لَهُ، إذْ تَبْطُلُ فائدتُهما بذلك[٥].

بص: وإذا وُجِدَ المفعولُ به تعيَّنَ دونَ سائرِ المفاعيلِ، إذْ تَوَقُّفُ فَهْمِيَّةُ الفِعلِ عليهِ[٦]، فهو أقْواها، مثالُهُ «ضُرِبَ زيدٌ يومَ الجمعةِ أمامَ/ الأميرِ ضرباً شديداً في دارِهِ»[٧] فَيَتَعيَّنُ زيدٌ، وإلا فالجميعُ سَواءٌ[٨].

---

(١) نحو (سبحان الله)، و(معاذ الله) و(عمرك الله). لالتزام العرب النصب فيها على المصدر. انظر شرح ابن عصفور ١/ ٥٣٦، الهمع ١/ ١٦٢، شرح الكافية لابن مالك ٢/ ٦٠٨، الأشموني ٢/ ٦١.

(٢) منعه المتقدمون من النحاة، وأجازه بعض المتأخرين، وفصل بعضهم فأجازه أن أمن اللبس، كما إذا كان نكرة وأول المفعولين معرفة نحو «ظن زيداً قائم» لأن التنكير يرشد إلى أنه هو الخبر في الأصل.
انظر شرح الكافية لابن مالك ٢/ ٦١٠، شرح الرضي ١/ ٨٣، الهمع ١/ ١٦٢.

(٣) أجازه الرضي إذا ألزم كل مفعول مركزه، وذلك بأن يكون ما كان خبراً في الأصل بعدما كان مبتدأ في الأصل.
شرح الرضي ١/ ٨٤، وانظر شرح الأشموني ٢/ ٦٦، وشرح ابن عصفور ١/ ٥٣٩.

(٤) انظر شرح ابن عصفور ١/ ٥٣٩.

(٥) انظر المصدر السابق، والهمع ١/ ١٦٢.

(٦) معناه غير ظاهر. وقد قال الرضي في تعليل مذهب البصريين في ذلك: (قوله: «وإذا وجد المفعول به تعين له» أي: للقيام مقام الفاعل، وذلك لكون طلب الفعل للمفعول به بعد الفاعل أشد منه لسائر المنصوبات).
وانظر شرح ابن عصفور ١/ ٥٣٦.

(٧) الكافية بشرح الرضي ١/ ٨٣.

(٨) أي: إن لم يوجد المفعول به فالبواقي سواء في جواز إقامة أي منها مقام الفاعل.

ك: بل هي سواءٌ مطلقاً، لتعلُّقِها به جميعاً[١]، ولقوله - تعالى - ﴿وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ كِتَـٰبًا يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا﴾[٢]. قلنا: ﴿وَكُلَّ إِنسَـٰنٍ أَلْزَمْنَـٰهُ طَـٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ ۖ وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ كِتَـٰبًا﴾ حال، أي: يُخْرَجُ له عَمَلُهُ مكتوباً[٣].

قالوا: قال (تعالى)[٤]: ﴿لِيَجْزِىَ قَوْمًۢا بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾[٥]، وقال الشاعر:

---

(١) وافقهم في ذلك الأخفش، وبعض المتأخرين.
قال ابن جني في الخصائص ١/٣٩٧: (وأجاز أبو الحسن «ضرب الضرب الشديد زيداً» و«دُفِعَ الدفع الذي تعرفُ إلى محمدٍ ديناراً» و«قتل القتلُ يومَ الجمعةَ أخاك» ونحو هذه المسائل ثم قال: هو جائز في القياس، وإن لم يرد به الاستعمال).
وانظر معاني الفراء ٢/ ٢١٠، شرح الرضي ١/ ٨٤ - ٨٥، شرح الأشموني ٢/ ٦٤، الخزانة ١/ ١٦٣ (بولاق)، شرح التسهيل ٨٦/أ.
ونسب السيوطي في الهمع ١/ ١٦٢ إلى ابن مالك إجازة ذلك. وقد قال ابن مالك في شرح الكافية ٢/٦٠٩، (ولا يجيز غير الأخفش من البصريين أن ينوب غير المفعول به وهو موجود. وأجاز ذلك الأخفش والكوفيون).
وينبغي أن يعلم أن اجازة الأخفش إقامة غير المفعول به مع وجوده مشروطة بتقدم النائب على المفعول به.

(٢) سورة الإسراء، الآية: ١٣.
قرأ أبو جعفر (يُخْرَجُ) بالياء وضمها وفتح الراء. وقرأ يعقوب بالياء وفتحها وضم الراء. وقرأ الباقون وبالنون وضمها وكسر الراء. واتفقوا على نصب «كتاباً».
وقرأ ابن عامر وأبو جعفر «يُلَقَّاهُ» بضم الياء وفتح اللام وتشديد القاف. وقرأ الباقون بفتح الياء وإسكان اللام وتخفيف القاف.
انظر النشر ٣/١٤٩ - ١٥٠، الاتحاف ٢٨٢، المهذب ١/ ٣٨٠، إرشاد المبتدي ٤٠٦، الغاية ١٩٠، معاني الفراء ٢/١١٨.

(٣) فالذي أقيم مقام الفاعل في الآية ليس هو الجار والمجرور، بل هو ضمير يعود على الطائر المذكور في قوله تعالى: ﴿وَكُلَّ إِنسَـٰنٍ أَلْزَمْنَـٰهُ طَـٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ ۖ﴾. والتقدير: ويخرج له يوم القيامة طائره أي: عمله كتاباً، أي مكتوباً.
وانظر شرح ابن يعيش ٧/ ٧٤ - ٧٥.

(٤) زيادة من د.

(٥) سورة الجاثية، الآية: ١٤.
قرأ ابن عامر وحمزة والكسائي (لِنَجْزيَ) بالنون. وقرأ أبو جعفر والأعرج وشيبة (لِيُجزيَ)=

٢٩٦ - فلو وَلَدَتْ قُفَيْرَةُ جِرْوُ كَلْبٍ لَسُبَّ بِذلكَ الجِروِ الكِلابا

قلنا نادر.

قلت: وتقديرُ أصحابِنا: «لِيُجزى الجَزاءُ» و«لَسُبَّ[1] السَّبُّ» تعسُّفٌ كُلِّيٌّ[2].

=بضم الياء وفتح الزاي وألف بعدها على البناء للمجهول. وقرأ الباقون (لِيَجْزِي) بفتح الياء مع كسر الزاي وفتح الياء مبنياً للفاعل، والضمير يعود على الله تعالى.
انظر الإقناع ٢/ ٧٦٤، البحر المحيط ٨/ ٤٥، إعراب القرآن ٣/ ١٢٨، المهذب ٢/ ٢٣٠، السبعة ٥٩٤، معاني الفراء ٣/ ٤٦، الغاية ٢٦٠، إرشاد المبتدي ٥٥٣ - ٥٥٤، النشر ٣/ ٣٠٠ - ٣٠١، الاتحاف ٣٩٠، تفسير الطبرسي ٢٠/ ١٢٨، الكشاف ٣/ ٥١١، القرطبي ١٦/ ١٦٢، شرح ابن عصفور ١/ ٥٣٦ - ٥٣٧، شرح الكافية لابن مالك ٢/ ٦٠٩، شرح ابن يعيش ٧/ ٧٥.

٢٩٦ - الوافر، لجرير في هجاء الفرزدق. وسقط من ديوانه ومن النقائض.
قفيرة: هي أم الفرزدق. ويروى مكانه (فقيرة) و(فكيهة).
والجرو - بتثليث الجيم - ولد الكلب.
والبيت شاهد للكوفيين على أنه يجوز إقامة الجار والمجرور مقام الفاعل مع وجود المفعول به الصريح. وهو عند البصريين ضرورة. قال ابن جني: هذا من أقبح الضرورة، ومثله لا يعتد به أصلاً، بل لا يثبت إلا محتقراً شاذاً.
وقال ابن عصفور: ظاهره أنه أقيم المجرور وهو (بذلك) وترك المفعول المسرح وهو (الكلاب) لكنه يتخرج على أن يكون ضرورة فلا يلتفت إليها. أو على أن يكون الكلاب منصوباً بـ «ولدت» فلا يكون لسب ما يقوم مقام الفاعل إلا المجرور، ويكون (جرو الكلب) منادى محذوفاً منه حرف النداء كأنه قال: ولو ولدت قفيرة الكلاب يا جرو كلب لسب بذلك الجرو.
الخصائص ١/ ٣٩٧، ابن الشجري ٢/ ٢١٥، شرح ابن عصفور ١/ ٥٣٧، القرطبي ١٦/ ١٦٢، شرح ابن يعيش ٧/ ٥٧، همع الهوامع ١/ ١٦٢، الدرر ١/ ١٤٤، الرضي ١/ ٨٥، الخزانة ١/ ٣٣٧.

(١) أصل، ن: ليسب.
(٢) قال ابن عصفور في شرح الجمل ١/ ٥٣٧: (فإن قيل: قد قرىء: ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ بنصب قوم، وظاهر هذا أنه أقام المجرور، وهو ﴿بِمَا كَانُوا﴾ وترك المسرح وهو «قوم» فالجواب أن «قوماً» ليس بمعمول ليجزي بل لفعل مضمر يدل عليه يجزي كأنه قال: جزى الله قوماً. ويكون مفعول «يجزي» ضمير المصدر المفهوم منه كأنه قال: ليجزي هو، أو ليجزي الجزاء».
وانظر شرح ابن يعيش ٧/ ٧٥.

فرع:

وإذا بُنِيَ للمفعولِ الفعلُ المُتعدي إلى واحدٍ صار كاللازمِ[1]، وإلى اثنينِ صار متعدياً إلى واحدٍ، وإلى ثلاثة صار مُتعدياً إلى اثنينِ[2].

وكلُّها تَعْمَلُ في الفَضَلاتِ، لازِمُها ومتعدِّيها. وكَرِهَ بعضُهُمْ انتصابَ الطرفِ بعدَ ثلاثةٍ[3].

ويجوزُ بناءُ اللازمِ للمفعولِ، فينوبُ مَصْدَرُهُ[4] أو مُتَعَلِّقُهُ عن الفاعلِ، كَضُحِكَ، أو بُكِيَ مِنْ كَذَا.

والمفعولُ الأولُ من باب «أعطَيْتُ» أولى من الثاني، إذ هو في التحقيقِ فاعلٌ[5].

المُبتدأ والخبر

وأما المبتدأُ فأشْبَهَهُ[6] بالإسنادِ إليه، والخبرُ، لوقوعِهِ موقعَه فَرُفِعا[7]. فالمبتدأُ إِمّا لفظٌ مسندٌ إليهِ جُرِّدَ عن العاملِ اللفظيِّ، أو صفةٌ رافعةٌ لِظاهرٍ أو في

(١) الصواب «صار لازماً»، لأن مفعوله يصير فاعلاً له، ولا يتجاوز إلى مفعول، فهو لازم.

(٢) انظر شرح الفريد ٢٩٠.

(٣) (ثلاثة مفاعيل) في ت. انظر شرح ابن عصفور ١/ ٥٣٩.

(٤) لعل صوابها: ضمير مصدره. وانظر الهمع ١/ ١٦٤.

(٥) قال الرضي ١/ ٨٥: (وإنما كان أولى لأن فيه معنى الفاعلية دون الثاني، ففي «أعطيت زيداً درهماً» زيد عاط، أي آخذ، والدرهم معطو. وفي «كسوت عمراً جبة» عمرو مكتس والجبة مكتساة، وكذا في غيره).

(٦) أي أشبه الفاعل. وهذا منه مبني على أن أصل المرفوعات الفاعل وحده، فهو أصل للمبتدأ، وعزي هذا للخليل، وقيل العكس وعزي لسيبويه، وقيل كلاهما أصلان. واختاره الرضي.

شرح الرضي ١/ ٧٠، الهمع ١/ ٩٣، شرح ابن يعيش ٦/ ٨٣، المقتصد ١/ ٢١٥.

(٧) المراد بوقوع الخبر موقع الفاعل هو أن كلا منهما يكون جزءاً ثانياً من الجملة.

المقتصد ١/ ٢٥٧، المفصل بشرح ابن يعيش ٦/ ٨٣.

حُكْمِهِ[١]، معتمدةً على مُصَدَّرٍ. فيدخلُ/ «تَسَمعُ بالمُعَيْدِيِّ خيرٌ من أنْ تَرَاهُ»[٢]، ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[٣]، ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾[٤]. ويخرجُ اسمُ «كانَ» ونحوُهُ.

ويجوزُ في «أقائِمٌ زيدٌ» كونُ كلٍّ منهما مبتدأ والآخرِ خَبَرَهُ[٥]، بخلاف أقائِمٌ الزيدان، أو أنتما، فيتعيَّنُ الأولُ للابتداءِ[٦]. وفي «أقائِمانِ الزيدانِ» الآخِرُ، إذِ الصِّفَةُ كالفعلِ[٧].

---

(١) المراد بما في حكمه المضمر البارز غير المستكن نحو «أقائمان هما «فان» هما» فاعل مع كونه مضمراً. وانظر الرضي ١/٨٦ – ٨٧، وشرح الكافية لابن مالك ١/٣٣١.

(٢) هذا مثل يضرب لمن يكون خبره والحديث عنه خيراً من مرآه. وأول من قاله النعمان بن المنذر. وقيل: «بل المنذر ابن ماء السماء. وتسمع مبتدأ لأنه في تأويل سماعك، وقبله «أن» مقدرة. وروي: «أن تسمع..» و«لأن تسمع» و«تسمع بالمعيدي لا أن تراه» والمعيدي: نسبة إلى معد وقياسه معدي فخفف. وذهب الكسائي إلى تشديد الدال من «المعيدي» على أنه تصغير رجل منسوب إلى معد.
مجمع الأمثال للميداني ١/١٢٩، أمثال العرب للضبي ٤٩، الأمثال لابن سلام ٩٧، الفاخر لابن سلمة ٦٥، المستقصي ١/٣٧٠، فصل المقال لأبي عبيد البكري ١٣٥، جمهرة الأمثال للعسكري ١/٢٦٦، الكتاب ٤/٤٤، الأوضح ١/١٨٦.

(٣) سورة البقرة، الآية: ١٨٤.

(٤) سورة البقرة. الآية: ٦.
قال الرضي ١/٨٦: (قوله: «الاسم المجرد» لا يرد عليه نحو «تسمع بالمعيدي لا أن تراه» وقوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ عند من قال: أأنذرتهم مبتدأ، لتأويلها بالاسم، أي سماعك بالمعيدي، وسواء عليهم إنذارك وتركه).
وانظر الأشموني ١/١٩٧، وشرح ابن يعيش ١/٩٣، والإيضاح لابن الحاجب ١/١٩٠.

(٥) إذا جعل (أقائم) مبتدأ فلا خبر له عند النحاة، لأن الفاعل سد مسد الخبر.
انظر الرضي ١/٨٦، الأشموني ١/١٩٨، المقتصد ١/٢٤٦.

(٦) لأن «أقائم» رفع فاعلاً غير مستتر فصلح للابتداء سواء كان الفاعل الظاهر من المضمرات أو من غيرها.
انظر شرح الكافية لابن مالك ١/٣٣٢، وشرح الرضي ١/٨٧.

(٧) و «أقائمان» فيه خبر مقدم لأنه رافع لفاعل مستتر.
شرح الكافية لابن مالك ١/٣٣١، والرضي ١/٨٦.

والخبرُ هو المجرَّدُ المسندُ إلى المبْتَدأ، فخرجتِ الصفةُ المذكورةُ[١].

م.ح.كثر: ورافعُهُما[٢] الابتداء، وهو اهتِمامُكَ بالشيءِ، وجعلُكَ له أوَّلًا، لحديثٍ عنه تحقيقاً[٣] أو تقديراً[٤]، لاقتضائِهِ إيّاهُما[٥].

با: يعملُ في الخبر بواسطةِ المبتدأ. يه. جني. ش: بل رَفَعَ المبتدأ[٦]، وهو رفعَ الخبرَ[٧]. ي. فر: بل ترافعا[٨].

---

(١) لأنها أسندت إلى غير المبتدأ.

(٢) ش: ورافعها.

(٣) نحو (زيد قائم).

(٤) نحو (زيد قام).

(٥) هذا أحد أقوال ثلاثة للبصريين في رافع الخبر، أما المبتدأ فهم متفقون على أن العامل فيه الابتداء، ورده ابن عصفور في شرح الجمل ١/ ٣٥٥ قال: (منهم من ذهب إلى أن الرافع له التهمم والاعتناء، وتهممك واعتناؤك به هو جعلك له أولاً لفظاً أو نية. وذلك باطل لأن التهمم معنى والمعاني لا يثبت لهما العمل في الموضع.
وقد عقد الأنباري المسألة رقم (٥) في الإنصاف ١/ ٤٤ لذكر اختلاف البصريين والكوفيين في رافع المبتدأ والخبر. وسيأتي تلخيص الأقوال في ذلك.

(٦) أي: الابتداء رفع المبتدأ.

(٧) أي: والمبتدأ رفع الخبر.

(٨) خلاصة الأقوال في رافع المبتدأ والخبر في الآتي: مذهب سيبويه والبصريين أن العامل في المبتدأ هو الابتداء. وذهب الجرمي والسيرافي من البصريين إلى أن العامل فيه التعري من العوامل اللفظية، وعليه الجزولي وابن عصفور، وهو راجع إلى القول الأول عند التحقيق. ومذهب الكوفيين أن العامل في المبتدأ الخبر. أما الخبر فللبصريين في رافعه ثلاثة أقوال: الأول أنه المبتدأ. وهو قول سيبويه، وأحد قولي المبرد، ويحكى عن أبي علي وابن جني. واختاره ابن مالك والمرادي وابن عقيل. والثاني لأكثر البصريين ومنهم الزمخشري وابن الحاجب أن العامل فيه الابتداء أيضاً. والثالث أنه الابتداء والمبتدأ معاً. وعليه المبرد في أحد قولين وابن السراج.
وهناك قول رابع نسبه المصنف هنا لابن الخباز وهو أن العامل فيه الابتداء بواسطة المبتدأ. أما الكوفيون فقالوا العامل في الخبر المبتدأ، لأنهما يترافعان عندهم. ولهم قول آخر هو أن المبتدأ يرتفع بالذكر الذي في الخبر، وهو الضمير العائد من الخبر إليه، لاشتراطهم الضمير في الخبر الجامد أيضاً. =

فرع:

كثر: ويتحتمُ كونُ المبتدأ اسماً، للإسنادِ إليهِ، أو في حُكْمِهِ كما مرَّ. وكونُهُ معرفةً إذْ هو محكومٌ عليه، ولا حُكْمَ[١] على مَجْهولٍ[٢].

وفي حُكْمِ[٣] المعرفةِ النكرةُ المخصَّصَةُ[٤]، إمّا بوصفٍ لفظيٍّ، نحو ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ﴾[٥] أو معنويٍّ كـ «رُجَيْلٌ قائمٌ»[٦]، أو مقدَّرٌ كـ«السَّمْنُ مَنوانِ بِدِرْهَمٍ» أي: منه[٧]. أو لِمَجيئِهِ مع مُصَدَّرٍ، نحو: أرجلٌ، ما رجلٌ، لَرَجُلٌ[٨]، أو وَرَجُلٌ[٩] يضحكُ[١٠]، أو متضمناً له، نحو «مَنْ عِنْدَكَ؟»، «من يأتِني أُكرِمْهُ»[١١]. أو مُضاهياً للنفي كـ«كَم» الخبريةِ[١٢] أو جواباً كـ(إنَّ رجلًا في الدار)[١٣] جواب/ «ما رجلٌ فيها». أو جوابَ استفهامٍ كجوابِ[١٤] أرجلٌ في الدارِ أم امرأةٌ؟[١٥] أو تَعَجُّباً

= الكتاب ٢/ ١٢٦، المقتضب ٢/ ٤٩، ٤/ ٢١٢، الإنصاف ١/ ٤٤ - ٥١، الرضي ١/ ٨٧، شرح الكافية لابن مالك ١/ ٣٣٤، أسرار العربية ٧٦، الخصائص ١/ ١٨، شرح ابن عصفور ١/ ٣٥٥ - ٣٥٧، شرح التسهيل ١/ ٤٤ وما بعدها، شرح المرادي ١/ ٢٧٢، شرح ابن عقيل ١/ ٢٠١، شرح الأشموني ١/ ١٩٣، شرح الفريد ١٧٢.

(١) ت: يحكم.
(٢) الكافية وشرح الرضي ١/ ٨٨.
(٣) د: حكمه.
(٤) ش: المحضة.
(٥) سورة البقرة، ٢٢١.
(٦) الأشموني ١/ ٢١٥.
(٧) المساعد ١/ ٢١٧.
(٨) اللام للابتداء. وانظر الأشموني ١/ ٢١٧.
(٩) الأصل، ت، م: «رجل» بدون الواو. وهي واو الحال. فلا بد من إثباتها.
(١٠) قوله: ورجل يضحك. أراد واو الحال. وانظر الرضي ١/ ٨٩.
(١١) انظر شرح الرضي ١/ ٨٩.
(١٢) انظر الأشموني ١/ ٢١٨.
(١٣) د: (فيها) مكان (في الدار).
(١٤) (جواب استفهام كجواب) ساقطة من د.
(١٥) انظر شرح ابن عصفور ١/ ٣٤٠، وشرح الكافية لابن مالك ١/ ٣٦٣.

نحو ما أحسنَ زيداً[١]، وكقوله:

٢٩٧ - عَجَبٌ لتلكَ قضبةٌ وإقامَتي فيكُمْ على تلكَ القَضيَّةِ أعجَبُ

أو بمعنى الفاعلِ، نحو «شَرٌّ أهَرَّ ذا نابٍ»[٢].

أو مُشْبِهاً للفاعل بتقدُّمِ حكمهِ عليه ظرفاً، نحو «عندي رجلٌ»، أو حرفاً، نحو «في الدارِ رجلٌ»، أو جملةً، نحو «قام[٣] أبوهُ رجلٌ». أو مراداً به العمومُ،

---

(١) في مذهب سيبويه والبصريين لأن «أفعل» في التعجب اسم عندهم، وعند الكوفيين هو فعل. الكتاب ١/ ٧٢، المقتضب ٤/ ١٧٣، الإنصاف ١/ ١٢٦، الرضي ١/ ٨٩.

٢٩٧ - الكامل وقد تقدم بسط الخلاف في قائله عند الكلام على الشاهد رقم ٢٨٣.
وقوله: قضية: منصوب على التمييز للمبهم من قوله: عجب.
والشاهد: رفع عجب بالابتداء لتضمنه معنى التعجب. قال سيبويه: (وقد جاء بعض هذا رفعاً يبتدأ ثم يبنى عليه. وزعم يونس أن العجاج كان ينشد هذا البيت رفعاً).
وقال الأعلم: (الشاهد فيه رفع «عجب» على اضمار مبتدأ، أي: أمري عجب، ويجوز رفعه بالابتداء).
وقال ابن يعيش: حكاه يونس مرفوعاً، كأنه قال: أمري عجب. ويجوز أن يرفع على أنه مبتدأ وجاز الابتداء به لأنه في معنى المنصوب الذي فيه معنى الفعل، ويكون «لتلك» خبره).
الكتاب ١/ ٣١٩، المؤتلف والمختلف للآمدي ٣٨ معجم البلدان (أجأ) شرح ابن يعيش ١/ ١١٤، الخزانة ٢/ ٣٤ (عرضا) التصريح ٢/ ٨٧، همع الهوامع ١/ ١٩١، الدرر ١/ ١٦٤، المساعد ١/ ٤٧٨، الأشموني ١/ ٢٠٦، العيني ٢/ ٣٤٠.

(٢) هامش ت: إذا استعمل في معنى: ما أهر ذا ناب إلا شر.
وهذا مثل يضرب في ظهور أمارات الشر ومخايله.
أهره: حمله على الهرير، وهو صوت دون النباح. وذو الناب: الكلب.
قال سيبويه: وأما قوله: شيء ما جاء بك، فإنه يحسن وإن لم يكن على فعل مضمر، لأن فيه معنى: ما جاء بك إلا شيء، ومثله مثل العرب: «شر أهر ذا ناب».
وقال ابن عصفور: (أو يكون الكلام بها في معنى كلام آخر. وذلك لا يحفظ إلا في «شر أهر ذا ناب» و«شيء ما جاء بك» لأن المعنى ما أهر ذا ناب إلا شر، وما جاء بك إلا شيء).
مجمع الأمثال ١/ ٣٧٠، فرائد اللآل ١/ ٣٠٦، الكتاب ١/ ٣٢٩، شرح ابن عصفور ١/ ٣٤٠، شرح الكافية لابن الحاجب ٢٤، الإيضاح له ١/ ١٨٥، اللباب ٢٤٧، اللسان (هرر) المساعد ١/ ٢٢٠، الرضي ١/ ٨٩، شرح ابن يعيش ١/ ٨٦.

(٣) ت: قائم.

نحو «ويلٌ لَهُ»، «سلامٌ عليكَ»[١]. ومنه قول عمر: «تمرةٌ خيرٌ مِنْ جَرادةٍ»[٢]، وقولُه - ﷺ -: «أمْرٌ بِمَعْروفٍ صَدَقَةٌ»[٣]. أو تفصيلًا، نحو «النّاسُ رجلانِ: رجلٌ كذا ورجلٌ كذا»[٤]. أو مقارِباً للمعرفةِ[٥]، نحو «أفضلُ منكَ أفضلُ منّي»[٦]، أو بمعناها، نحو «مِثْلُكَ لا يَبْخَلُ، وغَيْرُكَ لا يَجُودُ»، إذ المعنى: أنتَ لا تبخلُ وزيدٌ لا يَجودَ. ومنه قولُ أبي جهلٍ[٧] حينَ لامَ النّاسُ عمرَ على إسلامِهِ «رجلٌ اختارَ

---

(١) انظر شرح ابن عصفور ١/ ٣٤١، والمساعد ١/ ٢١٩ - ٢٢٠.

(٢) هذا الأثر عن عمر رضي الله عنه أخرجه الإمام مالك في الموطأ - كتاب الحج - ١/ ٢٨٨، (ط شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر سنة ١٣٧٠هـ - ١٩٥١م) قال: وحدثني - يحيى - عن مالك عن يحيى بن سعيد أن رجلاً جاء إلى عمر بن الخطاب فسأله عن جرادات قتلها وهو محرم فقال عمر لكعب: تعال حتى نحكم، فقال كعب: درهم، فقال عمر لكعب: إنك لتجد الدراهم لتمرة خير من جرادة.
ونسب ابن مالك في شرح الكافية ١/ ٣٦٥، وتبعه ابن عقيل في المساعد ١/ ٢١٩ - ٢٢٠ هذا الأثر لابن عباس رضي الله عنهما. وانظر الأشموني ١/ ٢١٦.

(٣) (أمر بالمعروف صدقة، ونهى عن المنكر صدقة) الحديث رواه الإمام مسلم في صحيحه (باب الزكاة ٥٣ - ٥٤) والترمذي (البر ٣٦) وأبو داود (الأدب المفرد ١٦٠، التطوع ١٢) والإمام أحمد في المسند ٥/ ١٦٧، ١٦٨، ١٧٨.
وانظر شرح الكافية لابن مالك ١/ ٣٦٣، والمغني ٦٠٩، والمساعد ١/ ٢١٧، والأشموني ٢/ ٢١٥.

(٤) قال ابن عصفور في شرح الجمل ١/ ٣٤١: (وينبغي عندي أن يزاد في شروط الابتداء بالنكرة أن يكون الموضع موضع تفصيل نحو قوله:
. . . . بِشِقٍّ وشِقٌّ عِندَنا لم يُحَوَّلِ
فشق الثاني مبتدأ، وعندنا في موضع الخبر، لم يحول خبر ثان في معنى الأول. فإنما جاز الابتداء بشق الثاني وإن كان نكرة، للتفصيل، لأنه في تقدير: والشق الآخر عندنا).

(٥) في كونه لا يقبل الألف واللام.

(٦) انظر شرح ابن عصفور ١/ ٣٤٠، والمساعد ١/ ٢١٦ - ٢١٧.

(٧) هو عمرو بن هشام بن المغيرة المخزومي القرشي. كان أشد الناس عداوة لرسول الله ﷺ في صدر الإسلام وهو أحد سادات قريش وأبطالها ودهاتها في الجاهلية، وكان يقال له أبو الحكم، فدعاه المسلمون أبا جهل. وقتل يوم بدر سنة ٢هـ. عيون الأخبار ١/ ٢٣٠، السيرة الحلبية ٢/ ٣٣، الكامل لابن الأثير ١/ ٢٣، ٢٥ - ٣٣، ٣٨، ٤٠، ٤٥ - ٤٨، الإعلام ٥/ ٨٧.

لِنَفْسِهِ أمرًا»[١].

أو أضيفَ إلى نكرةٍ[٢]، نحو «غلامُ امرأةٍ قائِمٌ»[٣]. أو يَلِيَ فاءَ الجزاءِ في نحو[٤] قولهم[٥]: «إنْ مضَى عَيْرٌ فَعَيْرٌ في الرّكابِ»[٦]. أو بعدَ «لولا»، كقوله:

---

(١) نسبة هذا لعدو الله أبي جهل وهم من المصنف، وإنما هو للعاص بن وائل السلمي فقد ورد في الروض الأنف للسهيلي ٣/ ٢٦٩، في قصة إسلام عمر رضي الله عنه: (قال ابن إسحاق وحدثني نافع مولى عبد الله بن عمر عن ابن عمر قال: لما أسلم أبي عمر قال: أي قريش أنقل للحديث؟ فقيل له: جميل بن معمر الجمحي، قال: فغدا عليه، قال عبد الله ابن عمر: فغدوت أتبع أثره وانظر ما يفعل، وأنا غلام أعقل كل ما رأيت حتى إذا جاءه فقال له: أعلمت يا جميل أني قد أسلمت ودخلت في دين محمد؟ قال: فوالله ما راجعه حتى قام يجر رداءه واتبعه عمر، واتبعه أبي، حتى إذا قام على باب المسجد صرخ بأعلى صوته: يا معشر قريش، وهم في أنديتهم حول باب الكعبة: ألا إن عمر بن الخطاب قد صبأ. وقال: يقول عمر من خلفه: كذب، ولكني أسلمت وشهدت أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله. وثاروا إليه، فما برح يقاتلهم ويقاتلونه حتى قامت الشمس على رؤوسهم، قال: وطلح، فقعد وقاموا على رأسه وهو يقول: افعلوا ما بدا لكم، فأحلف بالله أن لو قد كنا ثلاثمائة رجل لتركناها لكم أو لتركتموها لنا، قال: فبينما هم على ذلك إذ أقبل شيخ من قريش عليه حلة حبرة وقميص موشى حتى وقف عليهم فقال: ما شأنكم؟ قالوا: صبأ عمر، فقال: فمه؟ رجل اختار لنفسه أمراً، فماذا تريدون؟ أترون بني عدي يسلمون لكم صاحبهم هكذا؟ خلوا عن الرجل. قال: فوالله لكأنما كانوا ثوبا كشط عنه. قال: فقلت لأبي بعد أن هاجر إلى المدينة: يا أبت من الرجل الذي زجر القوم عنك بمكة يوم أسلمت وهم يقاتلونك؟ فقال: ذلك، أي بني، العاص بن وائل السلمي).

(٢) في ت: نكرة مخصصة.

(٣) منه قوله ﷺ: «خمس صلوات كتبهن الله». مسند الإمام أحمد ٣/ ١٢٩.

(٤) (نحو) ساقطة من ن.

(٥) (قولهم) ساقطة من ت.

(٦) هذا مثل يضرب للرضا بالحاضر ونسيان الغائب. ويروى: (إن ذهب عير فعير في الرباط) و(إن هلك) و(إن يذهب عير فعير في الرهط). قال ابن سلام: «وهذا مثل لأهل الشام ليس يكاد يتكلم به غيرهم».
والمراد بالعير هنا: سيد القوم. ورهط الرجل: قومه وقبيلته، والرهط: ما دون العشرة من الرجال، لا يكون فيهم امرأة.
انظر الأمثال لابن سلام ٣٢٥، المستقصي للزمخشري ١/ ٣٧٢، مجمع الأمثال للميداني ١/ ٢٥، جمهرة الأمثال للعسكري ١/ ١٠٩، اللسان (عير)، المساعد ١/ ١٩، اللباب ٢٤٦، وفي هامش ت: («عير» الأولى فاعل، والثانية موصوفة، والتقدير: فعير آخر).

٢٩٨ - لـولا اصـطِبـارٌ لأودي[١] غـيـرُ ذي ثِـقَـةٍ

. . . .

ها. هر: بل يصحُّ الابتداءُ بالنكرةِ مطلقاً[٢]. قلت: إنْ أفادَ الكلامُ فصحيحٌ كقولِ العرب: «كَوكَبٌ انقضَّ/ الساعةَ»[٣] . . . .

---

(١) غير الأصل، ت: لأودى.

٢٩٨ - البسيط، تمامه:

لما استَقَلَّتْ مطاياهُنَّ لِلظُّعُنِ

ولا يعرف قائل هذا البيت.

والرواية في جميع المصادر: «مقة» مكان «ثقة» و«كل» مكان «غير».

أودى: هلك. المقة: المحبة. استقل القوم: مضوا وارتحلوا. ظعن: جمع ظعينة، وهي المرأة في هودجها. ويروى: للظعن - بفتح الظاء والعين. وهو الرحيل والسفر، وهو أنسب للمعنى المراد هنا.

والشاهد: رفع «اصطبار» على الابتداء وهو نكرة، والمسوغ لذلك وقوعه بعد «لولا» وذاك أن «لولا» تستدعي جواباً يكون معلقاً على جملة الشرط التي يقع المبتدأ فيها نكرة، وهي تقتضي انتفاء الجواب لانتفاء الشرط، فيكون «لولا» حرف نفي في الجملة.

أوضح المسالك ١/ ٢٠٤، التصريح ١/ ١٧٠، همع الهوامع ١/ ١٠١، الدرر ١/ ٧٦، المساعد ١/ ٢١٨.

(٢) الذي نقله الرضي في شرح الكافية ١/ ٨٨، أنه يشترط حصول الفائدة قال: (وقال ابن الدهان - وما أحسن ما قال - إذا حصلت الفائدة فأخبر عن أي نكرة شئت، لأن الغرض من الكلام إفادة المخاطب، فإذا حصلت جاز الحكم، سواء تخصص المحكوم عليه بشيء أو لا). فقوله على هذا راجع إلى قول سيبويه، وما ذكره النحويون من تفصيل إنما هو لحصر المواضع التي تكون فيها تلك الإفادة، فلا خلاف بينهم في هذا على الحقيقة.

قال ابن عصفور في شرح الجمل ١/ ٣٤٣: (وأما سيبويه فلم يشترط في الابتداء بالنكرة أكثر من شرط واحد، وهو أن يكون في الإخبار عنها فائدة. لكن النحويين تتبعوا المواضع التي يكون الإخبار فيها عن النكرة مفيداً فوجدوا ذلك منحصراً فيما ذكرنا». وانظر شرح الكافية لابن مالك ١/ ٣٦٣.

(٣) انظر الرضي ١/ ٨٩.

وقال المعترض في حاشية الأصل: (يقال إنه خبر مبتدأ محذوف تقديره: هذا كوكب، حفظاً لما تقرر من وضعهم).

وأجيب عنه بالآتي: (بل مبتدأ لا خبر. وقد ذكر ابن الدهان والرضي أنه مبتدأ. ولست بأعرف منهم).

وقولهم: «وَشَهْرٌ مَرْعَى[١]»[٢].

فرع:

وقد يكون مجروراً، مثل «بِحَسْبِكَ زَيْد»[٣].

وله في التقدُّم والتأخُّر أحوالٌ: فيتحتَّمُ تقدُّمُهُ إذا اشتَمَلَ على مُصَدَّرٍ كـ«مَنْ أبوكَ؟»[٤]. أو كانَ مَعْرِفَتَيْنِ أو مُتَساوِيَيْنِ[٥]، نحو «زيدٌ القائم» أو «أفضلُ منك أفضلُ مني»[٦]، لِيَتَميَّزَ المحكومُ عليه. وخُصَّ بالتقدُّم، إذ الخبَرُ مَحَطُّ الفائدةِ[٧]. أو كانَ الخبرُ فعلًا له[٨] مفرداً، نحو «زيدٌ قامَ» لئلا يَلتبسَ بالفاعلِ[٩].

---

(١) ش: ترعى.

(٢) قال سيبويه ١/٨٦: (وزعموا أن بعض العرب يقول: «شهر ثرى، وشهر ترى، وشهر مرعى» يريد: ترى فيه). قال ابن الشجري ١/٣٢٦: (أي شهر ذو ثرى. والثرى: التراب الندي العشب. والثالث كالأول حذفوا منه المضاف، أي شهر ذو مرعى).
وانظر الرضي مع حاشية السيد الشريف ١/٨٩.

(٣) الأجود أن يكون (بحسبك) خبراً مقدماً، لأن (زيد) معرفة و(حسب) من الأسماء التي لا تتعرف بالإضافة. ولو مثل بما يكون فيه نكرة لكان أجود نحو (بحسب الذكي فائدة) و(بحسبك حديث) انظر شرح الكافية لابن مالك ١/٣٣٧.

(٤) قال الرضي ١/٩٧: (قوله - ابن الحاجب -: «من أبوك؟» مبني على مذهب سيبويه، وذلك لأنه يخبر عنده بمعرفة عن نكرة مضمنة استفهاماً، أو نكرة هي أفعل تفضيل مقدم على خبره والجملة صفة لما قبلها، نحو «مررت برجل أفضل منه أبوه» وغير سيبويه على أن مثل هذين خبران مقدمان. والمثال المتفق عليه في مثل هذا المقام «من قام» و«ما جاء بك؟» و«أيهم قام؟» و«من قام قمت»).
وانظر شرح ابن عصفور ١/٣٥٣.

(٥) أي رتبة، تعريفاً أو تنكيراً. وانظر الأشموني ١/١٩، والرضي ١/٩٧.

(٦) انظر شرح الأشموني ١/٢٢٠ وشرح الرضي ١/٩٧.

(٧) انظر شرح ابن عصفور ١/٣٥٣، وأجاز ابن مالك تقديم الخبر في المتساويين ان أمن التباس الخبر بالمبتدأ نحو «زيد الليث شدة»، «الليث شدة زيد». قال: فجاز تقديم الليث لأن خبريته لا تجهل.
شرح الكافية ١/٣٦٦ - ٣٦٧.

(٨) أي: فيه ضميرٌ مستكنٌ راجعٌ إلى المبتدأ.

(٩) انظر شرح ابن عصفور ١/٣٥٣، وشرح الكافية لابن مالك ١/٣٦٦، والرضي ١/٩٨.

ويتحتمُ تأخيرُه[١] حيثُ يتضَّمنُ الخبرُ مُصَدَّراً كـ«أينَ زيدٌ؟» أو يكونُ مُصَحِّحاً[٢] كـ«في الدارِ رجلٌ». أو يَصْحَبُ ضميراً أن قُدِّمَ لم يَعُدْ إلى شيءٍ[٣]، مثل «على التمرةِ مِثْلُها زُبَداً»[٤] أو يكونُ خبراً عن[٥] «أنّ» المفتوحةِ[٦]، نحو «عندي أنَّكَ منطلقٌ»[٧]، لئلا تلتبسَ بالتي بمعنى «لَعَلَّ»[٨].

ويجوزُ الوجهانِ[٩] فيما عدا التَحَتُّمَيْنِ[١٠]، كـ«تَميميٌّ أنا» و«مَشْنوٌّ من يَشْنَؤُكَ»[١١].

بص: و«قائمٌ زيدٌ». ك: بل تَعَيَّنَ[١٢] . . . .

---

(١) أي المبتدأ.

(٢) أي كان تقديمه مصححاً للابتداء بالنكرة. وانظر شرح ابن عصفور ١/ ٣٥٣، والرضي ١/ ٩٨.

(٣) بل يعود إلى متأخر لفظاً ورتبة وهو ممنوع كما في المثال الذي سيذكره، فلو قدم «مثلها» فقيل: مثلها زبداً على التمرة، لعاد الضمير وهو الهاء في مثلها إلى التمرة وهو متأخر لفظاً ورتبة. وانظر الأشموني ١/ ٢٢٣.

(٤) انظر الكتاب ٢/ ١٧٢، ١٨١، الاستغناء في أحكام الاستثناء للقرافي ١١٢.

(٥) (خبراً عن) ساقطة من د.

(٦) أي: أن وصلتها. ونبه عليه في هامش ت.

(٧) انظر شرح ابن عصفور ١/ ٣٥٣، وشرح الكافية لابن مالك ١/ ٣٧١.

(٨) علله الرضي بغير ما ذكر هنا، قال: (وإنما تعين تقديم الخبر لئلا تلتبس بـ «إن» المكسورة، لأنك لو جئت بالخبر بعد خبر «أن» المفتوحة إما ظرفاً نحو «أن زيداً قائم عندي» أو غير ظرف نحو «أن زيداً قائم حق» لاشتبهت المفتوحة بالمكسورة، ولم تدفع الفتحة الخفية اللبس لكون الموقع موقع المكسورة، لأن لها صدر الكلام بخلاف المفتوحة).

(٩) أي تقديم المبتدأ أو تقديم الخبر.

(١٠) أي تحتم تقديم المبتدأ، وتحتم تقديم الخبر.

(١١) بتقديم الخبر فيهما، والأصل: أنا تميمي، ومن يشنؤك مشنؤ.
انظر الكتاب ٢/ ١٢٧، شرح ابن عصفور ١/ ٣٥٣، شرح ابن يعيش ١/ ٩٢.

(١٢) أي تتعين، فحذف إحدى التاءين تخفيفاً. ويجوز أن يكون بتاء واحدة مضمومة على البناء للمجهول.

الفاعليَّةُ هنا[١]. قلنا: الصفةُ لا تعملُ إلَّا معتمدةً كما سيأتي[٢].

وأصلهُ التقديمُ[٣]. ومن ثَمَّ جَازَ «في دارِهِ زيدٌ»[٤]، وامتنعَ «صاحبُها في الدارِ»[٥].

فرع:

كثر: ويجبُ كونُ الخبرِ مُشْتَقّاً، أو مُتَأَوّلًا بهِ[٦]. ح: بل يَصِحُّ جامداً حيثُ يُفيدُ[٧].

---

(١) قال ابن يعيش ١/ ٩٢: (وذهب الكوفيون إلى منع جواز ذلك، واحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأنه يؤدي إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهره. ألا ترى أنك إذا قلت: قائم زيد، كان في قائم ضمير زيد، بدليل أنه يظهر في التثنية والجمع فتقول: قائمان الزيدان، وقائمون الزيدون، ولو كان خالياً عن الضمير لكان موحداً في الأحوال كلها) وانظر شرح ابن عصفور ١/ ٣٥٤ - ٣٥٥، وشرح الرضي ١/ ٩٤.

(٢) في هامش ت: (قوله: «لا تعمل إلا معتمدة». قد يقال: إن هذا جواب محل النزاع لأنهم لا يشترطون الاعتماد، ولولا عدم اشتراطه ما جاز كونه فاعلاً).

(٣) في الأصل: (التقدم). وعبارة المصنف بنصها من كافية ابن الحاجب. شرح الرضي ١/ ٨٨.

(٤) لأن الضمير عائد على ما حقه التقديم وهو زيد، وهو متأخر لفظاً لا رتبة. وانظر المصدر السابق.

(٥) لأن الضمير عائد على ما حقه التأخير وهو الدار. وهو متأخر لفظاً ورتبة. وانظر المصدر السابق.

(٦) لم يشترط أحد ذلك فيما أعلم، بل يجوز كونه جامداً عند الجميع وما ذكره وهم. والمتأول بالمشتق ما كان بمعناه نحو «زيد أسد» أي شجاع، و«عمرو تميمي» أي منتسب إلى تميم، و«بكر ذو مال» أي صاحب مال.

انظر شرح الكافية لابن مالك ١/٣٣٨، الهمع ١/٩٥، شرح الرضي ١/٩٢، شرح الجامي ١٠٨، التصريح ١/١٦٠، الأوضح ١/١٩٤، شرح ابن عصفور ١/٣٥٠، المقتصد ١/٢٥٨.

(٧) انظر التعليق السابق

ويُلْتَزَمُ عائدٌ منه إلى المبتدأ[١]، لِيَرْبِطَ بينهما[٢]، إمّا لفظاً كـ«زيدٌ ضربتُهُ» أو تقديراً نحو «السَّمنُ/ مَنَوانِ بِدِرْهَمٍ»[٣] أي: منهُ[٤].

وفي حكمه[٥] العمومُ في قوله - تعالى -: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾[٦]، فأغنى عنه[٧] عمومُ «مَنْ»[٨].

والخبر عن ضميرِ الشأنِ لا[٩] يَفْتَقِرُ إلى رابطٍ، إذ هُوَ هُوَ[١٠].

فرع:

وَتَضَمُّنُ المبتدأ معنى الشرطِ يُصَحِّحُ دخولَ الفاءِ في خَبَرِهِ[١١]. وذلك في

---

(١) في هامش ت: لم يقل - عليه السلام - «ضمير» لأن العائد أربعة أشياء جمعها من قال:

روابط الجملة في حال الخبر أربعة قد عدها ذوو البصر
هي الضمير عود لفظ المبتدا إشارة فانصت لما قد وردا

(٢) إنما يلتزم العائد إذا كان الخبر جملة هي غير المبتدأ في المعنى. أما إذا كانت هي المبتدأ في المعنى نحو «نطقي الله حسبي» و«مقولي زيد قائم» فهي مرتبطة بالمبتدأ ولا تحتاج إلى رابط.
انظر الرضي ١/ ٩١، الأشموني ١/ ٢٠٦، شرح الكافية لابن مالك ١/ ٣٤٣، شرح ابن عصفور ١/ ٣٤٥.

(٣) السمن مبتدأ، ومنوان مبتدأ ثان، وبدرهم خبر المبتدأ الثاني، والجملة خبر المبتدأ الأول. وفيه ضميران: الأول مرفوع يعود إلى الموصوف وهو المنوان، والثاني الهاء المجرورة وهي تعود إلى السمن. ولا بد من هذا التقدير لئلا ينقطع الخبر عن المبتدأ. وانظر شرح ابن يعيش ١/ ٩١.

(٤) انظر الأشموني ١/ ٢٠٤، وشرح ابن عصفور ١/ ٣٥١.

(٥) أي في حكم العائد.

(٦) سورة الكهف، الآية: ٣٠.

(٧) أي عن العائد.

(٨) انظر الأشموني ١/ ٢٠٥.

(٩) (لا) سقطت من ش.

(١٠) شرح الرضي ١/ ٩١، وشرح الكافية لابن مالك ١/ ٣٤٤.

(١١) الكافية بشرح الرضي ١/ ١٠١.

الموصولِ بفعلٍ أو ظرفٍ(١)، مثل: الذي يأتيني، أو في الدارِ، فَلَهُ دِرْهَمٌ(٢). وفي النكرةِ الموصوفةِ بهما، نحو: كلُّ رجل يأتيني، أو في الدار، فَلَهُ دِرْهَمٌ(٣). قال - تعالى -: ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾(٤)، وقال: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾(٥).

ولا يمنعُ ذلكِ دخولُ «إنَّ»(٦) و«أنَّ»(٧) و«لكنَّ»، كقوله - تعالى -: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُوا۟ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا۟ فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ﴾(٨)، ﴿إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ﴾(٩)، ﴿وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَىْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ﴾(١٠)، وقول الشاعر:

---

(١) اشترطوا لصحة دخول الفاء فيهما العموم والاستقبال. والظاهر أن ذلك غالب فيهما لا شرط كما حققه الرضي وابن مالك.
قال الرضي ١/ ١٠١: (والأغلب الأعم في الموصول الذي يدخل في خبره الفاء أن يكون عاماً وصلته مستقبلة كما في أسماء الشرط وفعلِ الشرط، نحو «من تضرب أضرب» وقد يكون خاصاً وصلته ماضية كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُوا۟ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ الآية، لأن الآية مسوقة للحكاية عن جماعة مخصوصين حصل منهم الفتن، أي الإحراق وكذا قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْهُمْ فَمَآ أَوْجَفْتُمْ﴾. وقد يكون الموصول خاصاً وصلته مستقبلة كقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ﴾. وانظر شرح الكافية لابن مالك ١/ ٣٧٥، والأشموني ٢/ ٢٣٥.
(٢) شرح الرضي ١/ ١٠١، وشرح الكافية لابن مالك ١/ ٣٧٤.
(٣) انظر المصدرين السابقين.
(٤) سورة البقرة، الآية: ٢٧٤.
(٥) سورة النحل، الآية: ٥٣.
(٦) نقل ابن الحاجب عن بعضهم إلحاق «إن» بـ«ليت» و«لعل» في منع دخول الفاء في خبرهما. الرضي ١/ ١٠١، ونقل ابن مالك في شرح الكافية ١/ ٣٧٦، إجماع المحققين على جوازه في «إنّ» وقد نص سيبويه على الجواز في «إنّ» و«أنّ» قال ابن مالك: وهو الصحيح الذي ورد نص القرآن المجيد به. انظر الكتاب ٣/ ١٣٣.
(٧) (وأن) ساقطة من ش.
(٨) سورة البروج، الآية: ١٠.
(٩) سورة الجمعة، الآية: ٨.
(١٠) سورة الأنفال، الآية ٤١.

٢٩٩ -. . . . . ولكنَّ ما يُقْضَى فسوفَ يَكُونُ

ويمتنع مع «كأنَّ» و«ليتَ» و«لَعَلَّ»[(١)].

فرع:

وقد يُحْذَفُ المبتدأُ جوازاً، لِدلالةِ القرينةِ عليه، كقول المُسْتَهِلِّ: «الهلالُ واللهِ»[(٢)].

وقولُهُ - تعالى -: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾[(٣)] يَحْتَمِلُ حذفَ المبتدأ، أي: فأمري، أو الخبرِ/ ، أي: فَصَبْرٌ جميل أَجمَلُ بي.

والخبرُ جوازاً، نحو «خرجتُ فإذا السَّبُعُ»[(٤)]. ووجوباً حيثُ يُلْتَزَمُ[(٥)] ما

٢٩٩ - الطويل، صدره:

فَوَاللهِ ما فارَقْتُكُم قالِياً لَكُمْ

وهو أحد ثلاثة أبيات أنشدها أبو علي القالي، ولم ينسبها هو ولا غيره.

والشاهد فيه: دخول الفاء في الخبر مع دخول «لكن» فـ «ما» اسم لكن، ويقضي صلتها. وجملة فسوف يكون خبر لكن. وإنما دخلت الفاء في خبرها لأن «ما» الموصولة شبيهة باسم الشرط في الإبهام والعموم، فدخلت في خبرها كما تدخل في الجواب.

أمالي القالي ١/ ١٣٣ (ط الهيئة العامة للكتاب) ١٩٧٥م التصريح ١/ ٢٢٥، العيني ٢/ ٣١٥، شرح الكافية لابن مالك ١/ ٣٧٧، الهمع ١/ ١١٠، الدرر ١/ ٨٠، الأشموني ١/ ٢٢٥.

(١) قال ابن الحاجب: (و «ليت» «لعل» مانعان بالاتفاق). قال الرضي: لا وجه لتخصيصهما، بل كل ناسخ للابتداء هكذا سوى ما استثني. شرح الرضي ١/ ١٠٣.

(٢) التقدير: هذا الهلال والله. والمستهل طالب الهلال، كما يقال لطالب الفهم مستفهم، ولطالب العلم مستعلم.

انظر شرح ابن يعيش ١/ ٩٤، شرح الرضي ١/ ١٠٣، الإيضاح لابن الحاجب ١/ ١٩٣.

(٣) سورة يوسف، الآية: ١٨.

(٤) أي: موجود. وانظر الرضي ١/ ١٠٣، وشرح ابن يعيش ١/ ٩٤ - ٩٥.

(٥) الأصل، ت: يلزم.

يَنُوبُ عنهُ، وذلك بعد «لولا»[١]، نحو «لولا عليٌّ - (أي)[٢] موجودٌ[٣] - لَهَلَكَ عُمَرُ»[٤]. فالنائبُ[٥] عنه جوابُها[٦].

وفي الخبر عن المَصْدَرِ العامل في حالٍ، كـ«ضَرْبي زيداً قائماً» أي: حاصلٌ إذا كان قائماً[٧]، فالنائبُ الحالُ[٨].

وفي العطفِ على المبتدأ بالمَعِيَّةِ، نحو «كُلُّ رجلٍ وَضَيعَته»[٩] أي مَقرونانِ[١٠] والنائبُ المَعِيَّةُ[١١].

---

(١) قال ابن عصفور في شرح الجمل ١/ ٣٥١: (وذلك المبتدأ الواقع بعده لولا «نحو: لولا زيد لأكرمتك، التقدير: لولا زيد حاضر، إلا أنه لا يجوز ذكر الخبر، لأن الكلام قد طال بالجواب فالتزم فيه الحذف تخفيفاً. ولذلك لُحِّنَ المَعَرّي في قوله:

فلولا الغِمْدُ يُمسِكُه لَسالا

فأظهر خبر المبتدأ «لولا».) وفي هامش ت: (وشرطوا في وجوبه أن يكون الخبر كوناً عاماً، إذ لو كان خاصاً لم يجب حذف الخبر كقوله ﷺ لعائشة: «لولا قومُك حَديثُو عهدٍ بالإسلامِ لأسَّسْتُ البيتَ على قواعدَ إبراهيمَ»، وقول الشافعي: ولولا الشعرُ بالعلماءِ يُزْري).

(٢) (أي): ساقطة من الأصل، ت.

(٣) (موجود) ساقطة من ت.

(٤) تقدم هذا في ص٤٨٢. وانظر شرح الرضي ١/ ١٠٣.

(٥) في ت: والنائب.

(٦) د: وجوبها.

(٧) في هامش ت: (قوله: «إذا كان قائماً. هذا تقدير البصريين، فكان تامة، وقدره الكوفيون: ضربي زيداً قائماً حاصل، وقواه الرضي). وانظر الأشموني ٢/ ٢٣٠.

(٨) انظر شرح ابن عصفور ١/ ٣٥٢، المفصل وشرح ابن يعيش ١/ ٩٥، الكافية وشرح الرضي ١/ ١٠٣.

(٩) كتاب سيبويه ١/ ٢٩٩، ٣٠٥، ٣٩٣، شرح اللباب لنقرة كار ص/ ٢٤٥، الرضي ١/ ١٩٤. شرح ابن يعيش ١/ ٩٨، شرح الفريد ٢٧٢، شرح الكافية لابن مالك ١/ ٣٥٦، الأشموني ١/ ٢٢٨.

(١٠) في هامش ت: (قوله: «مقرونان»، هذا قول البصريين. وقال الكوفيون: الخبر الواو وما بعده. كما لو قيل: مع ضيعته، لنيابتها عن «مع» واتفقوا - لو قيل: مع ضيعته - أنه الخبر.

(١١) ذهب الأخفش والكوفيين إلى أن «كل رجل وضيعته» مستغن عن تقدير الخبر، لأن معناه: مع ضيعته فكما أنك لو جئت بـ«مع» موضع الواو لم تحتج إلى مزيد عليها وعلى ما يليها في حصول الفائدة، كذلك لا تحتاج إليه مع الواو ومصحوبها. انظر الأشموني ١/ ٢٢٨.

وفي المبتدأ المقسم به، نحو «العمرك لأفعلن»[١] والنائب الجواب[٢] فموجِبُ الحذفِ في هذه حصولُ النائبِ عنه، والقرينةُ المشعرةُ بخصوصية الخبرِ[٣] فكان ذِكْرُهُ عَبَثاً.

فرع:

وقد يتعدَّدُ الخبرُ، نحو «زيدٌ عالمٌ عاقلٌ»، لِجَوازِ تَعَدُّدِ الأَحْكامِ[٤].

ويضحُ مفرداً وجملةً. ولا يَلْزَمُ في المفردِ[٥] تحمُّلُ الضميرِ في نحو «أنتَ زيدٌ» ك: بل يلزمُ[٦]. قلنا: فيه تَعَسُّفٌ[٧].

والجملةُ اسمِيَّةٌ، وفِعْلِيَّةٌ، وشَرْطِيَّةٌ، وظَرْفِيَّةٌ[٨]، نحو: زيدٌ أبوهُ قائِمٌ، أو قامَ

---

(١) أي: لعمرك قسمي، فحذف الخبر وجوباً وسد جواب القسم مسده.

(٢) شرح الكافية لابن مالك ١/ ٣٥٦، وشرح الرضي ١/ ١٠٣.

(٣) غير الأصل، ت: بخصوصيته.

(٤) انظر الأشموني ٢/ ٢٣٢.

(٥) يريد الجامد. أما المشتق نحو «زيد قائم» والمؤول به نحو «هذا القاعُ عَرْفَجٌ كُلُّه». أي غليظ. فإنه يتحمل الضمير. انظر الرضي ١/ ٩٧، وشرح الكافية لابن مالك ١/ ٣٣٩.

(٦) ش، ن،: يلتزم.
مذهب الكوفيين والرماني من البصريين إلى أن الجامد يتحمل الضمير، لأنه وإن كان اسماً جامداً غير صفة فإنه في معنى ما هو صفة، لأنك إذا قلت: زيد أخوك، وجعفر غلامك، لم ترد الإخبار عن الشخص بأنه مسمى بهذه الأسماء، وإنما المراد إسناد معنى الأخوة – وهي القرابة – ومعنى الغلامية – وهي الخدمة – إليه، وهذه المعاني معاني أفعال. وتجد تفصيل الخلاف وأدلة الفريقين في الإنصاف (مسألة ٧) ١/ ٥٥.
وانظر شرح ابن يعيش ١/ ٨٨، والإيضاح لابن الحاجب ١/ ١٨٧، والرضي ١/ ٩٧، والتصريح ١/ ١٦٠ والمقتصد ١/ ٢٥٨.

(٧) انظر الإيضاح لابن الحاجب ١/ ١٨٧.

(٨) المصنف متابع في هذه القسمة لأبي علي الفارسي والزمخشري. وأكثر النحاة على أنها اسمية وفعلية لا غير، لأن الشرطية في التحقيق فعلية، إذ هي مركبة من جملتين: جملة الشرط وجملة الجزاء، وكل منهما فعل وفاعل نحو «إن تضرب أضرب» غير أنه لما خالف الظاهر حيث جرت الجملة فيه مجرى المفرد في عدم الاستقلال بنفسها واحتاجت إلى أن تنضم إليها الجملة الثانية عدت ضرباً مفرداً. =

أبوهُ، أو إنْ تُعْطِهِ يَشْكُرْكَ، أو عندكَ، أو في الدارِ، خلافَ (ك) في الأخيرَتَينِ(١).

ويُلْحَقُ بالفاعلِ ومُشْبِهِهِ(٢) خبرُ «إنَّ» و«لا» الجِنْسِيَّةِ، واسمُ «ما» و«لا» وقد مرَّتْ، والفعلُ المضارع وستأتي.



= أما الظرفية ففيها خلاف: فمن قدر المتعلق فيها فعلاً بمعنى استقر عدّها في الجمل. ومن قدره اسماً بمعنى مستقر عدها في المفرد.

انظر الإيضاح للفارسي وشرحه المقتصد ١/٢٧٣ - ٢٧٥، المفصل وشرح ابن يعيش ١/ ٨٨ - ٩١، الهمع ١/٩٩.

(١) ش، ن: الآخرتين.

نسب السيوطي في الهمع المنع في الشرطية إلى أكثر المتأخرين. أما الظرفية فالخلاف فيها راجع إلى تقدير المتعلق أهو اسم بمعنى مستقر، أو فعل بمعنى استقر فعلى الأول يكون الخبر مفرداً، وعلى الثاني يكون جملة. والخلاف في تقدير المتعلق هنا هو خلاف بين البصريين أنفسهم كما بينته سابقاً، أما الكوفيون فالظرف عندهم منصوب بالمخالفة، فإذا قيل: زيد خلفك، فالخلف ليس بزيد فمخالفته له عملت النصب.

انظر الهمع ١/٩٨، الأشموني ٢١٠ - ٢١٢، شرح ابن عصفور ١/٣٤٩، شرح ابن يعيش ١/٨٨ - ٩١، الرضي ١/٩٢ - ٩٣.

(٢) ت: وشبهه.



الباب السادس

باب المنصوب

النصبُ فَكُّ الفَكَّيْنِ بصوتٍ دونَ فَكِّهما للألِفِ، وقد يكونُ بالحرفِ كما مرَّ.

ولمَّا كان الرفعُ من الشَّفَتَيْنِ جميعاً كان أقْوى/ الحركاتِ، فَخُصَّ به الفاعلُ وشبيهه[١]، لسبقه. ثم النصب أقوى من الجر، لكونه من الفكين، فخص به المفعول الحقيقيُّ[٢] وشبيهُهُ. والجرُّ من أسفلِ الفكينِ، فكانَ لِغَيْرِ الحَقيقيِّ[٣].

والحقيقيُّ هو المفعولُ المطلقُ، والمفعول به، وفيه، وله، ومعه، لِدلالَةِ الفعل على المطلقِ بلفظِهِ، وعلى سائرِها بِمَعْقُولِيَّتِهِ[٤] وصيغَتِهِ[٥]. وشبيهُهُ الحالُ،

---

(١) ت، د: (وشبهه). وهو المبتدأ والخبر.

(٢) في هامش ت: (المصدر). وسيفسر الحقيقي بالمطلق وغيره من المفاعيل الخمسة.

(٣) بناء على أن النصب علامة الفضلات في الأصل. وقال الرضي: (قد قسم النحاة المنصوبات قسمين: أصلاً في النصب، يعنون به المفعولات الخمسة، ومحمولاً عليه وهو غير المفعولات من الحال والتمييز وغير ذلك... والحق أن يقال النصب علامة الفضلات في الأصل فيدخل فيها المفاعيل الخمسة والحال والتمييز والمستثنى وأما سائر المنصوبات فعمد شبهت بالفضلات كاسم أن واسم لا التبرئة وخبر ما الحجازية وخبر كان وأخواتها.
وقال ابن يعيش: اعلم أن المصدر هو المفعول الحقيقي، لأن الفاعل يحدثه ويخرجه من العدم إلى الوجود، وصيغة الفعل تدل عليه، والأفعال كلها متعدية إليه سواء كان يتعدى الفاعل أو لم يتعده نحو «ضربت زيداً ضرباً» و«قام زيد قياماً». وليس كذلك غيره من المفعولين، ألا ترى أن «زيداً» من قولك «ضربت زيداً» ليس مفعولاً لك على الحقيقة، وإنما هو مفعول لله سبحانه، وإنما قيل له مفعول على معنى أن فعلك وقع به. شرح الرضي ١/ ١١٢ وشرح ابن يعيش ١/ ١١٠.

(٤) كذا في ت. د: وفي الأخَرِ: بمفعوليته.

(٥) انظر شرح ابن يعيش ١/ ١١٠.

والتمييزُ والاستثناءُ[١]، واسمُ[٢] «أن» و«لا»، وخبرُ «كانَ» و«ما» و«لا»[٣].

المفعول المطلق

فالمطلقُ[٤]: هو اسمُ ما عدا الزمانِ من مَدْلُولَيْ فِعلٍ مُؤَقَّتٍ مذكورٍ، لم يتوقَّفْ فَهْمُهُ[٥] عليهِ. فخرجَ «أعجبني الضربُ»[٦] و«كَرِهْتُ كراهَتي»[٧] ونحوهُ. ودخلَ «قعدتُ جُلوساً»[٨] ونحوُه.

ويسمّى مصدراً، وحدثاً، وحَدَثاناً، وفِعْلاً[٩].

بص: والفعلُ مشتقٌّ منه، لِدِلالَتِهِ[١٠] على الحدثِ والزمانِ جميعاً،

---

(١) صوابها: المستثنى.

(٢) د: واسماً.

(٣) التي بمعنى (ليس).

(٤) قال الزمخشري: (هو المصدر سمي بذلك لأن الفعل يصدر عنه. ويسميه سيبويه الحدث والحدثان، وربما سماه الفعل). شرح المفصل لابن يعيش ١/١٠٩ - ١١٠.

(٥) ن: فهميته.

(٦) قال الرضي في شرح الكافية ١/ ١١٤: (واحترز بقوله: «فاعل فعل مذكور» عن نحو: «أعجبني الضرب» فإن الضرب فَعَلَهُ فاعلُ فعلٍ ما، لكن لم يفعله فاعل الذي هو أعجب، لأن فاعله الضرب، وهو لا يفعل نفسه).

(٧) ظاهر كلام الرضي أن «كرهت كراهتي» و«أحببت حبي» و«أبغضت بغضي» ونحوه مبطل لحد المفعول المطلق، على أن المنصوبات هنا مفعول بها. وأجاب السيد الشريف في الحاشية بقوله: وربما يدفع بأن المراد اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بحسب ذلك الفعل المذكور، وليست هذه الأمور إذا كانت مفعولاتها صادرة من الفاعل باعتبار الفعل المذكور، بل باعتبار فعل آخر من نفس جنس ذلك الفعل. شرح الرضي ١/ ١١٤.

(٨) جلوساً مصدر جلس، وهو بمعنى قعد، لكن لا يلاقيه في الاشتقاق.
فبعض العلماء يعمل في المصدر الفعل المذكور لاتفاقهما في المعنى، وبعضهم يقدر فعلا دل عليه الظاهر، والتقدير: قعدت فجلست جلوساً. شرح الرضي ١/١١٦، وشرح ابن يعيش ١/١١٢.

(٩) سماه سيبويه حدثاً وحدثانا وفعلاً. انظر الكتاب ١ - ٣٤ - ٣٥، وشرح ابن يعيش ١/ ١٠٩ - ١١٠.

(١٠) أي الفعل.

والمصدرُ على الحدثِ فقط، والتركيبُ فرعُ الإفرادِ[١]. ك: بل العكسُ، لِعَمَلِهِ فيه[٢]. قلنا: والحرفُ عاملٌ، وليسَ بأصلٍ لمعمولِهِ. قالوا: ولتأكيدِه به، والمؤكِّدُ ليس بأصلٍ[٣]. قلنا: إذن لكانَ «زيدٌ» أصلًا للنفسِ[٤] في «زَيدٌ نفسُهُ».

ويجيءُ إمّا لمجرَّدِ التأكيدِ كضربتُ ضرباً، أو لبيانِ العدد كـ«ضربةً»، أو للنوع كـ«جلِسَةَ الأمير»، فيُثَنَّيانِ ويُجْمعانِ[٥] دونَ المؤكِّدِ، إذ هو كالفعلِ، حيث لم يَزِدْ على دِلالَتِهِ، فأُطْلِقَ على القليلِ والكثيرِ[٦].

وقد يجيءُ ولا فعلَ له/ كـ«وَيْحَهُ» و«وَيْلَهُ» و«وَيْبَهُ» و«وَيْسَهُ»[٧]، وقيل هذا

---

(١) انظر خلاف البصريين والكوفيين في الإنصاف (مسألة ٢٨) ١/ ٢٣٥، شرح ابن يعيش ١/ ١١٠، شرح الكافية لابن مالك ١/ ٦٥٣ - ٦٥٤، شرح الأشموني ٢/ ١١٢.

(٢) واحتجوا أيضاً بأن المصدر يصح لصحة الفعل ويعتل لاعتلاله، ألا ترى أنك تقول: «قاوم قواماً» فيصح المصدر لصحة الفعل، وتقول: «قام قياماً» فيعتل لاعتداله، فلما صح لصحته واعتل لاعتلاله دل على أنه فرع عليه. وبأن المصدر لا يتصور معناه ما لم يكن فعل فاعل، والفاعل وضع له «فَعَلَ ويَفْعَلُ» فينبغي أن يكون الفعل الذي يعرف به المصدر أصلاً للمصدر.
انظر الإنصاف ١/ ٢٣٦ - ٢٣٧.

(٣) المصدر السابق.

(٤) (للنفس) مضروب عليها في ش.

(٥) المبين للعدد يجوز تثنيته وجمعه باتفاق نحو «ضربته ضربة، وضربتين، وضربات» والمبين للنوع مختلف فيه، والمشهور الجواز نظراً إلى أنواعه نحو «سرتُ سَيْرَيْ زيدٍ: الحسنَ والقبيحَ». شرح الرضي ١/ ١١٤، الأشموني ٢/ ١١٥ - ١١٦، شرح الكافية لابن مالك ٢/ ٦٥٦ - ٦٥٧.

(٦) انظر الرضي ١/ ١١٤ - ١١٥.

(٧) أصلها عند جميع البصريين «ويح» و«ويل» و«ويب» و«ويس» دخلت عليها هاء الغيبة. وقال الفراء: أصلها كلها «وي» وجيء بلام الجر بعدها مفتوحة مع المضمر ثم خلط اللام بـ«وي» حتى صارت لام الكلمة، فصارت معربة بإتمامها ثلاثية، فجاز أن تدخل بعدها لام أخرى نحو «ويلا لك» ثم نقل إلى باب المبتدأ فقيل: ويل لك.
وويح وويب وويس كنايات عن ويل، وويل كلمة تقال عند الشتم والتوبيخ معروفة، وكثرت حتى صارت للتعجب، يقولها الإنسان لمن يحب ولمن يبغض. وذكر الجوهري أن=

مفعولٌ به لا مُطْلَقاً[(١)].

ويتحتَّمُ حذفُ فعلِهِ في أحوالٍ قياساً: حيثُ يقعُ تفصيلًا لعاقبةِ طَلَبٍ، نحو ﴿فَشُدُّوا۟ ٱلْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾[(٢)].

وحيثُ يكونُ عِلاجاً مُشَبَّهاً بِهِ، تالياً لجملةٍ مشتملةٍ على اسم بمعناهُ وصاحِبِهِ، نحو «مررتُ بِهِ فإذا لهُ صوتٌ صوتَ حِمارٍ، وصُراخٌ صُراخَ الثُّكْلى»[(٣)].

وحيثُ يُنْبِيءُ[(٤)] عن[(٥)] خبرِ اسم عينٍ يتكررُ، نحو «زيدٌ ضَرْباً ضَرْباً».

أو يُحْصَرُ، نحو «ما زيدٌ إلّا سَيْراً»، إذ التقديرُ: يُضْرَبُ ضرباً، ويسيرُ سَيْراً[(٦)].

=«ويح» كلمة رحمة و(ويل) كلمة عذاب. وذكر بعضهم أن «ويس» مثل «ويح» و«ويب» مثل «ويل». ونقل عن الجوهري عن اليزيدي أن «ويل» و«ويح» بمعنى.
الصحاح (ويح) الرضي ١/١١٨ - ١١٩، شرح ابن يعيش ١/١٢١، الأشموني ٢/١٢٢ - ١٢٣.

(١) كذا في جميع النسخ. وقد يصح - مع الضعف - على أن «لا» بمعنى «ليس» أي: ليس مفعولاً مطلقاً.

(٢) سورة محمد، الآية: ٤.
والمعنى: فإما أن تمنوا منا، وإما أن تفادوا فداء. فهما مصدران منصوبان بفعل مضمر لا يجوز إظهاره.
شرح الكافية لابن مالك ٢/٦٦٥، شرح ابن يعيش ١/١١٥، الرضي ١/١٢١.

(٣) قال ابن الحاجب: (ومنها ما وقع للتشبيه علاجاً بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه مثل «مررت بزيد فإذا له صوت صوت حمار، وصراخ صراخ الثكلى»). قال الرضي: يعني أن قوله: «صوت حمار» مصدر فائدته التشبيه، إذ المعنى مثل صوت حمار. وقوله «بعد جملة» يعني بها نحو «له صوت» وهذه الجملة مشتملة على اسم بمعنى هذا المصدر المنصوب وهو المبتدأ المرفوع، وهي مشتملة أيضاً على صاحب ذلك الاسم، أي الذي قام به ذلك الحدث وهو الضمير المجرور باللام في مسألتنا).
شرح الرضي ١/١٢١. وانظر شرح الكافية لابن مالك ٢/٦٦٧، والكتاب ١/٣٦٦ - ٣٦٧، وشرح ابن يعيش ١/١١٥.

(٤) ت، د: يبني.

(٥) ت: على.

(٦) الرضي ١/١٢٠، شرح ابن يعيش ١/١١٤.

وحيثُ تُؤَكِّدُ به جملةً ناصةً[1] على معناهُ، نحو «لهُ عليَّ ألفُ درهم اعترافاً» ويُسمَّى/ توكيداً لنفسِهِ. أو تصيرُ الجملةُ به نصّاً، نحو «زيدٌ قائمٌ حقّاً»، ويسمّى توكيداً لِغَيْرِهِ[2].

وحيثُ يكونُ مثنّى، نحو «لَبَّيْكَ» و«سَعْدَيْكَ»، و«حَنَانَيْكَ»، و«هذا ذيك» و«دَوَالَيْكَ». قال:

٣٠٠ - . . . . حنَانَيْكَ بعضُ الشرِّ أهونُ مِنْ بَعْضِ

وقال:

٣٠١ - . . . . دَوَالَيْـكَ حـتَّـى كُـلُّنـا غَـيـرُ لابِـسِ

(١) ش، ت: ناصبة.
(٢) الكتاب ١/ ٣٨٠، الرضي ١/ ١٢٣.

٣٠٠ - الطويل، صدره:

أبا مُنْذِرٍ أفْنَيْتَ فاستَبْقِ بَعْضَنَا

لطرفة بن العبد (ديوانه ٩٢).
أبو منذر: كنيّة عمرو بن هند. يخاطبه حين أمر بقتله وهو في السجن.
ومعنى حنانيك تحنناً بعد تحنُّنٍ، والتحنُّنُ الرحمة والخير.
والشاهد: نصب (حنانيك) على المصدر النائب عن الفعل. قال سيبويه: (هذا باب ما يجيء من المصادر مثنى منتصباً على إضمار الفعل المتروك إظهاره. وذلك قولك: حنانيك. كأنه قال: تحننا بعد تحنن، كأنه يسترحمه ليرحمه. ولكنهم حذفوا الفعل، لأنه صار بدلاً منه).
سيبويه ١/ ٣٤٨، المقتضب ٣/ ٢٢٤، دلائلا الإعجاز ٣٠١، معجم مقاييس اللغة ٢/ ٢٥، شرح ابن يعيش ١/ ١١٨، التصريح ٢/ ٣٧، همع الهوامع ١/ ١٩، اللسان (حنن).

٣٠١ - الطويل، صدره:

إذا شُقَّ بُرْدٌ شُقَّ بالبُرْدِ مِثْلُهُ

وهو لِسُحَيْم عبد بني الحَسْحاس (ديوانه ١٦).
كان العرب يزعمون أن المتحابَّيْنِ إذا شق كل واحد منهما ثوب صاحبه دامت المودة بينهما ولم تفسد. والرواية في سيبويه وأكثر المصادر:

دواليكَ حتى ليسَ للبردِ لابسُ

على الأقواء، لأن القصيدة مكسورة الروي، البيت الذي قبله: =

وقال:

٣٠٢ - ضَرْباً هَذا ذَيْكَ وطَعْناً وَخْضا

ومعنى التثنية - هنا - تكريرُ الحَدَثِ، كقوله - تعالى - ﴿ثُمَّ ٱرْجِعِ(١) لِلْكَٰفِرِينَ سَلَٰسِلَاْ﴾(٢).

ومعنى «لَبَّيْكَ»: أنا مُلِبٌّ بطاعَتِكَ، أي مُقيمٌ عليها(٣).

= كأن الصُبَيْرِيَاتِ وَسْط بُيوتِنا ظِباءٌ تبدَّتْ من خلالِ المكانِسِ

والشاهد: نصب (دواليك) على المصدر الموضوع موضع الحال، وثني لأن المداولة من اثنين. والكاف للخطاب لا يتعرف ما قبلها بها، فلذا صح وقوعه حالاً.

قال سيبويه: (ومثله - إلا أنه قد يكون حالاً وقع عليه الفعل - قول الشاعر وهو عبد بني الحسحاس. إذا شق برد... الخ أي: مداولتك ومداولة لك، وإن شاء كان حالاً).

سيبويه ١/ ٣٥٠، مجالس ثعلب، أمالي الزجاجي ١٣١، جمل الزجاجي ٢٩٧، الخصائص ٣/ ٤٥، الأغاني ٢٠/ ٤، المخصص ١٣/ ٢٣٢، الإيضاح لابن الحاجب ١/ ٢٣٥، الخزانة ٢/ ٩٩، صبح الأعشى ١/ ٤٠٧، نهاية الأرب ٣/ ١٢٦، أساس البلاغة (هذذ)، شرح ابن عصفور ٢/ ٤١٣، جمهرة اللغة ٣/ ٤٤٩، شرح ابن يعيش ١/ ١١٩، أوضح المسالك ٣/ ١١٨.

٣٠٢ - الرجز للعجاج (ديوانه ٣٥) من قصيدة يمدح فيها الحجاج بن يوسف، ويذكر الأشعث وأصحابه. هذا ذيك: قطعاً بعد قطع. الوخض: الطعن الجائف أي الذي ينزل إلى الأجواف، يعني: ضرب الأعناق وطعن الأجواف. وقبله في ديوانه:

حتى تَقَضَّى القَدَرُ المُقَضَّي

والشاهد كما في سابقه. قال ابن عصفور: (تقديره: تهذُّ فيه هذا ذَيْكَ، أي: ضربك في حال أنك تهذ فيه هذا ذيك).

سيبويه ١/ ٣٥٠، مجالس ثعلب ١٧٥، جمل الزجاجي ٢٩٦، أمالي الزجاجي ١٣٢ المحتسب ٢/ ٢٧٩، المخصص ٦/ ٨٨، ٣/ ١٠٣، ١٣/ ٢٣٣، إيضاح ابن الحاجب ١/ ٢٣٥، شرح ابن عصفور ٢/ ٤١٣، شرح ابن يعيش ١/ ١١٩، الخزانة ٢/ ١٠٦.

(١) جميع النسخ: (فارجع) بدون ثم.

(٢) سورة الملك، الآية: ٤.

(٣) انظر الصحاح (لبب).

وتُحذَفُ ياؤهُ مضافاً إلى ظاهرٍ خلافاً ليُونُسَ[١]، محتجّاً بقولِهِ[٢]:

٣٠٣ - . . . . فَـلَبَّـى فَـلَبَّـيْ يَـدَيْ مِـسْـوَرِ/

(١) ش، ت، د: (ليو). وهو أنسب لما التزمه من الرمز.

(٢) هذا خطأ فاحش في جميع النسخ دون أن يعترض عليه أو ينبه إلى خلافه أحد. وهو من أعجب ما رأيته في هذا الكتاب. وقد حاولت أن أجد له وجهاً يحمل عليه لئلا أحمله على الخطأ فلم أجده.

فأقول أولاً: قوله: «وتحذف ياؤه» الصواب عكسه تماماً، لأنهم متفقون على عدم حذف الياء عند إضافة «لبيك» إلى الظاهر. وثانياً أن خلاف يونس مع سيبويه وجمهور النحويين ليس في حذف الياء وإنما في كونها لتثنية اللفظ أولاً.

فالجمهور على أن «لبيك» مثنى لفظاً، والياء فيه علامة تثنية، ويونس على أن «لبى» اسم مفرد على وزن «فعلى» وقلبت ألفه ياء عند اتصاله بالضمير كما تنقلب ألف «لدى» و«على» الجارة ياء عند اتصال الضمير بهما، فيقال: «لديك» و«عليك».

الثالث: إن البيت الذي سيذكره ليس هو حجة ليونس، بل هو حجة لسيبويه والجمهور، ووجه كونه حجة أن «لبيك» لو كانت بمنزلة «عليك» كما يقول يونس لكانت تبقى ألفاً حين يضاف هذا الاسم إلى الاسم الظاهر. وسيأتي توضيح ذلك ونقل كلام سيبويه عند الكلام على الشاهد.

انظر مصادر الشاهد الآتي:

وقد حاولت جاهداً أن أصلح العبارة بما يجعلها متمشية مع ما هو معروف من كلام النحويين في ذلك، فزدت كلمة (لا) قبل (تحذف)، لأنه لم يوجد من يقول بالحذف لكن صرفني عن ذلك قوله «محتجاً» والضمير فيه متعين ليونس، لأنه لم يذكر في الكلام غيره، ويونس لا يقول بحذف الياء كما تقدم، بل يقول إنها منقلبة عن الألف كما في (عليك) و(لديك). ولو سلمنا أن يونس يقول بحذف الياء وجعلنا العبارة: (ولا تحذف ياؤه مضافاً إلى ظاهر خلافاً ليونس) للزم التناقض أيضاً، لأنه جعل البيت حجة له، والياء ثابتة فيه ولم تحذف، لهذا ولما التزمته من عدم الخروج على جميع النسخ إذا كان الخطأ ثابتاً فيها جميعاً تركت النص على ما هو عليه، ووضحت للقارىء ما فيه. والله تعالى أعلم.

٣٠٣ - المتقارب، صدره:

دَعَـوتُ لِمَـا نَـابَـنـي مِـسْـوراً

وهو من أبيات الكتاب الخمسين التي لم تنسب إلى قائل معين. وقال السيوطي: هو لأعرابي من بني أسد.

لبى: فعل ماض. ولبَّيْ: اسم مضاف إلى (يدي) وهو مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف حتماً. =

وتجوزُ إضافَتُهُ إلى ضَميرِ الغائِبِ كالمخاطَبِ.

والمثنى، و«معاذَ اللهِ» و«سُبْحانَ اللهِ» تَلْزَمُ المصدريَّةَ لا غيرَها.

ويتحتَّمُ الحذفُ سمَاعاً، أي من غيرِ ضابطٍ موجودٍ علم أن العربَ تحذفُهُ عندَهُ عكسَ القياسيِّ، وذلك نحو «سَقْياً» و«رَعْياً» و«خَيْبَةً» و«جَدْعاً» و«حَمْداً» و«شُكْراً» و«عجباً» ونحوها[1].

= والبيت حجة لسيبويه على يونس في كونه مثنى، ولو كان مفرداً وقلبت فيه الألف ياء عند الإضافة إلى الضمير كما في (عليك) و(لديك) لكان بالألف.

قال سيبويه: (وزعم يونس أن «لبيك» اسم واحد، ولكنه جاء على هذا اللفظ في الإضافة كقولك: عليك. وزعم الخليل أنها تثنية بمنزلة «حواليك»، لأنا سمعناهم يقولون: حنان، وبعض العرب يقول: «لب» فيجريه مجرى «أمس» و«غاق» ولكن موضعه نصب، وحواليك بمنزلة حنانيك. ولست تحتاج في هذا الباب إلى أن تفرد، لأنك إذا أظهرت الاسم تبين أنه ليس بمنزلة «عليك» و«إليك» لأنك لا تقول: لبى زيد، وسعدي زيد).

ثم قال بعد إنشاد البيت: (فلو كان بمنزلة «على» لقال: فَلَبّي يَدَي مِسْوَرٍ، لأنك تقول: على زيد، إذا ظهرت الاسم).

وقال الرماني: (فهذا شاهد على أن الياء تثبت مع الإضافة إلى الظاهر. وقد ثبت به أيضاً أن التثنية تكون للمبالغة).

وقال ابن يعيش: (فجعل «لبى يدي مسور» بالياء وإن كان مضافاً إلى الظاهر الذي هو «يدي» دليل على أنه تثنية، ولو كان مفرداً من قبيل «لدى» «كلا» لكان بالألف).

سيبويه ١/ ٣٥١ - ٣٥٢، المحتسب ١/ ٧٨، ٢/ ٣٨، شرح ابن عصفور ٢/ ٤١٤، أوضح المسالك ٣/ ١٢٣، المغني ٧٥٣، السيوطي ٣٠٧، الرضي ١/ ١٢٥، خزانة الأدب ٢/ ٩٢، العيني ٣/ ٣٨١، التصريح ٢/ ٣٨، همع الهوامع ١/ ١٩٠، الدرر ١/ ١٦٥.

(١) يرى الرضي أن هذه المصادر وأمثالها إن لم يأت بعدها ما يبينها ويعين ما تعلقت به من فاعل أو مفعول، إما بحرف جر أو بإضافة المصدر إليه فليست مما يجب حذف فعله، بل يجوز نحو «سقاك الله سقياً» و«رعاك الله رعياً» و«جدعك جدعاً» و«شكرت شكراً» و«حمدت حمداً». قال: (وفي نهج البلاغة في الخطبة البكالية: نحمده على عظيم إحسانه، ونَيِّرِ بُرْهانِه، ونوامي فضلِه وامتنانه، حمداً يكون لحقه أداء). الرضي ١/ ١١٦. وانظر شرح الكافية لابن مالك ٢/ ٦٦٢.

ويجوز فقط حيث تُنبىء عنه قرينةٌ، كقولكَ لمن قَدِمَ: «خَيْرَ مَقْدَمٍ»[١] ونحوُهُ. ويمتنعُ فيما عدا ذلك.

وقد يُلائِمُ المصدرُ فعلَهُ وزناً واشتقاقاً كـ«طَلَبْتُ طَلَباً». ويخالِفُهُ فيهما كـ«قعدتُ جُلوساً» و«حَبَسْتُ منْعاً»[٢]. وفي الوزن فقط (كـ«قعدتُ قعوداً»، وفي الاشتقاق فقط كـ«مَشَيْت عَنَقاً»[٣]، ويُخالِف القِياسَ في)[٤] نحو ﴿أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا﴾[٥].

وقد ينوبُ عنه الجامدُ الدالُّ على تَنَوُّعِهِ كـ«ضربتُهُ أنواعاً»[٦]، أو على عَدَدِهِ كـ«ضربتُهُ عِشْرِينَ»[٧]. أو صفتِهِ كـ«أشدَّ الضَرْبِ»[٨]. أو هيئتِهِ كـ«اشتَمَلَ الصَّمَّاءَ»[٩]

---

(١) الكافية وشرح الرضي ١/١١٦، شرح الكافية لابن مالك ٢/٦٥٨، والأشموني ٢/١١٦.

(٢) في ش: (وفي الاشتقاق فقط كحبست منعاً) وهذه العبارة ضرب عليها في الأصل وكتب في هامشها: (ضرب على هذا المضروب في نسخة الإمام المقروءة عليه) ولا يخفى أنه لا فرق بين (قعدت جلوساً) و(حبست منعاً) إذ كلاهما يخالف فيه المصدر فعله وزناً واشتقاقاً. وفي هامش الأصل أيضاً: (الظاهر أنه لا فرق بين «قعدت جلوساً وحبست منعاً» فينظر. وهو في الكوكب الزاهر أم التاج كذلك فيهما).

(٣) مشى وعَنَقَ كلاهما بوزن (فَعَلَ) مفتوحِ العين. والعنق: ضرب من سير الدابة والإبل. الصحاح (عنق).

(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل، ش.

(٥) سورة نوح، الآية: ١٧.

وهو مما جاء فيه المصدر بغير لفظ الفعل، ولكنه يلاقيه في الاشتقاق. والأصل: انباتاً. وهو عند سيبويه منصوب بفعل مقدر، أي: أنبتكم من الأرض فَنَبَتُّمْ نباتا.

وقد يكون (نباتاً) اسم مصدر غير علم لأنبت، مثل «عطاء» لأعطى. وقيل: هو اسم عين للنبات ناب عن المصدر.

الكتاب ٤/٨١، الرضي ١/١١٦، الأشموني مع الصبان ٢/١١٥.

(٦) انظر شرح الرضي ١/١١٥.

(٧) انظر شرح الكافية لابن مالك ٢/٦٥٦.

(٨) انظر شرح الرضي ١/١١٥.

(٩) اشتمال الصماء: أن يجلل جسده كله بالكساء أو بالإزار. الصحاح (شمل).

و«قَعَدَ القُرْفُصاء»[١]. أو آلتهِ كـ«ضربتُه سوطاً» أي: ضربتُهُ[٢] ضربةَ سوطٍ[٣]، على رأيٍ أو بسوطٍ، على رأي[٤]. أو كُلِّيتِهِ، أو بَعْضِيَّتِهِ، كـ«كُلَّ الضَرْبِ» أو «بعضَ الضَّرْبِ»[٥] أو إشارَتِهِ كـ«ضربتُهُ ذلكَ الضربَ»[٦]. أو ضميرِهِ[٧]، نحو «عبدُ اللهِ أظنُّهُ منطلقٌ»[٨] أي: أظنُّ ظنّي[٩].

وقد يُحذَفُ فعلُهُ، وينوبُ عنهُ جامدٌ كـ«تُرْباً/ وجَنْدلاً»[١٠]، أو صفةٌ، نحو

---

(١) قال في الصحاح (قرفص): (والقرفصاء ضرب من القعود - يمد ويقصر - فإذا قلت: قعد فلان القرفصاء، فكأنك قلت قعد قعوداً مخصوصاً. وهو أن يجلس على أَلْيَتَيْهِ ويُلْصِقُ فَخْذَيْهِ ببطنه ويَحْتَبِيَ بيديهِ يضعُهما على ساقيه، كما يحتبي بالثوب، تكون يداه مكان الثوب. عن أبي عبيد. وقال أبو مهدي: هو أن يجلس على ركبتيه منكباً ويلصق بطنه ويتأبط كفيه، وهي جلسة الأعراب).

(٢) (ضربته) من الأصل وحدها.

(٣) أي على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه.

(٤) بعدها في ت: (أو ذا سوط على رأي). وانظر الرضي ١/ ١١٥.

(٥) شرح الكافية لابن مالك ٢/ ٦٥٦.

(٦) حاشية الصبان ٢/ ١١٥.

(٧) أي ضمير المصدر.

(٨) ت: منطلقاً.

(٩) قال الزمخشري: (ومن اضمار المصدر قولك: «عبد الله أظنه منطلق» تجعل الهاء ضمير الظن كأنك قلت: عبد الله أظن ظني منطلق. وما جاء في الدعوة المرفوعة: «واجعَلْهُ الوارثَ مِنّا» محتمل عندي أن يوجّه على هذا).
شرح ابن يعيش ١/ ١٢٣.

(١٠) الترب: لغة في التراب. والجندل: الصخر. والمعنى: أطعمك الله ترباً وجندلاً أي تراباً وصخراً.
قال ابن يعيش: (واختزل الفعل ههنا لأنهم جعلوه بدلاً من قولك: تربت يداك وجندلت، فإن أدخلت «لك» ههنا وقلت: «تربا لك وجندلا لك» كأن دخولها كدخولها في «سقيا لك» لبيان من تعنى بالدعاء).
شرح ابن يعيش ١/ ١٢٢، والرضي ١/ ١١٨.

«أقائِماً وقد قَعَدَ الناسُ»[١] و(هَنيئاً مَرِيْئاً)[٢].

لك: بل الجامدُ هنا مفعولٌ به، والمشتقُّ حالٌ[٣]. قلنا: المصدريةُ تُلائِمُ المعنى.

وقد يضافُ، نحو «صِبْغَةَ اللهِ»[٤] و«وَعْدَ اللهِ»[٥]. وقيل: نُصِبَ هذا بالإغراءِ[٦].

---

(١) قال سيبويه ١/ ٣٤٠: (هذا باب ما ينتصب من الأسماء التي أخذت من الأفعال انتصاب الفعل، استفهمت أو لم تستفهم، وذلك قولك: أقائماً وقد قعد الناس وأقاعداً وقد سار الركب).
وقال ابن يعيش ١/ ١٢٣: (وقد قدر سيبويه العامل فيها بأفعال من ألفاظها على حد قولك: «أقياماً والناس قعود» و«أطَرباً وأنتَ قِنّسْرِيُّ» و«أعوذ عائذاً بك» و«أتقوم قائماً، وأتقعد قاعداً» وحذفه استغناء).

(٢) قال ابن يعيش ١/ ١٢٢: (ولم يأت من الصفات ما يدعى به إلا هذان الحرفان وليسا بمصدرين، وإنما هما من أسماء الجواهر كالتراب والجندل، وانتصابهما بفعل مقدر تقديره: ثبت لك ذلك هنيئاً مريئاً، فتكون حقيقة نصبه على الحال).

(٣) قال ابن مالك في شرح الكافية ٢/ ٦٦٨: (كما جاز أن يحذف ناصب المصدر، ويجعل المصدر بدلاً من اللفظ به جاز أن يفعل مثل ذلك بما وقع موقع المصدر مما ليس بمصدر. ولا حاجة إلى أن يتأول بمصدر، بل يجعل الجامد منه مفعولاً به نحو «تربا وجندلا» والمشتق حالاً نحو «عائذاً بك» فيكون التقدير: ألزمه الله ترباً وجندلاً، واعتصمت عائذاً بك، وهذا التقدير ونحوه هو الظاهر من قول سيبويه رحمه الله، وما سواه تكلف لا فائدة فيه، وهو مذهب المبرد واختيار الزمخشري).
وانظر الكتاب ١/ ٣١٤، المقتضب ٣/ ٢٢٢، المفصل وشرحه لابن يعيش ١/ ١٢٢ - ١٢٣.

(٤) في قوله تعالى: ﴿صِبْغَةَ ٱللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ صِبْغَةً وَنَحْنُ لَهُۥ عَٰبِدُونَ﴾ [البقـــرة: ١٣٨].

(٥) في قوله تعالى: ﴿بِنَصْرِ ٱللَّهِ يَنصُرُ مَن يَشَآءُ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ وَعْدَ ٱللَّهِ لَا يُخْلِفُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الروم: ٥، ٦].

(٦) قال به الكسائي في قوله تعالى: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ فكتاب الله منصوب بعليكم على الإغراء عنده، كأنه قال: عليكم كتاب الله، فقدم المنصوب. انظر دليله وما رُدَّ به في شرح ابن يعيش ١/ ١١٧.

المفعول به

والمفعولُ به ما وقعَ عليه فعلٌ، تحقيقاً كـ«ضربت زيداً»، أو مجازاً كـ«لم أضربْ زيداً».

ل. يه: وناصبُهُ الفعلُ وحدَهُ(١). ي: فر: بل معَ الفاعلِ(٢).

هـ: بل الفاعلُ، لِقُرْبِهِ(٣). . . . .

(١) هذا مذهب جميع البصريين كما في الإنصاف (مسألة ١١) ١/ ٧٩، شرح الرضي ١/ ١٢٨، التصريح ١/ ٣٠٩، شرح ابن عصفور ١/ ١٦٦، الهمع ١/ ١٦٥. وليس لسيبويه نص في ذلك لكنه ظاهر من كلامه في عدة مواضع من الكتاب. انظر مثلاً ١/ ٣٣، ٣٧، ٣٩، ٤١، ٤٣، ٤٤.

وحجتهم أن الفعل له تأثير في العمل عند الجميع، أما الفاعل فلا تأثير له في العمل لأنه اسم، والأصل في الأسماء ألا تعمل، وهو باق على أصله في الاسمية، فوجب ألا يكون له تأثير في العمل، وإضافة ما لا تأثير له في العمل إلى ما له تأثير ينبغي أن يكون لا تأثير له. كذا في الإنصاف ١/ ٨٠.

ومن حجتهم أيضاً أن الفعل هو الذي يتقوم به المعنى المقتضي للإعراب. شرح الرضي ١/ ١٢٨. واحتج لهم ابن عصفور في شرح الجمل ١/ ١٦٦ بأن المفعول يكون على حسب عامله، فإن كان العامل فعلاً متصرفاً تصرف فيه بالتقديم والتأخير نحو: زيداً ضرب عمرو. وإن كان غير متصرف لم يتصرف فيه نحو: ما أحسن زيداً، لا يجوز أن يقال زيداً ما أحسن.

(٢) هو مذهب جمهور الكوفيين، وإن نسب في بعض المصادر إلى الفراء وحده. وحجتهم أنه لا يكون مفعول إلا بعد فعل وفاعل، لفظاً أو تقديراً، إلا أن الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد. واستدلوا على ذلك بسبعة أوجه ذكرها عنهم الأنباري في الإنصاف ١/ ٧٩ - ٨٠.

وقال ابن عصفور في رد مذهبهم في شرح الجمل ١/ ٧٩ -: وذلك فاسد، بدليل أنه لو كان كذلك لوجب أن يكون حكمه حكماً واحداً في جميع المواضع، وهو أن يتقدم على العامل أو يتأخر عنه. وأيضاً فإنه يؤدي إلى إعمال عاملين في معمول واحد. وانظر الرضي ١/ ١٢٨، والهمع ١/ ١٦٥، والتصريح ١/ ٣٠٩.

(٣) مذهب هشام صاحب الكسائي أنك إذا قلت «ظننت زيداً قائماً» تنصب «زيداً» بالتاء، وقائماً بـ «ظن». كذا في الإنصاف ١/ ٧٨ - ٧٩.

وحجته كما في التصريح ١/ ٣٠٩، أن نصبه يدور مع الفاعل وجوداً وعدماً. والدوران يفيد العلية. ورد قوله بأنه ينوب عن المفعول غيره عند الجميع مع وجوده. =

ش: بل معنى الفاعليَّةِ[١]. مر: كونُهُ مفعولاً[٢]. قلنا: الفعل هو الذي يُقَوِّمُ به المقتضِي[٣].

وهو إمّا حِسّيٌّ كـ«ضربتُ زيداً» أو حُكْمِيٌّ كـ«كَلَّمْتُ زيداً»[٤] [٥]، أو حقيقيٌّ كهذه وغير[٦] كـ«شَكَرْتُ لِزَيدٍ»[٧].

فرع:

ويجبُ اظهارُ فعلِهِ حيثُ لا قرينةَ، ويجوز اضمارُه، لقرينةٍ تُنْبىء عنه، كقولِك لمن يُسَدِّدِ سهماً؟ «القرطاسَ»[٨]، ومُتَهَيِّئاً للحَجِّ: «مَكَّةَ وربِّ الكَعْبَةِ»[٩].

= وذكر ابن عصفور في شرح الجمل ١/١٦٦، أن حجة القائل بذلك أن المفعول به إذا لم يذكر الفاعل فإنه يرتفع نحو «ضرب زيد». قال: ذلك فاسد، فإنه لو كان منصوباً به لم يجز تقديمه عليه، لأن الأسماء الجوامد إذا انتصبت لم يجز تقديم منصوبها عليها نحو «عندي عشرون رجلاً» لا يجوز أن تقول: «عندي رجلاً عشرون» فكان ينبغي إذن ألا يجوز اضرب عمراً زيد. ويجوز ذلك في كلامهم دليل على فساد هذا المذهب. وانظر الرضي ١/١٢٨، والهمع ١/١٦٥، والتصريح ١/٣٠٩.

(١) لم أجد نسبة هذا إلى الأخفش في المعروف من المصادر. والظاهر أن قوله كقول البصريين.

(٢) قال في الإنصاف ١/٧٩: (وذهب خلف الأحمر من الكوفيين إلى أن العامل في المفعول معنى المفعولية، والعامل في الفاعل معنى الفاعلية).
وحجته أن المفعولية صفة قائمة بذات المفعول، ولفظ الفعل غير قائم به. وإسناد الحكم إلى العلة القائمة بذات الشيء أولى من غيرها.
وانظر الرضي ١/١٢٨، الهمع ١/١٦٥، التصريح ١/٣٠٩.

(٣) الرضي ١/١٢٨.

(٤) (زيداً) ساقطة من ت.

(٥) في هامش ت: (لأن الكلام لا ينفصل إلى الغير). وانظر الإيضاح لابن الحاجب ١/٢٤٤.

(٦) ت: وغيره.

(٧) تقدم في ص٦٩٩ أنه سمي المجرور مفعولاً غير حقيقي.

(٨) أي: ارم القرطاس. وانظر المفصل وشرح ابن يعيش ١/١٢٥.

(٩) أي: يريد مكة. وانظر المصدر السابق.

وما أطّرَدَ حذفُهُ في لِسانِهِمْ لا لعلة أتْبِعَ السَماعُ[1]، نحو «امْرَءاً ونفسَهُ» أي: دَعْ، و﴿انتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ﴾[2] أي: واقْصِدُوا خَيْراً لَكُمْ[3]، و«أهلًا وسهلًا» أي: لقيتَ ووَطِئْتَ[4].

وما حُذِفَ لعلَّةٍ وجبَ حذفُه حيثُ وُجِدَتْ، وذلك في مواضعَ[5]:

الأولِ: في[6] المنادى، نحو «يا عبد اللهِ»، والعلَّةُ نيابةُ «يا» منابَ «أدْعُو».

الثاني: حيثُ يُفَسِّرُهُ مفسر، وذلك مع كلِّ اسم[7]/ بعدَه عاملٌ مشتَغِلٌ عنه بضميرِهِ[8] أو مُتَعَلِّقِهِ، لو سُلِّطَ عليه هو أو مناسِبُهُ لنصَبَهُ، نحو «زيداً ضربتُهُ» أو «أنا ضارِبُهُ». أو «مررتُ بِهِ» أو «حَبَسْتُ عليه» أو «ضربتُ غلامَهُ»، إذ التقديرُ: ضربتُ زيداً، جاوَزْتُهُ، لابَسْتُهُ[9]، أَهَنْتُهُ[10].

ولا يصحُ نصبُ الموصوفِ بصفَتِهِ[11]، فقولُ[12] الشاعر:

---

(١) أي: فهو من الحذف الواجب. وانظر الرضي ١/ ١٢٩.
(٢) سورة النساء، الآية: ١٧١.
(٣) (لكم) ساقطة من ت، ن، د.
(٤) قال الرضي ١/ ١٢٩: (وعلة وجوب الحذف في السماعيات كثرة الاستعمال. وإنما كانت سماعية لعدم ضابط يعرف به ثبوت علة وجوب الحذف).
(٥) ش: موضع.
(٦) (في) ساقطة من ش، م، د.
(٧) العبارة في ش، ت: (وهو كل اسم).
(٨) د: وضميره.
(٩) أي: خالطته. انظر الصحاح (ليس). وقد فصل الرضي المواضع التي يضمر فيها فعل الملابسة في شرح الكافية ١/ ١٦٩.
(١٠) النص من كافية ابن الحاجب.
وقال الرضي ١/ ١٦٢ - ١٦٣: إنما وجب إضمار الفعل ههنا لأن المفسر كالعوض من الناصب. ولم يؤت به إلا عند تقرير الناصب ليفسره، فإظهار الفعل يغني عن تفسيره. فحكم الناصب ههنا كحكم الرافع في نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾. وانظر شرح ابن يعيش ٢/ ٣٠.
(١١) في ش: بصفة.
(١٢) من ن، د. وفي غيرهما: كقول.

٣٠٤ - . . . . وما شَيءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَباحِ

ليسَ[١] مِنْ هذا البابِ، إذ لو سُلِّطَ عليه لم يعملْ فيه، إذِ الصّفةُ كالجزءِ من الموصوفِ.

ويجبُ نصبُ ما جَمَعَ القُيودَ[٢] المذكورةَ في مواضعَ، وهي: حيثُ تَلا[٣] استِفْهاماً بغيرِ الهمزةِ، نحو «هل زيداً ضربتَهُ» و«أينَ زيداً ضربتَهُ»، لِلُزومِهِ[٤] الفعلَ[٥].

---

٣٠٤ - الوافر، صدره:

أَبَحْتَ حِمى تِهامة بعدَ نَجْدٍ

وهو لجرير (ديوانه ٩٩) يمدح عبد الملك بن مروان.

يعني أنه ملك العرب وأباح حماها بعد إبائها عليه. وحماه لا يستطيع أحد أن يستبيحه لقوة سلطانه، وكني بتهامة ونجد عن جميع بلاد العرب.

والشاهد: رفع (شيء). ولا يجوز نصبه بـ«حميت» لأنه صفته، والصفة لا تعمل في الموصوف.

قال سيبويه: (ولا سبيل إلى النصب ولو تركت الهاء، لأنه وصف. كما لم يكن النصب فيما أتممت به الاسم، يعني الصلة).

وقال: (وأنت إذا جعلته وصفاً للمفعول لم تنصبه، لأنه ليس بمبني على الفعل). وذكره سيبويه أيضاً شاهداً على جواز حذف المفعول به وهو الضمير، والتقدير «حميته» إذا وقعت جملته نعتاً، لأنه مع المنعوت كالصلة مع الموصول.

الكتاب ١/ ٨٧، ١٣٠، ابن الشجري ١/ ٥، ٧٨، ٣٢٦، شرح السيرافي ١/ ٢٠٩، المغني ٦٥٣، ٧٩٩، ٨٢٩، السيوطي ١٥، ٢٩٧، التبصرة ١/ ٣٢٩، المساعد ٢/ ٤٠٧، العيني ٤/ ٧٥، التصريح ٢/ ١١٢.

(١) من ن. وفي غيرها: فليس.

(٢) ت: هذه القيود.

(٣) ت: إن تلا.

(٤) أي الاستفهام بغير الهمزة.

(٥) قال ابن مالك في شرح الكافية ٢/ ٦٢٠: (وخصصت الاستفهام بالهمزة، لأن الاستفهام بغيرها قرينة موجبة للنصب مانعة من الرفع). وانظر الرضي ١/ ١٧٣.

أو تلا ما يَخُصُّ الفعلَ، نحو «إن زيداً ضَرَبتَهُ ضُرَبْتُهُ»[١]، و«هَلَّا زيداً ضربتَهُ»، للزومِهِمَا الفِعْلِ[٢].

ويُختارُ نصبُهُ في مواضع:

حيثُ تلاهُ فعلٌ طَلَبِيٌّ، نحو «زيداً اضرِبْهُ» أو «لا تَضرِبْهُ»[٣] كراهةَ وقوعِ الإنشاءِ خبراً، لمنافاتِهِ إيّاهُ[٤].

أو سَبَقَهُ استفهامٌ بالهمزةِ، غيرَ مفصولٍ بينهما بغيرِ ظرفٍ، نحو «أزيداً[٥] ضربتَهُ؟»[٦].

يه: فإنْ فُصِلَ بغيرِ ظرفٍ نحو «أأنتَ[٧] زيدٌ[٨] ضربتَهُ؟» ترجَّحَ الرفعُ كما لا استِفهامَ فيه، فتكونُ الجملةُ خبراً عن الضميرِ، نحو «أنتَ أبوكَ منطلقٌ»[٩].

---

(١) (ضربته) ساقطة من ت.

(٢) قال الزمخشري: (واللازم أن تقع الجملة بعد حرف لا يليه إلا الفعل، كقولك: إن زيداً تره تضربه. قال:

لا تَجْزَعي إن مُنْفِساً أهْلَكْتُهُ

و«هلا» و«ألا» و«لولا» و«لوما» بمنزلة «أن» لأنهن يطلبن الفعل، ولا تبتدأ بعدها الأسماء). شرح ابن يعيش ٢/٣٨، وشرح ابن عصفور ١/٣٦٨.

(٣) (أو لا تضربه) ساقطة من ش.

(٤) انظر المفصل وشرح ابن يعيش ٢/٣٦ - ٣٧، وشرح ابن عصفور ١/٣٦٤.

(٥) (زيداً) بدون الهمزة في ش.

(٦) قال ابن يعيش ٢/ ٣٤: (والموضع الآخر الذي يختار فيه النصب وليس الاسم فيه معطوفاً على فعل، وذلك إذا ولي الاسم حرف هو بالفعل أولى وجاء بعده فعل واقع على ضميره، فالاختيار نصب الاسم بإضمار فعل. وذلك إذا وقع بعد حرف الاستفهام نحو قولك: «أعبد الله ضربته» و«أعمراً مررت به» و«أزيداً ضربت أخاه». النصب في ذلك كله هو الوجه المختار، والرفع جائز).

(٧) (أنت) بدون الهمزة في ش.

(٨) ت: زيداً.

(٩) قال سيبويه ١/ ١٠٤: (وتقول: «أأنت عبد الله ضربته؟» تجريه ههنا مجرى «أنا زيد ضربته» لأن الذي يلي حرف الاستفهام «أنت» ثم ابتدأت هذا وليس قبله حرف استفهام ولا شيء هو بالفعل وتقديمه أولى. إلا أنك إن شئت نصبته كما تنصب «زيداً ضربته» فهو عربي جيد، وأمره ههنا على قولك: زيد ضربته»).

وانظر شرح ابن عصفور ١/٣٦٩، وشرح الرضي ١/١٦٨.

ش: بل الأَرْجَحُ النصبُ، وتُقَدِّرُهُ: أَضَرَبْتَ أنتَ زيداً ضَرَبْتَهُ(١).

فإنْ فُصِلَتْ بظرفٍ نحو «أكلَّ يوم زيداً تَضْرِبُهُ» اختيرَ نصبُهُ اتفاقاً(٢).

ويجوزُ الرفعُ/ ، ومنه قول الشاعر:

٣٠٥ - أَكُلَّ عامٍ نَعَمٌ تَحْوونَهُ
يُلْقِحُهُ قومٌ وتُنْتِجُونَهُ

(١) الأخفش يختار نصب «زيد» بفعل مقدر، ويجعل «أنت» فاعل الفعل المقدر، أي ضربت زيداً ضربته. فلما حذف الفعل انفصل ضمير الفاعل المتصل.
قال الرضي ١/ ١٦٨: (ونظر سيبويه أدق، بناء على أن الفعل الذي لا يصلح للعمل بنفسه لا يحمل على تفسيره للعامل ما كان عنه مندوحة).
وقال ابن عصفور ١/ ٣٦٩: (وهذا الرأي الذي ذهب إليه أبو الحسن ليس بشيء لأن القياس يرد عليه، لأن الاستفهام لا تتقدمه أداة تشبه الجزاء كما كان كذلك في أزيد ضربته؟ فلا مسوغ إذن لاختيار إضمار الفعل). وانظر التصريح ١/ ٣٠٠.
(٢) قال الرضي ١/ ١٦٨: (وأما إذا كان الفاصل بين همزة الاستفهام والاسم المحدود ظرفاً نحو «أاليومَ زيداً ضربتَهُ»؟. فالمختار النصب اتفاقاً، لكون الظرف متعلقاً بالفعل، فالأولى بهمزة الاستفهام إذن أن تقدر داخلة على فعل).
٣٠٥ - الرجز لقيس بن حصين بن يزيد الحارثي، نسبه له البغدادي وذكر له فيه قصة، ولم ينسبه سيبويه ولا الأعلم.
النعم: الإبل، وهو اسم مفرد بمعنى الجمع يذكر ويؤنث. تحوونه: من حويت الشيء، إذا ضممته واستوليت عليه وملكته. يلقحه قوم: أي يحملون الفحول على النوق. نتج الدابة: استولدها. يصف قوماً بالاستطالة على عدوهم وشن الغارة فيهم، فكلما ألقح عدوهم إبله أغاروا عليها فنتجت عندهم.
والشاهد: رفع «نعم» مع أنه فصل بينه وبين همزة الاستفهام بالظرف وهو «كل عام» والمختار في مثله النصب كما تقدم في الحاشية السابقة.
واستشهد به سيبويه على رفع «نعم» لأن «تحوونه» في موضع الصفة، فلا يعمل فيه، لأن النعت من تمام المنعوت، كالصلة من تمام الموصول، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً. وفيه شاهد على وقوع الزمان خبراً عن الجثة وهو «نعم». وأجيب عنه بأن التقدير: إحراز نعم، أو حواية نعم، أو نهب نعم.

أو وَلِيَ حرفَ نَفْيٍ[(١)]، نحو «ما زيداً[(٢)] ضربتُهُ»[(٣)]. أو «إذا» الشرطيةِ، نحو «إذا زيداً ضربتَهُ ضربتُهُ». أو «حيثُ»، نحو «حيثُما زيداً تضربْهُ أضربْهُ»، لأن هذه بالفعلِ أَخَصُّ[(٤)]. أو عُطِفَ على جملةٍ فعليةٍ، نحو «قامَ زيدٌ وعمراً[(٥)] ضربتُهُ»، لِتُنَاسِبَ المعطوفةُ سابِقَها[(٦)].

لك. ح: أو كان الرفعُ يُوهِمُ وصفاً مُخِلّاً، نحو ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾[(٧)]. فلو رُفِعَ[(٨)] كانَ «خَلَقْنَاهُ» وصفاً لـ«شَيْءٍ»، فيُفيدُ أنّ الذي يُقَدَّر إنّما هُو

سيبويه ١/١٢٩، المخصص ١٧/١٩، الإنصاف ١/٦٢، مجاز القرآن ١/٣٦٢، الشيرازيات ق٥٩/ب، الإيضاح لابن الحاجب ١/١٨٩، شواهد التصحيح والتوضيح لابن مالك ٩٥، الخزانة ١/٤٠٧، العيني ١/٥٢٨، شرح الكافية لابن مالك ١/٣٥٢، شرح الرضي ١/٨٤، اللسان (أبل، نعم).

(١) عطف على: «حيث تلاه فعل طلبي». أي فهو مما يختار فيه النصب.

(٢) ش: زيد.

(٣) انظر المفصل وشرح ابن يعيش ٢/٣٦.

(٤) قال الزمخشري: (وأن تقع بعد «إذا» و«حيث» كقولك: إذا عبد الله تلقاه فأكرمه، وحيث زيداً تجده فأكرمه). شرح ابن يعيش ٢/٣٦.
وتمثيل المصنف بـ «حيثما» فيه نظر، لأن «حيث» إذا اقترنت بـ«ما» صارت أداة شرط واختصت بالفعل، فالظاهر أن النصب معها واجب لا مختار. وانظر شرح الكافية لابن مالك ٢/٦٢٠، والتصريح ١/٢٩٨، والرضي ١/١٧٤.

(٥) د: وعمرو.

(٦) منه قوله تعالى: ﴿يُدْخِلُ مَن يَشَآءُ فِى رَحْمَتِهِۦ وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾.
وقوله تعالى: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ﴾.
قال ابن يعيش: (نصب الظالمين بإضمار «يعذب الظالمين، أو يهين». . ونصب فريقاً، لأن قبله «فريقاً هدى». ونظائره في القرآن كثيرة) شرح المفصل ٢/٣٢.
وقال ابن مالك في شرح الكافية ٢/٦٢٠: (وإنما رجع النصب هنا، لأن المتكلم به عاطف جملة فعلية على جملة فعلية. والرافع عاطف جملة اسمية على جملة فعلية. وتشاكل الجملتين المعطوف إحداهما على الأخرى أحسن من تخالفهما).

(٧) سورة القمر، الآية: ٤٩.

(٨) أي: كل شيء.

مَخْلوقاتُهُ، لا كلُّ حادِثٍ[(١)]. قلت: وهذا هو الحقُّ، لا ما زَعَماهُ[(٢)]. والنصبُ لا يُوجِبُهُ، إذِ العَقْلُ يُخَصِّصُهُ[(٣)]. فإن كان قبلَ العاطفِ مبتدأٌ مُخْبَرٌ[(٤)] عنه بفعلٍ

(١) قال ابن الحاجب في الكافية: (ويختار النصب بالعطف على جملة فعلية للتناسب، وبعد حرفي النفي والاستفهام و«إذا» الشرطية و«حيث»، وفي الأمر والنهي، وعند خوف لمس المفسر بالصفة مثل ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾. هذه قرائن يختار معها النصب في الاسم المذكور). شرح الرضي ١/ ١٧٢.
ونقل الأزهري رأي ابن مالك في التصريح ١/ ٣٠٣، قال: (لم يعتبر سيبويه إيهام الصفة مرجحاً للنصب كما فعل الناظم في شرح التسهيل حيث قال: ومن المرجحات للنصب أن يكون مخلصاً من إيهام غير الصواب، والرفع بخلاف ذلك كقوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾.
وقد جعل سيبويه النصب في الآية المذكورة مرجوحاً كما في مثل «زيداً ضربته». قال في الكتاب ١/ ١٤٨: (فأما قوله عز وجل: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾. فإنما هو على قوله «زيداً ضربته» وهو عربي كثير. وقد قرأ بعضهم: ﴿وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾ إلا أن القراءة لا تخالف، لأن القراءة السنة). وظاهر قوله: «وهو عربي جيد» أن الرفع هو المختار لو وقع في غير الكتاب العزيز.
(٢) في هامش الأصل: (يقال: إن كان مرادهما أن الآية الكريمة تفيد عموم الخلق في مخلوقاته مع النصب، ومع الرفع لا تفيد ذلك إذا جعل ﴿خَلَقْنَٰهُ﴾ صفة فكلامهما مستقيم. وإن أراد أن النصب يفيد عموم الخلق في أفعالنا وأفعاله سبحانه وتعالى فباطل). وانظر ما تقدم عن السيرافي.
وقال الرضي ١/ ١٧٥: (والمثال الذي أورده المصنف من الكتاب العزيز، أعني قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ لا يتفاوت فيه المعنى كما يتفاوت في مثالنا سواء جعلت الفعل خبراً أو صفة فلا يصح إذن للتمثيل. وذلك لأن مراده تعالى بـ ﴿كُلَّ شَيْءٍ﴾ كل مخلوق، نصبت «كل» أو رفعته، وسواء جعلت ﴿خَلَقْنَٰهُ﴾ صفة مع الرفع أو خبراً عنه، وذلك أن قوله: خلقنا كل شيء بقدر، لا يريد به خلقنا كل ما يقع عليه اسم شيء، لأنه تعالى لم يخلق جميع الممكنات غير المتناهية ويقع على كل واحد منها اسم شيء، فكل شيء في هذه الآية ليس كما في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ لأن معناه أنه قادر على كل ممكن متناه).
هذا وقد تابع ابن عقيل في المساعد ١/ ٤١٧، ابن مالك في ذلك.
(٣) د: تخصيصه. وانظر ما تقدم في الحاشية السابقة عن شرح الرضي.
(٤) ش: مخبراً. د. أخبر.

استوى الأمرانِ[١]، نحو زيدٌ قام وغُلامَهُ أكرمتُهُ»، لجوازِ العطفِ على الكُبرى والصُغرى[٢].

قلت: وتمثيلُ/ النحويّينَ بـ«زيد قامَ وعمراً[٣] أكْرَمْتُهُ» سهوٌ، لتعذُّرِ العطفِ على الصغرى حينئذٍ، لعدمِ العائدِ[٤].

فإنْ وَلِيَ العاطفَ «أمّا» أو كان بـ«حتّى»، ولم يكن ما قَبْلَها مُغنياً عمّا بعدَها

---

(١) النصب والرفع.

(٢) الكبرى الاسمية وهي جملة المبتدأ والخبر «زيد قام» والصغرى الفعلية، وهي جملة «قام». ويجوز ههنا رفع «غلامه» عطفاً على الكبرى، لأن صدرها اسم، كما يجوز نصبه عطفاً على الصغرى، لأن صدرها فعل وهو «قام». فالجملة الأولى ذات وجهين لأنها مشتملة على جملة اسمية وجملة فعلية.
وفي المسألة خلاف فصله ابن عصفور في شرح الجمل ١/ ٣٦٦ - ٣٦٨. وانظر المفصل وشرحه لابن يعيش ٢/ ٣٢ - ٣٣، وشرح الرضي ١/ ١٧٥.

(٣) في الأصل: وعمرو.

(٤) الذي اعتمده المصنف هنا هو مذهب السيرافي فإنه اشترط أن يكون في الجملة المعطوفة على جملة صغرى ضمير يعود على المبتدأ، لأن الجملة الصغرى في موضع خبر المبتدأ، فإذا عطفت عليها جملة الاشتغال كانت شريكتها في كونها خبراً للمبتدأ، لأن المعطوف شريك المعطوف عليه.
ورده ابن عصفور في شرح الجمل ١/ ٣٦٧، بأن القراء قد أجمعوا على نصب السماء من قوله عز اسمه: «والسماء رَفَعَها ووضع الميزان» مع أنه ليس في «رفعها» ضمير يعود على النجم والشجر. فإجماعهم على النصب دليل على بطلان قول من قال: إن النصب في هذا وأمثاله ضعيف.
ثم قال: (وغيره من أئمة النحويين حكوا أن الاختيار في مثل هذا النصب ولم يشترطوا ضميراً).
وجاء في حاشية الأصل: (الجواب أنه لا سهو فيه، لأنهم قد قالوا: إن التقدير: وعمراً أكرمته معه أو في داره، لكن ترك ذلك لفهمه على ما تقرر متقدماً).
وفي حاشية ت: (لا سهو فيه) لأنهم ذكروا أن العائد محذوف، تقديره: أكرمته معه، أو في داره، وترك ذلك للعلم به) انظر الرضي ١/ ١٧٥ - ١٧٦.

ترجَّحَ الرفعُ بالابتداءِ[١]، إذْ هُما مُوْقِعاهُ[٢].

فإن فُقِدَ المُوجِبُ والمُرَجِّحُ والمُسَوِّى[٣] رُجِّحَ الابتداءُ، نحو «زيدٌ ضَرَبتُهُ»، إذ لا حَذْفَ ولا تقديرَ معهُ.

فإن قَلَّتْ قرينةَ الرفع قرينةُ النصبِ رُجِّحَ النصبُ، نحو «أمّا زيداً فاضربهُ»[٤].

فرع:

فإن اختَلَّ شيءٌ من ضابطِهِ[٥]، نحو «أزيدٌ[٦] ذُهِبَ بِهِ؟»[٧]. أو فَسَدَ المعنى/ بالنصبِ، نحو ﴿وَكُلُّ شَىْءٍ فَعَلُوهُ فِى ٱلزُّبُرِ﴾[٨] أو غَلَبَ السماعُ على الرفعِ، نحو ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُوا۟﴾[٩] . . . .

---

(١) في هامش الأصل، ت: (مثال المغني: ضربت الناس حتى زيداً ضربته. ومثال غيره: أكرمت القوم حتى عمرو أكرمته، لقوم ليس منهم عمرو).

(٢) قال الزمخشري: (فإن اعترض بعد الواو ما يصرف الكلام إلى الابتداء كقولك: لقيت زيداً وأما عمرو فقد مررت به، ولقيت زيداً وإذا عبدالله يضربه عمرو، عادت الحال الأولى جذعة. وفي التنزيل ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾ وقرىء بالنصب). شرح ابن يعيش ٢/٣٣، وابن عصفور ١/٣٦٦.

(٣) أي موجب النصب، ومرجعه على الرفع، والمسوى بينهما.

(٤) إذا كانت «أما» مع الطلب، وهو الأمر والدعاء فهي مغلوبة كما قال الرضي، لأن وقوع هذه الأشياء خبراً للمبتدأ قليل في الاستعمال، وذلك لأن كون الجملة الطلبية فعلية أولى إن أمكن، لاختصاص الطلب بالفعل. شرح الرضي ١/١٧١ - ١٧٢.

(٥) أي من ضابط الاسم في باب الاشتغال، وهو أن يكون بعده فعل مشتغل عنه بضميره أو متعلقه، لو سلط عليه أو مناسبه لنصبه.

(٦) د: ما زيد.

(٧) أجاز ابن السراج والسيرافي أن يقدر إسناد (ذهب) ونحوه إلى ما يدل عليه من مصدر، فيكون المجرور على هذا في موقع نصب، فينصب الاسم السابق، أي: أزيداً ذهب الذهاب به. انظر الأصول ١/ ٩٠، شرح الكافية لابن مالك ٢/٦٢٧، شرح الرضي ١/ ١٧٧، شرح ابن عصفور ١/٣٦٦، المساعد ١/٤٢٤، شرح ابن يعيش ٢/٣٥.

(٨) سورة القمر، الآية: ٥٢.

(٩) سورة النور، الآية: ٢.

وجبَ الرفعُ(١).

د: والفاءُ في الآية لمعنى(٢) الشرطِ(٣).

يه: بل جُمْلَتانِ، أي: ومِمّا يُتلى عليكم حكمُ ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُوا﴾(٤).

---

(١) قال الرضي ١/ ١٧٨: (أقول: جميع الشرائط فيه حاصلة فيه بداء النظر) لأن ما بعد الفاء قد يعمل فيما قبلها كما في نحو قوله تعالى: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾ إلا أن القراء لما اتفقوا فيه على الرفع إلا ما روي شاذاً عن عيسى بن عمر أنه قرأ بالنصب، والنصب مع الطلب مختار كما تقدم، والقرآن لا يجوز على غير المختار، تمحل له النحاة وجهاً يخرج به عن الحد المذكور، لئلا يلزم منه غير المختار). وانظر في قراءة عيسى بن عمر البحر المحيط ٦/ ٤٢٧، وكتاب سيبويه ١/ ٤٤، ومعاني الفراء ٢/ ٣٤٥.

(٢) ن، د: بمعنى.

(٣) هو مذهب الفراء والمبرد. قال في معاني القرآن ٢/ ٢٤٤: (وقوله: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُوا كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا﴾ رفعتهما بما عاد من ذكرهما في قوله: ﴿كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا﴾. ولا ينصب مثل هذا، لأن تأويله الجزاء، ومعناه – والله أعلم – من زنى فافعلوا به ذلك. ومثله ﴿وَٱلشُّعَرَآءُ يَتَّبِعُهُمُ ٱلْغَاوُۥنَ﴾ معناه – والله أعلم – من قال الشعر اتبعه الغواة. وكذلك ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ﴾، ﴿وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَٰنِهَا مِنكُمْ فَـَٔاذُوهُمَا﴾ ولو أضمرت قبل كل ما ذكرناه فعلاً كالأمر جاز نصبه، فقلت: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُوا﴾. وانظر الرضي ١/ ١٧٨، والبحر المحيط ٦/ ٤٢٧.

(٤) في الكتاب ١/ ١٤٢: (وأما قوله عز وجل: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُوا كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ﴾ وقوله تعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا أَيْدِيَهُمَا﴾ فإن هذا لم يبن على الفعل، ولكنه جاء على مثل قوله تعالى: ﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ﴾ ثم قال فيما بعد: ﴿فِيهَآ أَنْهَٰرٌ مِّن مَّآءٍ﴾ فيها كذا وكذا. فإنما وضع المثل للحديث الذي بعده، فذكر أخباراً وأحاديث. فكأنه قال: ومن القصص مثل الجنة، أو مما يقص عليكم مثل الجنة فهو محمول على هذا الإضمار، والله تعالى أعلم.

وكذلك قوله تعالى: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي﴾ كأنه لما قال جل ثناؤه: ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَٰهَا وَفَرَضْنَٰهَا﴾ قال: في الفرائض الزانية والزاني، أو الزانية والزاني في الفرائض، ثم قال: فاجلدوا، فجاء بالفعل بعد أن مضى فيها الرفع).

وعلى قول المبرد وسيبويه ليست الآية من باب الاشتغال، فالرفع على الإبتداء واجب عندهما. ويظهر الفرق بين قوليهما في الخبر، فهو عند سيبويه محذوف وهو ﴿مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾، وعند المبرد مذكور وهو ﴿فَٱجْلِدُوا﴾.

انظر شرح التصريح ١/ ٢٩٩، شرح الرضي ١/ ١٧٨.

ومتى لم يَشْتَغِلِ الفعلُ وجبَ النصبُ بهِ[١]. ومع الاشتغالِ يُقَدَّرُ الناصبُ بلفظِ الموجودِ ومعناهُ كـ«زيداً ضربتُهُ»[٢]، ثم بمعناهُ الخاصِّ كـ«زيداً[٣] مررتُ بِهِ» أي: جاوزتُ، ثم بمعناهُ العامِّ كـ«زيداً[٤] ضربتُ غُلامَهَ»[٥] أي: أَهنْتُ زيداً، ثم الملابَسَةِ كـ«زيداً حَبَسْتُ عليهِ» أي: لابَسْتُ زيداً فَحَبَسْتُ عليهِ[٦].

ك: بل ناصبُ هذا الباب تالي الاسمِ، والضميرُ المتصلُ بالفعل بيانٌ أو بدلٌ[٧]. قلنا: معنى البدليةِ والبيانيَّةِ مرتفعٌ (فيه)[٨] فيَسْتَلْزِمُ[٩] إعمالَهُ[١٠] في مَعْمُولينِ[١١] من جهةٍ واحدةٍ، وهو ممنوع[١٢].

---

(١) (به) ساقطة من ش.

(٢) أي فالتقدير: ضربت زيداً ضربته.

(٣) ت: زيد.

(٤) ش: زيد.

(٥) (غلامه) ساقطة من د.

(٦) (عليه) مضروب عليها في ش. وساقطة من ن. د. وانظر في هذه التقادير ووجوهها شرح الرضي ١/١٦٩.

(٧) هو مذهب الكسائي والفراء. وقد حقق الرضي مذهبهما بما حاصله أن الضمير المتصل بالفعل ليس من أحد التوابع الخمسة عندهما كما ذكره المصنف هنا، بل الفعل عامل في ذلك المفعول وفي ضميره معاً في حالة واحدة، لأن الضمير في المعنى هو الظاهر، فتكون فائدة تسليطه على الضمير بعد تسليطه على الظاهر المقدم تأكيد إيقاع الفعل عليه. لكنه قال بعد: (ولو قيل على مذهبهما أن المنتصب بعد الفعل الظاهر أو شبهه سواء كان ضميراً أو متعلقة هو بدل الكل من المنصوب المتقدم لكان قولاً، فالضمير في «زيداً ضربته» بدل من «زيد» وكذا الجار والمجرور في «زيداً مررت به» إذ المعنى: زيداً جاوزته. وكذا «أخاه» في قولك: «زيداً ضربت أخاه» بدل من «زيداً» على حذف المضاف من «زيداً» أي: متعلق زيد ضربت أخاه).
شرح الرضي ١/١٦٣، شرح التصريح ١/٢٩٧.

(٨) (فيه) ساقطة من الأصل.

(٩) ش: فسيلزم. ن، د: فيلزم.

(١٠) ن: أعمال.

(١١) ن: المعمولين.

(١٢) شرح الرضي/ الموضع السابق.

الثالث: التحذير. وقد مرَّ بيانُهُ[١]، ووجهُ وجوبِ حذفِ ناصبهِ[٢].

وأحكامُ المفعول به (خمسةٌ)[٣].

منها وجوبُ سَبْقِ عاملِهِ[٤] حيث تصحُّ إضافتُهُ إليه[٥]، نحو[٦] «أنت مثل[٧] ضاربٍ زيداً»، أو يكونَ مَصْدَراً[٨]، نحو «ضَرْبُكَ زيداً»[٩]. أو فعلَ تعجُّب، نحو «ما أحسنَ زيداً»[١٠]، لما سيأتي، أو صِلَةً، نحو «الذي ضَرَبَ زيداً»[١١]، أو جوابَ قَسم، نحو «والله ما ضربتُ زيداً»، أو بعدَ لامِ تأكيدٍ، نحو «لَسَوْفَ يُرْضي زيدٌ عَمْراً»[١٢].

/ أو يكونُ المفعولُ «أنَّ» المفتوحة، نحو «كَرِهْتُ أنَّكَ قائمٌ»، أو مفعولاً لصلةِ «أنِ» الناصبةِ، نحو «أُريدُ أن أضْرِبَ زيداً»[١٣].

هر: ومنها[١٤] وجوبُ تقديمِهِ عليه[١٥] للاختصاصِ كـ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾[١٦].

---

(١) ش، م، ت: (حده). ن: بيان وجه.

(٢) انظر ص١٦٠ وما بعدها.

(٣) (خمسة): زيادة من ت فقط.

(٤) ت: عامله عليه.

(٥) د: حيث يكون مضافاً إليه.

(٦) (نحو) ساقطة من ت.

(٧) (مثل) ساقطة من ن.

(٨) أي يكون عامله مصدراً.

(٩) المثال ناقص، والمصنف لا يلتزم في ذلك التمام، بل يورد من المثال أحياناً ما يحصل به المقصود. وتمام التمثيل أن يقول: يعجبني ضربك زيداً. ونحوه.

(١٠) انظر شرح ابن عصفور ١/ ١٦٤، والرضي ١/ ١٢٨.

(١١) من (أو يكون مصدراً) إلى هنا ساقط من ت. والمثال ناقص أيضاً لأنه ليس بجملة. وصواب التمثيل: جاء أو يعجبني الذي ضرب زيداً، أو مرت بالذي ضربت زيداً. ونحوه.

(١٢) انظر شرح ابن عصفور ١/ ١٦٥.

(١٣) الرضي ١/ ١٢٨.

(١٤) (ومنها) ساقطة من ش.

(١٥) أي تقديم المفعول على عامله.

(١٦) سورة الفاتحة، الآية: ٥.

وخالَفَهُ (ح)[1].

ومنها وجوبُ تقديمِهِ حيثُ تَضَمَّنَ ما يجبُ تصدُّرُهُ[2]، نحو «مَنْ ضَرَبْتَ؟»، ومَنْ تَضْرِبُ أَضْرِبْ»، «غلامَ مَنْ ضَرَبْتَ؟، غلامَ مَن تَضْرِبْ[3] أضْرِبْ».

وحيثُ يكونُ معمولاً لما يلي الفاءَ في جواب «أمَّا»، مهما لم يكنْ لَهُ منصوبٌ سِواهُ[4] نحو ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾[5]. فإنْ كان له منصوبٌ سواه قَدَّمْتَ أَيَّهُما شئتَ[6]، نحو «أمّا يوم الجُمعةِ فضربتُ زيداً»، «أمّا زيداً فضربتُ يومَ الجمعةِ»[7].

ومنها جوازُ الأمرينِ[8] مع فَقْدِ المُوْجِبَيْنِ[9].

ومنها وجوبُ تقديمهِ على فاعلهِ وتأخيرهِ، وجوازُ الوجهينِ كما مر.

ومنها جوازُ حذفهِ منوياً نحو ﴿يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقْدِرُ﴾[10] أي: يَقْدِرُهُ، و﴿إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ﴾[11] أي: رَحِمَهُ. أو مَنْسِيّاً، نحو «فلانٌ يُعْطِي وَيمْع وَيصِلُ وَيَقْطَعُ»[12]، قال:

---

(١) ما ذكره عن الجرجاني هنا هو مذهب جمهور النحويين، فإن المفعول به إذا تقدم أفاد الاختصاص عندهم، وخالف في ذلك ابن الحاجب وقال إنه لا دليل عليه. ووافقه أبو حيان.
انظر إيضاح ابن الحاجب ١/٤٧، همع الهوامع ١/١٦٦.

(٢) أو أضيف إلى ما يجب تصدره، لما سيمثل به. وانظر الرضي ١/١٢٨.

(٣) (غلام من تضرب) ساقطة من ت.

(٤) (سواه) ساقطة من ت.

(٥) سورة الضحى، الآية: ٩.

(٦) قال الرضي ١/١٢٨: (ولو كان له منصوب آخر جاز أن تقدم أيهما شئت، وتخلى الآخر بعد عامله).

(٧) شرح الرضي ١/١٢٨.

(٨) أي تقديم المفعول وتأخيره.

(٩) أي مع فقد موجب تقديمه على عامله وموجب تأخيره عنه.

(١٠) سورة الرعد، الآية: ٢٦. وانظر المفصل وشرح ابن يعيش ٢/٣٩.

(١١) سورة هود، الآية: ٤٣. وانظر المصدر السابق.

(١٢) شرح الرضي ١/١٣١، والمفصل بشرح ابن يعيش ٢/٣٩.

٣٠٦ - فإنْ تَعْتَذِرْ بالمَحْلِ مِنْ ذِي ضُروعِها
إلى الضَّيْفِ يَجْرَحْ في عَراقيبِها نَصْلي

المفعول فيه

والمفعول فيه: هو اسمُ زمان أو مكان لفعلٍ مذكورٍ[١] أو مقدَّر، نحو: قعدتُ يومَ الجمعةِ، أو عندَكَ، أو زيدٌ مكانَهُ[٢].

وكل منهما ينقسم إلى مُبْهَم ومُخْتَص. فَمُبْهَمُ الزمانِ الحينُ، والوقتُ، ونحوُهما، ومختصُّهُ اليومُ، / والليلةُ، والساعةُ، ونحوُها.

ومبهم[٣] المكان ما افتقَر إلى غيرِهِ في بَيانِ صورةِ مُسَمَّاهُ والحدثِ اللائقِ بِهِ كالجهات الستِّ و«عندَ» و«لَدى»[٤]. . . . .

---

٣٠٦ - الطويل، لذي الرمة (ديوانه ٤٩٠).
والضمير في (تعتذر) يعود على النوق. يقول: إن اعتذرت النوق بقلة اللبن لأجل المحل عقرتها للأضياف. والمراد «بذي ضروعها»، اللبن، كما يقال: ذو بطونها، ويراد الولد. والشاهد حذف مفعول (يجرح) وذلك لتضمين الفعل معنى اللازم، والمراد: يؤثر بالجرح، أو يعثُ، أو يُفْسِدُ. وظاهر كلام ابن يعيش أن المفعول فيه منوي لا منسي، لأنه قال: والمراد يجرحها.
المغني ٦٧٦، شرح ابن يعيش ٢/ ٣٩، ٤٠، الرضي ١/ ١٣١، الخزانة ٤/ ٢٩٠.

(١) قال الرضي في شرح كلام ابن الحاجب: (يعني بقوله: «فعل مذكور» الحدث الذي تضمنه الفعل المذكور، لا الفعل الذي هو قسيم الاسم والحرف. وذلك لأنك إذا قلت: «ضربت أمس» فقد فعلت لفظ «ضربت» اليوم، أي تكلمت به اليوم، والضرب الذي هو مضمونه فعلته أمس، فأمس ما فعل فيه الضرب لا «ضربت»).
شرح الرضي ١/ ١٨٣.
(٢) أي قعد زيد مكانه.
(٣) د: ومنه.
(٤) زاد في ش، ن: «ولفظ مكان». وأثبتت أولاً ثم ضرب عليها في الأصل، م. وساقطة أصلاً من ت، د.
ولفظ مكان أثبته ابن الحاجب حملاً على الجهات الست. قال: (وكذا حمل لفظ مكان على الجهات لا لإبهامه، فإن قولك: «جلست مكان زيد» لا إبهام هنا في لفظ مكان، بل لكثرة=

ومختصُّهُ كالدارِ، والمسجدِ ونحوِهما[١].

ويتحتَّمُ إضمارُ «في» فيما بُنِيَ لُزوماً كـ«إذْ» و«إذا» ونحوِهما، أو غَلَبَةً[٢] كـ«قَبْلُ»، و«بَعْدُ» ونحوِهِما. وفي مُبْهَمِ ظرفِ المكانِ[٣].

وحُمِلَ ما بعدَ «دخلتُ» و«ذهبتُ» من مختصِّهِ[٤] عليه كـ«دخلتُ الدارَ» و«ذهبتُ الشامَ»[٥] عند من لم يحكم بتعدّي «دخلتُ»[٦].

ولم يأتِ[٧] بعدَ «ذهبتُ» إلّا[٨] الشامَ، بخلاف «دخلتُ»[٩]. (ح: ولفظُ (مكان) كالمبهمِ، لكثرتِهِ)[١٠].

وَيَتَحَتَّمُ إظهارُها في مختصِّ[١١] ظرفِ المكانِ، سوى ما مر[١٢].

=استعماله، فحذف «في» منه تخفيفاً). قال الرضي ١/ ١٨٥: ولا ينبغي للمصنف هذا الإطلاق، فإن لفظ مكان لا ينتصب إلا بما فيه معنى الاستقرار، فلا يقال: «كتب المصحف مكان ضرب زيد»).

(١) ش: ونحوه.

(٢) عطف على «لزوماً».

(٣) بعدها في ش، ت (غالباً).

(٤) أي من مختص المكان.

(٥) انظر الرضي ١/ ١٨٦، وشرح ابن يعيش ٢/ ٤٤، وشرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣٠٧.

(٦) حكم بتعديه الأخفش والمبرد والجرمي. انظر المقتضب ٤/ ٦٠، ٣٣٧، شرح ابن عصفور ١/ ٣٢٨، الرضي ١/ ١٨٦، شرح ابن يعيش ٢/ ٤٤.

(٧) ت: يأتي.

(٨) ن: إلى.

(٩) أي: فلا ينصب ما بعد (ذهبت) إن كان غير الشام على الظرفية بل الواجب جره بحرف الجر. أما دخلت فينتصب كل مكان دخلت عليه على الظرفية.
انظر المصدرين السابقين. وشرح ابن عصفور ١/ ٣٢٩.

(١٠) هذه الزيادة من ت. وكتبت ثم ضرب عليها في م. وقد تقدم تخريج رأي ابن الحاجب في إلحاقه لفظ مكان بالمبهم في أول المبحث ص٦٩٠.

(١١) (مختص) ساقطة من ت.

(١٢) وهو ما بعد دخلت وذهبت.

ويجوزُ الوجهان[١] في مختصِّ ظَرْفِ الزَّمانِ ومُبْهَمِهِ، سوى ما مر[٢]، وبعضِ ظروف المكان كـ«سرتُ يومَ الجمعةِ، أو فيه، أو زماناً، أو في زمانٍ» و«قعدتُ مكانَكَ، أو فيه»، فيتعدّى بنفسِهِ أو بِواسِطَتِها.

وإنما جازَ إضمارُها في مُبْهَم الزمانِ ومُخْتَصِّهِ، لقوةِ دلالةِ الفعلِ عليه[٣]، حيثُ دلَّ عليه بصيغتِهِ، بخلافِ المكان. ولَمّا دلَّ على مُبْهَم المَكانِ بكونِهِ لا يقعُ[٤] إلّا في مَكانٍ صَحَّ فيه أيضاً، ولم يدلَّ على مختصِّهِ فامتَنعَ فيه[٥].

فرع:

ولا يخرجُ عن الظرفية ما لَزِمَ معه إضمارُ «في»/ سِوى «مُذْ» و«مُنْذُ».

ومن المُعْربِ «صَباحَ مَساءَ»[٦] و«بُعَيْداتِ بَيْنٍ»[٧]، وما عُيِّنَ من «ضَحْوَةٍ».

---

(١) ت: الوجهين. والمراد إضمار (في) وإظهارها.

(٢) وهو «إذ» و«إذا» و«قبل» و«بعد» ونحوهما.

(٣) أي على الزمان.

(٤) ت: لا يكون.

(٥) قال ابن عصفور في شرح الجمل ١/ ٣٣٢: (فإن قيل: فهلا شبه مختص المكان، بمختص الزمان فيصل الفعل إليه بنفسه؟ فالجواب أن هذا الشبه لما لم يكن قوياً، لأنه شبه بمشبه لم يؤثر إلا فيما تقوى دلالة الفعل عليه من ظروف المكان وهو المبهم. ألا ترى أن الفعل إنما يطلب مكاناً مبهماً. . . . . فأما المختص فلما لم تقو دلالة الفعل عليه ولا قرب مما تقوى دلالة الفعل عليه لم يؤثر الشبه الضعيف فيه فوصل الفعل إليه بحرف الجر على أصله، إلا ما شذ العرب فيه من ذلك).

(٦) ن: صباحاً ومساءً. قال سيبويه ١/ ٢٢٧: (ومثل ذلك: إنه ليسار عليه صباح مساء، إنما معناه صباحاً ومساءً. وليس يريد بقوله صباحاً ومساءً صباحاً واحداً ومساءً واحداً، ولكنه يريد: صباح أيامه ومساءها.

(٧) هو جمع «بعد» مصغراً. قال الرضي ١/ ١٨٧: (وقولهم: لقيته بعيدات بين، أي: فراق. يقال ذلك إذا كان الرجل ممسكاً عن إتيان صاحبه ثم يأتيه ثم يمسك عنه نحو ذلك ثم يأتيه. ومعنى التصغير تقريب زمن اللقاء، أعني بعد الفراق). وانظر ابن يعيش ٢/ ٤٢.

و«بُكْرةٍ»[١] و«سَحَرٍ»[٢] و«سُحَيْرٍ» و«عَشِيَّةٍ»[٣] و«عَتَمَةٍ» و«عِشاءٍ» و«ضُحًى» و«مَساءٍ» و«صباحٍ» و«نَهارٍ» و«ليلٍ»، وكـ«ذاتِ يوم» و«ذاتِ ليلةٍ»، و«ذاتِ مرَّةٍ»[٤] في لغةِ غيرِ خَثْعَمٍ[٥]. فإنْ لَمْ تُعَيَّنْ هذهِ صَحَّ خُرُوجُها إلى الفاعِليَّةِ ونحوها.

وكلُّ صفةِ زمانٍ أو مكانٍ أُقيمتْ مَقامهُ كـ«قريبٍ» و«بعيدٍ» فهي في الاختيارِ لا تَخْرُجُ عنها[٦].

---

(١) بكرة غير منصرف لأنه جعل علماً على هذا الوقت. وسيأتي في كلام المصنف أنه منصرف. وفي الأشموني ٢/ ١٣٤: (ومنه غير منصرف، وهو «غدوة» «بكرة» علمين لهذين الوقتين، قصد بهما التعيين أو لم يقصد. قال في شرح التسهيل: ولا ثالث لهما. لكن زاد في شرح الجمل لابن عصفور «ضحوة» فقال: إنها لا تنصرف للتأنيث والعلمية). قلت: لم أجد ما ذكره في شرح الجمل لابن عصفور. وهي في كتاب سيبويه ١/ ٢٢٠ منصرفة. وانظر الرضي ١/ ١٨٨، وشرح ابن يعيش ٢/ ٤٢.

(٢) إذا لم يقصد بسحر التعيين فهي منصرفة، وإن قصد بها التعيين فهي غير منصرفة. انظر الأشموني ٢/ ١٣٥.

(٣) من العرب من لا يصرف عشية. انظر الأشموني ٢/ ١٣٥.

(٤) قال سيبويه ١/ ٢٢٥: (ومنه «سير عليه ذات مرة» نصب لا يجوز إلا هذا. ألا ترى أنك لا تقول: إن ذات مرة كان موعدهم، ولا تقول: إنما لك ذات مرة، كما تقول: إنما لك يوم). وقال في ١/ ٢٢٦: (وذو صباح بمنزلة ذات مرة، تقول: سير عليه ذا صباح، أخبرنا بذلك يونس عن العرب، إلا أنه قد جاء في لغة لخثعم مفارقاً لذات مرة وذات ليلة. وأما الجيدة العربية فإن تكون بمنزلتها. وقال رجل من خثعم:

عزمت على إقامة ذي صباح ... لشيء ما يسود من يسود

فهو على هذه اللغة يجوز فيه الرفع).

وجميع ما ذكره من الظروف المعينة منصرف عنده كما سيذكره باستثناء «سحر». وفي بعضها خلاف. انظر الرضي ١/ ١٨٨، شرح ابن يعيش ٢/ ٤٢، الأشموني ٢/ ١٣٤ - ١٣٦.

(٥) لأن بني خثعم يصرفونها، قال شاعرهم:

عزمت على إقامة ذي صباح ... لأمر ما يسود من يسود

انظر الرضي ١/ ١٨٧.

(٦) ما اختاره هنا مذهب سيبويه. قال في الكتاب ١/ ٢٢٧: (ومما يختار فيه أن يكون ظرفاً ويقبح أن يكون غير ظرف صفة الأحيان، تقول: سير عليه طويلاً، وسير عليه حثيثاً، وسير عليه كثيراً، وسير عليه قليلاً، وسير عليه قديماً. وإنما نصب صفة الأحيان على الظرف ولم يجز الرفع لأن الصفة لا تقع مواقع الاسم، كما أنه لا يكون إلا حالاً قوله: =

ومن ظروفِ المكانِ «عندَ» و«سِوى» و«سُوى» و«سَواءَ» و«مَعَ» و«بَيْنَ»، والمبنيّاتُ لزوماً كـ«لَدى» و«حَيْثُ». وما عدا هذه جازَ خروجُهُ عن الظرفيةِ[(١)].

وما امتنعَ خروجُهُ عنها نوعانِ: ممتنعُ الصرفِ كـ«سَحَرَ»، للعدل التقديري[(٢)] والتعريفِ بالقصدِ. وما عداه فمنصرفٌ سَماعاً، فلم يَحْتَجْ لِتَمَحُّلِ[(٣)] العَدْلِ فيهِ.

ولم يمتنعْ صرفُ «بُكْرةٍ»[(٤)] - للتأنيث مع التعريف، إذْ شَرْطُ التأنيثِ المُعْتَبَرِ في منع الصرف العَلميَّةُ، وهذا تعريفُ قصدٍ.

وأحكامه ثمانية:

وجوبُ حذفِ فعلِهِ حيثُ يقعُ خبراً، أو صفةً، أو صلةً، أو حالاً كما مر[(٥)]، وحيث له مفسِّرٌ كـ«يومَ الجُمُعَةِ سرتُ فيهِ»[(٦)].

=ألا ماء ولو بارداً، لأنه لو قال: ولو أتاني بارد، كان قبيحاً. ولو قلت: آتيك بجيد، كان قبيحاً حتى تقول: بدرهم جيد، وتقول: آتيك به جيداً. فكما لا تقوى الصفة في هذا إلا حالاً أو تجري على اسم، كذلك هذه الصفة لا تجوز إلا ظرفاً أو تجري على اسم. فإن قلت: دهر طويل، أو شيء كثير، أو قليل، حَسُنَ.

وقد يحسن أن تقول: سير عليه قريب، لأنك تقول: لقيته مذ قريب. والنصب عربي جيد كثير). واختار غير سيبويه في الصفة الظرفية، ولم يوجبوها. انظر الرضي ١/ ١٩٠.

(١) بعض ما ذكره متوسط التصرف، وبعضه نادر التصرف، وبعضه فيه خلاف. وانظر الرضي ١/ ١٨٩.

(٢) العدل فيه عما فيه الألف واللام (السحر).
انظر الرضي ١/ ١٨٨، حاشية الصبان ٢/ ١٣٥.

(٣) ت: لتحمل.

(٤) (بكرة) و(غدوة) غير منصرفين اتفاقاً لكونهما من أعلام الأجناس وإن لم تكونا معينتين فيهما كذلك أيضاً إلا أنه يجوز تنوينهما مع عدم إنصرافهما حكى الخليل: أتيتك اليوم غدوة وبكرة، منونين. وكذا قال أبو الخطاب أنه سمع ممن يوثق به: آتيك بكرة، وهو يريد الإتيان في يومه أو غده. وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَبَّحَهُم بُكْرَةً﴾.
انظر الكتاب ١/ ٢٢٠ - ٢٢١، الرضي ١/ ١٨٨، ١٨٩، الأشموني ٢/ ١٣٤ - ١٣٥.

(٥) لأنه يتحتم حذف متعلق الظرف والجار والمجرور مع هذه الأربعة. وقد تقدم هذا في ص٤٤٩. وانظر الأشموني ٢/ ١٢٩، وشرح المقدمة المحصبة ١/ ٢٤١.

(٦) انظر الرضي ١/ ١٩١، وشرح ابن يعيش ٢/ ٤٦.

وجوازُ حذفهِ لقرينةٍ تُنبِىءُ عنه كـ«يومَ الجمعةِ» جواب (متى سرتَ؟)(١).

ووجوبُ بروزِ «في» مع ضميرِهِ كـ«سرتُ فيه»/ .

وقد يُتَّسَعُ(٢) فيه فَيُجْعَلُ كالمفعولِ به، نحو «يومَ الجمعةِ سِرْتُهُ».

قال(٣):

٣٠٧ - ويوماً شَهِدْناهُ سُلَيْماً وَعامِراً . . . .

وَمَنْعُ الإخبارِ بظرفِ الزمانِ عن الجُثَثِ، إذِ الخبرُ هو المبتدأُ، والزمانُ ليس بجُثَّةٍ.

وأمّا قولهم: «الهلالُ الليلةَ» فالمرادُ استهلالُهُ لا ذاتُهُ(٤).

ويُخْبَرُ به عن الحدثِ، لِتَقَضّيهِ(٥) كـ«الضربُ اليومَ»، ومن ثَمَّ يَجُزْ «الأحدُ

---

(١) انظر الأشموني ٢/١٢٩، وشرح ابن يعيش ٢/٤٦.

(٢) د: يتبع.

(٣) د: قال الشاعر.

٣٠٧ - طويل، عجزه:

قليلًا سِوى الطَّعْنِ النِهالِ نَوافِلُهْ

وهو لرجل من بني عامر لم يعينه سيبويه ولا غيره. ورواية سيبويه: ويوم.
سليم وعامر: قبيلان من قيس بن عيلان. والمعنى شهدنا فيه حرب سليم وعامرة فكانت نوافل العطاء فيه قليلة، اللهم إلا الطعن، طعن الرماح النهال، فقد كان كثيراً.
والشاهد فيه: تعدى الفعل إلى ضمير الظرف بلا واسطة من حرف الجر، على الاتساع والتشبيه بالمفعول به. والتقدير: شهدنا فيه.
قال ابن الشجري: (وإنما جاز حذف الجار من ضمير الظرف كما جاز حذفه من مظهره، إذ كنت تقول: قمت في اليوم، وقمت اليوم، فكذلك قلت: اليوم قمت فيه، واليوم قمته).
سيبويه ١/١٧٨، المقتضب ٣/١٠٥، الكامل ٢١، ابن الشجري ١/٦، ١٨٦، شرح ابن يعيش ٢/٤٥، ٤٦، المقرب ١/١٤٧، شرح التبريزي ٤/١٣٢، المغني ٦٥٤، التبصرة ١/٣٠٨، شواهد الكشاف ٢٣٢ - ٢٣٣، همع الهوامع ١/٢٠٣، الدرر ١/١٧٢.

(٤) انظر الرضي ١/٩٤، وشرح ابن يعيش ١/٩٠.

(٥) زاد في د: سريعاً.

اليومَ» - بنصب[١] اليوم -، إذْ أسماءُ[٢] الأيّام كالجثثِ[٣].

ط: إلّا الجمعةَ والسبتَ فكالحدثِ، لِتَضَمُّنِهما[٤] الاجتماعَ والقطعَ[٥]. وهو ضعيفٌ جِدّاً.

وأمّا المكانُ فَيصْلُحُ مُبْهَمُهُ خَبَراً[٦] عن الجثث والحدث كـ«زيدٌ، أو الضربُ خَلْفَكَ»، لا مختصُّه لأيِّهما كـ«زيدٌ، أو الضربُ الدارَ»[٧].

وأنّه لا يَجُرُّ لَفْظَ «عِنْدَ» إلّا «مِنْ»[٨]، لِمُناسبتِها إيّاه في العُموم، إذْ هي للابتداءِ من أيِّ الجهاتِ، كما تَصْلُحُ «عِنْدَ» للجهاتِ الستِّ[٩]. ولا تَلْزَمَ الغايةَ[١٠]

---

(١) ت: وينصب.

(٢) (أسماء) ساقطة من ش.

(٣) انظر الرضي ١/ ٩٤.

(٤) ت، ن: لتضمنها.

(٥) لم أجد هذا لابن بابشاذ في شرح المقدمة المحسبة، ووجدته لابن السراج في كتابه الأصول ١/ ١٩٤، قال: (وتقول: اليوم الجمعة، واليوم السبت، لأنه عمل في اليوم. فإن جعلته اسم اليوم رفعت. فأما «اليوم الأحد» و«اليوم الاثنان» إلى الخميس فحق هذا الرفع، لأن هذه كلها أسماء لليوم، ولا يكون عملاً فيها. وإنما كان ذلك في الجمعة والسبت، لأن الجمعة بمعنى الاجتماع، والسبت بمعنى الانقطاع).
وفي كلام سيبويه ما هو قريب من هذا حيث قال ١/ ٢٠٨: (وإن قلت: الليلة الهلال، واليوم القتال، نصبت، التقديم والتأخير في ذلك سواء، وإن شئت رفعت فجعلت الآخر الأول. وكذلك: اليوم الجمعة، واليوم السبت، وإن شئت رفعت).

(٦) (خبراً) ساقطة من ن.

(٧) ت: في الدار.

(٨) (من) ساقطة من د.

(٩) أورد عليه المعترض في حاشية الأصل «لدى» فإنها تصلح للجهات الست، فيلزم أن تكون كعند في جواز دخول «من»، وكذلك «أين».
وأجيب عنه بأن دخول «من» على لدى جائز. قال تعالى: ﴿مِّن لَّدُنَّآ﴾ وقال: ﴿مِّن لَّدُنَّآ أَجْرًا عَظِيمًا﴾... والكلام في «عند» من حيث إعرابها، و«لدى» مبنية فلا يلزم فيها ما لزم في «عند». وكذلك «أين» معربة وتجر بمن، فهي كعند.

(١٠) ش: في الغاية.

فيلزمُ «في» «إلى»[(١)].

وأنَّ شَرْقِيَّ الدارِ، وغربيَّها، ونحَوهُما[(٢)] كالمُبْهَم، لإدخالِ النسبةِ[(٣)] لها في حيِّزه[(٤)]. ومثلُها[(٥)] الفراسِخُ والبُرُدُ[(٦)] والأميالُ، بخلافِ داخلَ/ الدارِ، وخارِجَها، فكالمختصِّ في وُجوبِ بُروزِ (في) مَعَها[(٧)].

وجوازُ إضافةِ الجهاتِ الستِّ وإفرادِها كـ«قُدّامَكَ» و«قُدّاماً».

ك: إنْ أُفْرِدَتْ خرجتْ عن الظرفيةِ، نحو «زيدٌ خلفٌ، أو قُدّامٌ» بالرفع.

وتختصُّ الجِهاتُ بمنع أَنْ يُخْبَرَ/ بها[(٨)] أو تُوْصَلَ، وهي مَبْنِيَّةٌ[(٩)]، لاستِبْهامِها، والقصدُ بالخبرِ الإفادةُ، فيمتنعُ «زيدٌ خلفٌ» - بالضمِّ - ونحوُه.

---

(١) كذا في جميع النسخ، ولا يخفى غموض العبارة. ويظهر لي - والله أعلم - أن «في» المذكورة هنا تحريف، وأن الصواب «من». والمعنى أن «من» لا يلزمها الغاية، لأنها لمجرد الابتداء، فلا يلزم أن يقال في مثل «خرجت من كذا»: إلى كذا، بل يجوز الاقتصار فيها على الابتداء دون ذكر الانتهاء. وهذا ظاهر إن شاء الله، ولكن يبقى سؤال: ما مناسبة ذكر مثل هذا في الظروف، ومحله حروف الجر كما هو معلوم؟ والأمر لا يخلو عندي من احتمالين: إما أن هذا الكلام دخيل على هذا الكتاب، أدخله بعض النساخ ثم ثبت في الجميع ظناً أنه من كلام الإمام المهدي. وإما أن يكون في الكلام سقط. وكلاهما ضعيف.

(٢) (ونحوهما) ساقطة من ش.

(٣) أي الإضافة.

(٤) كذا ضبطت في ن، م. وضبطت في ت: خبره. قال سيبويه ١/ ٢٢٢: (ومثل «ذات اليمين» و«ذات الشمال» شرقي الدار وغربي الدار، تجعله ظرفاً وغير ظرف).

(٥) ت: ومثلهما.

(٦) ش: الفرسخ والبريد.

(٧) قدر الرضي مع «خارج الدار» من. قال في شرح الكافية ١/ ١٨٤: (وكذا «خارج الدار» فلا يقال: زيد خارج الدار، كما قال سيبويه، بل من خارجها. كما لا يقال: زيد داخل الدار وجوف البيت، بل في داخلها، وفي جوفه).

(٨) (بها) ساقطة من ت.

(٩) أي في حال بنائها.

وجوازُ وقوعِ «في» موقعَ الظرفِ، فتنوبُ منابهُ[١]، نحو «حفرتُ في وَسَطِ الدارِ بِئْراً» - بفتح سين «وسط» - إذْ هو اسمٌ لا ظرفٌ فلم تَحَقَّقِ[٢] الظَرْفِيَّةُ إلّا بها[٣]، فإنْ سُكِّنَتْ جازَ إضمارُ «في»[٤]، تقول: «حفرتُ وَسْطَ الدارِ بِئْراً»، فمعَ الفتحِ المحفورُ كُلُّهُ إنْ لم تَبْرُزْ «في»[٥]، ومع السكونِ في سُرَّتِهِ فقط[٦].

المفعول له

والمفعولُ له[٧]: هو المصدرُ المُعَلِّلُ بِهِ - لا بِآلَةٍ[٨] - حدثٌ يُشارِكُهُ في الفاعل والزمان، كـ«ضَرَبْتُهُ تَأْدِيباً»[٩]. وفي حُكْمِهِ «قَعَدْتُ عن الحَرْبِ جُبْناً»، إذْ

---

(١) ش: منابها.

(٢) ش: تتحقق.

(٣) أي إلا بـ «في».

(٤) زاد في د: (وكان ظرفاً).

(٥) لأنه يكون مفعولاً به مع الفتح وإضمار «في».

(٦) أي: المحفور موضع منه.

قال الرضي ١/ ١٨٩: (وأما «حيث» و«وسط» ساكن السين و«دون» بمعنى قدام فنادرة التصرف، قال الفرزدق:

صلَاءةُ وِرْسٍ وَسْطُها قد تَغَلَّقا

و «وسط» بتحريك السين متصرف).

وفي الصحاح (وسط): (ويقال: جلست وسط القوم - بالتسكين - لأنه ظرف، وجلست في وسط الدار - بالتحريك - لأنه اسم. وكل موضع صلح فيه «بين» فهو وسط، وإن لم يصلح فيه بين فهو وسط - بالتحريك - وربما سكن وليس بالوجه).

(٧) ويقال له المفعول لأجله، ومن أجله. انظر الأشموني ٢/ ١٢٣، والتصريح ١/ ٣٣٤.

(٨) (لابآلة) ساقطة من ش.

(٩) عرفه ابن الحاجب بقوله: (هو ما فعل لأجله فعل مذكور). وعرفه الزمخشري بقوله: (هو علة الإقدام على الفعل، وهو جواب لمه؟).

شرح الرضي ١/ ١٩١، شرح ابن يعيش ٢/ ٥٢.

لمّا خُلِقَ فيه الجُبْنُ صارَ كأنَّه فَعَلَهُ[١]. فأمّا ﴿يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾[٢] فَمُقَدَّرٌ بإرادةِ خَوْفِكُمْ[٣].

وشرطُهُ كونُهُ[٤] غيرَ لفظِ الأولِ[٥]. قيل: وكونُهُ فِعْلًا للقَلْبِ، إذِ الجوارحُ تابعةٌ له[٦]. كثر: لا يُعْتَبَرُ هذا[٧].

---

(١) قال الرضي ١/ ١٩٢: (فالمفعول له هو الحامل على الفعل، سواء تقدم وجوده على وجود الفعل كما في «قعدت عن الحرب جبنا» أو تأخر عنه كما في «جئتك إصلاحاً لك». وذلك لأن الغرض المتأخر وجوده يكون علة غائية حاملة على الفعل، وهي إحدى العلل الأربع كما هو مذكور في مظانه، فهي متقدمة من حيث التصور وإن كانت متأخرة من حيث الوجود). وانظر التصريح ١/ ٣٣٥، والمقتصد ١/ ٦٦٧ - ٦٦٨.

(٢) سورة الرعد، الآية: ١٢.

(٣) من شرط المفعول لأجله كما تقدم في تعريفه اتحاده بالمعلل به في الفاعل والزمان. ولم يشترط ابن خروف اتحادهما في الفاعل محتجاً بهذه الآية، إذ فاعل الاراءة هو الله سبحانه وتعالى، وفاعل الخوف والطمع المخاطبون. وأجيب عنه بما ذكره المصنف هنا من أنه على حذف مضاف، أي: إرادة خوفكم وطمعكم. وأجاب عنه ابن مالك في شرح التسهيل بأن معنى «يريكم»: يجعلكم ترون، ففاعل الرؤية على هذا هو فاعل الخوف والطمع. وأجاب الزمخشري بأن الخوف والطمع حالان.
وقد قوى الرضي مذهب ابن خروف عدم اشتراط الاتحاد في الفاعل، واستدل له بقول أمير المؤمنين علي رضي الله عنه في نهج البلاغة: (فأعطاه الله النظرة، استحقاقاً للسخطة، واستتماماً للبلية)، والمستحق للسخطة إبليس، والمعطي للنظرة هو الله تعالى. شرح الرضي ١/ ١٩٣، التصريح ١/ ٣٣٥، الأشموني ٢/ ١٢٤ - ١٢٥.

(٤) ت: كون لفظه.

(٥) انظر الهمع ١/ ١٩٤، والأشموني ٢/ ١٢٤.

(٦) اشترط بعض المتأخرين كونه فعلاً قلبياً كالخوف والرغبة والعلم والإرادة، لأنه الحامل على إيجاد الفعل، والحامل على الشيء متقدم عليه، وأفعال الجوارح كالضرب والقتل تتلاشى ولا تبقى حتى تكون علة حاملة على الفعل. فلا يجوز عندهم: جئتك قراءة للعلم، لأنه من أفعال اللسان، ولا «قتلا للكافرين» لأنه من أفعال الجوارح. ونقضه الرضي بجواز نحو «جئتك إصلاحاً لأمرك»، و«ضربته تأديباً» اتفاقاً. الرضي ١/ ١٩٤، التصريح ١/ ٣٣٤، الأشموني ٢/ ١٢٤.

(٧) الهمع ١/ ١٩٤، الرضي ١/ ١٩٤، حاشية الصبان ٢/ ١٢٤.

فرع:

كثر: وَنَصْبُهُ كنصبِ المفعولِ بهِ[١]. جا: بل نصبِ المُطْلَقِ. فلم يُفْرِدْ له باباً[٢]. قلنا: الفعلُ يدلُّ على المَصْدَرِ، بخلافِهِ[٣].

ومتى اخْتَلَّ قيدٌ من حدِّهِ التزمَ أيُّ آلاتِ التعليلِ، نحو «جئتُكَ للسَمْنِ»[٤]، أو «هذا زيدٌ، لاتّصافِهِ بصفتهِ»[٥]، أو «جئتُكَ لإكرامكِ لي[٦]، أو لإكرامي لك غداً»[٧].

---

(١) في هامش الأصل: (في أن مقتضيه غير مقتضى نصب المصدر، لا أنه منتصب على أنه مفعول به).

(٢) مذهب الزجاج أن ما يسميه النحاة مفعولاً له هو المفعول المطلق، وناصبه فعل مقدر من لفظه، والتقدير: جئتك أكرمك إكراماً، فحذف الفعل، وجعل المصدر عوضاً من اللفظ به.
انظر الرضي ١/ ١٩٢، الهمع ١/ ١٩٥.

(٣) ورده ابن الحاجب بأن معنى «ضربته تأديباً»: ضربته للتأديب اتفاقاً. وقولك: للتأديب، ليس بمفعول مطلق، فكذا تأديباً الذي بمعناه.
شرح الرضي ١/ ١٩٢.

(٤) لأن السمن ليس مصدراً. وقد اشترط النحاة أن يكون المفعول له مصدراً، لأن المصدر يشعر بالعلية، والذوات لا تكون عللاً للأفعال غالباً. ولم يشترط ذلك يونس حيث أجاز «أما العبيد فذو عبيد» بنصب العبيد، وتأوله على أنه مفعول لأجله.
وظاهر كلام ابن الحاجب عدم اشتراط المصدرية، فنحو «جئتك للسمن» مفعول لأجله عنده.
قال الرضي ١/ ١٩٢: (وهذا كما قال في المفعول فيه: إن شرط فنصبه تقدير «في». وما ذهب إليه في الموضعين وإن كان صحيحاً من حيث اللغة، لأن السمن فعل له المجيء، لكنه خلاف اصطلاح القوم فإنهم لا يسمون المفعول له إلا المنصوب الجامع للشرائط. فحده الصحيح: هو المصدر المقدم باللام المعلل به حدث شاركه في الفاعل والزمان).
وانظر التصريح ١/ ٣٣٤.

(٥) ت: بصفتك.

(٦) (لي) ساقطة من ت.

(٧) لعدم مشاركة المصدر للحدث في الزمان. ولم يشترط هذا سيبويه ولا أحد من المتقدمين، فيجوز عندهم، «جئتك أمس طمعاً في معروفك غداً».
انظر الهمع ١/ ١٩٤، التصريح ١/ ٣٣٥.

وإن كَمُلَ[١] اختيرَ[٢] النصبُ في النكرة، والجر بأحد/ حروف التعليل في المعرَّفِ باللام كـ«ضربتُكَ للتأديبِ». واستوى الأمرانِ في المضاف كـ«ضربتك تأديبَكَ».

وقد جمع العجّاجُ الثلاثة في قوله:

٣٠٨ - يركبُ كلَّ عاقرٍ جُمْهورِ
مَخافةً وزَعَلَ المَحْبورِ
والهولَ مِنْ تَهَوُّلِ الهُبورِ

---

(١) أي حد المفعول له باجتماع شرائطه.
(٢) (اختير) ساقطة من ت.
٣٠٨ - الرجز، للعجاج (ديوانه ٢٣٠).
قاله في صفة ثور وحشي شبه به بعيره.
العاقر من الرمال: العقيم الذي لا ينبت. الجمهور: المتراكب المجتمع. والوحش إذا دهمها القانص اعتصمت بركوب الرمل فلا تقدر عليها الكلاب. الزعل: النشاط المحبور: المسرور. أراد: زعلاً كزعل المحبور. الهول: الفزع. التهول: أن يعظم الشيء في النفس حتى يهول صاحب أمره. الهبور: جمع هبر، وهو ما اطمأن من الأرض وحوله مرتفع، وهو مكمن الصائد، فهو يخافها ويعدل عنها إلى كل عاقر.
وقد روي (القبور) مكان (الهبور) كما في سيبويه.
والشاهد: نصب (مخافة) مفعولاً لأجله، وهو نكرة، على المختار فيه. ونصب (زعل المحبور) وهو مضاف يستوي فيه الأمران: النصب، والجر بأحد حروف التعليل. وجر (تهول الهبور) بـ«من» وهو مضاف أيضاً ويستوي فيه الأمران. أما (الهول) فيجوز أن يكون معطوفاً على (كل عاقر) ونصب لذلك، ويجوز أن يكون مفعولاً له، أي يركب ذلك لهول يهوله كهول الهبور. لكنه لم يأت على المختار فيه وهو الجر بالحرف.
ويذكره النحاة شاهداً على أن المفعول له يكون معرفة ويكون نكرة.
سيبويه ١/ ٣٦٩، المقتصد ١/ ٦٦٥، إيضاح الفارسي ١٩٧، الاقتضاب ٢٣٠، المفصل ٦٠، شرح ابن يعيش ٢/ ٥٤، شروح سقط الزند (الخوارزمي) ٢/ ٨٩١، شواهد الإيضاح للقيسي ق٤٦، الرضي ١/ ١٩٣، خزانة الأدب ٣/ ١١٤.

المفعول معه

والمفعولُ معه: هو المذكورُ بعد الواو، لمصاحبةِ معمولِ فعلٍ لفظيٍّ أو مَعْنَويٍّ(١) مثل «قمتُ وزيداً» أو «مالَكَ وزيداً؟» أو «ما(٢) شأنُكَ وعمراً؟» أي: ما تصنعُ(٣).

فإنْ كانَ الفعلُ لفظياً وجازَ العَطْفُ فالوجهانِ(٤)، مثل «جئتُ أنا وزيدٌ، وزيداً». ومنه قوله:

٣٠٩ - فكونوا أنتُم وَبني أبيكُمْ   مَكانَ الكُلْيَتَيْنِ مِنَ الطِّحالِ(٥)

وإلّا تَعَيَّنَ النصبُ(٦)، مثل «جئتُ وزيداً». ومِنْهُ قولُه(٧):

---

(١) الكافية بشرح الرضي ١/ ١٩٤.

(٢) (ما): ساقطة من ش، ن، م.

(٣) ت: ما صنعت.

(٤) أي النصب والعطف.

٣٠٩ - البيت من الوافر. وهو من شواهد سيبويه التي لم ينسبها.

والشاهد فيه نصب (بني أبيكم) بالفعل الذي قبله وهو (فكونوا) بواسطة الواو. ويجوز في مثله العطف، لكن ظاهر كلام النحاة أنه ضعيف من حيث المعنى، لأن المقصود كما قال ابن مالك وغيره «كونوا لبني أبيكم، فالمخاطبون هم المأمورون بذلك. وإذا عطف كان التقدير: كونوا لهم ليكونوا لكم، وذلك خلاف المقصود. ولهذا ذهب أبو البقاء إلى تعين النصب فيه قال: (كان ينبغي أن النصب يجب، إذ ليس المعنى أنه أمر بني أبيهم بشيء، بل أمرهم بموافقة بني أبيهم، ويدل على ذلك أنه أكد الضمير بقوله «أنتم»، ولو كان المانع من الرفع كون المعطوف عليه مضمراً لجاز هنا). وتبعه ابن هشام.

سيبويه ١/ ٢٩٨، مجالس ثعلب ١٢٥، الأصول ١/ ٢٤٥، التبصرة ١/ ٢٥٨، أوضح المسالك ٢/ ٢٤٣، شرح ابن يعيش ٢/ ٤٨، ٥٠، العيني ٣/ ١٠٢، التصريح ١/ ٣٤٥، همع الهوامع ١/ ٢٢٠، ٢٢١، الدرر ١/ ١٩٠، الأشموني ٢/ ١٣٩.

(٥) سقط عجز البيت من ش، م.

(٦) أي إن لم يجز العطف.

(٧) سقط من ت الشاهد السابق وما بعده إلى هنا.

٣١٠ - فكنتُ وإيّاها كَحَرّانِ لَمْ يُفِقْ مِـن الـمـاءِ إذْ لاقـاهُ حَـتّـى تَـقَـدَّدا

إذْ لا يعطفُ على ضميرٍ مرفوعٍ متّصلٍ إلّا بَعْدَ تأكيدِه بمنفصلٍ[(١)].

وإنْ كانَ معنىً[(٢)] وجازَ العطفُ مثل «ما لِزَيْدٍ وَعَمْرٍو»؟[(٣)] (كثر): فالوجهانِ[(٤)] (ح): بل يتعيَّنُ العطفُ[(٥)]. ولا وجهَ له[(٦)].

وإلّا تعيَّنَ النصبُ[(٧)]، مثل «ما لَكَ وزيداً» و«ما شأنُكَ وعمراً» أي: ما

---

٣١٠ - الطويل، لكعب بن جعيل، نسبه له الشنتمري.

الحران: شديد العطش. لم يفق: لم يقلع عن شرب الماء. تقدد بطنه: انقد وتشقق من الامتلاء. أي: إن حاله معها، إذ لقيها كحال الحران الذي لقي الماء، فلم يقلع عن الشرب حتى أنقد بطنه.

ورواية سيبويه: وكان وإياها. وفي التبصرة: فكان وإياها.

والشاهد: نصب «إياها» مفعولاً معه. وهو متعين لعدم جواز العطف هنا، إذ لا يعطف على ضمير مرفوع متصل إلا بعد تأكيده بمنفصل.

سيبويه ١/٢٩٨، الجمل ٣٠٧، التبصرة ١/٢٥٨، شرح السيرافي ٢/٣٧٣.

(١) أجازه الكوفيون كما في الإنصاف (مسألة ٦٦) ٢/٤٧٤.
وانظر شرح الكافية لابن مالك ٢/٦٩٢ - ٦٩٣، والتصريح ١/٣٤٥.

(٢) ش: معنوياً.

(٣) (مثل ما لزيد وعمرو) ساقط من ش.

(٤) أي يجوز النصب والعطف. والعطف هو المختار عندهم.
انظر الرضي ١/١٩٧، الهمع ١/٢٢١.

(٥) قال ابن الحاجب في الكافية: (فإن كان الفعل لفظاً وجاز العطف فالوجهان، مثل «جئت أنا وزيد، وزيداً» وإن لم يجز العطف تعين النصب نحو «جئت وزيداً» وإن كان معنى وجاز العطف تعين نحو «ما لزيد وعمرو». شرح الرضي ١/١٩٧.

(٦) ورده الرضي بقوله: (وليس بشيء، لأن النص على المصاحبة هو الداعي إلى النصب. وقد يكون الداعي إلى النصب ضرورياً، ولو سلمنا أنه ليس بضروري قلنا: لم لا يجوز مخالفة الأصل لداع وإن لم يكن ضرورياً). شرح الرضي ١/١٩٦ - ١٩٧.
وفي هامش الأصل: (قوله: «ولا وجه له غير سديد، فإن العامل اللفظي أولى وأظهر من العامل المعنوي، فهيهات ما بين القولين. ألا ترى أن الاستثناء إذا أمكن فيه البدل كان أولى).

(٧) أي إن كان الفعل معنى ولم يجز العطف.

تصنعُ، إذْ لا يُعْطَفُ على المُضْمرِ المجرورِ إلّا بإعادةِ الخافضِ، خلافَ (ك) كما سيأتي[١]. قال:

٣١١ - فَمَا لَكَ والتَّلَدُّدَ حَوْلَ نَجْدٍ

فرع:

كثر: وناصبُ المفعولِ مَعَهُ[٢] ما قبلَ الواو بواسطتها[٣].

جا. بَلْ مُضْمَرٌ. فَيقدِّرُ[٤] «جاءَ الْبَرْدُ والطيالِسَةَ»: ولابَسَ الطيالِسَةِ/ ، و«ما

---

(١) الكوفيين يجوزون في السعة العطف على الضمير المجرور بلا إعادة الجار. ولا يجيزه البصريون إلا للضرورة. أما في السعة فيضمرون حرف الجر مع أنه لا يعمل مقدراً لضعفه.
انظر الإنصاف (مسألة ٦٥) ٢/ ٤٦٣، الرضي ١/ ١٩٧، الأشموني مع الصبان ٢/ ١٤٣، شرح الكافية لابن مالك ٢/ ٦٩٣.

٣١١ - الوافر، عجزه:

وَقَدْ غَصَّتْ تِهامةُ بالرجالِ

وهو لمسكين الدارمي (ديوانه٦٦).
التلدد: الذهاب والمجيء حيرة. غصت: امتلأت، وأصله الاختناق بالطعام. يقول: مالك تقيم بنجد وتتردد فيها مع جدبها، وتترك تهامة وقد غصت بمن فيها لخصبها.
والشاهد: نصب (التلدد) بتقدير الملابسة، والتقدير: ما تصنع وتلابس التلدد، ولا يجوز جره لئلا يعطف على الضمير المجرور في (لك) دون إعادة الجار.
سيبويه ١/ ٣٠٨، الكامل ١٨٨، جمل الزجاجي ٣٠٨، شرح ابن يعيش ٢/ ٤٨، ٥٠ خزانة الأدب ١/ ٥٠٠، (بولاق) عرضاً. الأشموني ٢/ ١٢٦.

(٢) (معه) ساقطة من ت.

(٣) عقد الأنباري المسألة رقم ٣٠ من كتابه الإنصاف ١/ ٢٤٨، لذكر الخلاف في ناصب المفعول معه، وما ذكره المصنف هنا مذهب البصريين غير الزجاج، وطائفة من الكوفيين.
وانظر الرضي ١/ ١٩٥، شرح ابن يعيش ٢/ ٤٨ - ٤٩، التصريح ١/ ٣٤٣ - ٣٤٤، الهمع ١/ ٢١٩ - ٢٢٠، الأشموني ٢/ ١٣٨ - ١٣٩.

(٤) ش، م، ن: فتقدير.

صنعتَ وزيداً؟»: ولابستَ زيداً. وطُرِدَ ذلكَ[١]. هر: بل الواوُ نَفْسُها[٢].

ش: اعمليَ إعرابَ (مَعَ) التي الواوُ[٣] بِمَعْنَاهَا، كما أُعْمِلِيَ «غيرُ» إعرابَ ما بعدَ «إلّا»[٤]، كما سيأتي. ك: بل المخالفةُ، أي: كونُهُ لا يستقيمُ إعادةُ العاملِ معه كالعطف فَنُصِبَ[٥] للخِلافِ[٦]. ذكره ابنُ يعيش[٧].

---

(١) انظر الإنصاف للأنباري ١/٢٤٨، شرح ابن يعيش ٢/٤٩.
شرح الرضي ١/١٩٥، التصريح ١/٣٤٤، الأشموني ٢/١٣٨، الهمع ١/٢٢٠.

(٢) قال عبد القاهر في الجمل ص٢٠ في أقسام الحرف: (ما ينصب فقط، وهي سبعة: الأول الواو بمعنى «مع» نحو قولك: استوى الماء والخشبة، وجاء البرد والطيالسة ولو تركت الناقة وفصيلها لرضعها، وكنت زيداً كالأخوين. ولا تنصب الواو بمعنى «مع» إلا وقبلها فعل نحو «استوى» من قولك: استوى الماء والخشبة).

(٣) ت: مع الواو.

(٤) قال بمذهب الأخفش هذا جماعة من الكوفيين أيضاً.
انظر الإنصاف ١/٢٤٨، التصريح ١/٣٤٣ - ٣٤٤، الهمع ١/٢٢٠، الرضي ١/١٩٥.
وحاصل مذهب الأخفش أن نصبه نصب الظروف. وذلك أن الواو لما أقيمت مقام المنصوب بالظرفية، والواو في الأصل حرف فلا يحتمل النصب، أعطي النصب ما بعدها عارية. كما أعطي ما بعد «إلا» إذا كانت بمعنى «غير» إعراب نفس «غير».
قال الرضي: (ولو كان كما قاله لجاز النصب في كل واو بمعنى «مع» مطرداً نحو «كل رجل وضيعته»).

(٥) ش: فنصبت. ت: فينصب.

(٦) حاصل مذهبهم أنه إذا قال: «استوى الماء والخشبة» لا يحسن تكرير الفعل فيقال استوى الماء واستوت الخشبة، لأن الخشبة لم تكن معوجة فتستوي، فلما لم يحسن تكرير الفعل كما يحسن في «جاء زيد وعمرو» فقد خالف الثاني الأول، فانتصب على الخلاف كما قالوا في الظروف نحو «زيد خلفك» وما أشبه ذلك، فالعامل فيه معنوي عندهم.
انظر المصادر السابقة في مواضعها.

(٧) لم ينفرد بذكره عنهم ابن يعيش بل هو مذكور في جميع المصادر التي تصدت لذكر هذا الخلاف. وانظر شرح ابن يعيش ٢/٤٩.

فرع:

والمُضَمَّنُ[(١)] معنى الفعلِ كالفعلِ، كـ«حَسْبُ» و«وَيْلُ»، و«عندَ»[(٢)] ونحوِها[(٣)].

ولا يصحُّ مجيئُهُ بعدَ إنشاءٍ إلّا مُصَاحِباً لفاعِلِهِ، نحو «اضربْ وزَيْدَاً عَمْراً» لا «اضربْ زيداً وعَمْراً» مُريداً فاعليَّةَ عَمْرٍو، للَّبْسِ، خلافَ ابنِ كَيْسان[(٤)].

ويصحُّ عملُ اللازمِ فيه، وتقدُّمُهُ على مصاحِبِهِ، لا على عامِلِهِ[(٥)].

ولا يُشْتَرطُ فيهِ جوازُ العطفِ، بدليلِ صحَّةِ[(٦)]. «جاء الْبَرْدُ والطيالِسَةَ»، «ما

---

(١) أصل: والمتضمن.

(٢) (وعند) ساقطة من ت.

(٣) شرح الرضي ١/١٩٦.

(٤) في ت، ن: (ن). وهو رمز ابن كيسان. ولم أجد من ذكر خلافاً لابن كيسان في ذلك.

(٥) لا يجوز تقدم المفعول معه على ما عمل في صاحبه اتفاقاً. ومنع جمهور النحويين تقدمه على صاحبه، وأجازه ابن جني وهو اختيار المصنف هنا.
قال في الخصائص ٢/٣٨٣: (ولا يجوز تقديم المفعول معه على الفعل نحو قولك: «والطيالسة جاء البرد» من حيث كانت صورة هذه الواو صورة الواو العاطفة. ألا تراك لا تستعملها إلا في الموضع الذي لو شئت لاستعملت العاطفة فيه نحو «جاء البرد والطيالسة». ولو شئت لرفعت الطيالسة عطفاً على البرد. وكذلك «لو تركت والأسد لأكلك» يجوز أن ترفع الأسد عطفاً على التاء، ولهذا لم يجز أبو الحسن: «جئتك وطلوع الشمس» أي مع طلوع الشمس، لأنك لو أردت أن تعطف بها هنا فتقول: «أتيتك وطلوع الشمس لم يجز، لأن طلوع الشمس لا يصح إتيانه لك فلما ساوقت حرف العطف قبح «والطيالسة جاء البرد» كما قبح «وزيد قام عمرو». لكنه يجوز «جاء والطيالسة البرد» كما تقول: «ضربت وزيداً عمراً» قال:
جمعت وقبحاً غيبة ونميمة ثلاث خصال لست عنها بمرعوي).
قال الرضي ١/١٩٥ (والأولى المنع رعاية لأصل الواو، والشعر ضرورة).
وانظر شرح الكافية لابن مالك ٢/٦٩٧، ٦٩٨، والهمع ١/٢٢٠، والتصريح ١/٣٤٤.

(٦) (صحة) ساقطة من ت.

زلتُ أسيرُ والنيلَ»، واشتَرَطَهُ (ش)، إذْ لا يُقْدَمَ على المَجازِ[١] عندَهُ إلّا بدليلٍ[٢].
قلنا[٣]: يجوزُ للعِلاقة.

كثر: وهو قياسيٌّ. وقيلَ: بَلْ سَماعيٌّ. وهو وَهْمٌ[٤].

وقد يُضْمَرُ[٥] ناصِبُهُ مع «ما»[٦] و«كيفَ». د: ويقدَّرُ[٧] ماضياً مع «ما» مُضارِعاً مع «كيفَ»، نحو «ما أنتَ، أو كيفَ أنتَ وَقَصْعَةً من ثَريدٍ»[٨]. قال[٩]:

---

(١) د: المجازاة.
(٢) الأصل: لدليل.
(٣) ن: لنا.
(٤) ذهب الأكثرون إلى كونه قياسياً، واختلفوا في ضابط ما يقاس منه. وقال بعضهم هو سماعي لا يتجاوز ما سمع منه.
انظر شرح الرضي ١/١٩٨، شرح الكافية لابن مالك ٢/٦٩٩.
الهمع ١/٢١٩، التصريح ١/٣٤٦، الأشموني ٢/١٤٣.
(٥) ش: يضم.
(٦) ش: يا.
(٧) (ويقدَّر) ساقطة من ت.
(٨) هذا وهم من المصنف، فإن هذا التقدير لسيبويه لا للمبرد، بل قد رده المبرد كما نقله الرضي.
قال سيبويه في الكتاب ١/٣٠٣:
(وزعموا أن ناساً يقولون: «كيف أنت وزيداً؟» و«ما أنت وزيداً؟» وهو قليل في كلام العرب، ولم يحملوا الكلام على «ما» ولا «كيف» ولكنهم حملوه على الفعل، على شيء لو ظهر حتى يلفظوا به لم ينقض ما أرادوا من المعنى حين حملوا الكلام على «ما» و«كيف»، كأنه قال: كيف تكون وقصعة من ثريد؟ وما كنت وزيداً؟ لأن كنت وتكون يقعان ههنا كثيراً ولا ينقضان ما تريد من معنى الحديث. فمضى صدر الكلام وكأنه قد تكلم بها وإن كان لم يلفظ بها، لوقوعها هنا كثيراً. ومن ثم أنشد بعضهم.
فما أنا والسيرَ في مَتْلَفٍ يُبَرِّحُ بالذَّكَرِ الضابِطِ
لأنهم يقولون: «ما كنت» هنا كثيراً ولا ينقض هذا المعنى. وفي «كيف» معنى يكون فجرى «ما أنت» مجرى «ما كنت» كما أن «كيف» على معنى يكون).
وقال الرضي ١/١٩٧: (ورد المبرد تقدير سيبويه وقال: لا معنى لتخصيصه «ما» بالماضي و«كيف» بالمستقبل. قال السيرافي: لم يقصد سيبويه بتمثيله التخصيص وإنما أراد التمثيل على الوجه الممكن، والتمثيل ليس حداً لا يتجاوز).
(٩) د: قال الشاعر.

٣١٢ - فَـمـا أنـا والـسَّـيْـرَ فـي مَـتْـلَفٍ

بالنصب والرفع.

الحال

وأما المفاعيلُ الغيرُ/الحقيقةِ فأوَّلُها الحالُ[١]، وهو[٢] لفظٌ يبيِّنُ هيئة لِمَعْمولِ عاملٍ لفظيٍّ أو مَعْنَويٍّ غيرَ الابتداء[٣] نحو: ضربت، أو هذا، أو زيد في الدار قائماً.

ومنه ﴿بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ حَنِيفًا﴾[٤]، ﴿أَنَّ دَابِرَ هَٰٓؤُلَآءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ﴾[٥] فإبراهيمُ يُشْبِهُ[٦] المفعولَ، إذْ مِلَّةُ الرجلِ كبعضِهِ، و«هؤلاءِ» يُشْبِهُ[٧] الفاعلَ إذْ دابرُ

---

٣١٢ - صدر البيت المتقارب، عجزه:

يُـبَـرِّحُ بـالـذَّكَـرِ الـضـابِـطِ

وهو لأسامة بن الحارث بن حبيب الهذلي (ترجمته في الشعر والشعراء ٦٤٩، والإصابة ٤٤٢).
المتلف: القفر الذي يتلف فيه من مسلكه. يبرح به: يجهده. الذكر: الجمل. الضابط: القوي.
قال العيني: ينكر على نفسه السفر في مثل هذا المتلف الذي تهلك الإبل فيه، وذلك لأن أصحابه كانوا سألوه أن يسافر معهم حين سافروا إلى الشام فأبى وقال هذا الشعر.
والشاهد عند سيبويه: نصب (السير) على تقدير (ما كنت) لاشتمال الكلام على معناه.
وقال ابن يعيش: الشاهد نصب (السير) بإضمار فعل كأنه قال: فما كنت أنا والسير أو فما أكون أنا والسير. ولو رفع لكان أجود. وقال الصيمري في التبصرة: كأنه قال: ما كنت.
سيبويه ١/٣٠٣، جمل الزجاجي ٣٠٩، شرح ابن يعيش ٢/٥١، شرح السيرافي ٢/٣٨٣، ٣٨٤، التبصرة ١/٢٦٠، ديوان الهذليين ٢/١٩٥، شرح أشعار الهذليين ١٢٨٩، العيني ٣/٩٣.

(١) في أول باب المنصوب سمي الحال وما بعده شبيهة بالحقيقي. والمجرور غير الحقيقي.
(٢) غير الأصل: وهي.
(٣) سقط (غير الابتداء) من ش.
(٤) سورة البقرة، الآية ١٣٥.
(٥) سورة الحجر الآية: ٦٦.
(٦) غير الأصل: شبيه.
(٧) غير الأصل: شبيه.

الشيءِ هُوَ هُوَ، والضميرُ يعودُ من «مقطوعٍ» إليهِ، وهو نائبٌ عن الفاعلِ، فكأنه هو[(١)].

فرع:

وتصحُ الحال مفرداً وجملةً، والمفرد جامدٌ ومشتقٌّ اسمُ فاعلٍ كـ«ضاحكٍ» أو مفعولٍ[(٢)] كـ(مَسْرورٍ)، أو مَصْدَرٌ[(٣)] كـ«أتيتُهُ ركضاً، وعدواً». فالأوَّلانِ قياسٌ. د: والثالثُ فيما دلَّ عليه الفعلُ كـ«أتانا مَشْياً» لا «أتانا قَتْلَا»[(٤)]. يه: بل سماعيٌّ مطلقاً[(٥)].

---

(١) لا يجوز مجيء الحال من المضاف إليه إلا إذا كان المضاف عاملاً في الحال نحو «اعتكافي صائماً». أو كان المضاف بعض المضاف إليه أو كبعضه في صحة الاستغناء به عنه.
وقد جاز في الآية الأولى مجيء الحال وهو (حنيفاً) من المضاف إليه وهو إبراهيم، لأن ملة الرجل كبعضه، وهو مما يصح حذفه وقيام المضاف إليه مقامه، فلو قال قائل - في غير القرآن -: بل نتبع إبراهيم لكان جائزاً، فكأنه حال من المفعول. وفي الآية الثانية المضاف جزء المضاف إليه و(مصبحين) حال عما دل عليه ضمير (مقطوع) وذلك لأنه نائب عن (دابر هؤلاء) فهو حال عن (هؤلاء) المضاف إليه (دابر) فكأنه وهو حال عن المضاف إليه حال عن المضاف الذي هو جزء المضاف إليه، لأن دابر الشيء أصله، فكأنه قال: يقطع دابر هؤلاء مصبحين.
انظر شرح الرضي ١/ ١٩٩، شرح الكافية لابن مالك ٢/ ٧٥١، الأشموني ٢/ ١٨٥.

(٢) أصل،ن، د: ومفعول. ت: واسم مفعول.

(٣) ش: مصدراً.

(٤) قال المبرد في المقتضب ٣/ ٢٦٨: (واعلم أن من المصادر مصادر تقع في موضع الحال وتغني غناؤه، فلا يجوز أن تكون معرفة، لأن الحال لا تكون معرفة. وذلك قولك: جئتك مشياً. وقد أدى عن معنى قولك: جئتك ماشياً، وكذلك قوله عز وجل: ﴿ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا﴾. ومنه «قتلته صبراً».
وقال في ٣/ ٢٣٤: (ولو قلت: جئته اعطاء لم يجز، لأن الإعطاء ليس من المجيء، ولكن جئته سعياً فهذا جيد، لأن المجيء يكون سعياً. قال الله عز وجل: «ثم ادعهن يأتينك سعياً». فهذا اختصار يدل على ما يرد مما يشاكلها، ويجري مع كل صنف منها.

(٥) قال في الكتاب ١/ ٣٧٠: (وليس كل مصدر وإن كان في القياس مثل ما مضى من هذا الباب يوضع هذا الموضع، لأن المصدر ههنا في موضع فاعل إذا كان حالاً. ألا ترى أنه لا يحسن «أتانا سرعة» ولا «أتانا رجلة» كما أنه ليس كل مصدر يستعمل في باب «سقيا وحمدا»). =

وتصحُّ صفةً غيرَ مُستَقرَّةٍ، كـ«لَقيتُهُ حَسَنَ البِشْرِ» لا «طَويلَ القامَةِ».

وتصحُّ أفعلَ تَفْضيلٍ، كـ«لقيتُهُ أحْسَنَ ما يكونُ».

والجامدُ إنْ أفادَ هيئةً صَحَّ حالًا. كثر: ويتأوَّلُ بالمشتقِّ. (ح): لا[١].

قلت: وهو قويٌّ. وقد وردَ[٢] في مواضِعَ:

منها حيثُ يُقْصَدُ به التشبيهُ، كقوله:

٣١٣ - فما بالُنا الأَمْسِ أُسْدَ الْعَرينِ وما بالُنا اليومَ شاءَ النَّجَفْ

= وانظر المفصل بشرح ابن يعيش ٢/ ٥٩.

وقال ابن مالك في شرح الكافية ٢/ ٧٣٥: (ولا يجوز استعماله عند سيبويه إلا بسماع. وأجاز أبو العباس القياس على ما كان نوعاً من الفعل كـ «جئت ركضاً» فيقيس عليه «جئت سرعة ورجلة» وليس ذلك ببعيد).

(١) قال ابن الحاجب في الكافية: (وكل ما دل على هيئة صح أن يقع حالاً، نحو «هذا بسراً أطيب منه رطباً»).

قال الرضي في شرحه: (هذا رد على النحاة، فإن جمهورهم شرطوا اشتقاق الحال. وإن كان جامداً تكلفوا رده بالتأويل إلى المشتق، قالوا: لأنها في المعنى صفة، والصفة مشتقة أو في معنى المشتق، فقالوا في نحو «هذا أطيب بسراً منه رطباً». هذا مبسراً أطيب منه مرطباً، أي كائناً بسراً وكانا رطباً و«هذهِ ناقَةُ الله لَكُمْ» أي دالةً. قال المصنف وهو الحق: لا حاجة إلى هذا التكلف، لأن الحال هو المبين للهيئة كما ذكره في حده، وكل ما قام بهذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال، فلا يتكلف تأويله بالمشتق).

شرح الرضي ١/ ٢٠٧.

(٢) د: ورد حالاً.

٣١٣ - المتقارب، نسب في مروج الذهب ووقعه صفين والخزانة لأحد أصحاب الإمام علي رضي الله عنه من أبيات قالها في وقعة صفين.

قال نصر بن مزاحم في (وقعة صفين): خرج علي لما اغتم بما فيه أهل العراق من العطش قبل رايات مذحج، وإذا رجل ينادي:

أيمنعُنا القومُ ماءَ الفُراتِ وفينا الرماحُ وفينا الْحَجَفْ
فنحنُ الذينَ غَداةَ الزُّبيرِ وطَلْحَةَ خُضْنا غِمارَ التَّلَفْ
فما بالنا الأمس........ . . . .
فما للعراق وما للحجازِ سوى اليوم يومٌ فَصُكّوا الهَدَفْ =

ومنه قول أبي الطيِّبِ:

٣١٤ - بَدَتْ قَمَراً ومالتْ خُوطَ بانٍ وفاحَتْ عَنْبَراً وَرَنَتْ غَزَالا

/أي: مثلَ[(١)]، أو: شُجْعاناً[(٢)]، منيرةً[(٣)]، ونحو ذلك، إذْ قد يجعلون الجامدَ كالصفة حيث أرادها، كقولهم: «لِكُلِّ فِرْعَوْنٍ موسىً»[(٤)] - بالتنوين -،

= النجف: الحلب الجيد حتى ينفضّ الضرع.
والشاهد: أن (أسد العرين) و(شاء النجف) حالان إما على تقدير (مثل) وإما على تأويلهما بوصف، أي شجعاناً وضعافاً.
وقعة صفين لنصر بن مزاحم ١٦٥ (تحقيق هارون - ط ثالثة ١٤٠١هـ - ١٩٨١م) مروج الذهب ٢/ ١٣ (ط أولى - الأزهرية المصرية ١٣٠٣هـ) شرح الرضي ١/ ٢٠٣ - ٢٠٤، ٢٠٨، خزانة الأدب ٣/ ٢٠١.

٤٣١ - الوافر، للمتنبي (ديوانه ٢/ ١٦٢ بشرح العكبري ط الشرفية ١٣٠٨ هـ).
الخوط: الغصن، رنت: من الرنو وهو النظر، يقال: رنا، إذا مد بصره. ويروى (ماست) مكان (مالت). والميس والميسان: مشي فيه تبختر وتهاد.
والشاهد نصب (قمراً) و(خوط بان) و(عنبراً) و(غزالًا) على الحالية.
وفي تأويل مثله وجهان: الأول تقدير مضاف قبله، أي: مثل قمر، والثاني أن يؤول بمشتق أي: بدت منيرة ونحو ذلك. وقال الشجري: ويتأول فيهن الاشتقاق فيحملن على قولنا: بدت مشرقة، وماست متثنية، وفاحت طيبة، ورنت مليحة.
دلائل الإعجاز ١٩٨، ٢٨٢، أسرار البلاغة ٢٢٢، ابن الشجري ٢/ ٢٧٤، الرضي ١/ ٢٠٨، خزانة الأدب ٣/ ٢٢٢.

(١) أي على حذف مضاف في هذا البيت والبيت السابق له.
(٢) هذا لقوله:
فما بالنا الأمس أسد العرين وما بالنا اليوم شاء النجف
(٣) هذا البيت للمتنبي، أي: بدت منيرة.
(٤) لم أجده في كتب الأمثال. وفرعون وموسى فيه منصرفان لتنكيرهما حيث جعل العلم فيهما كأنه اسم جنس لاشتهاره بتلك الخلة. كذا في شرح الرضي ١/ ٢٦٠.
وفي الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية ص٥٧٧:
(العلم إذا وقع بعد «كل» المراد بها عموم الأشخاص لزم تنكيره كقولهم «لكل فرعون موسى»). وكذا في ص٦٩٩ منه.

لتضمنه معنى[١]: لكل جَبّارٍ قَهّارٍ[٢].

وحيثُ اقتضَى مفاعلةً، كـ«بايَعْتُهُ يداً بِيَدٍ»[٣] و«قَامَرْتُهُ دِرْهماً في دِرْهم»[٤].

وحيثُ يفيدُ تفصيلَ مُجْمَلٍ سابقٍ، نحو «فَصَّلْتُ له الحِسابَ باباً باباً»، و«جاؤوني رجلًا رجلًا»، أو تقسيط[٥] ثَمَنٍ على مُجَزّاً[٦]، فتجعلُ لكلِّ جزءٍ قِسطاً[٧]، فتنصبُ الجُزْءَ حالًا وتعطِفُ عليه القِسْطَ، نحو«بعتُ الشاءَ شاةً ودرهَماً» «بعتُ البُرَّ قَفيزَيْنِ بِدِرْهَمٍ». ومنه «أخذَ زكاتَهُ شاةً عن كلٍّ[٨] أربعينَ»[٩].

وحيثُ يفيد تفضيلَ الشيءِ على نفسِهِ باعتبارِ حالَيْنِ، نحو «هذا بُسْراً أطيبُ منه رُطَباً»[١٠].

د: وناصبُ «بُسْراً» الإشارةُ[١١]. . . . .

---

(١) (معنى) ساقطة من ش، ت، د.

(٢) شرح الرضي ١/ ٢٦٠.

(٣) قال المبرد في المقتضب ٣/ ٢٣٦: (وأما «بايعته يداً بيد» فلا يجوز غيره، لأن المعنى: بايعته نقداً، أي أخذت منه وأعطيت، ولست تخبر أنك بايعته ويد بيد).

(٤) أي جعلت في مقابلة كل درهم منه درهماً مني. وانظر الرضي ١/ ٢٠٨.

(٥) الأصل: يقسط.

(٦) الأصل: مجزآت.

(٧) د: فيجعل لكل جزء قسط.

(٨) (كل) ساقطة من ش، ت.

(٩) شرح الرضي ١/ ٢٠٨.

(١٠) الموضع السابق من شرح الرضي.

(١١) الذي في المقتضب خلاف ما ذكره هنا عن المبرد، فقد جعل العامل في الحال في مثله الفعل المقدر وهو (صار): أو كان بحسب المعنى المراد صلة لـ «إذ» و«إذا» قال في المقتضب ٣/ ٢٥١: (ومثل هذا قولك: «هذا بسراً أطيب منه تمراً». فإن أومأت إليه وهو بسر، تريد: هذا إذ صار بسراً أطيب منه إذا صار تمراً. وإن أومأت إليه وهو تمر قلت: «هذا بسراً أطيب منه تمراً» أي هذا إذا كان بسراً أطيب منه إذ صار تمراً. فإنما على هذا يوجه، لأن الانتقال فيه موجود).

وهذا الذي ذكره المبرد مذهب أبي علي الفارسي في الإيضاح، والزجاج وابن السراج والسيرافي. وما نسبه المصنف للمبرد هنا من أن العامل فيه اسم الإشارة قول ثانٍ لأبي علي الفارسي نقله الأزهري في التصريح عن صاحب المتوسط.

انظر المقتصد شرح الإيضاح ١/ ٦٨١، شرح الرضي ١/ ٢٠٨، شرح التصريح ١/ ٣٨٤.

ح: بل «أَطْيَبُ»[١]. قلتُ: وهو الأقربُ، إذ التقديرُ: المشارُ إليهِ أطيبُ في حال بُسْرِيَّتِهِ منه في حال رُطَبِيَّتِهِ[٢].

والجملة تفتقر إلى رابطٍ بينها وبين صاحبها من ضمير أو غيره. وهي إمّا فعليةٌ أو اسميةٌ. فالمضارعُ المثبَتُ[٣] بالضمير وحدَهُ، نحو «جاء زيدٌ يَضْحَكُ»[٤]. وما سِواهُ من فِعْلِيَّةٍ أو اسميةٍ فبالواوِ[٥] والضميرِ أو أحدِهما، نحو «جاءَ زيدٌ وما يَضْحَكُ، أو وقد ضَحِكَ». ولَكَ حذفُ الواوِ، استغناءً بالضميرِ. فإنْ/ لَمْ يكنْ ضميرٌ تعيَّنَتِ الواوُ، نحو «وما يضحكُ عمروٌ»، أو وقد ضَحِكَ عَمْرٌو»[٦].

ويلزمُ الماضيَ المثبتَ «قَدْ» لفظاً، نحو «قد ضَحِكَ»، أو تقديراً كقوله - تعالى -: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾[٧] أي[٨]: . . . .

---

(١) ذكر الأزهري في التصريح ١/ ٣٨٣، عن ابن خروف أن هذا قول سيبويه، وبه قال المازني في أظهر قوليه، والفارسي في تذكرته وابن كيسان وابن جني.
وقال به ابن الحاجب كما ذكره المصنف هنا في الكافية، وقواه الرضي واحتج له. شرح الكافية للرضي ١/٢٠٨، ورجحه ابن مالك أيضاً في شرح الكافية ٢/ ٧٣٢.
ومال ابن يعيش في شرح المفصل ٢/ ٦٠ - ٦١ إلى ما ذهب إليه المبرد ومن تابعه. وانظر أمالي ابن الشجري ٢/ ٢٨٥ والأشباه والنظائر للسيوطي ٤/ ٢٤١ - ٢٤٧.

(٢) أصل: رطبه.

(٣) أي فالفعلية المصدرة بمضارع مثبت.

(٤) وقد تجيء بالواو وهو نادر كقوله:

فلما خَشِيْتُ أظافيرَهُمْ   نجوتُ وأرهَنُهُمْ مالِكا

أي: نجوت راهناً مالكاً.
قال ابن مالك في شرح الكافية ٢/ ٧٦٢: (والأجود أن يجعل «أرهنهم» خبر مبتدأ محذوف، لتكون الواو داخلة على جملة اسمية. وإنما استحق المضارع المثبت التجرد عن الواو لشدة شبهه باسم الفاعل. واسم الفاعل الواقع حالاً مستغن عنها، فكان هو كذلك).

(٥) غير الأصل: فالواو.

(٦) انظر شرح الرضي ١/ ٢١١، وشرح الكافية لابن مالك ٢/ ٧٦٢.

(٧) سورة النساء، الآية: ٩٠.

(٨) ش: (يه أي).

قَدْ حَصِرَتْ[(١)].

يه: «حَصِرَتْ» صفةُ محذوفٍ[(٢)]، أي: قوماً حصرتْ[(٣)]. د: بل هو دعاءٌ لا حالٌ[(٤)].

---

(١) وقوع الفعل الماضي حالاً من غير تقدير «قد» مذهب الكوفيين والأخفش. وقد عقد الأنباري المسألة رقم ٣٢ من الإنصاف ١/ ٢٥٢ وما بعدها لذكر خلاف البصريين والكوفيين في ذلك.
وقال الشيخ عبد الخالق عظيمة في حاشية المقتضب ٤/ ١٢٤: (وقد جهد الأنباري في تضعيف مذهب الكوفيين وإن كان مرتكزاً على أساس متين من القياس والسماع.
والمتتبع لأبي حيان في البحر المحيط يجده في مواضع كثيرة يرجح مذهب الكوفيين ولا يقدر «قد» مع الماضي فيقول ٣/ ٣١٧: «جاء منه ما لا يحصى كثرة بغير قد» ويقول ٦/ ٣٥٥: «ولا يحتاج إلى إضمار قد، لأنه قد كثر وقوع الماضي حالاً في لسان العرب بغير قد، فساغ القياس عليه». ويقول ٦/ ٣٥٥: «ولا يحتاج إلى إضمار قد، فقد كثر وقوع الماضي حالاً بغير قد كثرة ينبغي القياس عليها» ويقول ٧/ ٤٩٣: «وقد أجاز الأخفش من البصريين وقوع الماضي حالاً بغير قد، وهو الصحيح إذ ذكر ذلك في لسان العرب كثرة توجب القياس، ويبعد فيها التأويل «وكرر ذلك في ٨/ ٤٢٣).
وانظر شرح ابن يعيش ٢/ ٦٧.

(٢) غير الأصل: لمحذوف.

(٣) سقط من ش من أول السطر إلى هنا.
ولم يذكر سيبويه هذه الآية في كتابه. وما ذكره المصنف عنه هنا أحد الأوجه التي ذكرها البصريون في الآية، وهي أربعة: الأول أن تكون صفة لقوم المجرور في أول الآية، وهو قوله تعالى: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوۡمِۭ﴾. الثاني ما ذكره المصنف هنا ونسبه إلى سيبوَيه وهو أن تكون صفة لقوم مقدر، ويكون التقدير فيه: أو جاؤوكم قوماً حصرت صدورهم، لأن الماضي إذا وقع صفة لموصوف محذوف جاز أن يقع حالاً بالإجماع. والثالث: أن يكون خبراً بعد خبر، كأنه قال: أو جاؤوكم، ثم أخبر فقال: حصرت صدورهم. والرابع أن يكون محمولاً على الدعاء لا على الحال كما سيذكره عن المبرد.
انظر الإنصاف ١/ ٢٥٤ - ٢٥٥، وشرح ابن يعيش ٢/ ٦٧، والرضي ١/ ٢١٣.

(٤) في المقتضب ٤/ ١٢٤: (وإذا قلت «أكل» فليس يجوز أن تخبر بها عن الحال، كما تقول: هو يأكل أي هو في حال أكل. فلما لم يجز أن يقع وهو على معناه في موضع الحال امتنع في هذا الموضع.
وقد أجاز قوم أن يضعوا «فعل» في موضعها كما تقول: إن ضربتني ضربتك، والمعنى إن=

وأما الاسميةُ فنحو: جاء زيدٌ ويدُهُ، أو يَدُهُ، أو وَيَدُ عمروٍ على رأسِهِ.

فرع:

كثر: ولا يُؤكَّدُ بالحالِ إلَّا جملةٌ اسميةٌ، نحو «زيدٌ أبوك عطوفاً» أي: أُثبِتُهُ أو أَحقُّهُ[1]. لك: بل والفعليةُ، كقوله - تعالى -: ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾[2]، ﴿كَالَّتِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنكَـٰثًا﴾[3] [4]. قلتُ: وهو قويٌّ.

=تضربني أضربك، وهذا التشبيه بعيد، لأن الحروف إذا دخلت حدثت معها معان تزيل الأفعال عن مواضعها. ألا ترى أنك تقول: زيد يضرب غداً، فإذا أدخلت «لم» قلت: لم يضرب أمس، فبدخول «لم» صارت «يضرب» في معنى الماضي. وتأولوا هذه الآية من القرآن على هذا القول، وهي قوله: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾.
وليس الأمر عندنا كما قالوا. ولكن مخرجها - والله أعلم - إذا قرئت كذا - الدعاء كما تقول: لعنوا، قطعت أيديهم. وهو من الله إيجاب لهم.
فأما القراءة الصحيحة فإنما هي «أو جاؤوكم حَصِرَةً صُدورُهُمْ».

(١) انظر المفصل وشرح ابن يعيش ٢/ ٦٤ - ٦٥، الرضي ١/ ٢١٣ - ٢١٥، التصريح ١/ ٣٨٧ - ٣٨٨.

(٢) سورة التوبة، الآية: ٢٥.

(٣) (من) ساقطة من الأصل.

(٤) سورة النحل، الآية: ٩٢.
قال ابن مالك في شرح الكافية ٢/ ٧٥٦: (يجاء بالحال لقصد التوكيد، وهي فيه على ضربين: أحدهما أن يؤكد بها عاملها كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْثَوْا فِي ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ وقوله: ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾.
والثاني أن يؤكد بها مضمون جملة إبتدائية، فيلزم تأخيرها وإضمار عاملها، كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾ وكقول الشاعر:
أنا ابنُ دارةَ معروفاً بها نَسَبي وهل بِدارةَ يا للنَّاس مِنْ عارِ).
وانظر الرضي ١/ ٢١٤، التصريح ١/ ٣٨٧ - ٣٨٨، الأشموني ٢/ ١٩١ - ١٩٢.
وقال المعترض في هامش الأصل: (يقال: إن الحال المؤكدة تكون لجملة فعلية واسمية كما مثل، ولا خلاف في ذلك. لكن الحال المؤكدة التي يجب حذف العامل منها لا تكون إلا مؤكدة لجملة اسمية، نحو «زيد أبوك عطوفاً» ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ ورد بما يلي: (هذا سؤال بارد، لأنه قد بين فيما بعد أن حذف العامل مختص دخوله بالجملة الاسمية، وهنا بين الخلاف في هل تؤكد الفعلية بالحال أم لا؟ وهذا أمر آخر إن كنت تفهم. والله أعلم).

ويجبُ كونُ غيرِ المؤكِّدَةِ[١] مُنْتَقِلَةً. وقول (ط): أو مقدّرةً بِهِ[٢]، لا وجهَ له.

فرع:

ويجوزُ حذفُ العاملِ حيثُ تُنْبِيءُ عنه قرينةٌ، كقولك للمسافر: «راشِداً مَهْدِيّاً»[٣]، و«قاعداً» جواب «كيف خَلَّفْتَهُ»[٤] ومنه ﴿بَلَىٰ قَـٰدِرِينَ﴾[٥] أي: نَجْمَعُها[٦].

ويجبُ في مواضع: حيثُ تؤكِّدُ الجملةَ الاسميةَ[٧]. وحيثُ تنوبُ عن خبرٍ، نحو «ضَرْبي زيداً قائماً»[٨]، أو عن مَصْدَرٍ هو بدلٌ عن الفعلِ كـ«هنيئاً مريئاً» في الأصحِّ[٩].

(١) ش: (غيرها).
(٢) (به) ساقطة من ش. والمراد: أو مقدرة بالمنتقل.
(٣) أي: سر راشداً، أو تسافر راشداً، ونحوه.
(٤) شرح الرضي ١/ ٢١٤، شرح التصريح ١/ ٣٩٣.
(٥) سورة القيامة، الآية: ٤.
(٦) شرح الرضي ١/ ٢١٤، وشرح الكافية لابن مالك ٢/ ٧٦٥.
(٧) كما في «زيد أبوك عطوفاً». والعامل المقدر «أحقه». وقد تقدم.
(٨) قال ابن بابشاذ في شرح المقدمة ٢/ ٣١٣: (والعلة في مجيئها بعد تمام الكلام أنها زائدة في الخبر، فينبغي أن تكون لا تأتي زائدة إلا بعد شيء قد تم. فإن قيل: فما تصنع بقولهم: ضربي زيداً قائماً، ونحوه من الأحوال التي جاءت ولم يتم الكلام على ما قبلها؟ قيل: هذا وشبهه مقدر بالتمام، لأن «ضربي زيداً» في معنى «ضربت زيداً» أو في معنى: «ضربي زيداً إذا كان قائماً، فحذف الخبر وسد الحال مسد الخبر). وانظر الرضي ١/ ٢١٤.
(٩) في الكتاب ١/ ٣١٦: (وهذا باب ما أجري مجرى المصادر المدعو بها من الصفات وذلك قولك هنيئاً مريئاً، كأنك قلت: ثبت لك هنيئاً مريئاً، وهنأه ذلك هنيئاً. وإنما نصبته لأنه ذكر لك خيراً أصابه رجل فقلت: هنيئاً مريئاً، كأنك قلت: ثبت ذلك لك هنيئاً مريئاً، أو هنأه ذلك هنيئاً، فاختزل الفعل، لأنه صار بدلاً من اللفظ بقولك: هنأك).
وانظر المقتضب للمبرد ٤/ ٣١٢.
وفي أمالي ابن الشجري ١/ ٣٤٦ - ٣٤٧: (قال أبو الفتح في قول أبي الطيب: =

وحيثُ تُبَيِّنُ ازديادَ ثَمَنٍ أو غيرِهِ مقرونةً بالفاءِ أو «ثُمَّ» نحو «بعتُ بِدِرْهَمٍ فصاعداً، أو ثُمَّ صاعداً»(١) أي: فذهبَ الثمنُ صاعداً(٢)، أو «قرأتُ جزءاً فصاعداً»(٣).

وحيث/ يقع جامداً مضمناً توبيخاً على التقلُّبِ، نحو أتميمياً مرةً وقيسياً أُخرى أي: أَتَتَقَلَّبُ(٤).

قال:

٣١٥ - أفي السِّلْمِ أعْياراً جَفاءً وغلظةً وفي الحربِ أشباهَ النِساءِ العَوارِكِ

= هنيئاً لَكَ الذي أنت عيدُهُ وعيدٌ لمن سَمَّى وضَحَّى وَعيَّدا
العيد مرفوع بفعله وتقديره: ثبت هنيئاً لك العيد، فحذف الفعل، وقامت الحال مقامه، فرفعت الحال العيد، كما أن الفعل رفعه.
وقال أبو العلاء: هنيئاً ينتصب عند قوم على قولهم: ثبت لك هنيئاً. وقيل هو اسم فاعل وضع موضع المصدر كأنه قال: هنأك هناء، لأنهم ربما وضعوا اسم الفاعل موضع المصدر كما قالت بعض نساء العرب وهي ترقص ابنها:
قم قائماً قم قائماً لاقيتَ عبداً نائما
أرادت: قم قياماً).

(١) قال المعترض في حاشية الأصل: (يقال: إن «صاعداً» ليس بحال، وإنما هو خبر «ذهب» أي: ذهب الثمن صاعداً، بمعنى صار، فالثمن اسمها، وصاعداً الخبر، هكذا في شرح المفصل).
وأجيب عنه بالآتي: (يقال: جمهور النحاة في هذا أنه حال. وقد ذكره الحريري، والفاكهي، وشراح كلام الحريري).

(٢) انظر يشرح الكافية لابن مالك ٢/ ٧٦٥، شرح الرضي ١/ ٢١٤.

(٣) العبارة في ت: (فزاد جزءاً فصاعداً)، وانظر الرضي ١/ ٢١٤.

(٤) انظر الكتاب ١/ ٣٤٣، المقتضب ٣/ ٢٦٤ - ٢٦٥، الكامل ٧/ ٩٠، شرح الرضي ١/ ٢١٤.

٣١٥ - الطويل، لهند بنت عتبة زوج أبي سفيان وأم معاوية بن أبي سفيان، قالته لفل قريش حين عادوا من بدر منهزمين تحرضهم على المسلمين.
أعيار: جمع عير، وهو الحمار أهلياً كان أم وحشياً. والحمار مثل في البلادة والجفاء، الجفاء: الفظاظة والغلظة. العوارك: جمع عارك، وهي الحائض. =

ويمتنعُ[١] فيما عداهُما[٢].

فرع:

ويجوزُ سَبْقُها عامِلَها الفِعْلِيَّ[٣] أو شِبْهَهُ كـ«راجلاً[٤] أَتَيْتُكَ» أو «راجلاً[٥] أنا حاجٌّ». ويمتنعُ في المعنويِّ غالباً[٦]، كما سيأتي.

ويجب تقدُّمُها على صاحِبها النكرةِ، لئلا تلتبسَ بالصفةِ، قيل[٧]: كقوله:

= والسلم - بفتح السين وكسرها - الصلح، يذكر ويؤنث، والهمزة للاستفهام التوبيخي.
والمعنى: أتجفون الناس وتغلظون عليهم في السلم، فإذا أقبلت الحرب ضعفتم كالنساء الحيض.
والشاهد: نصب (أعيارا) و(أشباه النساء) على الحال. والعامل مختزل، أي: أتنتقلون وتلونون مرة أعياراً ومرة أشباه النساء، كذا قدره سيبويه. وقدره بعضهم مثل أعيار، على حذف مضاف. سيبويه ١/ ٣٤٤، المقتضب ٣/ ٢٦٥، سيرة ابن هشام ٤٦٨، الروض الأنف ٢/ ٨٢، ٨٣، الكامل مع رغبة الأمل ٧/ ٩٠، المقرب ١/ ٢٥٨، الإيضاح لابن الحاجب ١/ ٣٤٧، شرح الكافية لابن مالك ٢/ ٧٣٠، شرح الرضي ١/ ٢١٤، خزانة الأدب ٣/ ٢٦٣، العيني ٣/ ١٤٢، اللسان (عير، عرك).

(١) ت: وممتنع.

(٢) أي: فيما عدا حالي الجواز والوجوب، ولا يخفى ضعف العبارة. ولو قال: فيما عداها أي فيما عدا المواضع التي يجوز فيها الحذف والمواضع التي يجب فيها لكان أحسن.

(٣) د: الفعل.

(٤) ن: رجلاً.

(٥) (راجلا): ساقطة من ش، ت، م، د.

(٦) المراد بالعامل المعنوي ما تضمن معنى الفعل دون حروفه كالظروف المتضمنة معنى الاستقرار، واسم الإشارة، و«ليت» و«لعل» و«كأن».

(٧) إنما قال: قيل: لأن البيت الذي سيذكره لا يستقيم شاهداً على تقديم الحال على صاحبها المنكر عند من شرط اتحاد عامل الحال وصاحبها وإنما يصح شاهداً عنه من لم يشترط ذلك. وانظر الرضي ١/ ٢٠٤.

٣١٦ - لِمَيَّةَ مُوحِشاً طَلَلُ يَلوحُ كأنَّهُ خِلَلُ[(١)]

ويمتنعُ حيثُ يَنجَرُّ صاحبُها بالإضافةِ اتفاقاً[(٢)]، نحو ﴿بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾[(٣)] كثر: وبالحرف، إذْ يكونُ في حُكْمِ المجرورِ وهو لا يتقدَّمُ جارَّهُ فكذا حُكْمُهُ[(٤)].

ن. بر. سي: بل يجوز، لقوله - تعالى -: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ﴾[(٥)]، وقوله:

---

٣١٦ - البيت من مجزوء الوافر، ويروى:

لمية موحشاً طللُ قديمٌ عفاهُ كلُّ أسْحَمَ مُسْتَدِيمُ

وهو وافر وكذلك رواه الشنتمري. ونسب لكثير عزة (ديوانه ٢/ ٢١٠ - ٢١١) وينسب لذي الرمة، وليس في ديوانه. ويروى (لعزة) كما في بعض نسخ كتاب سيبويه. وقال الشنتمري: ويروى: لعزة، وكذا رواه ابن جني، والطلل: ما شخص من آثار الدار.
والخلل: جمع خلة، وهي البطانة المنقوشة التي يلف بها جفن السيف.
والشاهد: تقديم الحال (موحشاً) على صاحبها (طلل) وجوباً، لكون صاحب صاحب الحال نكرة، لئلا تلتبس الحال بالصفة حال كون صاحبها منصوباً.
وبعضهم يستشهد به على مجيء الحال من النكرة، والمسوغ له تقدم الحال على صاحبها.
وصاحب الحال عند سيبويه النكرة، وهو عنده مرفوع بالإبتداء، وليس فاعلًا كما يقول الأخفش والكوفيون، والناصب للحال الاستقرار الذي تعلق به الظرف.
سيبويه ٢/ ١٢٣، مجالس العلماء للزجاجي ١٧٤، الخصائص ٢/ ٤٩٢، ابن الشجري ١/ ٢٦، شرح ابن يعيش ٢/ ٥٠، ٦٢، ٦٤، المغني ١١٨، ٥٧١، ٨٦٥، السيوطي ٨٨، الشذور ٢٤، ٢٥٣، الرضي ١/ ٢٠٤، العيني ٣/ ١٦٣.

(١) العجز ساقط من ش.
(٢) شرح الرضي ١/ ٢٠٧، شرح الكافية لابن مالك ٢/ ٧٤٣.
(٣) سورة البقرة، الآية: ١٣٥.
(٤) هذا مذهب سيبويه وأكثر البصريين.
انظر الكتاب ٢/ ١٢٤، المقتضب ٤/ ١٧١، الكشاف ٣/ ٢٩٠، الهمع ١/ ٢٤١، الرضي ١/ ٢٠٧، شرح الكافية لابن مالك ٢/ ٧٤٤.
(٥) سورة سبأ، الآية: ٢٨.

٣١٧ - إذا المَرْءُ أَعْيَتْهُ المُروءَةُ ناشِئاً فَمَطْلَبُها كَهْلًا عليهِ شَديدُ

قالوا: الحرفُ كجزءٍ من الفعلِ، بدليلِ تعدّيهِ به، وقد تقدَّمَ على الفعلِ، فكذا ما هو كجزءٍ منه(١).

قلنا: لا نُسلِّمُ الجُزْئِيَّةَ، وقوله - تعالى -: ﴿كَآفَّةً﴾ صاحبُها الكافُ في

---

٣١٧ - الطويل، نسبه ابن جني في التنبيه على شرح مشكلات الحماسة للمعلوط بن بدل القريعي. وقيل: للمخبل السعدي. وقيل: لسويد بن خذاق العبدي.
المروءة: الإنسانية. وهي آداب نفسية تحمل صاحبها على الوقوف عند محاسن الأخلاق وجميل العادات. الناشيء: الحدث الذي جاوز حد الصغر.
والشاهد: تقديم (كهلا) وهو حال من المجرور في (عليه) على صاحبه الضمير المجرور بالحرف.
شرح الحماسة للمرزوقي ١١٤٨، عيون الأخبار لابن قتيبة ٣/ ١٨٩، (ط دار الكتب المصرية). شرح الكافية لابن مالك ٢/ ٧٤٦، شرح الرضي ١/ ٢٠٧، خزانة الأدب ٣/ ٢١٩، الأشموني ٢/ ١٧٨.

(١) قال الرضي ١/ ٢٠٧: (ونقل عن ابن كيسان وأبي علي وابن برهان الجواز استدلالاً بقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ﴾. ولعل الفرق بين حرف الجر والإضافة أن حرف الجر معد للفعل كالهمزة والتضعيف، فكأنه من تمام الفعل وبعض حروفه، فإذا قلت: ذهبت راكبةً بهند. فكأنك قلت: أذهبتُ راكبةً هنداً).
وقال ابن مالك في شرح الكافية ٢/ ٧٤٤:
(وأكثر النحويين يقيس المجرور بحرف على المجرور بالإضافة فيلحقه به في امتناع تقدم حاله عليه، فلا يجيزون في نحو «مررت بهند جالسة» مررت جالسة بهند، وأجاز ذلك أبو علي في كلامه في المبسوط. وبقوله في ذلك أقول وآخذ. لأن المجرور بحرف مفعول به في المعنى، فلا يمتنع تقديم حاله عليه كما لا يمتنع تقديم حال المفعول به. وقد جاء ذلك مسموعاً في أشعار العرب الموثوق بعربيتهم. فمن ذلك ما أنشده يعقوب:

فإنْ تَكُ أذْوادٌ أُصِبْنَ ونِسْوَةٌ فلن تذهبوا فَرْغاً بقتلِ حِبالِ

أراد: فلن تذهبوا بقتل حبال فرغاً، أي: هدراً، وحبال اسم رجل. ومن ذلك قول اخر:

لَئِنْ كانَ بَرْدُ الماءِ هَيْمانَ صادِياً إليَّ حَبيباً إنَّها لَحَبيبُ

ومثله قول الآخر:

إذا المرءُ أعيتهُ المروءةُ ناشئاً فمطلبها كهلًا عليه شديد)

وانظر ابن كيسان النحوي للدكتور البنا ص١٥٨ - ١٦٥، وهمع الهوامع ١/ ٢٤١.

﴿أَرْسَلْنَاكَ﴾ أي: لِتَكُفَّ الناسَ عن القبيحِ، و«كهلًا» توسَّطَ بينَ ضميرين (مُتَّحِدِ ما يَعُودَانِ إليه)[١]، فأغناهُ الأولُ[٢].

فرع:

ويعملُ فيها الفعلُ، والمشتقُّ، والحرفُ، والظرفُ النائبانِ عنه، نحو «زيد في الدار، أو عندك ضاحكاً»، وما تضمَّنَ معناهُ كـ«ها» التنبيهِ واسمِ الإشارة/، كقوله:

٣١٨ – ها إنَّ تاعِذْرَةً إنْ لَمْ تَكُنْ نَفَعَتْ

---

(١) العبارة في الأصل، ش: (عائدين إليه).

(٢) انظر الكشاف ٣/ ٢٩٠، وشرح الرضي ١/ ٢٠٧، وفيه أن هذا تعسف.

٣١٨ – البسيط، عجزه:

فإنَّ صاحِبَها قَدْ تَاهَ في البَلَدِ

وهو للنابغة الذبياني من قصيدته الشهيرة التي أولها:

يا دار مية بالعليا فالسند … أقوت وطال عليها سالف الأبد

وهي من عيون شعره، وعدت من المعلقات. وقد مدح بها النعمان بن المنذر واعتذر إليه (ديوانه ٢٧).

وروايته في الديوان:

ها إنَّ ذِي عِذْرَةٌ إنْ لا تَكُنْ نَفَعَتْ … فَإنَّ صاحِبَها مُشارِكُ النَّكَدِ

والشاهد آخر بيت من أبيات القصيدة.

وقد أخطأ المصنف في إيراده البيت هنا خطأً جسيماً، لأنَّ «عِذْرَةٌ» مرفوع خبراً لـ «إنَّ» ولا يمكن أن يكون حالاً، إذ يبقى الكلام بلا خبر. ولم يذكره أحد من النحاة شاهداً على هذه المسألة وإنما استشهد به بعضهم على إدخال (ها) التنبيه على (أن) واستعمالها مع غير ضمير الرفع المنفصل واسم الإشارة قليل.

وبعضهم على الفصل بين (ها) التنبيه وبين (تا) الإشارية بـ «أن».

وفيه شاهد في باب الإمالة، وهو أن ألف (ها) لا تمال لأجل كسرة همزة (أن) لأن ألف (ها) من كلمة والكسرة من كلمة أخرى.

وقد اعترض عليه في هامش الأصل بمثل ما اعترضنا به عليه، ولم يجب أحد عن اعتراض المعترض خلافاً للمعتاد.

شرح ابن يعيش ٨/ ١١٣، ١١٤، الهمع ٢/ ٧٠، ٢٠٢، الدرر ٢/ ٨٦، الخزانة ٥/ ٤٥٩، شرح شواهد الشافية ٨٠.

و«كأنَّ» و«ليتَ» - كما مر - و«لعلَّ» في نحو «لعلَّهُ قاعِداً عاجزٌ»[١]. ولم يُسْمَعْ في «إنَّ» و«أنَّ»[٢].

فرع:

وقد يعملُ فيها جامدٌ لحظ فيه معنى الفعل استنباطاً لا وُضوحاً، كقوله - تعالى -: ﴿كَلَّآ إِنَّهَا لَظَىٰ نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ﴾[٣] - بنصب «نَزَّاعةً»[٤] - قيل: ناصبُها ما في معنى «لَظى» من التلظِّي[٥]. قلتُ: الأَوْلَى إعمالُ «تَدْعُو»[٦]. وكقوله: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِى ٱلْأَرْضِ﴾[٧] فالعاملُ في الحرفِ[٨] ما تضَّمنهُ لفظُ «الله» من كَوْنِهِ المعبودَ

(١) العبارة في ش: (لعل زيداً عندك ضاحكاً).

(٢) ويعمل في الحال من العوامل المعنوية حرف النداء، ومعنى التشبيه من دون لفظ دال عليه، والمنسوب، واسم الفعل.
انظر شواهد ذلك في الرضي ١/ ٢٠١.

(٣) سورة المعارج، الآيتان: ١٥، ١٦.

(٤) في قراءة حفص واليزيدي. على أنها حال من الضمير المستكن في «لظى»، لأنها وإن كانت علماً إلا أنها جارية مجرى المشتقات، فهي بمعنى المتلظى.
وقرأ الباقون بالرفع على أنها خبر ثان لـ «أن».
انظر النشر ٣/ ٣٤٢، الاتحاف ٤٢٤، الإقناع ٢/ ٩٧٢، الغاية ٢٧٩، المهذب ٢٠٣، السبعة ٦٥٠، البحر المحيط ٨/ ٣٣٤، البيان ٢/ ٤٦١.

(٥) قال ابن بابشاذ في شرح المقدمة ٢/ ٤٠٤: (وقد تأتي في العوامل المعنوية مسائل مشكلة تحتاج إلى لطف نظر - مثل قراءة من قرأ: «كلا إنها لظى نزاعة للشوي». فنزاعة منتصبة على الحال، وليس ههنا عامل مشتق، ولا واقع موقع المشتق. ولكن «لظى» وإن كانت علماً من أسماء جهنم، ففيها معنى التلظي ، وذلك المعنى هو العامل في الحال، كأنها تتلظى نزاعة للشوي، أو تتوقد نزاعة للشوي) وانظر الكلام على إعراب (نزاعة) في البحر المحيط ٨/ ٣٣٤، والبيان للأنباري ٢/ ٤٦١.

(٦) في حاشية الأصل: (سؤال: يقال: إن «نزاعة» عاملة في قوله «للشوي» والصفة لا تعمل حتى تعتمد، وإذا كان العامل فيها «تدعو» عملت من غير اعتماد، وذلك لا يجوز).

(٧) سورة الأنعام، الآية: ٣.

(٨) أي: في الجار والمجرور، وهو الحال في الآية.

فيهما، والحاليَّةُ فيهِ مؤكِّدةٌ لمضمونِ الجملةِ الاسميةِ، وهو ثُبوتُ قادِريَّتِهِ فيهما[١].

وكقوله - تعالى -: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِى هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾[٢] - بنصب «أطْهَرَ»[٣] قراءةَ ابنِ مَرْوان، وخَطَّأَهُ (يه) في ذلك[٤].

---

(١) قال أبو حيان في البحر ٤/ ٧٢: (الأولى أن يعمل في المجرور ما تضمنه لفظ الله من معنى الألوهية، وإن كان لفظ الله علماً، لأن الظرف والمجرور قد يعمل فيهما العلم بما تضمنه من المعنى كما قال:

أنا أبو المِنْهالِ بَعْضَ الأحْيَانْ

فبعض منصوب بما تضمنه أبو المنهال، كأنه قال: أنا المشهور بعض الأحيان. وقال الزمخشري نحواً من هذا، قال: في السماوات متعلق بمعنى اسم الله، كأنه قيل: وهو المعبود فيهما. ومنه قوله: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ أي وهو المعروف بالإلهية، أو المتوحد بالإلهية فيهما، أو هو الذي يقال له الله فيهما لا يشرك به في هذا الاسم.

وفي المغني ص٥٦٩: (وقد أجيز في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِى ٱلْأَرْضِ﴾. تعلقه باسم الله تعالى وإن كان علماً، على معنى: وهو المعبود، أو هو المسمى بهذا الاسم. وأجيز تعلقه بيعلم، ﴿سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾ وبخبر محذوف قدره الزمخشري بـ «عالم» وانظر الكشاف للزمخشري ٢/ ٥.

(٢) سورة هود، الآية: ٧٨.

(٣) نصب «أطهر» قراءة عيسى بن عمر، وسعيد بن جبير، ومحمد بن مروان المدني، وزيد بن علي، والحسن البصري، وابن أبي إسحاق. المحتسب ١/ ٣٢٥، والبحر المحيط ٥/ ٢٤٧.

وقد أنكر أبو عمرو بن العلاء على عيسى بن عمر هذه القراءة. انظر طبقات الزبيدي ص٣٦، وسيأتي نقل سيبويه عن يونس عن أبي عمرو أنه أنكر هذه القراءة على ابن مروان.

ورد المبرد هذه القراءة فقال: (أما قراءة أهل المدينة «هؤلاء بناتي هن أطهر لكم» فهو لحن فاحش، وإنما هي قراءة ابن مروان، ولم يكن له علم بالعربية).

المقتضب ٤/ ١٠٥، وانظر مجالس ثعلب ٤٢٧، والبيان للأنباري ٢/ ٢٥، وشرح الكافية لابن مالك ١/ ٢٤٢.

(٤) في الكتاب ٢/ ٣٩٦ - ٣٩٧: (فزعم يونس أن أبا عمرو رآه لحناً، وقال: احتبى ابن مروان في ذه في اللحن. يقول: لحن وهو رجل من أهل المدينة، كما تقول: اشتمل بالخطأ، وذلك أنه قرأ: «هؤلاء بناتي هن أطهر لكم» فنصب).

ط: ناصِبُهُ ما في «بَناتي» من معنى «شَريفاتٍ»[١]. قلت: الأوْلَى جعلُ الضَميرِ بَدَلًا من «بَناتي» وإعمالُ الإشَارةِ[٢].

فرع:

وناصِبُ المؤكِّدَةِ فعلٌ مقدَّرٌ كما مر[٣]. جا: بل الخبرُ[٤]. ف: بل المبتدأُ، لتضمُّنِهِ معنى التنبيهِ في نحو «أنا زيدٌ بطلًا شُجاعاً»[٥]. ولا يصحُ ذلك مِمَّن لم يُعْرَفْ بالشجَاعَةِ، لك: بل معنى الجملةِ، فتقديرُ «زيدٌ أبوكَ عطوفاً»: زيد يَعْطِفُ عليكَ، إذْ لا بدَّ من إسْنادٍ بين الجامِدَيْنِ، والإسنادُ يَسْتَلْزِمُ المُشْتَقَّ، فمعنى «أنا

---

(١) قال طاهر بن بابشاذ في شرح المقدمة ٢/ ٤٠٥: (ومنها قراءة من قرأ «هؤلاء بناتي هن أطهر لكم» بنصب الراء من «أطهر» ف «هؤلاء» مبتدأ و«بناتي» الخبر و«هن» تأكيد للمضمر، و«أطهر» منصوب على الحال. والعامل في الحال المعنى المقدر في «بناتي»، لأن «بناتي» ههنا واقع موقع شريفات، أو مقدمات. وذلك المعنى هو الناصب لأطهر على قراءة النصب).

(٢) في المحتسب لابن جني ١/ ٣٢٥: (وأنا من بعد أرى لهذه القراءة وجهاً صحيحاً وهو أن تجعل «هن» أحد جزأي الجملة، وتجعلها خبراً لبناتي، كقولك: «زيد أخوك هو» وتجعل «أطهر» حالاً من «هنّ» أو من بناتي، والعامل فيه معنى الإشارة كقولك: «هذا زيد هو قائماً، أو جالساً»).

(٣) وهو مذهب سيبويه وجمهور النحويين.
انظر الكتاب ٢/ ٧٨، شرح الرضي ١/ ٢١٥، شرح ابن يعيش ٢/ ٦٥، التصريح ٣٨٨.

(٤) مذهب الزجاج أن العامل في المؤكدة الخبر، لنيابته عن مُسَمّىً أو مَدْعُوٍّ، نحو «أنا حاتم سخياً». قال الرضي ١/ ٢١٥: (وليس بشيء، لأنه لم يكن سخياً وقت تسميته بحاتم، ولا يقصد القائل بهذا اللفظ هذا المعنى، وأيضاً لا يطرد ذلك في نحو ﴿هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً﴾ ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ وغير ذلك مما ليس الخبر فيه علماً. وانظر شرح ابن يعيش ٢/ ٦٥، والتصريح ١/ ٣٨٨.

(٥) قال الرضي في الموضع السابق: (وهو بعيد، لأن عمل المضمر والعلم في نحو «أنا زيد» و«زيد أبوك» مما لم يثبت نظيره في شيء من كلامهم).
وانظر التصريح ١/ ٣٨٨.

زيدٌ»: أنا الكائنُ زيداً[١].

ولِضَعْفِ العاملِ امْتَنَعَ تَقدُّمُ[٢] المؤكِّدَ وتوسُّطِها[٣].

وللحالِ شَرْطانِ:

الأول: مجيئُها/ نكرةً، إذْ هي حُكْمٌ، والأحكامُ نكراتٌ. فأمّا «أَرْسَلَها العِراكَ»[٤] و«طَلَبْتَهُ جَهْدَكَ، وطاقَتَكَ ووَحْدَكَ» فَمُتَأَوَّلَةٌ[٥]، إمّا بتقديرِها[٦] نَكِراتٍ، أي: معتركةً، وجاهداً، ومنفرداً[٧]، أو مصادَر لأحوالٍ محذوفةٍ، أي: تعتركُ العراكَ، وتجتَهِدُ جَهْدَكَ، وتنفردُ وحدكَ[٨]. وقيل: «وحدَكَ»

---

(١) في شرح الكافية لابن مالك ٢/ ٧٥٦: (والثاني أن يؤكد بها مضمون جملة ابتدائية فيلزم تأخيرها، وإضمار عاملها، كقوله تعالى: «وهو الحق مصدقاً لما معهم» وكقول الشاعر:

أنا ابنُ دارةَ معروفاً بها نسبي   وهل بدارةَ يا للناسِ من عارِ

وظاهره أنه كقول سيبويه والجمهور، وكذا فهمه الأزهري في التصريح ١/ ٣٨٨. وانظر الأشموني ٢/ ١٩٧، والهمع ١/ ٢٤٥.

(٢) (تقدم) ساقطة من د.

(٣) انظر الحاشية السابقة.

(٤) أي أرسل الإبل إلى الماء وهي معتركة، أي تتزاحم على ورده. وقد وقع مثله في شعر لبيد (ديوانه ٨٦) قال:

فأرسَلها العِراكَ ولم يَذُدْها   ولم يُشْفِقْ على نَغَصِ الدِخالِ

(٥) ت، ن: فتمأول.

(٦) (بتقديرها) ساقطة من ت.

(٧) في قول سيبويه وجمهور النحويين.

انظر الكتاب ١/ ٣٧٢ - ٣٧٣، شرح ابن عصفور ١/ ٣٣٦، الرضي ١/ ٢٠١، شرح الكافية لابن مالك ٢/ ٧٣٤، الأشموني ٢/ ١٧٧.

(٨) في قول أبي علي الفارسي، قال في الإيضاح: (فإن قلت: قد قالوا: طلبته جهدك، وطاقتك، ورجعَ عوْدُهُ على بَدْئِهِ، وأرسلَها العِراك، وهذه معارف وهي أحوال، فالقول: إن هذه الأشياء أحوالاً، وإنما الحال الفعل الذي وقعت هذه المصادر في موضعه، فالتقدير: طلبته تجتهد، وأرسلها تعترك، فدل جهدك والعراك على تجتهد وتعترك، فالفعل هو الحال في الحقيقة، وهذه الألفاظ دالة عليه).

المقتصد شرح الإيضاح ١/ ٦٧٦ - ٦٧٧. وانظر أمالي ابن الشجري ١/ ١٥٤، الرضي ١/ ٢٠٢، التصريح ١/ ٣٧٤، شرح ابن يعيش ٢/ ٦٣.

ظرفٌ[1]. وهو لازمٌ للنصبِ، إلاّ في قولهمْ: «نَسيجُ وَحْدِهِ»[2] - مَدْحاً، و«عُيَيْرُ وَحْدِهِ»[3] و«جُحَيْشُ وَحْدِهِ»[4] ذمّاً.

الثاني: كونُ صاحِبها معرفةً، أو نكرةً مخصَّصةً، نحو ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ﴾[5]. وقيل: انْتَصَبَ بالقطعِ[6]. وقيل: مَصْدَراً[7].

فإنْ جاء نكرةً قُدِّمَتْ عليهِ كما مرَّ.

وأحكامُها: كونُها قيداً للعاملِ في صاحِبها[8]، لا لَه، بخلافِ الصفةِ،

---

(١) في قول يونس والكوفيين.
انظر الكتاب ١/ ٣٧٧، الرضي ١/ ٢٠٣، شرح ابن يعيش ٢/ ٦٣.

(٢) أي: لا نظير له في علم أو غيره. وأصله في الثوب، لأن الثوب إذا كان رفيعاً لم ينسج على منواله غيره، وإذا لم يكن رفيعاً عمل على منواله سدى لعدة أثواب. كذا في الصحاح (نسج). وانظر المستقصي ٢/ ٣٦٧، الكتاب ١/ ٣٧٧، شرح ابن يعيش ٢/ ٦٣، الرضي ١/ ٢٠٣.

(٣) في الصحاح (عير): (وفلان عيير وحده، أي معجب برأيه، وهو ذم). وهو تصغير (عير)، وهو الحمار الوحشي أو الأهلي.
وانظر مجمع الأمثال ٢/ ١٣، شرح ابن يعيش ٢/ ٦٣، شرح الرضي ١/ ٢٠٣.

(٤) في الصحاح (جحش): (ويقال للرجل إذا كان يستبد برأيه: جحيش وحده، وعيير وحده. وهو ذم). والجحيش تصغير جحش، وهو ولد الحمار.
وانظر مجمع الأمثال ٢/ ١٣، الكتاب ١/ ٣٧٧، شرح ابن يعيش ٢/ ٦٣، الرضي ١/ ٢٠٣.

(٥) سورة الدخان، الآيتان: ٥، ٦.
و «أمراً» حال من «كل» المخصص بالإضافة. وذهب بعضهم إلى أنه حال من «أمر» المجرور بالإضافة. وهو مختص بالوصف بـ «حكيم». وقيل: من ضمير الفاعل في «أنزلناه». وقيل من ضمير المفعول وهو الهاء في «أنزلناه». وقيل: من الضمير المستتر في «حكيم».
انظر شرح الكافية لابن مالك ٢/ ٧٣٩، الهمع ١/ ٢٤٠، التصريح ١/ ٣٧٦.

(٦) انظر كشاف الزمخشري ٣/ ٥٠٠.

(٧) وقيل: على الاختصاص، وقيل: على المفعول له، وقيل: مفعول به لـ «منذرين».
انظر التصريح ١/ ٣٧٦، شرح الكافية لابن مالك ٢/ ٧٣٧، الهمع ١/ ٢٤٠، شرح ابن عصفور ١/ ٢٣٩.

(٨) العبارة في الأصل، ش، م: (كونها قيداً لفعل صاحبها). وانظر الرضي ١/ ٢٠٨.

فقولك: «جاءَ زيدٌ[١] راكباً» قيدٌ للمجيءِ بالركوبِ. قيل: إلّا حيثُ العاملُ[٢] إشارةٌ نحو «هذا زيدٌ قائماً»، لِفَسادِ المعنى بالتَّقْييدِ[٣]. قلتُ: لا يَفْسُدُ في التحقيقِ[٤].

ولا تجيءُ من المضافِ إليه إلا بشرطِ جُزْئِيَّةِ المُضافِ منهُ[٥] نحو «رأيتُ وجهَ هندٍ قائِمَةً». ومنه ﴿بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ حَنِيفًا﴾[٦]، إذ المِلَّةُ كالجزء من صاحِبِها[٧]، ومن ثُمَّ قالَ عَدِيٌّ: «أنا مِنْ دِينٍ»[٨]، بخلافِ «رأيتُ غلامَ هندٍ قائِمةً»، ومنه ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾[٩].

وقد يصحُّ تقديرُ الحالِ تمييزاً، والعكسُ، نحو ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ حَسِيبًا﴾[١٠] و«للهِ دَرُّهُ فارساً»[١١].

---

(١) ن: رجل.
(٢) (العامل) ساقطة من د.
(٣) (بالتقييد): أخرت في ش إلى ما بعد قوله: (في التحقيق) الآتي.
(٤) انظر الرضي ١/٢٠٨ - ٢٠٩.
(٥) غير الأصل، ن: (جزئيته من المضاف).
(٦) سورة البقرة، الآية: ١٣٥.
(٧) تقدم الكلام على هذا في حاشية ص٧١٣. ولا تشترط الجزئية إذا كان المضاف عاملاً في الحال، نحو «اعتكافي صائماً لي».
انظر شرح الكافية لابن مالك ٢/ ٧٥٠، والرضي ١/ ١٩٩، والتصريح ١/ ٣٨٠.
(٨) لم أجده لعدي بن حاتم الطائي بهذا اللفظ. والذي في الروض الأنف للسهيلي ٧/ ٤٠٢: (وأما عدي بن حاتم فكان يقول فيما بلغني: ما من رجل من العرب كان أشد كراهية لرسول الله ﷺ حين سمع به مني. أما أنا فكنت امرءاً شريفاً، وكنت نصرانياً، وكنت أسير في قومي بالمرباع، فكنت في نفي على دين، وكنت ملكاً في قومي لما كان يصنع بي).
(٩) سورة الحجرات، الآية: ١٢.
(١٠) سورة النساء، الآية: ٦.
(١١) الأكثرون على أن هذا ونحوه تمييز. وقال بعضهم هو حال، أي: ما أعجبه في حال فروسيته. ويؤيد قول الأكثرين تصريحهم بـ «من» في «لله دره من فارس» والتمييز عن المفرد مقدر بـ «من».
انظر الرضي ١/ ٢٢٢، وشرح ابن يعيش ٢/ ٧٣.

وقد تَلْزَمُ الحالِيَّةُ[١] كـ«كافَّةً» و«قاطِبَةً» و«خاصَّةً» و«جميعاً»[٢].

ويلزمُ اتحادُ العاملِ/ فيها وفي صاحبِها، خلافاً لبعضِهم[٣].

وقد تَعَدَّدُ[٤] دونَهُ[٥]، نحو «طَعِمْتُ الرُّمّانَ حُلْواً[٦] حامِضاً[٧]»، ومنه ﴿مَذْمُومًا مَّدْحُورًا﴾[٨].

وقد تأتي حالٌ واحدةٌ لصاحِبَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ إعراباً، كقولِهِ:

٣١٩ - مَتى ما تَلْقَنِي فَرْدَيْنِ تَرْجُفْ رَوانِـفُ أَلْيَـتَـيْـكَ وتُـسْـتَـطـار

(١) صواب العبارة: وقد تلزم بعض الأسماء الحالية، لأن ما سيذكره مفردات لا جمل وانظر الرضي ١/ ٢١٥.
(٢) في حاشية ت: (وخصوصاً، وعموماً، ومعاً، وطُرّاً).
(٣) انظر الرضي ١/ ٢٠٤.
(٤) ت: يتعدد.
(٥) أي دون صاحبها.
(٦) (حلوا) ساقطة من د.
(٧) انظر شرح الكافية لابن مالك ٢/ ٧٥٥، وشرح الرضي ١/ ٢٠٠.
(٨) سورة الإسراء، الآية: ١٨.

٣١٩ - وافر، لعنترة (ديوانه ١٠٨)، يخاطب عمارة بن زياد، وكان يحسده ويتحداه.
الروانف: جمع رانفة، وهي أسفل الألية وطرفها مما يلي الأرض من الإنسان إذا كان قائماً.
تستطاراً: يحتمل أن يكون مجزوماً بحذف النون، والأصل: تستطاران، فالضمير للروانف، وعاد إليها بلفظ التثنية - وإن كان جمعاً - لأنها تثنية في المعنى، لأن كل ألية لها رانفة، فهو من قبيل ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾. ويحتمل أن يكون عائداً إلى الأليتين. ويحتمل أيضاً أن يكون الضمير مفرداً عائداً إلى المخاطب، والألف بدل من نون التوكيد، والأصل «تستطارن» فأبدل من النون ألف كما في قوله: (ولا تَعْبُدِ الشيطانَ والله فاعبُدَا).
فردين: منفردين. ترجف: تضطرب وتتحرك. تستطاراً: من قولهم: استطير الشيء إذا طير.
والشاهد: قوله «فردين» فهو حال من الفاعل والمفعول، أي: أنا فرد وأنت فرد وفيه شاهد آخر: وهو رد الضمير في «تستطاراً» إلى الرانفتين على الأصل، لأن الأليتين لهما رانفتان لكل منهما واحدة. وإنما قال: روانف، باعتبار ما حول كل رانفة. هذا قول أبي علي الفارسي. =

وحالانِ، نحو «لَقِيْتُهُ مُصْعِداً[(١)] مُنْحَدِراً» للفاعلِ والمفعولِ»[(٢)].

ولا تكونُ لغيرِ الأقرب إلّا لمانع من قرينةٍ لفظيةٍ أو غيرِها، نحو «ما لَقِيْتُ هنداً إلّا راكباً» و«ما أكلتُ العِنَبَ إلّا قاعداً».

وقد تُحْذَفُ للقرينةِ المُنْبِئَةِ عنها[(٣)]، نحو «بَلى» جواب «ما لقيتَ زيداً راكباً»؟.

التمييز

وثانيها التمييزُ، وهو لفظ يرفعُ إبهامَ لفظٍ وُضِعَ مُجْمَلًا. فخرجتِ الصفةُ في[(٤)] نحو ﴿عَيْنٌ جَارِيَةٌ﴾[(٥)]، إذْ لم تُوْضَعْ العينُ مُجْمَلةً[(٦)]. ودخلَ ﴿بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا﴾[(٧)].

ونُصِبَ لِشَبَهِهِ بالمفعولِ، لمجيئِه بعد تَمامِ الجملةِ، وناصبُه ذلك المجملُ[(٨)].

= وفيه شاهد آخر ذكره ابن مالك: وهو عدم استغناء الشاعر بتثنية الأخف، فلم يقل: «أليان» وهو مثنى المجرد عن التاء «ألى» عن تثنية الأثقل وهو «اليتان» في «ألية».
شرح السيرافي ٢/ ١١٧، أسرار العربية ١٩١، الضرائر ٩٠، شرح الكافية لابن مالك ٢/ ٧٥٥، ٤/ ١٧٨٥، التبصرة ١/ ٢٣٦، شرح ابن يعيش ٢/ ٥٥، ٥٦، ٤/ ١١٦، ٦/ ٨٧، شرح شواهد الشافية ٥٠٥، خزانة الأدب ٧/ ٥٠٧، العيني ٣/ ١٧٤، التصريح ٢/ ٢٩٤، همع الهوامع ٢/ ٦٣، الدرر ٢/ ٨٠.

(١) ت: صاعداً.

(٢) شرح الكافية لابن مالك ٢/ ٧٥٥، الرضي ١/ ٢٠٠.

(٣) (عنها) ساقطة من د.

(٤) (في) ساقطة من ت.

(٥) من قوله تعالى ﴿فِيهَا عَيْنٌ جَارِيَةٌ﴾ [الغاشية: ١٢].

(٦) أي إن الإبهام فيها ليس بوضع الواضع، لكن عرض له الإبهام عند المستعمل بسبب الاشتراك العارض. انظر الرضي (١/ ٢١٦)، وشرح الكافية لابن مالك (٢/ ٧٦٧).

(٧) ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا﴾ [الكهف ١٠٣]، وانظر شرح ابن يعيش ٢/ ٧١، والرضي ١/ ٢٢٢.

(٨) (ذلك المجمل) ساقطة من ش. وفي هامش الأصل: (فيه نظر، لأن ناصب التمييز في نحو «طاب زيد نفساً» الفعل بلا خلاف).

والمجملُ إما مفردٌ كـ «عشرينَ دِرْهَماً»، «رِطْلٍ زَيْتاً»، أو جملةٌ كـ «طابَ زيدٌ[1] نفساً»، «للهِ دَرُّهُ فارِساً».

ويُفْرَدُ تمييزُ المقاديرِ حتماً إن كان جِنْساً[2]، لِصِحَّةِ تناوُلِهِ القليلَ والكثيرَ كرِطْلٍ، مَنَوانِ، صاعانِ، «على التمْرَةِ مِثْلُها زُبْداً». إلّا أن تُقْصَدَ الأنواعُ كـ «أعسالًا»[3]. ويُجْمَعُ غيرُ الجنسِ كـ «أرطالٍ أثواباً»[4].

ثم إنْ كان المجملُ بتنوينٍ/ أو نونِ[5] التثنيةِ جازَتِ الإضافَةُ، كـ «رِطْلِ زَيْتٍ» و «مَنَوا سَمْنٍ»، وإلّا فلا كـ «عِشْرينَ دِرْهماً»[6].

وكالمقاديرِ «خاتَمٌ حديداً» ونحوه، والخفضُ فيه أكثرُ، لحصولِ المقصودِ بالأقلِّ، بخلافِ «رُبَّهُ»، وَ«وَيْحَهُ رجلًا» فيتعيَّنُ النصبُ[7].

وإنّما يَنْتصِبُ عن تَمامٍ بتنوينٍ، أو نونٍ، أو ضميرٍ، نحو رِطْلٌ، مَنَوانِ، عِشرونَ، مِثْلُها[8].

---

(١) (زيد) ساقطة من ش، م، د.

(٢) المراد بالجنس ما يقع لفظ الواحد المجرد عن تاء الوحدة منه على القليل والكثير كتمر وضرب ونحوهما. انظر الرضي (١/ ٢١٩).

(٣) شرح الرضي (١/ ٢١٦)، شرح ابن يعيش (٢/ ٧١).

(٤) ت: (أرطالاً وأثواباً). وكلاهما غير مستقيم. وفي هامش الأصل: (الصواب أن يقال: قنطاراً أثواباً أو نحوه).

(٥) ت: بنون.

(٦) جازت الإضافة فيما فيه تنوين أو نون تثنية إيثاراً للتخفيف، وامتنعت في «عشرين» ونحوه، لأن النون فيه ليست نون جمع على الحقيقة، بل هي مشبهة لها. وانظر تفصيل ذلك في شرح الرضي (١/ ٢٢٠).

(٧) انظر الرضي (١/ ٢١٧)، وشرح ابن يعيش (٢/ ٧٣).

(٨) المقصود بالتمام أن يستوفي المفرد جميع ما يتم به ويؤذن بانفصاله مما بعده، بحيث لا تصح إضافته إلى ما بعده، إذ المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد. والذي يتم به الاسم أربعة أشياء: التنوين ونون التثنية، ونون الجمع، والإضافة.
وانظر شرح ابن يعيش (٢/ ٧١).

وكالتمام «وَيْحَهُ[(١)]، ما أَحْسَنَهُ، يا لَهُ رجلًا». ومنه ﴿بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا﴾[(٢)]. ﴿بِهَٰذَا مَثَلًاۘ﴾[(٣)]، «حَبَّذَا رَجُلًا»[(٤)]. وتمامُ الجملةِ ذِكْرُ المسندِ إليهِ[(٥)].

فرع:

وإذَا حَصَل الإجْمالُ في النسبةِ صحَّ تمييزُها، جملةً كانت كـ «طابَ زيدٌ نفساً»[(٦)] «زيدٌ[(٧)] طَيِّبٌ نَفْساً، أو أباً»[(٨)]، أو شِبْهَها[(٩)] كـ «يعجبُني طِيبُهُ أباً» ونحوه.

---

(١) (ويحه) ساقطة من ت.

(٢) سورة الكهف، الآية: ١٠٩.

(٣) سورة البقرة، الآية: ٢٦.

(٤) قال الرضي ١/ ٢١٨: (قد يكون الاسم في نفسه تاماً لا بشيء آخر. أعني أنه لا تجوز إضافته، فينصب عنه التمييز وذلك في شيئين: أحدهما الضمير، وهو الأكثر وذلك في الأغلب فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم، كمواضع التعجب، نحو: يا له رجلاً، ويا لها قصة... وثانيهما اسم الإشارة كقوله تعالى: ﴿مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًاۘ﴾ فيمن قال إنه تمييز لا حال).

(٥) سقطت عبارة (وتمام الجملة ذكر المسند إليه) من نسخة ش.
والمراد بهذا أن الاسم إذا تم بأحد الأشياء الأربعة المذكورة شابه الفعل إذا تم بالفاعل وصار به كلاماً تاماً، فيشابه التمييز الآتي بعده المفعول، لوقوعه بعد تمام الاسم، كما أن المفعول حقه أن يكون بعد تمام الكلام. فيصير ذلك الاسم التام قبله عاملاً، لمشابهته الفعل التام بفاعله. وهذه الأشياء التي تم بها الاسم قامت مقام الفاعل الذي يتم به الكلام لكونها في آخر الاسم، كما كان الفاعل بعد الفعل.
انظر الرضي ١/ ٢١٨.

(٦) زاد في ت: (أو أبا)

(٧) في ن، د: (أو شبهها كزيد).

(٨) جعل الرضي هذا ونحوه من النسبة الحاصلة في شبه الجملة. قال في شرح الكافية ١/ ٢٢٠: (قوله: عن نسبة في جملة: أي نسبة حاصلة في جملة أو شبه جملة. وشبه الجملة إما اسم الفاعل مع مرفوعه نحو «زيد مُتَفَقِّئٌ شحماً» و«البيت مشتعل ناراً» أو اسم المفعول معه نحو «الأرض مفجرة عيناً» أو أفعل التفضيل معه نحو: ﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا﴾ و﴿خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا﴾ أو الصفة المشبهة معه نحو «زيد طيب أباً» أو المصدر نحو «أعجبني طيبه أباً» وكذا كل ما فيه معنى الفعل، نحو «حسبك بزيد رجلاً» و«لِلَّهِ زيد رجلاً» و«يا لزيد فارساً»).

(٩) (شبهها) ساقط من ت.
وتقدم أن المراد بشبهها النسبة الحاصلة في إضافة. وانظر الرضي ١/ ٢٢٠.

كثر: ولا بدَّ فيه[١] من تقدير «مِنْ»[٢]، إذْ هي لبَيانِ الجنسِ[٣].

سر: في تمييزِ المفردِ[٤] فقط[٥]. قلنا: مُشْتَرِكانِ في وجهِ تقديرِها، وإنْ لم يَسْتَوِيا[٦] في الوضوحِ، فـ «خاتَمٌ مِنْ حديدٍ» أوضح من «طَابَ مِنْ نَفْسٍ».

وإذَا صَحَّ إجراءُ اللفظِ[٧] على ما انْتَصَبَ عنه التمييزُ[٨] وعلى مُتَعَلِّقِهِ[٩] صحَّ له ولمتعلِّقِهِ، كـ «طابَ زيدٌ أباً»، فيصحُّ كونُ الموصوفِ بالطيبِ زيداً أو أباهُ، بخلافِ «طابَ[١٠] زيدٌ داراً» فيتعيَّنُ للدارِ[١١]. و «طابَ زيدٌ فارِساً» يتعيَّنُ لزيدٍ تمييزاً أو حالاً[١٢].

---

(١) (فيه) ساقطة من ت.

(٢) ن: معنى من.

(٣) انظر شرح ابن يعيش ٢/ ٧٠، وشرح الكافية لابن مالك ٢/ ٧٧٤، والتصريح ١/ ٣٩٤.

(٤) ت: اللفظ.

(٥) كلام ابن السراج إنما هو في صحة التصريح بـ «من». قال: (وإذا كان في الأول ذكر منه حسن أن تدخل «من» توكيداً لذلك الذكر، تقول: ويحه من رجل، ولله دره من فارس، وحسبك من شجاع، ولا يجوز عشرون من درهم، ولا «هو أَفْرَهُهُمْ مَنْ عَبْدٍ» لأنه لم يذكره في الأول. ومعنى قولهم: ذكر منهُ أن رجلاً هو الهاء في ويحه، وفارس هو زيد، والدرهم ليس هو العشرون، والعبد ليس هو زيد ولا الأفره، لأن الأفره خبر زيد). الأصول ١/ ٣١٠.

(٦) ش: يستويان.

(٧) د: لفظ التمييز. وهو خطأ لأن المقصود باللفظ لفظ العامل.

(٨) (التمييز) ساقطة من د.

(٩) وهو التمييز نفسه.

(١٠) (طاب): ساقطة من ت.

(١١) ش: الدار.

(١٢) من (وطاب زيد فارساً) إلى هنا ساقط من ش، م، ن.

وحاصل ما ذكره أن التمييز عن النسبة إما أن يكون اسماً أو صفة. والاسم اما أن يصح جعله لما انتصب عنه أولاً، فإن صح جعله لما انتصب عنه وهو «زيد» في «طاب زيد أباً» ولمتعلقه وهو «أباً» نفسه، أي أن صح أن يكون نفس متعلقه، جاز أن يكون لأي منهما، فيكون الموصوف بالطيب زيداً، أو أبا زيد. =

فرع:

ولا يجوزُ[1] سَبْقُهُ المُجْمَلَ/ المفردَ اتفاقاً، نحو «زيتاً رِطْلٌ»[2].

يه: ولا الجملةَ، إذْ هو فاعِلُها في التحقيقِ، كـ «طابَ نفساً»، «تَفَقَّأَ شَحْماً»[3].

د: ني. ك: بل يجوزُ في الفِعْليَّةِ[4]، لقولِهِ:

٣٢٠ - أَتَهْجُرُ ليلى بالفِراقِ حَبيبَها ... وما كانَ نَفْساً بالفِراقِ تَطِيبُ

= أما إن لم يصح جعله لما انتصب عنه فإنه يتعين لمتعلقه كما في طاب زيد داراً فيتعين أن يكون التمييز للدار دون زيد.

وإن كان التمييز صفة كما في (طاب زيد فارساً) فانها لا تجيء أصلاً صالحة لما انتصب عنه ولمتعلقه، بل لم تجيء إلا لما انتصب عنه التمييز، فيتعين أن يكون «فارساً» في المثال لزيد تمييزاً أو حالاً. ورجح ابن الحاجب الأول، انظر الكافية وشرح الرضي ١/ ٢٢١ - ٢٢٢.

(١) ت: يصح.

(٢) شرح الرضي ١/ ٢٢٣ وشرح ابن يعيش ٢/ ٧٣ - ٧٤ وشرح الكافية لابن مالك ٢/ ٧٧٥.

(٣) انظر الكتاب ١/ ٢٠٤ - ٢٠٥، المفصل وشرح ابن يعيش ٢/ ٧٣، وشرح الكافية لابن مالك ٢/ ٧٧٥.

(٤) إذا كان فعلها متصرفاً. وقد عقد الأنباري المسألة رقم (١٢٠) من الإنصاف ٢/ ٨٢٨ - ٨٣٢، لذكر الخلاف في هذه المسألة. وانظر مصادر الشاهد الآتي.

٣٢٠ - الطويل وهو من شواهد المازني وزياداته في كتاب سيبويه.

وقد أورد الشنتمري هذا الشاهد معزواً إلى إنشاد المازني. انظر حاشية الكتاب ١/ ٢١١. ونسب للمخبل السعدي (ربيع بن ربيعة بن مالك التميمي). كما نسب لأعشى همدان (عبد الرحمن بن عبد الله)، ولقيس بن معاذ الملوح العامري، ولقيس بن معاذ (مجنون ليلى). ويروى فيه (سلمى) مكان ليلى. و(يطيب) مكان (تطيب). كما يروى: (وما كاد نفسا). والشاهد فيه عند الكوفيين والمازني والمبرد: تقديم التمييز على عامله الفعل المتصرف. ولم يسلم بذلك جمهور النحويين من البصريين، فقد قالوا: إن الرواية الصحيحة فيه:

وما كانَ نفسي بالفراقِ تَطيبُ

وعلى فرض صحة الرواية الأولى فنفساً منصوب بفعل مقدر، كأنه قال: أعني نفساً، لا على التمييز، وعلى التسليم أيضاً بما قدره الكوفيون من أنه تمييز فهو شاذ فلا تكون فيه حجة. =

وكالحالِ[١]:

قلنا: يَحْتَمِلُ كَوْنَهُ خَبَرَ «كانَ»[٢]، إنْ لَمْ تَصِحَّ روايَة «نَفْسي»[٣]، والحالُ ليس فاعلًا في المعنى[٤].

فصل

ومما يفتقرُ إلى التمييزِ أسماءُ العددِ، وهي ما وُضِعَ لبيانِ[٥] كَمِّيَّةِ آحادٍ. وأُصولُها اثْنَتَا عَشْرَةَ[٦] كلمةً، وهي: «واحدٌ» إلى «عَشَرَةٍ» (و «مائةٌ» و «ألفٌ» تقولُ)[٧]: «واحدٌ، اثنانِ» للمذكرِ. «واحدةٌ، اثنتانِ وثِنْتانِ» للمؤنثِ «ثلاثةٌ» إلى عشرةٍ» للمذكر، خُصَّ بهاء التأنيثِ، لوجوبِ حذفِها في المؤنثِ لما سيأتي، ولا بدَّ

= المقتضب ٣/ ٣٧، والجمل ٢٤٦، الخصائص ٢/ ٣٨٤، الإنصاف ٢/ ٨٢٨، شرح السيرافي ٢/ ١٥٩، إيضاح الفارسي ٢٠١، الأصول ١/ ١٦٧، شرح ابن عصفور ٢/ ٢٨٣، ٢٨٤، المقتصد ٢/ ٦٩٣، شرح المرزوقي ٣/ ١٣٢٩، الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ٢٠٥، شرح الكافية لابن مالك ٢/ ٧٧٨، شرح ابن يعيش ٢/ ٧٣، ٧٤، الصبح المنير ٣١٢، أسرار العربية ١٩٧، الإيضاح لابن الحاجب ١/ ٣٥٧.
(حبب) الأشموني ٢/ ٢٠١.

(١) أي: دليلهم الآخر قياس التمييز على الحال.

(٢) انظر شرح ابن عصفور ٢/ ٢٨٣.

(٣) قال ابن جني في الخصائص ٢/ ٣٨٤: (فأما ما أنشده أبو عثمان، وتلاه فيه أبو العباس من قول المخبل:

أتهجر ليلى بالفراق حبيبها ... وما كان نفساً بالفراق تطيبُ

فتقابله برواية الزجاجي، وإسماعيل بن نصر، وأبي إسحاق أيضاً.

وما كان نفس بالفراق تطيب.

فروايةٌ بروايةٍ، والقياسُ مِنْ بعدُ حاكِمٌ).

(٤) رَدٌّ على قياسهم التمييز في هذا على الحال.

(٥) (لبيان) ساقطة من ت.

(٦) ت: اثني عشر.

(٧) (ومائة وألف تقول) ساقط من الأصل.

من[1] التَفْرِقَةِ[2]. «ثلاثٌ» إلى «عَشْرٍ» للمؤنثِ، لئَلا يجتمعَ تأنيثانِ فيما هو كاللفظ الواحدِ[3]. «أحَدَ عَشَرَ، اثْنا عَشَرَ» للمذكرِ[4]، إلى «تِسْعَةَ عَشَرَ». «إحدى عَشْرَةَ، اثْنَتَا عَشْرَةَ» للمؤنثِ، على القياس[5]، إذ لا مُوْجِبَ لِمُخالَفَتِهِ.

وتَميمٌ تَكْسِرُ الشينَ من «ثلاثَ عَشَرَةَ»[6] فصاعِداً[7]، كراهَةَ أربعِ فَتَحاتٍ مُتَوَالِياتٍ[8]. «عشرونَ» وأخواتُها، فيهما[9]. «أحدٌ وعِشْرونَ» للمذكرِ[10]. «إحدى وعشرونَ» للمؤنثِ، ثُمَّ بالعطفِ بلفظِ ما تقدَّمَ إلى «تِسْعَةٍ وتِسْعينَ».

---

(١) ت: في.

(٢) أي بين المذكر والمؤنث.

(٣) قال المعترض: (إن قيل: فقد اجتمعا في نحو «ثلاث عشرة امرأة» فبطل تعليلك).
وأجيب عنه في حاشية الأصل بأن كلام الإمام في واحد إلى عشرة لا في أحد عشر وأخواته، فإن قلت: فلم منعوا اجتماع تأنيثين في واحد إلى عشرة، ولم يمنعوه في ثلاث عشرة امرأة، قلنا: المانع هو اجتماع التأنيثين وجمع، لأن الجمع فيه تأنيث باعتبار الجماعة، وهذا القيد لا يوجد في أحد عشر وأخواته، لأن تمييزها لا يجمع.

(٤) (للمذكر) ساقطة من ت.

(٥) أي في كون ذي التاء للمؤنث، والمجرد عنها للمذكر. وانظر الرضي ٢/١٤٨.

(٦) ت: (من عشرة في ثلاث عشرة).

(٧) هذا غريب من المصنف، وكأنه لم يطلع على ما قاله سيبويه وغيره في ذلك، فهم لم يخصوا الثلاث عشرة فصاعدا، وإنما ذكروا أن تميماً تكسر الشين من «عشرة» المركب مطلقاً، وذلك من «إحدى عشرة» إلى «تسع عشرة».
قال سيبويه ٣/ ٥٥٧: (وإن جاوز المؤنث العشر فزاد واحداً قلت: احدى عَشِرَةَ، بلغة بني تميم، كأنما قلت: إحدى نَبِقَةَ. وبلغةِ أهل الحجاز: إحدى عشرة «كأنما قلت: إحدى تمرة» وقال: «وإذا زاد المؤنث واحداً على إحدى عشرة» قلت: له ثنتا عشِرة، واثنتا عشرة، وإن له ثنتي عشِرة، واثنتي عشِرة. وبلغه أهل الحجاز: «عشرة»).
وانظر الرضي ٢/ ١٥٠، وشرح ابن يعيش ٦/ ٢٧، وشرح الكافية لابن مالك ٣/ ١٦٧٠.

(٨) وذلك بناء على أن الأصل فتح الشين. فالتميميون يفرون منه إلى الكسر والحجازيون إلى السكون.

(٩) المذكر والمؤنث.

(١٠) (أحد وعشرون للمذكر). ساقط من ت.

«مائةٌ» و «ألفٌ»، «مائتانِ» و «ألفانِ»/ فيهما، ثم على ما تقدَّمَ.

وفي «ثماني عَشْرَةَ» فَتحُ الياءِ، وقد[١] جاء إسْكانُها، وشذَّ حَذْفُها بفتحِ النونِ[٢].

ومُمَيِّزُ الثلاثةِ[٣] إلى العَشْرَةِ مخفوضٌ، مجموعٌ لفظاً أو معنىً: «ثلاثةُ رجالٍ ثلاثُ نساءٍ» ونحوهما، إلّا في «ثَلاثِمائةٍ» (فمفردٌ)[٤] إلى «تِسْعِمائةٍ». وكان قياسُها «مِئاتٍ» أو «مِئينٍ» لولا كراهة اجتماع تأنيثات لفظية ومعنوية[٥].

ومُمَيِّزُ «أَحَدَ عَشَر» إلى «تِسْعَةٍ وتِسْعينَ» منصوبٌ مفردٌ، إذْ لا مُوْجِبَ للمخالفةِ.

ومُمَيِّزُ «مائةٍ» و «ألفٍ» وتثنيتُهُما وجمعُهُ[٦] مخفوضٌ مفردٌ، إذْ هما لِلكَثْرَةِ فلا يَجْتَمِعُ[٧] تكثيرانِ. وأما قوله - تعالى -: ﴿ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ﴾[٨] فتقديرُهُ:

(١) (قد) من الأصل وحدها.
(٢) وفيها لغة رابعة هي حذفها مع كسر النون.
انظر شرح الكافية لابن مالك ٣/ ١٦٧٤، وشرح ابن يعيش ٦/ ٢٧، والرضي ٢/ ١٥٢.
(٣) في الأصل، ش، م، د: من الثلاثة.
(٤) (فمفرد) زيادة من ن، د.
(٥) قال الرضي ٢/ ١٥٣: (قوله: «إلا في ثلاثمائة إلى تسعمائة» استثناء من قوله، مجموع، لأن المائة المضاف إليها ثلاثة إلى تسعة مفردة غير مجموعة. وكان القياس ثلاث مئات لأن للمائة جمعين، أحدهما في صورة جمع المذكر السالم وهو «مئون» وقد تقدم أن العدد لا يضاف إليه، فلم يبق إلا «مئات» يضاف إليها. لكنهم كرهوا أن يلي التمييز المجموع بالألف والتاء بعدما هو في صورة المجموع بالواو والنون أعني عشرين إلى تسعين، فاقتصر على المفرد، مع كونه أخصر). وانظر شرح ابن يعيش ٦/ ٢١.
(٦) أي: جمع الألف، لأن المائة لا تجمع إذا كان مضافاً إليها ثلاث وأخواته. وإن لم يضف إليها ثلاث وأخواته جمعت، وأضيف ذلك الجمع إلى المفرد نحو «مئات رجل». انظر الرضي ٢/ ١٥٤.
(٧) ت: (يجمع) ولعلها أصوب.
(٨) سورة الكهف، الآية: ٢٥.

عِدَّةَ سنِينٍ[١].

وقولُهُ:

٣٢١ - إذا عاشَ الفتَى مِائتَيْنِ عاماً

شاذٌّ[٢].

وإذا كانَ المَعْدودُ مؤنثاً واللفظُ مذكراً كـ «ثلاثةِ شُخوصٍ» لِنِسْوَةٍ، أو العكسُ كـ «ثلاثِ أنْفُسٍ» لرِجالٍ، فالوجهانِ، اعتباراً للفظِ أو المعنى.

---

(١) اعترض على المصنف في حاشية الأصل بأنهم ذكروا أن «سنين» بدل من «ثلاثمائة» لا تمييز، ولا حاجة إلى تقدير شيء محذوف، لأن الظاهر خلافه.
وأجيب عنه بأن الإمام المهدي ربما استضعف كونه بدلاً، لأنه لا يستقيم جعله بدل غلط، وهو ظاهر، ولا بدل اشتمال، لأن السنين بمعنى العدد لا أمر يلابسه ولا بدل بعض، لأن المراد بالسنين كل الثلاثمائة لا بعضها، ولا بدل كل، لأن سنين غير واف بما دل عليه ثلاثمائة كله، لأن خصوصيته بالثلاثمائة ليس للسنين دلالة عليه أصلاً، بل مدلولها مختلف قطعاً. فظهر أنه لا يصح جعله بدلاً، فاختار التقدير الذي يليق.

٣٢١ - وافر، للربيع بن ضبع الفزاري (وهو أحد الشعراء المعمرين) وقد ينسب أيضاً ليزيد بن ضبة والصحيح أنه للأول. وعجزه في سيبويه:

فقد أوْدَى المَسَرَّةُ والفَتَاءُ

وفي غيره:

فقد ذهبَ اللَذاذَةُ والفتَاءُ

والشاهد: إثبات النون في «مائتين» ونصب تمييزها ضرورة. وحقها أن تضاف إلى العام وذكر بعضهم أنه يروى (تسعين عاماً) و(ستين عاماً) فلا شاهد فيه حينئذ.
سيبويه ١/٢٠٨، ٢/١٦٢ المقتضب ٢/١٦٦، مجالس ثعلب ٣٣٢، المعمرين للسجستاني ٧، الاقتضاب ٣٦٩، المخصص ١/٣٨، ١٥/١٣٢، شرح السيرافي ٢/١٨٩، أمالي القالي ٣/ ٢٢١، شرح الدرة لابن الخباز ١٠٥، شرح الكافية لابن مالك ٣/١٦٦٧، شروح سقط الزند ١٦٣١، المقرب ١/٣٠٦.

(٢) أجازه ابن كيسان دون شذوذ في الشعر وغيره، فأجاز أن يقال: المائة درهماً، والألف ديناراً، ونحوه. انظر التصريح ١/ ٢٧٣، الأشموني ٤/٤٨، ابن كيسان النحوي للدكتور البنا ١٧٥، الارتشاف ٢١٨.

ولا يُمَيِّزُ (واحدٌ) و «اثْنانِ»، استِغْناءً بلفظِ تَمْييزِهِ عنهُما، نحو رجل، رجلان لإفادَتِهِ[١] النصَّ المَقْصودَ بالعدَدِ[٢] وشذَّ قوله:

٣٢٢ - ظَرْفُ عجوزٍ فيهِ ثِنْتا حَنْظَلِ

فرع:

وتقولُ للمفرَدِ[٣] من المُتَعَدِّدِ[٤] باعتبارِ تَصْيِيرِهِ[٥]: «الثاني والثانيةُ» إلى «العاشِرِ والعاشرةِ» لا غيرُ. وباعتبارِ حالِهِ[٦]: «الأولُ والأولى» إلى العاشرِ

---

(١) غير الأصل، ت: لإفادة.

(٢) العبارة بنصها في كافية ابن الحاجب. وقوله: «تمييزه» هو كذلك في بعض نسخ الكافية كما أثبته السيد الشريف في الحاشية، والذي أثبت في المطبوع منها مع شرح الرضي: استغناء بلفظ التمييز عنهما.
قال الرضي ٢/ ١٥٦: (يعني: لم يقولوا: «واحدُ رجل» ولا «اثنا رجُلَيْنِ» لأن التمييز الأول يفيد الوحدة، والثاني يفيد الأَثْنينيَّة. وهذا الاستدلال لا يستمر في نحو «واحدُ رجالٍ» و«اثنا رجالٍ» و«ثنتا حَنْظَلٍ»).

(٣) أي الواحد.

(٤) أي المعدود.

٣٢٢ - الرجز. وقد تقدم البيت السابق له وهو قوله:
كأنَّ خُصْيَيْهِ من التَدَلْدُلِ
برقم ٣٨ وذكرنا هناك الاختلاف في نسبته إلى قائله ومصادره.
والشاهد هنا إضافة «ثنتين» إلى الحنظل. وإنما جاز ذلك على تقدير: ثنتان من الحنظل والحنظل اسم يقع على جميع الجنس كما يقال: ثلاثة فلوس، أي ثلاثة من هذا الجنس، وكان وجهه أن يقول: حنظلتان، فبناه على القياس في الثلاثة وما بعدها إلى العشرة.

(٥) أي بالنظر إلى مرتبته العددية والدرجة التي تحت درجته أيضاً، فيكون واحداً من درجته بسبب تصييره الدرجة التي تحت درجتِهِ مَمْحُوَّة ذاهبة الاسم، وجعله للمجموع اسم درجة نفسه بسبب انضمامه إلى ما تحته، وانظر الرضي ٢/ ١٥٨.

(٦) أي تقصد الواحد المعيَّن درجته ومرتبته العددية بالنظر إلى حاله أي: درجته التي هو فيها من العدد، لا باعتبار عدد آخر كالثالث أي الواحد من الثلاثة، والثاني أي الواحد من الاثنين، المصدر السابق.

والعاشرةِ»/ و «الحادي عَشَرَ والحاديةَ عَشْرَةَ، والثاني عَشَرَ والثانية عَشْرَةَ» إلى «التاسعَ عَشَرَ[١]. والتاسعةَ عَشْرَةَ». ومن ثَمَّ قيل في الأولِ[٢]: «ثالثُ اثْنَيْنِ» أي: مُصَيِّرُهُما من ثَلاثَتِهِما[٣] وفي الثاني[٤]: «ثالثُ ثَلاثَةٍ» أي: أحدُها[٥]. وتقول: «حادي عَشَرَ أَحَدَ عَشَرَ» على الثاني خاصَّةً. وإن شِئْتَ[٦]: «حادي أَحَدَ عَشَرَ» إلى «تاسعِ تِسْعَةَ عَشَرَ» فَتُعْرِبُ الأولَ[٧].

المستثنى

وثالِثُها المستثنى[٨]، وهو المُخْرَجُ بـ «إلّا» وأخَواتِها. وينقسمُ إلى متصلٍ، وهو المخرَجُ[٩] بعدَ دخولِهِ، ومنقطعٍ، وهو المخرجُ لفظاً ولمّا يدخلْ[١٠]، نحو «قامَ القومُ إلا زيداً» و «إلّا حماراً»[١١].

(١) من (والثاني عشر) ساقط من د.

(٢) أي الذي يُقْصَدُ باعتبار تصييره مع اعتبار مرتبته.

(٣) انظر الكافية وشرح الرضي ٢/١٥٨.

(٤) أي المقصود باعتبار حاله دون النظر إلى الدرجة التي تحت درجته. المصدر السابق.

(٥) ت: أحدهما.

(٦) ت: وإن شئت قلت.

(٧) ما ذكره من أول الفرع إلى هنا منقول نصاً من كافية ابن الحاجب. انظر مزيد تفصيل في شرح الرضي ٢/١٥٨.

(٨) ت: الاستثنا.

(٩) ت: المخرج بإلا.

(١٠) في حاشية الأصل: (هذا متناقض، إنه مُخْرَجٌ ولمّا يَدْخل). وأجيب عنه بالآتي: (أين التناقض يا جاهل. وقد بينه بقوله: لفظاً، يعني أن صورته صورة المخرج ولما يدخل في المعنى، فثبوت صورة الإخراج كائن من اللفظ، وانتفاء الدخول كائن من المعنى، فبينَّ محل النفي والإثبات. والله أعلم).

(١١) الذي ذكره ابن الحاجب في حده أن المنقطع غير مخرج. وقد اعترض الرضي على كون المتصل مخرجاً من متعدد أيضاً. قال في شرح الكافية ١/ ٢٢٤: قلنا: لا نسلم أن كون المتصل مخرجاً من أجزاء ماهيته، بل حقيقة المستثنى متصلاً كان أو منقطعاً هو المذكور بعد إلا «وأخواتها» مخالفاً لما قبلها نفياً وإثباتاً. ثم نقول: كون المتصل داخلاً في متعدد لفظاً أو تقديراً من شرطه لا من تمام ماهيته. فعلى هذا المنقطع داخل في هذا الحد، مما في «جاءني القوم إلا حماراً» لمخالفة الحمار القوم في المجيء). =

وآلاتُهُ حروفٌ كـ «إلّا» وأسماءٌ، وهي: «سِوى» و «غيرُ» و «بَلْهَ»[1] وأفعالٌ وهي: «ليسَ» و «لا يكونُ» و «ما خَلا» و «ما عَدا» - مطلقاً - و «حاشى» و «خلا» و «عدا» في أحدِ الوجهينِ[2].

وناصِبُهُ لفظُ «إلّا»[3]. وهو مفردٌ[4]. وقيل: مركّبٌ من «إنْ» و «لا»، فالنصبُ بـ «إنْ»، والرفعُ حيثُ يقعُ بـ «لا» عاطفةً[5].

= وانظر ما حدوا به المستثنى باعتباره متصلاً ومنقطعاً في المقرب ١/ ١٦٦، التعريفات ١١٢، إيضاح ابن الحاجب ٢/ ٢٨٤، الأصول ١/ ٣٤٢، شرح الكافية لابن الحاجب ٤٣، شرح ابن يعيش ٢/ ٧٥، حاشية العصام على الجامي ١٨١، شرح الفريد ٢٧٧ - ٢٧٨، الاستغناء في أحكام الاستثناء ٩٦، المرتجل ١٨٦.

(١) زاد في ش (ولا سيما). وسيأتي في ص٧٦٥ أنها ليست بآلة استثناء.

(٢) الوجه الثاني الجر بالثلاثة، وسيأتي في ص٧٥٩.

(٣) عقد الأنباري المسألة رقم (٣٤) في كتابه الإنصاف ١/ ٢٦١ لذكر الخلاف في ناصب المستثنى. وقد نسب القول بأن ناصبه «إلا» إلى المبرد والزجاج وبعض الكوفيين وكذا فعل الرضي في شرح الكافية ١/ ٢٢٦، والذي ظهر لي أن نسبة هذا إلى المبرد غير صحيحة على الإطلاق، فمذهبه كما صرح به في المقتضب ٤/ ٣٩٠ والكامل ٤/ ٢٤٣ - ٢٤٤، أن ناصب المستثنى هو الفعل المحذوف، و«إلا» دليل عليه، ويدل منه. وهو في غاية الوضوح. وكذا فهمه ابن جني في سر الصناعة ١/ ١٤٦، ولكنه نسب إليه في الخصائص ٢/ ٢٧٦، القول بأن الناصب له «إلا» لأنها نائبة عن «استثنى».
وكذا فعل ابن يعيش، فقد نسب إليه في شرح المفصل ٨/ ٩ القول بأن الناصب للمستثنى الفعل المحذوف، ونسب إليه في ٢/ ٧٦ القول بأن الناصب له «إلا» وانظر الأشموني ٢/ ٢٤، والهمع ١/ ٢٢٤، وتعليق الشيخ عظيمة في حاشية المقتضب ٤/ ٣٩٠ - ٣٩١.
وما ذكره المصنف هنا من أن ناصبه «إلا» هو اختياره من المذاهب، لأنه سيضعف ما عداه من أقوال، بما في ذلك مذهب البصريين الذي ينتسب إليه.

(٤) أي: لفظ «لا» مفرد.

(٥) في الإنصاف ١/ ٢٦١: (وذهب الفراء ومن تابعه من الكوفيين - وهو المشهور من مذهبهم - إلى أن «إلا» مركبة من «أن» و«لا» ثم خففت «أن» وأدغمت في «لا» فنصبوا بها في الايجاب اعتباراً بـ «أن» وعطفوا بها في النفي اعتباراً بـ «لا»).
وانظر رد الرضي على أصحاب هذا القول في شرح الكافية ١/ ٢٢٦، ورد القرافي في الاستغناء ١٤٥.

وقيل: ما قبلَها مُقَوّىً بها(١) قلنا: لا مُوجِبَ لذلكَ(٢).

وقيل: بل «إنَّ» مقدَّرةً بعدَها(٣). قلنا: خلافُ الظاهرِ(٤).

وقيل: تقديرُ «اسْتَثْنِي»(٥). قلنا: إذَنْ لَزِمَ النَصْبُ(٦)، ولا يلزَمُ فيما

---

(١) قال الثمانيني في شرح اللمع لابن جني ١/ ورقة ١١٧ /ب: (الناصب ما قبل «إلا» من الفعل أو معنى الفعل، و«إلا» قَوَّتِ العاملَ المتقدم، فوصلته لما بعده. ومعنى الفعل كقولهم: القوم في الدار إلا زيداً، فزيد مستثنى من الضمير الذي في الظرف، والضمير مرفوع بالظرف، والظرف ناصب المستثنى). وانظر الاستغناء للقرافي ١٤٥.
وهو قريب من قول البصريين: إن الناصب للمستثنى الفعل المتقدم أو ما في معناه بتوسط «إلا».
انظر الإنصاف ١/ ٢٦١، شرح الرضي ١/ ٢٢٦، شرح الجامي ٣٠١، شرح الفريد ٢١٠.

(٢) أورد ابن الحاجب في الإيضاح ١/ ٣٦٢ - ٣٦٣، أمرين على مذهب البصريين: الأول أن العامل هو الذي يكون له في المعمول اقتضاء، وليس في «جاء» وشبهه اقتضاء يخرج منه، والثاني: أن ثَمَّ مسائلَ ليس فيها فعل مثل «القوم إلا زيداً إخوتك». فإن كان العامل هو الفعل بقيت هذه المسائل بغير عامل.
وفي هامش الأصل: «قوله: «لا موجب لذلك» غير مسلم، إذ الفعل اللازم لا يعمل، وقد عمل في نحو «قام القوم إلا زيداً» بواسطة «إلا»، لأن العمل بواسطة الحرف كثير، ولأن «إلا» لو كانت ناصبة لا طَّرَدَ).

(٣) القول للكسائي. فتقدير: قام القوم إلا زيداً - عنده - قام القوم إلا أن زيداً لم يقم.
وله قول آخر وهو أنه انتصب لأنه شبيه بالمفعول.
الإنصاف ١/ ٢٦١، شرح الرضي ١/ ٢٢٦، الايضاح لابن الحاجب ١/ ٣٦٢، الاستغناء ١٤٦.

(٤) رده القرافي في الاستغناء ص١٤٦ بأن «أن» لا تضمر وتعمل. وانظر الايضاح لابن الحاجب ١/ ١٦٢.

(٥) فالمستثنى على هذا المفعول به. وقد عزاه السيوطي في الهمع ١/ ٢٢٤، إلى المبرد والزجاج نقلاً عن السيرافي. وانظر الأصول ١/ ٣٤٢، الرضي ١/ ٢٢٦ - ٢٢٧، شرح الفريد ٢١١.

(٦) في حاشية ش (في كل أقسامه). (وفي الاستغناء ص١٤٦)(وهو باطل لأنه يلزم أن ينصب في النفي المفرغ).

رَجَّحناهُ[١]، لِجَوازِ حُصولِ أقْوى من «إلّا»[٢].

وأمّا المنقطعُ فبإلّا[٣] اتّفاقاً[٤]، إذْ هي بمعنى «لكنَّ»، والخبرُ مقدَّرٌ. / قلت: بل «إلّا» نفسُها كالمتصلِ، ولا تقديرَ.

أكثر (بص): ولا يصحُّ استثناءُ النصفِ فَصاعِداً[٥]. ك: بل يصحُّ، إذْ الغَرَضُ بهِ بَيانُ حُكْمَيْنِ: إثباتٍ ونفيٍ بأخْصَرِ لفظٍ.

---

(١) أي من أن ناصبه «إلا». وهو لم يصرح بترجيحه، لكنه ضعف ما سواه من الأقوال فدل على أنه الراجح عنده.

(٢) أي من العوامل المقتضية لغير النصب.

(٣) غير الأصل: فإلا.

(٤) الظاهر من كلام سيبويه أن ناصبه عنده ما قبل «إلا» من الكلام، لأنه قال في الكتاب ٢/ ٣١٠: (والوجه الآخر أن يكون الاسم بعدها خارجاً مما دخل فيه ما قبله، عاملاً فيه ما قبله من الكلام، كما تعمل «عشرون» فيما بعدها، إذا قلت: عشرون درهماً).
ولذا ذهب الرضي إلى أن العامل في المستثنى المتصل والمنقطع الجملة. وحمل قول سيبويه هذا عليه. قال في شرح الكافية ١/ ٢٢٧: «ولو لم يكن في الجملة أيضاً معنى الفعل لجاز أن ينتصب المستثنى، إذ الجملة ليست بأنقص مشابهة للفعل التام كلاماً بفاعله من المفرد الذي يتم بالنون والتنوين، فينصب التميز، ولا سيما مع تقويها بآلة الاستثناء. وإلى مثله يشير سيبويه في كتابه في مواضع فيقول: عمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم. هذا كله في المستثنى المتصل. وأما المنقطع فمذهب سيبويه أنه أيضاً منتصب بما قبل «إلا» من الكلام كما انتصب المتصل به، وذلك قوله في الكتاب: فحمل على معنى «لكن» وعمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم»، وانظر الاستغناء للقرافي ص١٤٤.

(٥) نسب الرضي في شرحه ١/ ٢٤٠ المنع في هذا إلى بعض البصريين، ورجح الجواز وفاقاً للكوفيين. وهذه المسألة من مسائل علم الأصول المعروفة، وقد تكلم عليها الآمدي في الأحكام ٢/ ٢٧٥ فقال: «اتفقوا على امتناع استثناء المستغرق، كقوله: له على عشرة إلا عشرة. وإنما اختلفوا في استثناء النصف والأكثر. فذهب أصحابنا وأكثر الفقهاء والمتكلمين إلى صحة استثناء الأكثر حتى أنه لو قال: «له على عشرة إلا تسعة» لم يلزمه سوى درهم واحد. وذهب القاضي أبو بكر في آخر أقواله والحنابلة وابن درستويه النحوي إلى المنع من ذلك. وزاد القاضي أبو بكر والحنابلة القول بالمنع من الاستثناء المساوي. وقد نقل عن بعض أهل اللغة استقباح استثناء عقد صحيح، فلا تقول: له على مائة إلا عشرة، بل تقول: خمسة، أو غير ذلك». =

ويتحتَّمُ النصبُ في مواضعَ:

بعدَ «إلا» غيرِ الصفةِ[1] في كلام مُوْجَبٍ، نحو «قامَ القومُ إلّا زيداً»، أو في معناه نحو[2] «ما أَكَلَ أحدٌ إلّا الخُبْزَ إلّا زَيْداً»، إذْ تقديرُهُ: أكلَ كلُّ أحدٍ[3] الخبزَ إلّا زيداً، لتعذُّرِ البدلِّيةِ حينئذٍ، لاسْتِلْزَامِهِ تَقْديرَ تَكْريرِ العاملِ، فيكونُ المستثنى مثبتاً[4] منفياً[5].

وفي تقدُّمِهِ على المستثنى منهُ، نحو «ما جاءَني إلّا زيداً أحدٌ»، إذْ لا يتقدَّمُ البدلُ المبدلَ منهُ[6].

وفي انْقِطَاعِهِ، إذْ لا وَجْهَ للبدليَّةِ حينئذٍ إلّا غَلَطاً[7].

الحجازيّون/: والمنقطعُ ما لم يَدْخُلْ في عموم المستثنى منه تحقيقاً. التميميونَ: ولا هو مِمّا يَتْبَعُهُ في حالٍ، فـ «ما في الدارِ أحدٌ إلّا حماراً»[8] متصلٌ

= وقد أفاض القرافي رحمه الله في تفصيل هذه المسألة وذكر حجج العلماء فيها في كتابه الممتع الذي سماه الاستغناء في أحكام الاستثناء، وعقد لها باباً لها هو الباب التاسع والعشرون (في مقدار ما يجوز أن يخرج من الاستثناء) ص٥٣٦ - ٥٤٩. وانظر المحصول لفخر الدين الرازي ٢/ ٧٧٢ - ٧٧٤.

(١) تكون «إلا» صفة إذا جعلت بمعنى «غير»، فيكون الاسم الذي بعدها تابعاً لما قبله في الإعراب.

(٢) (نحو) ساقطة من ن.

(٣) د: واحد.

(٤) د: مبنياً.

(٥) في الاستغناء ١٤٧: «قال الأُبَّذي: وقوله «الاسم إما واجب نصبه»، وهو ما استثنى بـ «إلا» في الإيجاب نحو «قام القوم إلا زيداً». كان الإيجاب لفظاً ومعنى نحو ما ذكر، خبراً كان أو أمراً، نحو «قوموا إلا زيداً»، وقام القوم إلا زيداً. أو معنى دون اللفظ نحو «ما أكل أحد إلا الخبز إلا، لأن «إلا» لما دخلت على المفعول الأول فجعلته موجباً، كأنك قلت: كل أحد أكل الخبز إلا زيداً، فنصب «إلا» زيداً بالحمل على هذا المعنى).

(٦) انظر الرضي ١/ ٢٢٦، ٢٢٧، والاستغناء ١٤٧.

(٧) انظر الرضي ١/ ٢٢٨، شرح الفريد ٢٧٩.

(٨) الأصل، ش: حمار.

عندهم، فيجوزُ الرفعُ بالبدليَّةِ[(١)]، ومنَعَه الأولونَ[(٢)].

واتفقوا في نحو[(٣)] «إلّا بَرْقاً يَخْطِفُ» على تحتُّمِ النصبِ، لانْقِطاعِهِ.

وعلى لغة تميم جاءَ قولُه:

٣٢٣ - وبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ
إلّا اليَعَافِيرُ وإلّا العِيسُ

وقوله - تعالى -: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾[(٤)] بالرفع، لأنه - سبحانه - وإنْ لم/ يكن ممّا في السماواتِ والأرض فتأثيرُه فيهما موجودٌ، فَحَسُنَ اسْتِثْنَاؤُهُ منهم مَجازاً شَبَهِيّاً[(٥)].

م: إنَّما عُدِلَ هنا إلى التَّمِيميَّةِ لِيَؤُولَ المعنى إلى تقدير: «إنْ كانَ اللهُ ممَّن في السماوات والأرض فهم يعلمونَ الغيبَ». كما أراد الشاعر:

«إنْ كانَ اليعافيرُ أنيساً ففي البلدة أنيسٌ»

فجَعَلَ استِحَالَةَ كَوْنِ في البلدةِ أنيسٍ[(٦)] كاستحالةِ كونِ اليعافيرِ أنيساً[(٧)].

---

(١) ت: على البدلية.

(٢) انظر الكتاب ٢/٣١٩ - ٣٢٢.

(٣) (في نحو) ساقطة من ت. ومن ن سقط (نحو) فقط.

٣٢٣ - تقدم البيت الأول منهما برقم ١٨٦ وقد مضى الكلام هناك في تحقيق اسم قائلهما وذكر مصادرهما.

والشاهد هنا رفع المستثنى وهو «اليعافير» و«العيس» على البدل من الأنيس اتساعاً ومجازاً.

والتقدير: ليس بها إلا اليعافير أنيس، لأنها أنيس ذلك المكان.

وفي البيتين عدة شواهد منها ما تقدم في ص٤٢٨ وتنظر المصادر المذكورة هناك.

(٤) سورة النمل، الآية: ٦٥.

(٥) انظر الاستغناء في أحكام الاستثناء ٣٤٧، ٤٣٤ - ٤٣٦.

(٦) مجرور بإضافة (كون) إليه، وفصل بينهما بالجار والمجرور.

(٧) لخص المصنف عبارة الزمخشري هنا، وفي الكشاف ٣/١٥٦، مزيد تفصيل، وفي الاستغناء للقرافي ص٤٣٦، أن هذا الاستثناء من المشكلات، وقد أشكل على صاحب الكشاف مع تمكنه من هذا العلم.

والحِجازيَّةُ هي الفصيحةُ، وعليها جاء قوله - تعالى -: ﴿عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾[(١)] و ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾[(٢)]، إذِ التقديرُ: لا عاصمَ لكنَّ المرحومَ مَعْصومٌ[(٣)].

و «جاءَ القومُ إلّا زيداً» لقومٍ ليسَ فيهم زيدٌ منقطعٌ اتفاقاً.

وفي «ليسَ» و «لا يكونُ» بالخبريَّةِ[(٤)]. و «ما خَلا» و «ما عَدا» بنزعِ الخافضِ، إذْ «ما» - فيهما - مصدريَّةٌ، فالتقديرُ: وقتَ خُلُوِّهِمْ من زيدٍ، فحذفتْ «من» اتساعاً[(٥)].

ويتحتَّمُ جرُّهُ بـ«غيرٍ» و «سِوىً» مقصوراً وممدوداً، وفي المقصورِ كسرُ السينِ وضَمُّها، والفتحُ في الممدودِ[(٦)]، وكلُّها لازمٌ للإضافةِ[(٧)]، فأوْجَبَتِ الجَرَّ[(٨)].

وتختصُّ «سوى» باستثناءِ المعرفةِ فقط، وبلزومِ الظرفيةِ فتقديرُ[(٩)] «سِوى

---

(١) سورة النساء، الآية: ١٥٧. وانظر شرح ابن يعيش ٢/ ٨٠.

(٢) سورة هود، الآية: ٤٣. وانظر شرح ابن يعيش ٢/ ٧٩.

(٣) ذكر سيبويه الآية في الاستثناء المنقطع، وقدره: ولكن من رحم. الكتاب ٢/ ٣٢٥.
وقيل: إن عاصم في الآية بمعنى معصوم. فهو من الاستثناء المتصل، لأن المعصوم مرحوم. وقيل: «لا عاصم» فيه دلالة على أنه لا معصوم، لأنه يلزم من نفي العاصم نفي المعصوم. فهو متصل أيضاً. وقال السيرافي: المراد بمن رحم الراحم، أي الله تعالى لا المرحزم فيكون متصلاً أيضاً.
انظر شرح السيرافي ٣/ ٢٨٦ - ٢٨٧، الاستغناء ٤٧١ - ٤٧٢، البحر المحيط ٥/ ٢٢٧، الرضي ١/ ٢٢٩، شرح ابن يعيش ٢/ ٧٩ - ٨٠.

(٤) أي ينتصب المستثنى بالخبرية إذا كانت أداة الاستثناء «ليس» و«لا يكون».

(٥) انظر شرح ابن يعيش ٢/ ٨٧، والرضي ١/ ٢٣٠، وفيه أن الجرمي جوز الجر بعد «ما خلا». و«ما عدا» على أن «ما» زائدة.

(٦) وفيه لغة رابعة: كسر السين في الممدود. انظر الرضي ١/ ٢٤٤، شرح ابن يعيش ٢/ ٨٣، المغني ١٨٨.

(٧) ت: الإضافة.

(٨) شرح الرضي ١/ ٢٤٤، وشرح ابن يعيش ٢/ ٨٣.

(٩) الأصل: فيقدر.

زيدٍ»: مكانَ زيدٍ[١].

ك: بل قد تخرجُ عن الظرفيةِ[٢]، كقوله:/

٣٢٤ - . . . . وما قَصَدَتْ مِنْ أهلِها لِسَوائِكَا

قلنا: شاذ[٣]. ودليلُ ظرفيَّتِها صحَّةُ وقوعِها صلةً[٤]، نحو «جاءني الذي سِواكَ»[٥].

ويجوزُ الجرُّ بـ «خَلا» و «عَدا» و «حاشى» عند مجيئِها حروفاً[٦]، و «بَلْهَ» عند

(١) شرح ابن يعيش ٢/ ٨٤.

(٢) أي إذا استثنى بها خرجت عن الظرفية إلى حكم الاسمية، فصارت بمنزلة «غير» في الاستثناء. ومذهب البصريين أنها لا تكون إلا ظرفاً. وانظر تفصيل الخلاف وأدلة الفريقين في الإنصاف (مسألة ٣٩) ١/ ٢٩٤، شرح ابن يعيش ٢/ ٨٤، المغني ١٨٨.
وانظر أيضاً مصادر الشاهد الآتي.
٣٢٤ - الطويل، صدره:
تجانَفُ عن جَوِّ اليَمامَةِ ناقَتي
وهو للأعشى (ديوانه ٨٩).
تجانف: تنحرف، وأصله تتجانف فخذفت منه إحدى التاءين. ويروى (وما عدلت من أهلها).
والشاهد: خروج سواء عن الظرفية، حيث جاء اسماً موضوعاً موضع «غير». وهو ضرورة عند البصريين.
سيبويه ١/ ٣٢، ٤٠٨، والمقتضب ٤/٣٤٩، التصحيف للعسكري ٢٩٨، ابن الشجري ١/ ٢٣٥، ٢/ ٤٥، ١١٩، ١٢٤، الإنصاف ١/ ٢٩٥، التبصرة ١/ ٣١٣، الأضداد في اللغة ٣٣، الحجة للفارسي ١/ ١٨٧، أساس البلاغة ١/ ٧٣، شرح ابن يعيش ٢/ ٨٤، الهمع ١/ ٢٠٢، الدرر ١/ ١٧١، الأشباه والنظائر ٣/ ٦٦، ٦٩، اللسان (سوى)، خزانة الأدب ٣/ ٤٣٥، الاستغناء ١٠٤، ١١٦.

(٣) (شاذ) ساقطة من ت.

(٤) ت: ظرفاً.

(٥) انظر شرح ابن يعيش ٢/ ٨٣، والرضي ١/ ٢٤٨.

(٦) ت: حرفاً.

إضافَتِها مصدراً[١]. والنصبُ[٢] عند وقوعِها أفعالاً[٣] و «بَلْهَ» عند مَجيئِهِ[٤] اسمَ فعلٍ بمعنى «دَعْ»[٥].

ويجوزُ النصبُ بالاستثناءِ ويُخْتَارُ البدلُ في غيرِ موجَبٍ ذُكِرَ فيه المستثنى منه، إذِ البدلُ أظْهَرُ في قِياسِ عَوامِلِ العربيَّةِ، نحو «ما جاءَني أحدٌ إلّا زيدٌ»[٦]. (ومنه)[٧] ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾[٨] و «إلّا قَليلًا»[٩].

وإذَا تعذَّر البدلُ على اللفظِ فعلى الموضعِ[١٠]، نحو «ما جاءَني من أحدٍ إلا

---

(١) ت: مصدر. وانظر الخلاف في عد (بله) من أدوات الاستثناء في الاستغناء ١١٢ - ١١٣.

(٢) ت: والنصب بها.

(٣) أي (خلا، وعدا، وحاشى) دون (بله).
وقد التزم سيبويه حرفية «حاشا»، فهو حرف جر عنده، وما بعده في موضع نصب بما قبله وفيه معنى الاستثناء.
وذهب الفراء إلى أنه فعل لا فاعل له، وذهب المبرد والزجاج إلى أنه يكون حرف جر ويكون فعلاً ينصب ما بعده.
انظر الكتاب ٢/٣٠٩، ٣٤٩ - ٣٥٠، الإنصاف (مسألة ٣٧) ١/٢٧٨ وما بعدها، الاستغناء ١٠٩، الرضي ١/٢٤٤ - ٢٤٥، شرح ابن يعيش ٢/٨٣ - ٨٥.

(٤) د: مجيئها.

(٥) انظر الاستغناء ١١٣.

(٦) قال الرماني في شرح كتاب سيبويه ص٣٨٤: (الفرق بين قولنا: إلا زيداً، بالنصب، وإلا زيد، بالرفع على البدل أن النصب يوجب أنه فضلة في الكلام، والمعتمد هو ما تقدمه، والرفع يقتضي أنه معتمد وغيره في نية الطرح). وانظر الاستغناء ١٥٢.

(٧) (ومنه) ساقطة من الأصل.

(٨) سورة النساء، الآية: ٦٦.

(٩) قرأ ابن عامر «إلا قليلاً منهم» بالنصب على الاستثناء. وهي كذلك في مصاحف أهل الشام. وقرأ باقي السبعة «إلا قليل» بالرفع على البدل من الضمير في «فعلوه».
انظر الاقناع ٢/ ٦٣٠، السبعة ٢٣٥، التيسير ٩٦، النشر ٣/ ٣١، إعراب القرآن. للنحاس ١/ ٤٣١، وإرشاد المبتدي ٢٨٥، الاستغناء ١٧٩، ١٩٤، شرح الرضي ١/ ٢٣٣.

(١٠) قال الرضي ١/ ٣٧، (اعلم أنه يتعذر البدل على اللفظ في أربعة مواضع: في المجرور بـ «من» الاستغراقية، والمجرور بالباء المزيدة لتأكيد غير الموجب نحو «ما زيد، أو ليس زيد، أو هل زيد بشيء». وفي اسم «لا» التبرئة إذا كان منصوباً أو مفتوحاً نحو «لا رجل، ولا غلام رجل» وفي الخبر المنصوب بـ «ما» الحجازية).

زيدٌ» و «لا أحدَ فيها إلا زيدٌ» و «ما زيدٌ شيئاً إلا شيءٌ[١] لا يُعْبَأُ بهِ»[٢]، لأن البدلَ من اللفظِ يَسْتَلْزِمُ تقديرَ «من» بعد «إلّا»، وهي لا تُزادُ بعد الإثباتِ، و «ما» و «لا» لا تقدَّرانِ عاملتينِ بعدَهُ[٣]، لأنهما عَمِلتا للنفي وقد انتقضَ[٤] بـ «إلا»، فتعذر البدلُ على اللفظ، وتعيَّن على المحل[٥]، بخلاف «ليس زيد شيئاً إلّا شيئاً لا يُعْبَأُ بهِ» فإنها[٦] عَمِلَتْ للفعليَّةِ، فلا أثر لِنَقْضِ معنى النفي هنا، لبقاءِ الأمر العاملةِ هي لأجْلِهِ ومن ثَمَّ جازَ «ليس زيدٌ إلّا قائماً»، وامتنعَ «ما زيدٌ إلّا قائماً»[٧].

ويستوي الرفعُ والنصبُ حيث يُقَدَّمُ[٨] على صفةِ المستثنى منه[٩]، نحو/ «ما جاءني أحدٌ[١٠] إلّا أباكَ خَيْرٌ من زيدٍ»، فالرفعُ بالبدليَّةِ والنصبُ تنزيلًا لتقدُّمِهِ على صفتِهِ منزلةَ تقدُّمِهِ[١١] عليهِ[١٢].

---

(١) ت: ما زيد شيء إلا شيئاً.

(٢) المفصل وشرح ابن يعيش ٢/ ٩٠، الكافية وشرح الرضي ١/ ٢٣٧.

(٣) أي: بعد الإثبات.

(٤) ت: انتقض النفي.

(٥) في هامش ت: (خلافاً ليونس فلا ينتقض عنده العمل).

(٦) أي: ليس.

(٧) نقل المصنف هذا الكلام، وهو قوله: «وإذا تعذر البدل» إلى هنا عن كافية ابن الحاجب. وانظر شرح الرضي ١/ ٢٣٧، والإيضاح ١/ ٣٧٢.

(٨) أي المستثنى.

(٩) (منه) ساقطة من ت.

(١٠) في ش: من أحد.

(١١) ش: تقديمه.

(١٢) إذا تقدم: المستثنى على صفة المستثنى منه جاز فيه وجهان:
الأول: إبداله مما قبله، ولأن الاعتبار فيه بتقديم المبدل منه وهو الاسم، ولا يكترث للصفة لأنها فضلة، وهو اختيار سيبويه.
والثاني: النصب على الاستثناء، لأن الصفة والموصوف كالشيء الواحد، فتقديم المستثنى على الصفة بمنزلة تقديمه على الموصوف. وهو اختيار المازني.
انظر الكتاب ٢/ ٢٣٦، شرح السيرافي ٣/ ٣٠٠، المقتضب ٤/ ٣٩٨، الاستغناء ٢١٢، شرح ابن يعيش ٢/ ٩٢، الرضي ١/ ٢٣٤.

ويُعْرَبُ على حَسَبِ العواملِ إذا حُذِفَ المستثنى منه والكلامُ غيرُ مُوْجَبٍ لِيُفِيدَ، ويسمّى المفرَّغَ، لتفريغ العامل له بحذف المستثنى منه(١)، نحو «ما جاءني»، ما ضربتُ، ما مررتُ إلّا بكذا». لا في الموجَبِ، إلّا مع صحَّةِ المعنى، نحو «قرأتُ إلّا يومَ كذا»(٢). ومن ثَمَّ(٣) لم يَجُزْ «ما زالَ زيدٌ إلا عالماً»، إذْ «ما زال» بمعنى «ثبت»، ولا يصحُّ «ثبتَ إلّا عالِماً»(٤).

فأما قولُهُ:

٣٢٥ - حَراجِيجُ ما تَنْفَكُّ إلّا مُناخَةً على الـخَسْفِ أو نَرْمِي بِها بَلَداً قَفْرا

فشاذٌّ، أو متأولٌ.

---

(١) قال الرضي ١/ ٢٣٤: (والمفرغ في الحقيقة هو الفعل قبل «إلا» لأنه لم يشتغل بمستثنى منه، فعمل في المستثنى).

(٢) أي لا يكون الاستثناء المفرغ في الموجب إلا أن يستقيم المعنى كما في المثال المذكور. قال الرضي ١/ ٢٣٧: (قوله: «إلا أن يستقيم المعنى» أن يستقيم في الإيجاب معنى الاستثناء المفرغ الذي يفيد عموم المستثنى منه، نحو «قرأت إلا يوم كذا» إذ لا يبعد أن يقرأ في جميع الأيام إلا اليوم المعين).

(٣) أي من جهة أن الاستثناء المفرغ إنما يجيء في غير الموجب.

(٤) الكلام منقول من كافية ابن الحاجب مع تغيير يسير في بعض العبارات، شرح الرضي ١/ ٢٣٤ - ٢٣٧.

٣٢٥ - طويل، لذي الرمة ديوانه ٢٤٠ من قصيدة له طويلة تعرف بأُحْجِيَةِ العرب الحراجيج: جمع حرجوج، وهي الناقة الطويلة، وقيل الضامرة الهزيلة. مناخة: من أناخ البعير إذا أبركه. الخسف: الجوع. يريد أنها لا تفارق السير إلا في حال إناختها.
والشاهد: تفريغ العامل (ما تنفك) لـ «مناخة» المستثنى بـ «إلا» وهو شاذ، لأن «ما تنفك» ليس نفياً، بل هو اثبات بمعنى: تثبت. ويروى «لا تنفك».
وروى الأصمعي عن أبي عمرو أنه كان يغلط ذا الرمة في هذا، لأنه «إلا» تجعل الخبر موجباً، والشرط إلا ينتقض نفي خير «لا» بـ «إلا». ورد عليه بأن تقدر (تنفك) تامة لا خبر لها، أي: لا تنفصل من السير إلا في حال اناختها. أو يكون خبرها على الخسف، فتكون مناخة منصوبة على الحال في الوجهين. ونقل الأصمعي عن أبي عمرو أيضاً أن إسحاق الموصلي كان ينشد البيت:

حراجيجُ ما تَنْفَكُّ إلّا مُنَاخَةً =

فرع:

ويضاهي المفرَّغَ ما اسْتُثْنِيَ بـ «لا سِيَّما»، لِجَرْيِ الحركاتِ عليه[1]، كقولِهِ:

٣٢٦ - . . . . ولا سِيَّمـا يـومٌ[2] بـدارَةِ جُـلْجُـلِ

= والآل: الشخص، وهو خبر تنفك، ومناخة صفة، وأنثها لأن الشخص مما يذكر ويؤنث.

ونقل عن المازني أن «إلا» في البيت زائدة، وتبعه أبو علي الفارسي، قال: ولولا ذلك لم يجز البيت، لأن تنفك في معنى تزال، و«لا يزال» لا يتكلم به إلا منفياً.

وقيل: الخبر (على الخسف) ومناخة حال، والمراد: ما تنفك على الخسف إلا مناخة.

وقيل: «إلا» واقعة في غير موقعها، والنية بها التأخير والمراد: ما تنفك مناخة إلا على الخسف. وهناك وجوه كثيرة ذكرها العلماء في تبرئة ذي الرمة من الخطأ.

تنظر في مصادر الشاهد الآتية.

سيبويه ٣/٤٨، المحتسب ١/٣٢٩، ابن الشجري ٢/١٢٤، شرح ابن يعيش ٧/١٠٦، الإنصاف ١/١٥٦، معاني الفراء ٣/ ٢٨١، شرح السيرافي ٣/ ٢٧٧، شرح ابن عصفور ١/٣٩٨، شرح الكافية لابن مالك ١/ ٤٢١، أسماء الوحوش ٢١، المفصل ٢٦٧، الموضح ٢٨٦، التبصرة ١/ ١٨٩، الرضي ٢/ ٢٧٥، خزانة الأدب ٩/ ٢٤٧.

(١) قال القرافي في الاستغناء ص١١١: (وأما «سيما» فليست بمعنى «إلا» ولا هي من هذا الباب على الحقيقة، ولكن قوم من النحويين ألحقوها بالباب لشبه ما بعدها بما بعد «إلا»).

وقال ابن مالك في شرح الكافية ٢/ ٧٢٤: (وقد جرت عادة النحويين أن يذكروا «لا سيما» مع أدوات الاستثناء مع أن الذي بعدها منبه على أولويته بما نسب إلى ما قبلها». وَانظر الرضي ١/٢٤٨.

(٢) غيرت: (يوما). وسيقدم الرفع مع جواز الأوجه الثلاثة.

٣٢٦ - طويل، صدره:

ألا ربَّ يومٍ لكَ منهُنَّ صَالحٍ

وهو لامرىء القيس من معلقته ديوانه ١٠ تحقيق أبو الفضل إبراهيم - دار المعارف بمصر ١٩٥٨م).

دارة جلجل: موضع، وهو اسم غدير. ويوم دارة جلجل: هو اليوم الذي لقي فيه امرؤ القيس محبوبته وصواحبها يستنقعن في الغدير فأخذ ثيابهن، ورفض أن يردها حتى تخرج كل واحدة منهن متجردة، فلما يئسن منه فعلن ما أراد، ثم نحر لهن ناقته. =

الرفعُ بتقدير «ما» موصولة، أي: ولا سِيَّ الذي هو يومٌ[١]. والجرُّ بتقديرها زائدةً[٢]. (كثر): والنصبُ تشبيهاً بالاستثناءِ[٣]. وقيل: بتقدير: اعْني يوماً[٤]. وقيل: تمييزاً لـ «ما»[٥]، إذْ تُقَدَّرُ كـ «كَمْ رَجُلًا»[٦]. وليست آلَةَ استثناءٍ، إذْ لا إخراجَ

= والشاهد: أن «يوم» روي بالرفع والنصب والجر. وسيذكر المصنف وجه كل بعد البيت. وفيه شواهد أخرى: منها أن (سيما) جاءت مشددة الياء، مسبوقة بـ «إلا» وهذه مسبوق بالواو. وهذه الشروط الثلاثة واجبة عند ثلب لاستعمال (لا سيما).

ومنها وقوع «ما» بعد الخافض وهو «سي» لأنه مضاف إلى (يوم).

ومنها حذف العائد لزوماً على رواية من رفع (يوم).

ومنها أن (رب) تجيء للتكثير.

شرح الكافية لابن مالك ٢/ ٧٢٥، شرح الزوزني ١٥، المفصل ٦٩، شرح ابن يعيش ٢/ ٨٥، ٨٦، المقتصد ٢/٨٢٩، مختار الشعر الجاهلي ٢٤، خزانة الأدب ٣/٤٤٤، المغني ١٨٦، ٤١٢، ٥٥٠، السيوطي ١٤١، ٢٤٧، التصريح ١/١٤٤، همع الهوامع ١/ ١٣٤.

(١) فهو خبر لمبتدأ محذوف. الاستغناء ١١١، شرح الكافية لابن مالك ٢/ ٧٢٤ - ٧٢٥، الرضي ١/٢٤٩.

(٢) فيكون (يوم) مجروراً بإضافة (سي) إليه. الاستغناء ١١٢، المغني ٤١٢، والرضي ١/ ٢٤٩.

(٣) هذا وهم من المصنف، فإن الأكثرين على أنه تمييز. وما ذكره من التشبيه بالاستثناء لم أجده عند غيره. لكن إذا كان ما بعدها معرفة نحو «ولا سيما زيداً» فقد وجهه بعضهم بأن «ما» كافة، وأن «لا سيما» نزلت منزلة «إلا» في الاستثناء، والجمهور على منع هذه الصورة، أعنى انتصاب المعرفة بعد «لا سيما».

انظر المغني ١٨٧، الرضي ١/٢٤٩، الاستغناء ١١٢، وشرح الكافية لابن مالك ٢/ ٧٢٥.

(٤) الرضي ١/٢٤٩.

(٥) قال في الاستغناء ١١٢: «والنصب على التمييز. و«ما» كافة، كفت «سي» عن الإضافة إلى ما بعدها، فأشبهت الإضافة في قولهم: «على التمرة مثلها زبداً» من جهة منعها الإضافة لما بعدها).

وانظر المغني ١٨٧، ٤١٢ - ٤١٣، والرضي/٢٤٩.

(٦) أي أن «ما» بتقدير التنوين كما في «كم رجلاً». وانظر الرضي ١/٢٤٩. وقد ذهب ابن مالك في شرح الكافية ٢/ ٧٢٥، وابن يعيش في شرح المفصل ٢/ ٨٦ إلى أن النصب فيه على الظرف.

بها لكنَّ ما بعدَها مُفَصَّلٌ على مَا قَبْلَها[١] فأشْبَهَ الاستثناءُ بالمخالَفَةِ[٢].

قيل: ولا تُحْذَفُ لا[٣]. قلت: الأقربُ الجواز، قياساً/ على ما كَثُرَ استعمالُهُ مِنْ مُلازماتِ النفيِ، نحو «تَفْتَأُ» و[٤] و«تَنْفَكُّ» و «تَبْرَحُ»[٥].

وأحكامُهُ[٦] سِتَّةٌ[٧]:

منها أنَّ غَيْراً صفةٌ حُمِلَتْ على «إلَّا» في الاستثناءِ، وحُمِلَتْ «إلَّا» عليها في الصفةِ[٨].

ففي الأولِ[٩] تُعْرَبُ «غيرُ» إعرابَ المستثنى على تفاصِيلِهِ[١٠] ويَنْجَرُّ ما

---

(١) ش: منفصل عما قبلها.

(٢) انظر شرح الكافية لابن مالك ٢/ ٧٢٤، والرضي ١/٢٤٨ - ٢٤٩، والاستغناء ١١١.

(٣) في قول ثعلب كما في المغني ١٨٦ قال: (وتشديد يائه، ودخول «لا» عليه، ودخول الواو على «لا» واجب. قال ثعلب: من استعمله على خلاف ما جاء في قوله: «ولا سيما يوم بدارة جلجل» فهو مخطىء).

(٤) (تفتأ): ساقطة من ش.

(٥) في تاج العروس مادة (سواء) أن استعمال (سيما) بدون (لا) قليل.

(٦) د: وأحكامها.

(٧) الذي سيذكره منها خمسة فحسب.

(٨) «غير» صفة في الأصل، تدل على مغايرة ما بعدها لوصوفها إما بالذات نحو «مررت برجل غير زيد» وإما بالصفات نحو «دخلت بوجه غير الوجه الذي خرجت به».
ولما كان ما بعد «غير» مغايراً لما قبلها، وما بعد أدوات الاستثناء مغاير لما قبله نفياً وإثباتاً، فقد اجتمعا في معنى المغايرة، فحملت أم أدوات الاستثناء وهي «إلا» على «غير» في الصفة، وحملت «غير» على «إلا» في الاستثناء في بعض المواضع.
قال سيبويه ٢/ ٣٤٣: (اعلم إن غيرا أبداً سوى المضاف إليه، ولكنه يكون فيه معنى «إلا» فيجري مجرى الاسم الذي بعد «إلا» وهو الاسم الذي يكون داخلاً فيما يخرج منه غيره، وخارجاً مما يدخل فيه غيره).
وانظر شرح الوافية لابن الحاجب ٢٥٣، وشرح الكافية له ٤٧، وشرح الرضي ١/ ٢٤٥ وشرح الفريد ٢٧٨.

(٩) أي الذي تكون فيه «غير» محمولة على «إلا».

(١٠) ت: تفصيله.

أُضيفَتْ[١] إليه[٢].

و «بَيْدَ» - مضافةً إلى «أنَّ» - كـ «غَيْرِ»[٣].

وفي الثاني[٤] يُعْطى المستثنى إعرابَ «غيرِ»[٥].

يه. د، مطلقاً[٦]، لقوله - ﷺ -: «الناسُ كلُّهُمْ هَلْكَى إلّا العالِمونَ»[٧] الخبر[٨]، وقول الشاعر:

---

(١) الأصل: أضيف.

(٢) انظر المقتضب ٤/٤٠٨، شرح الرضي ١/ ٢٤٥، شرح ابن يعيش ٢/ ٨٧ - ٨٨.

(٣) «بيد» بمعنى «إلا»، وهي في الأصل بمعنى «غير». ويشترط فيها أن تكون مضافة إلى «أن» وهي مخصوصة بالاستثناء المنقطع. ومنه ما نسب إليه ١ : (أنا أفصح العربي بيد أني من قريش). ومعناه صحيح، ولكن لا أصل له في كتب السنة المعتمدة كما حققته في شرح الفريد ٢٧٩. وانظر الرضي ١/ ٢٤٦.

(٤) أي الذي تكون فيها «إلا» محمولة على «غير».

(٥) شرح ابن يعيش ٢/ ٨٩، والرضي ١/ ٢٤٥.

(٦) أي: يجيزان وقوع «إلا» صفة مع صحة الاستثناء. وهو مذهب أكثر المتأخرين.
قال سيبويه في الكتاب ٢/ ٣٣٤: (وإذا قال: ما أتاني أحد إلا زيد» فأنت بالخيار، إن شئت جعلت «إلا زيد» بدلاً وإن شئت جعلته صفة».
وانظر المقتضب ٤/٤٠٩، والرضي ١/ ٢٤٧.

(٧) زاد في د: (والعالمون كلهم هلكى إلا المخلصون).

(٨) ليس هذا بحديث، بل مما ذكره الغزالي في إحياء علوم الدين ١/ ٦١ ونسبه إلى سهل التستري، ولفظه فيه: (الناس كلهم موتى إلا العلماء، والعلماء سكارى إلا العاملين، والعاملون كلهم مغرورون إلا المخلصين، والمخلص على وجل حتى يدري ماذا يختم له به).
وقد اشتهر على السنة الناس بألفاظ شتى. واستشهد به من النحاة الرضي في شرح الكافية ١/ ٢٤٧ ونسبه للنبي ﷺ أيضاً بلفظ: (الناس كلهم هالكون إلا العالمون، والعالمون كلهم هالكون إلا العاملون، والعاملون كلهم هالكون إلا المخلصون، والمخلصون على خطر عظيم). واستشهد به بهذا اللفظ أيضاً النيلي في الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية ٢/ ٥٣٩ وكذا في التحفة الشافية في شرح الكافية - ورقة ٧٢.
وظاهر كلام المصنف أن هذا الخبر مما استشهد به سيبويه والمبرد. وليس الأمر كذلك.

٣٢٧ - / وكُلُّ أخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أبيكَ إلّا الفَرْقَدانِ

أي: غيرُ العالمِينَ، وغيرُ الفَرْقَدَيْنِ[1].

ح: لا[2]، إلّا حيثُ تَبِعَتْ جَمْعاً منكوراً غير محصورٍ، نحو «جاءني رجالٌ إلّا زَيْدٌ»، لتعذُّرِ الاستثناءِ[3]، . . . .

---

٣٢٧ - الوافر، نسبه سيبويه لعمرو بن معدي كرب. وقال الأعلم: ويروى لسوار بن المضرب.
وفي خزانة البغدادي أنه يروى في شعرين لشاعرين، أحدهما عمرو بن معدي كرب.
والثاني حضرمي بن عامر أحد بني أسد.
الفرقدان: نَجْمانِ قريبانِ من القطب لا يفترقان. يقول: كل أخوين غيرُ الفرقدين لا بد أن يفترقا.
والشاهد عند سيبويه: وقوع «إلا» صفة كما تقع «غير». وهي هنا صفة لكل.
كأنه قال: وكل أخ غير الفرقدين مفارقة أخوه. وذهب الكوفيون إلى أن «إلا» تكون بمعنى الواو، أي: والفرقدان.
وذكر البغدادي في الخزانة احتمالًا آخر في البيت، وهو أن «إلا» للاستثناء، والفرقدان منصوب بفتحة مقدرة على الألف، على لغة من يلزم المثنى الألف.
والبيت شاذ عند ابن الحاجب، لأنه شرط في وقوع «إلا» صفة تعذر الاستثناء كما سيأتي.
سيبويه ٢/ ٣٣٤، المقتضب ٤/٤٠٩، حماسة البحتري ٢٣٤، الكامل ٧٦٠، البيان والتبيين ١/٢٢٨، أمالي المرتضى ٢/٨٨، الإنصاف ١/٢٦٨، المؤتلف ٨٥، الرضي ١/٢٤٧، الخزانة ٣/٤٢١، المغني ١٠١، ٧٣٩، السيوطي ٧٨، شرح ابن يعيش ٢/ ٨٩، الايضاح لابن الحاجب ١/٣٧١، مجاز القرآن ١/ ١٣١، الحجة في علل القراءات السبع لأبي علي الفارسي ١/١٦، همع الهوامع ١/٢٢٩.

(١) من (أي) إلى هنا ساقط من ت.

(٢) أي: لا تقع (إلا) موقع غير.

(٣) اشترط ابن الحاجب أن يكون الجمع منكراً، لأنه لو كان معرفاً نحو «جاءني الرجال إلا زيداً» احتمل أن يراد به استغراق الجنس فيصح الاستثناء. واحتمل أن يشار به إلى جماعة يعرف المخاطب أن فيهم زيداً، فلا يتعذر أيضاً الاستثناء الذي هو الأصل في «إلا»، فالسامع يحمل «إلا» على أصلها من الاستثناء، فاختير كونه منكراً غير محصور لئلا يتحقق دخول ما بعد «إلا» فيه، فيضطر السامع إلى حمل «إلا» على غير الاستثناء. كذا في شرح الرضي ١/٢٤٦.

فيتعيَّنُ الاتِّبَاعُ[١]. ومنه[٢] ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[٣]، إذْ البدليَّةُ تُفسِدُ المعنى، لاقتِضائِها تكريرَ العامل، فيصيرُ التقديرُ: لو كان فيهما اللهُ[٤].

قلت: ويَلْزَمُ (يه) تقديرُ تعريفِ[٥] «إلّا» في الخبرِ[٦]، لئلَا يَصِفَ معرفةً بنكرةٍ.

ومنها جوازُ حذفِ المستثنى بـ «إلّا» و «غير» بعد «ليسَ»، لدِلالَتِها عليه باقتضاءِ[٧] الخَبرِ، نحو «جاءني رجلٌ ليس إلّا، أو لَيس غيرُ» مضمومةً[٨]، تَشْبيهاً

(١) ورد ابن الحاجب البيت الذي استشهد به سيبويه بأن فيه شذوذين: الأول أنه وصف المضاف الذي هو «كل» والقياس أن يوصف المضاف إليه في «كل». والثاني أنه فصل بين الصفة والموصوف بالخبر، وهو قليل.
انظر الايضاح ١/ ٣٧١، وشرح الرضي ١/ ٢٤٦ - ٢٤٧.
(٢) أي مما تكون فيه «إلا» بمعنى «غير».
(٣) سورة الأنبياء، الآية: ٢٢.
(٤) لا يجوز أن يكون رفع «غير» على البدل في الآية، لأن البدل في الاثبات غير جائزة، لأنه على إسقاط الأول، ولا يجوز أن تكون «آلهة» في حكم الساقط، لأنه يصير بمنزلة: لو كان فيهما إلا الله، وهو لا يجوز، إذ لا يقال: جاءني إلا زيد، لأن الغرض في «إلا» إذا جاءت قبل تمام الكلام أن يُثْبَتَ بها ما انتفى نحو «ما جاءني إلا زيد». وليس في قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ﴾ نفي فيفتقر إلى إثبات. وحتى لو جاز البدل في غير الآية على إسقاط «إلا» مثلاً، فإنه يستحيل ذلك في الآية لأن معنى «لو كان فيها إلا الله»: لو كان فيها الله لفسدتا.
انظر الإنصاف ١/ ٢٧٢، الرضي ١/ ٢٤٧، الايضاح لابن الحاجب ١/ ٣٧٠ - ٣٧١، المقتضب ٤/ ٤٠٨، البحر المحيط ٦/ ٣٠٤ - ٣٠٥، شرح ابن يعيش ٢/ ٨٩ - ٩٠، الكتاب ٢/ ٣٣٢، الاستغناء ٣٣١.
(٥) (تعريف) ساقطة من ش.
(٦) أي الحديث المذكور أنفاً هو «الناس كلهم هلكى إلا العالمون». وهذه إشارة أخرى منه إلى أنه سيبويه قد استشهد بهذا الخبر، وقد ذكرت في موضعه أن الأمر خلاف ذلك.
(٧) ت: باقتضائها. د: (فاقتضاء).
(٨) أي: غير.

بالغاياتِ[١]، ومَحلُّها النصبُ خبراً لـ «ليس» أي[٢]: ليس الجائي غيرَ زيدٍ[٣]، ولم تكن اسمَها، إذْ لا تُعْرَفُ بإضافَتِها[٤].

-/ ومنها جوازُ تكريرِ «إلّا»، فإنْ كان توكيداً أُبْدِلَ غيرُ المستثنى الأولُ منه إنْ أغْنى عنه المبدلُ منه[٥] نحو «ما جاءَني أحدٌ إلّا زيدٌ إلّا أخوكَ»[٦]، ويجوزُ نصبُ «زيدٍ».

وفي بَدَلِ البعضِ: «ما ضربتُ أحداً إلّا زيداً إلا راسَهُ»[٧].

وإن لم يُغْنِ عنه المبدلُ منه عُطِفَ عليه بالواوِ، نحو «ما جاءَني أحدٌ[٨] إلّا زيدٌ وإلا عمروٌ»[٩].

وإنْ كُرِّرَتْ لغيرِ توكيدٍ[١٠]، فإنْ أَمْكَنَ استثناءُ بعض المُسْتَثْنَياتِ من بعضٍ

(١) المصدر السابق.

(٢) ت: إذ.

(٣) في الكتاب ٢/ ٣٤٥: (تقول: ليس غير، وليس إلا، كأنك قلت: ليس إلا ذاك، وليس غير ذاك، ولكنهم حذفوا تخفيفاً).
وانظر الاستغناء ٢٢٦ - ٢٢٨، وشرح ابن يعيش ٢/ ٩٥.

(٤) أجاز الأخفش أن تكون اسم «ليس» والمحذوف الخبر، وقد حذف المضاف وأبقى المضاف إليه على حاله، أي: ليس الجائي غيره.
وهو ضعيف من وجهين: الأول أن حذف خبر ليس قليل. والثاني أن حذف المضاف إليه وإبقاء المضاف على حاله قليل أيضاً.
انظر الرضي ١/ ٢٤٨، وشرح ابن يعيش ٢/ ٩٦.

(٥) أي: أبدل ما بعد «إلا» الثانية مما بعد «إلا» الأولى أن توافقا في المعنى. ولا يخفى ما في عبارة المصنف من تعقيد.
وانظر شرح الكافية لابن مالك ٢/ ٧١١.

(٦) إذا كان (أخوك) هو زيد، فيكون بدل كل وانظر الرضي ١/ ٢٤١.

(٧) انظر المصدر السابق.

(٨) (أحد) ساقطة من ش.

(٩) منه قول الشاعر:
هل الدهر إلا ليلة ونهارها   وإلا طلوع الشمس ثم غيارها
انظر شرح الكافية لابن مالك ٢/ ٣١٢، والرضي ١/ ٢٤١.

(١٠) ت: التوكيد.

فمعناها الاستثناءُ المعروفُ، فَيُسْتَثْنَى كلُّ مِنْ مَتْلُوِّهِ، نحو «ما مَلَكْتُ الثيابَ[1] إلّا العشرينَ إلّا الخمسةَ إلّا الاثنينِ»[2]، فإنْ لَمْ يمكنِ[3] اسْتثناءُ بعضِها من بعضٍ شُغِلَ العاملُ بأحَدِها إن كان مُفَرَّغاً ونُصِبَ ما عداهُ، نحو «ما جاءني إلّا زيدٌ إلّا عمراً[4]»[5]، وإن لم يُفَرَّغْ نُصِبَتْ جميعاً إنْ تقدَّمتْ نحو «ما جاءني إلّا زيداً إلّا

(١) ت: إلا الثياب.

(٢) في حاشية الأصل: (بقي سبعة عشر).

وقال ابن مالك في شرح الكافية ٢/ ٧١٣: (فإن أمكن استثناء بعضها من بعض نحو «عندي أربعون إلا عشرين إلا عشرة إلا خمسة إلا اثنين، استثنى كل واحد منها مما قبله وأسقط الأول والثالث وما أشبههما في الوترية، وضم إلى الباقي بعد الاسقاط الثاني والرابع وما أشبههما في الشفعية، فما اجتمع فهو الباقي بعد الاستثناء).

وفي الرضي ١/ ٢٤٣ (والذي في العدد نحو: له علي عشرة إلا تسعة إلا ثمانية إلا سبعة إلا ستة إلا خمسة إلا أربعة إلا ثلاثة إلا اثنين إلا واحداً في الموجب.

فكل وتر منفي خارج وكل شفع موجب داخل كما كان في موجب غير العدد، فيلزمك بالإقرار خمسة، لأنا إذا أخرجنا التسعة من العشرة بقي واحد، أدخلنا معه ثمانية صارت تسعة، أخرجنا منها سبعة بقي اثنان، أدخلنا معهما ستة صارت ثمانية، أخرجنا منها خمسة بقي ثلاثة، أدخلنا معها أربعة صارت سبعة، أخرجنا منها ثلاثة بقي أربعة، أدخلنا معها اثنين صارت ستة، أخرجنا منها واحداً بقي خمسة... وتقول في غير الموجب من العدد: ما له علي عشرة إلا تسعة إلا ثمانية... إلى آخرها، فالقياس أن يكون كل وتر داخلاً وكل شفع خارجاً).

وانظر الاستغناء ٥٦٩ - ٥٧٣.

(٣) ن: يكن.

(٤) ت: إلا زيداً إلا عمرو.

(٥) في الكتاب ٢/ ٣٣٨: (هذا باب تثنية المستثنى، وذلك قولك: ما أتاني إلا زيد إلا عمراً، ولا يجوز الرفع في عمرو، من قبل أن المستثنى لا يكون بدلاً من المستثنى. وذلك أنك لا تريد أن تخرج الأول من شيء تدخل فيه الآخر.

وإن شئت قلت: ما أتاني إلا زيداً إلا عمرو، فتجعل الإتيان لعمرو، ويكون زيد منتصباً من حيث انتصب عمرو. فأنت في ذا بالخيار، إن شئت نصبت الأول ورفعت الآخر، وإن شئت نصبت الآخر ورفعت الأول).

وانظر الاستغناء ١٨٨، شرح السيرافي ٣/ ٣٠٤، شرح ابن يعيش ٢/ ٩٢.

عمراً أحدٌ»، وإنْ تأخرتْ فلأحدِها ما له لو[١] كان وَحْدَهُ، ولِما سواهُ النصبُ، مع كونِ حُكْمِ ما سواهُ في المعنى[٢] كحُكْمِهِ، نحو «ما جاءَني أحدٌ إلا زيدٌ إلا عمراً إلا بكراً» فيجوزُ نصبُ إحدِها ورفعُه بدلًا، وللبقيَّةِ النصبُ، والمعنى إخراجُ المتأخِّرِ عمَّنْ لم يكُنْ[٣] منه المتقدمُ[٤]. ومنه[٥] قوله:

٣٢٨ - . . . . وما لِيَ إلّا اللهَ غَيْرَكَ ناصِرُ

ومنها/ امتناعُ أن يَليَ «إلّا» نعت لما قبلَها، فإنْ جاءَ ما يُوْهِمُ ذلك جُعِلَ حالًا إن أمكنَ، نحو (ما أرْسَلَ الإبَلَ إلا العِراكَ). وإنْ[٦] تعذَّرَ جُعِلَ صفةً لبدلٍ محذوفٍ بعدَها، فيكونُ فعلًا مضارعاً[٧]، نحو «ما جاءَني رجلٌ إلا يقومُ ويقعُدُ» أي: إلا رجلٌ يقومُ ويقعدُ. وقيل: بل يُجْعَلُ صفةً لِمَا قَبْلَها[٨].

---

(١) ت: أن.

(٢) (في المعنى) ساقطة من ن.

(٣) ش: يكون.

(٤) انظر شرح الكافية لابن مالك ٢/ ٧١٢ - ٧١٣، وشرح الرضي ١/ ٢٤٣.

(٥) (ومنه) ساقطة من ت.

٣٢٨ - طويل، صدره:

فما لي إلّا اللهَ لا ربَّ غيرَهُ

وهو للكميت بن زيد (ديوانه ١٦٧).

والشاهد: تكرير المستثنى بـ «إلا» و«غير» ونصبهما جميعاً، لأن التقدير: ما لي ناصر إلا الله غيرك، فكان «الله» بدلًا من «ناصر»، و«غيرك» منصوباً على الاستثناء، فلما قدما لزم نصبهما، لأن البدل لا يقدم.

سيبويه ٢/ ٢٣٩، المقتضب ٤/ ٤٢٤، الجمل ٢٤٨، شرح ابن عصفور ٢/ ٢٦٥، شرح ابن يعيش ٢/ ٩٢، الاستغناء ١٨٨، ١٨٩.

(٦) ت: وما.

(٧) لأن المضارع مشابه للاسم فكان له حكمه.

انظر شرح ابن يعيش ٢/ ٩٣ - ٩٤، والرضي ١/ ٢٥٠.

(٨) (قبلها) ساقطة من ت. وانظر المصدرين السابقين، والأصول لابن السراج ١/ ٣٦٥.

ومنها أنه لا يَليها ماضٍ إلّا حيثُ[١] سَبَقَها مثلُهُ، نحو «ما أنْعِمَ عليهِ إلّا[٢] شَكَرَ»[٣].

ويُغني عن السابقِ[٤] مجيءُ «قد» مع اللاحقِ، نحو «ما الناسُ إلّا قد عَبَروا»، لتقريبِها إيّاهُ من الحالِ[٥]. وقولهم: «أقسُم عليكَ إلا فعلتَ» معناه: لا تُرى إلا فاعِلًا[٦].

ولا يعملُ ما بعدَ «إلّا» فيما قبلَها، إذْ هو تابعٌ[٧].

ولا يُستثنَى بأداةٍ واحدةٍ شَيْئَانِ بغيرِ عطفٍ[٨].

وقد تدخل «إلّا» على « ما خلا» و «ما عدا»، لا على[٩] غيرهما. (ي): وعلى «حاشى» الجارَّةِ.

---

(١) ت: إذا.

(٢) (إلا) ساقطة من ش.

(٣) منه قوله ﷺ: «ما أَيِسَ الشيطان من بين آدم إلاّ أتاهُمْ من قِبَلِ النساء». وانظر الرضي (١/ ٢٥٠).

(٤) أي عن كون السابق لـ «إلا» ماضياً.

(٥) انظر شرح الرضي (١/ ٢٤٠).

(٦) قال سيبويه (٣/ ١٠٥): (وسألت الخليل عن قولهم: أقسمت عليك إلا فعلت، ولما فعلت، لم جاز هذا في هذا الموضع، وإنما أقسمت ههنا كقولك: واللهِ؟ فقال: وجه الكلام «لتفعلن» ههنا، ولكنهم أجازوا هذا، لأنهم شبهوه بِنَشَدْتُكَ الله، إذ كان فيه معنى الطلب).
وانظر الاستغناء (١٧٥)، والرضي (١/ ٢٥١).

(٧) انظر شرح الرضي (١/ ٢٤٠).

(٨) نحو «ما ضرب أحد أحداً إلا زيد عمراً» على أن كلا الاسمين مستثنى بـ «إلا» المذكورة. وأجازه قوم كما في الرضي ١/ ٢٤٠. وفيه أيضاً أن الصورة المذكورة في المثال تجوز على إضمار فعل عامل في الثاني، أي ضرب عمراً.
الرضي ١/ ٢٤٥.

(٩) (على) ساقطة من ت.

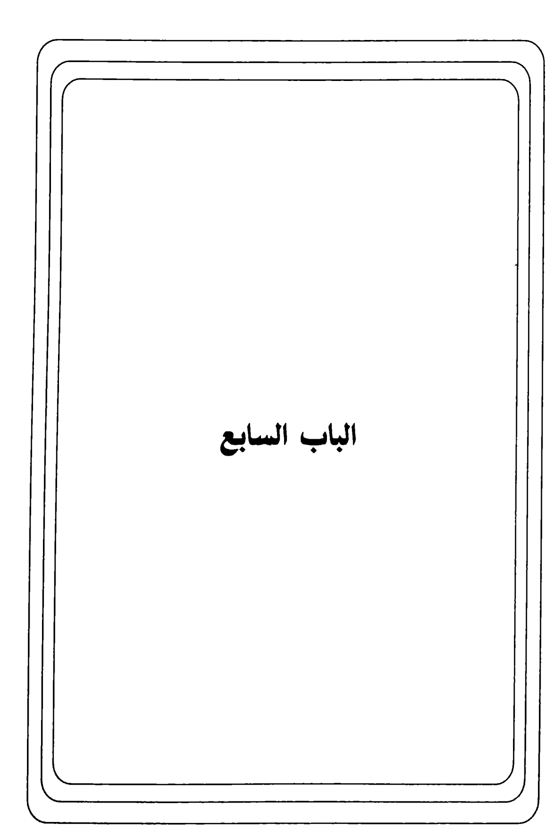
. /وقد يوصَفُ المستثنى بـ «ليسَ» و «لا يكونُ»(١) فَيَرْفَعانِ ضَميراً، وتَلْحَقهُمُا علامةُ التأنيثِ، نحو «ما جاءني إلّا رَجلانِ لَيْسا، أو لا يَكونانِ العُمَرَيْنِ، أو امرأةٌ ليستْ أو لا تكونُ زينبُ» ونحوه.

ومن المنصوب اسمُ «إنَّ» وأخواتِها، واسمُ «لا» لنفي الجنسِ، والمُنادى، وخبرُ «ما» و «لا» بمعنى «ليسَ»، وقد مرَّتْ، وخبر «كان» وأخواتِها، وسيأتي(٢).



(١) أي تكون (ليس) و(لا يكون) صفتين لما قبلهما.
قال سيبويه (٢/٣٤٨): (وقد يكون صفة، وهو قول الخليل رحمه الله. وذلك قولك: ما أتاني أحد ليس زيداً، وما أتاني رجل لا يكون بشراً، إذا جعلت ليس ولا يكون بمنزلة قولك: ما أتاني أحد لا يقول ذاك، إذا كان لا يقول في موضع قائل ذاك.
ويدلك على أنه صفة أن بعضهم يقول: ما أتتني امرأة لا تكون فلانة، وما أتتني امرأة ليست فلانة، فلو لم يجعلوه صفة لم يؤنثوه، لأن الذي لا يجيء صفة فيه إضمار مذكر. إلا تراهم يقولون: أتينني لا يكون فلانة، وليس فلانة، يريد: ليس بعضهم فلانة، والبعض مذكر).
وانظر الرضي (١/ ٢٣٠)، وشرح ابن يعيش (٢/٧٨).

(٢) د: إن شاء الله تعالى.



الباب السابع

باب المجرور والمجزوم

(الإضافة)

الجرُ خفضُ الفكِّ الأسفلِ بصوتٍ دونَ خفضِهِ[١] للياءِ.

والمجرورُ كلُّ اسمٍ نُسِبَ إليه شيءٌ بواسطةِ حرفِ جرٍّ لفظاً، نحو «مالٌ لِزَيْدٍ»[٢]، أو تقديراً مُراداً[٣]، مثل «مالُ زيدٍ».

وشرطُ التقديرِ كونُ المضافِ اسماً مُجَرَّداً تنوينُهُ[٤] لأجلِ الإضافَةِ[٥]، طَلَباً لتعريفِ ك «غلامِ زيدٍ»، أو تخصيصٍ، ك «غلامِ رجلٍ»، أو تخفيفٍ ك «حسنِ الوجهِ»[٦].

والعاملُ في المجرورِ المضافُ بواسطةِ تقديرِ الحرفِ، إذْ هوَ المُقَوِّمُ للإضافَةِ[٧]. وقيل: الحرفُ[٨]. . . . .

---

(١) (خفضة) ساقط من ش.

(٢) د: مال زيد.

(٣) بهذا حده ابن الحاجب في الكافية. قال الرضي في شرحه ١/ ٢٧٢: (قوله: مراداً، حال بعد حال، أي مقدراً مراداً. قال: احترزت بمراداً عن المفعول فيه، والمعفول له، لأن حرف الجر مقدر فيهما، لكنه غير مراد).
وفي حاشية ت: قوله: مرادا، يحترز من قولك: قمت يوم الجمعة، فإنه وإن نسب إليه القيام بالحرف المقدر وهو «في» لكنه غير مراد.

(٤) في حاشية ت: (قوله: «مجرداً تنوينه»، «أو ما في حكمه من نون المثنى والمجموع. وفي قوله: «مجرداً تنوينه» قلب، وفي قبوله خلاف، وقد قبله السكاكي مطلقاً، وفصل القزويني).

(٥) في حاشية ت: (تحرز) مما حذف تنوينه لالتقاء الساكنين أو للوقف.

(٦) انظر شرح الرضي (١/ ٢٧٣)، وشرح ابن يعيش (٢/ ١١٧).

(٧) انظر الرضي (١/ ٢٥)، وشرح ابن عصفور (٢/ ٧٥)، وشرح الكافية لابن مالك (٢/ ٩٠٢)، والأشموني (٢/ ٢٤٣).

(٨) هو قول الزجاج، وعليه الزمخشري، وتابعه ابن يعيش في شرحه (٢/ ١١٧ - ١١٨). ورده ابن عصفور في شرح الجمل (٢/ ٧٥) وانظر الأشموني (٢/ ٢٤٣).

وقيل: معنويٌّ[١].

وتنقسمُ إلى معنويةٍ ولفظيةٍ، فالمعنويةُ حيث المضافُ اسمٌ غيرُ صفةٍ أضيفتْ إلى معمولِها[٢]، فتفيدُ[٣] مع المعرفةِ تعريفاً ک «غلامِ زيدٍ»، ومع النكرةِ تخصيصاً ک «غلامِ رجلٍ».

والحرفُ المقدَّرُ فيها هو «مِنْ» في الجنسِ ک «خاتَمِ حديدٍ» أي: من حديدٍ، أو «في» في ظَرْفِ المُضافِ[٤] ک «ضَرْبُ اليوم»، أي: في اليوم. ومنه ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾[٥] و ﴿مَـٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾[٦] في الأصحِّ[٧]، واللامُ فيما عداهُما ک «غلامِ زيدٍ»، أي: لِزَيدٍ[٨] ونحوِهِ.

---

(١) نسبه الرضي في شرح الكافية ١/ ٢٥ لبعضهم. وفي حاشية (ت) أنه قول ابن خلف والظاهر أنه قصد خلف الأحمر. وستأتي في كلام الرضي إشارة إلى ذلك. والمراد هنا بالمعنوي معنى الإضافة. ورد الرضي هذا القول بقوله: (وليس بشيء، لأنه إن أراد بالإضافة كون الاسم مضافاً إليه فهذا هو المعنى المقتضي، والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي. وإن أراد بها النسبة التي بين المضاف والمضاف إليه فينبغي أن يكون العامل في الفاعل والمفعول أيضاً النسبة التي بينهما وبين الفعل، كما قال خلف: العامل في الفاعل هو الإسناد لا الفعل).

(٢) في حاشية ت: (قوله: «صفة أضيفت إلى معمولها» يعني إما بأن يكون المضاف صفة، أو صفة لكن تضاف إلى غير معمولها).
وانظر الرضي (١/ ٢٧٣).

(٣) أي الإضافة المعنوية.

(٤) أغفل كثير من النحويين الإضافة بمعنى «في» وحملوا إضافة الظرف إلى مظروفه على تقدير اللام. فما يقدر عندهم من الحروف في الإضافة «من» واللام، ولا ثالث لهما. انظر شرح الكافية لابن مالك (٢/ ٩٠٦)، شرح ابن يعيش (٢/ ١١٩)، الرضي (١/ ٢٧٤)، شرح ابن عصفور (٢/ ٧٤). وقوله: في ظرف المضاف، يريد إذا كان المضاف إليه ظرفاً للمضاف.

(٥) سورة سبأ، الآية: ٣٣. وانظر الكافية لابن مالك (٢/ ٩٠٧)، الأشموني (٢/ ٢٤٤)، شرح ابن عصفور (٢/ ٧٤)، الكشاف (٣/ ٢٩١)، البحر المحيط (٧/ ٢٨٣).

(٦) سورة الفاتحة، الآية: ٤.
قرأ عاصم والكسائي ويعقوب وخلف: «مالك» بألف، وقرأ الباقون: «ملك» بغير ألف. انظر النشر (١/ ٣٧٠)، الاتحاف (١٢٢)، الاقناع (٢/ ٦٩٥)، إرشاد المبتدي (٢٠١).

(٧) انظر الرضي (١/ ٢٧٧ - ٢٧٨)، الكشاف (١/ ٥٧ - ٥٨)، البحر المحيط (١/ ٢١).

(٨) ت: غلام لزيد.

وشرطُها[١] تجريدُ المضافِ من التعريفِ، لئلا يجتمعَ تعريفانِ[٢] في المعرفةِ أو يَبْطُلَ التعريفُ بالتخصيصِ في النكرةِ.

ك: لا يُشْتَرَطُ/ في العددِ، لقولهم: «الثلاثةُ الأثوابِ» بالإضافةِ[٣]. قلنا: الفُصَحَاءُ يُنَكِّرونَهُ[٤].

قال الفرزدقُ:

٣٢٩ - . . . . فَسَما فَأَدْرَكَ خَمْسَةَ الأَشْبَارِ

وقال غيرُهُ[٥]:

---

(١) د: وشروط.

(٢) ت: التعريفان.

(٣) انظر في هذه المسألة اصلاح المنطق (٣٠٢)، مجالس ثعلب (٥٩٠)، المقتضب (٢/ ١٧٥)، المخصص (١٧/ ١٢٥)، شرح ابن عصفور (٢/ ٣٧)، شرح الرضي (١/ ٢٧٧)، شرح ابن يعيش (٢/ ١٢١).

(٤) أي يُنَكِّرونَ المضافَ إذا كان عدداً أيضاً.

٣٢٩ - كامل للفرزدق (ديوانه ٣٧٨، بشرح الصاوي). وصدره:

مَا زَالَ مُذْ عَقَدَتْ يَدَاهُ إِزَارَهُ

من قصيدة له في مدح آل المهلب، والبيت في يزيد بن المهلب بن أبي صفرة.

يقال للرجل الذي بلغ الغاية في الفضائل: أدرك خمسة الأشبار. وقيل: أراد طول السيف، لأنه منتهى طوله في الأكثر. وقيل: ارتفع وتجاوز حد الصبا. وبعده:

يُدْنِي خَوافِقَ مِن خَوافِقَ تَلتَقِي فِي ظِلِّ مُعْتَبَطِ الغُبَارِ مُثَارِ

والشاهد: الاكتفاء بتعريف المضاف إليه عن تعريف المضاف خلافاً للكوفيين في اجازتهم تعريف الأول أيضاً. وفي صدره شاهد على أن (مذ) و(منذ) تليهما الجملة الفعلية كالاسمية.

المقتضب ٢/ ١٧٤، جمل الزجاجي ٢٤٢، المغني ٤٤٢، السيوطي ٢٥٦، اصلاح المنطق ٣٠٣، شرح الكافية لابن مالك ٢/ ٨١٥، شرح ابن يعيش ٢/ ١٢١، ٦/ ٣٣، العيني ٣/ ٣٢١، التصريح ٢/ ٢١، همع الهوامع ١/ ٢١٦، الدرر ١/ ١٨٥، الأشموني ١/ ١٨٧، ٢/ ٢٢٨.

(٥) في الأصل: (عروة). ومكانها بياض في ت.

٣٣٠ - وهل يَرْجِعُ التَسْليمَ أوْ يَكْشِفُ العَمى
ثــلاثُ الأثــافــي والــدِيــارُ الــبَــلاقِــعُ

وفي لَوازِمِ(١) الإضَافةِ ما لا يَتَعَرَّفُ بها، لإبهامِهِ وإنْ كانَتْ معنويةً، وهي: «مِثْلُ» و «غَيْرُ» و «شِبْهُ» و «عِنْدَ» و «لَدى» وشِبْهِها، إلّا حيثُ يُضَافُ إلى مشتِهِرٍ معروفٍ فَيُعَرَّفُ(٢) بِهِ(٣)، نحو ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾(٤).

واللفظيةُ صفةٌ تُضافُ إلى معمولِها مثل «ضاربُ زيدٍ» و «حَسَنُ الوجهِ». ولا تفيدُ إلّا تخفيفاً في اللفظِ(٥)، ومن ثَمَّ جازَ «مررتُ برجلٍ حَسَنِ الوجهِ»(٦)، وامتنعَ

---

٣٣٠ - طويل، لذي الرمة (ديوانه ٣٣٢ - ط كمبردج).
يرجع: روي بضم الياء مضارع ارجع، وبفتحها مضارع رجع لأنه يستعمل متعدياً أيضاً.
العمى: زوال آثار الديار. الأثافي: الأحجار التي يوضع عليها القدر، جمع أثفية. البلاقع: الأرض القفر التي لا شيء فيها، يقال: منزل بلقع، ودار بلقع. والشاهد فيه كالذي في سابقه.
وفيه شاهد على أن الشاعر لم يضمر فاعل الفعل الأول، ولو أضمره لقال: يكشفن.
ذكره ابن عصفور في الاشتغال. وذكر ابن عقيل في المساعد أن يكشف ويرجع ضعيف، لأن الأول مسند إلى (ثلاث) والثاني مسند إلى ضميره، فكان حقه أن يجيء بالتاء (ترجع) و(تكشف).
المقتضب ٢/ ١٧٤، ٤/ ١٤٤، جمل الزجاجي ١٤١، المخصص ١٧/ ١٠٠ - ١٢٥، إصلاح المنطق ٣٠٣، شرح ابن عصفور ١/ ٦١٩، ٢/ ٣٧، شرح ابن يعيش ٢/ ١٢٢، المساعد ١/ ٣٩٢، الهمع ٢/ ١٥٠، الدرر ٢/ ١٠٦، الأشموني ١/ ١٨٧.

(١) ش: لزوم.
(٢) ش: فيعرب.
(٣) (به) ساقطة من ت.
(٤) سورة الفاتحة، الآية: ٧.
وفي شرح الكافية لابن مالك ٢/ ٩١٦ أن المعرف لغير في الآية وقوعه بين ضِدَّيْنِ، لأن جهة المغايرة تتعين بخلاف خلوها من ذلك، نحو «مررت برجل غيرك».
وانظر الأشموني ٢/ ٢٥١.
(٥) يعني لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً.
(٦) لو أفادت الإضافة هنا تعريفاً لما جازت هذه المسألة، لأن «حسن» إذن يكون معرفة، وهو صفة لرجل وهو نكرة، وهذا لا يجوز.
وانظر الرضي ١/ ٢٨١.

«بزيدٍ حسنِ الوجهِ»، إذْ لم يتعرَّف بها[(١)]، وجاز «الضارِبا زيدٍ»[(٢)]، إذْ لم يجمعْ بينَ تعريفينِ حينئذٍ، وامتنعَ «الضاربُ زيدٍ»، إذْ لا تخفيفَ بحذفِ تنوينٍ[(٣)].

فر: بل يجوزُ، لقولهِ[(٤)]:

٣٣١ - الواهبُ المائةِ الْهِجانِ وعَبْدِها . . . .

وهو كالواهب عبدها. قلنا: ضعيفٌ، أو سوَّغَهُ البعدُ من المضاف كما سَوَّغَ ربَّ شاةٍ وسَخْلَتِها بِدِرْهَمٍ»[(٥)]. واحتجَّ بجوازِ «الضاربُ الرجلِ» ولا تخفيفَ. قلنا:

---

(١) لأن (حسن) وصف لزيد وهو معرفة.

(٢) لحصول التخفيف بحذف النون.

(٣) لأن التنوين في (الضارب) سقط للألف واللام، لا للإضافة.
وانظر الرضي ١/ ٢٨١.

(٤) الأصل، ش، م، د: (لقولهم). وهو خلاف ما جرى عليه.

٣٣١ - كامل، عجزه:

عِوذاً تُزَجّي خَلْفَها أطْفالَها

للأعشى (ديوانه ١٥٢ ط. بيروت) من قصيدة له في مدح قيس بن معد يكرب.
الهجان: البيض. يقول: يهب المائة من الإبل ومعها عبدها، أي راعيها. والهجان يستوي فيه الواحد والجمع، وهي أكرم الإبل عليهم، العوذ: حديثة النتاج. تزجي: تسوق.
والشاهد أن الفراء يجيز نحو (الضارب زيد) استدلالاً بهذا البيت. وجاز ذلك عند سيبويه لأنه تابع، ويغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع، فعطف عبدها على المائة. قال: (ومن قال: هذا الضارب الرجل، قال: هو الضارب الرجل وعبد الله).
وقال الأعلم: قد غلط سيبويه في استشهاده بهذا، لأن العبد مضاف إلى ضمير المائة، وضميرها بمنزلتها، وهذا غير جائز بإجماع، وليس مثل: الضارب الرجل وعبد الله، لأن عبد الله علم كالفرد، لم يضف إلى ضمير الأول فيكون بمنزلته. ويروى البيت بنصب (عبدها) فلا شاهد فيه.
سيبويه ١/ ١٨٣، المقتضب ٤/ ١٦٣، المقرب ١/ ١٢٦، التبصرة ١/ ١٤٣، الأصول ١/ ١٥٩، ٣٢٢، المخصص ١٦/ ١٢٥، الرضي ١/ ٣٢١، الخزانة ٤/ ٢٥٦، المساعد ٢/ ٢٠٥، الهمع ٢/ ٤٨، ١٣٩، الدرر ٢/ ٥٧، ١٩٢.

(٥) انظر الأصول ١/ ١٥٩، المقتضب ٤/ ١٦٤.

حَمْلًا على المُخْتَارِ في «الحسنِ الوجهِ»[1]./ واحتجَّ بجوازِ «الضاربُكَ» وشِبْهُهُ. قلنا: ليسَ بمضافٍ. سَلَّمْنَا، فحملًا على «ضارِبِكَ»[٢].

فرع:

ولا يُضافُ موصوفٌ إلى صفتِهِ، لإبطَالِها[٣] حُكْم التبعيَّةِ في الإعرابِ، وما خالفَ ذلك فَمُتَأَوَّلٌ كـ «مَسْجِد الجامع» أي: الوقتِ الجامعِ، و «جانِبِ الغَرْبِيِّ»[٤] أي: المكانِ[٥]، و «صلاةِ الأولى» أي: الساعةِ[٦].

ولا صفةٌ إلى موصوفِها، لوجوبِ سَبْقِ الموصوفِ، و «أَخْلاقُ ثيابٍ» ونحُوه متاوَّلٌ بأنَّ الأصلَ «ثيابٌ أَخْلاقٌ» فَحُذِفَ الموصوفُ لكثرتِهِ، فصارتِ الصفةُ كاسمِ الجنسِ، فَحُسنَ تخصيصُه بالثيابِ كـ «خاتَمِ فِضَّةٍ»[٧].

---

(١) لأن الجوهر هو المختار في مثل (الحسن الوجه)، لأنه لو رفع الوجه لخلت الصفة من الضمير وهو قبيح، وإما النصب في مثله فتوطئة للجر.
وانظر الرضي ١/ ٢٨١.

(٢) قال ابن الحاجب: «وأما قياسه على «الضاربك» فلا يجوز، وذلك لأن في الضاربك قولين: أحدهما أنه ليس بمضاف، بل الكاف منصوب على أنه مفعول، فقياس الفراء عليه مندفع من أصله حينئذ. والثاني أنه مضاف إلا أنه حمل في صحة الإضافة على «ضَرْبِكِ» وإن لم يحصل بها تخفيف) شرح الرضي ١/ ٢٨٢.

(٣) الأصل، ش، م: (لإبطاله) والضمير للإضافة المفهومة من قوله: ولا يضاف... الخ.

(٤) من قوله تعالى ﴿وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلْغَرْبِيِّ إِذْ قَضَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَى ٱلْأَمْرَ وَمَا كُنتَ مِنَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾ [القصص، ٤٤].

(٥) ت، ن: المكان الغربي.

(٦) د: الساعة الأولى.

(٧) منع البصريون إضافة الموصوف إلى صفته، والصفة إلى موصوفها، وحجتهم إن الشيء لا يتعرف بنفسه، فالموصوف هو الصفة. وأجاز ذلك الكوفيون، لكثرة ما ورد منه في كلام العرب، كالأمثلة التي ذكرها المصنف هنا، وقال البصريون: إنها مؤولة.
واشترط الكوفيون لجواز مثل هذه الإضافة اختلاف اللفظين. وأجاز ذلك السهيلي أيضاً مشترطاً أن يكون المضاف إليه معرفة، وخص إضافة الموصوف إلى صفته باشتراط أن تكون الصفة لازمة له.
انظر تفصيل الخلاف في الإنصاف (مسألة ٦١) ٢/ ٤٣٦، شرح الرضي ١/ ٢٨٥ - ٢٨٧، أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي ٣٩٣ - ٣٩٦، شرح الكافية لابن مالك ٢/ ٩٢٣ - ٩٢٤، نتائج الفكر للسهيلي ٣٧ - ٣٨، الروض الأنف له ١/ ١٥.

وقد حَمَلَ النحويّونَ قولَ النابغَةِ:

٣٣٢ - والمؤمنِ العائِذاتِ الطيرِ تَمْسَحُها رُكْبانُ مَكَّةَ بَيْنَ الغَيْلِ والسَّنَدِ

على ذلك، أي: استعمالِ الصفةِ كالاسم، ثم بُيِّنَتْ بِمَوْصوفِها[1] بَدَلًا أو عطفَ بيانٍ[2].

فرع:

وإذا أُضيف الاسمُ الصحيحُ كـ «عُمَرَ»[3]، والملحقُ به كـ «ظَبْيٍ» إلى ياءِ النفسِ كُسِرَ آخِرُهُ والياءُ مفتوحةٌ لِتَقْوى بالحركةِ، إذْ هي على حرفٍ أو ساكنةٌ تخفيفاً. فإنْ كانَ آخرُه أَلِفاً ثبتَتْ، مثل «فَتايَ». وهُذَيلٌ تَقْلِبُها لغيرِ التثنيةِ ياءً فنقول: فَتَيَّ، قال:

٣٣٣ - سَبَقوا هَوَيَّ واعْتَنَقوا لِهواهُمُ

---

٣٣٢ - البسيط، ديوان النابغة ص٢٠.

المؤمن: اسم فاعل من آمن كقوله تعالى: ﴿وَءَامَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ﴾ فالمؤمن هو الله تعالى، والواو للقسم. العائذات: ما عاذ بالبيت من الطير، أي: التجأ إليه. الغيل والسند: أجمتان كانتا بين مكة ومنى. وسيبين المصنف الشاهد فيه.

المستقصي ١/٩، الإيضاح لابن الحاجب ١/٤١٥، شرح ابن عصفور ١/٢١٨، المفصل ٩٢، وشرح ابن يعيش ٣/١٠، ١١، الخزانة ٥/٧١، مشاهد الإنصاف ٣٦.

(١) ش: ثبتت لموصوفها.

(٢) أي على حذف الموصوف وهو الطير وإقامة الصفة وهي العائذات مقامه، ثم جيء بالطير بعد ذلك بدلاً أو عطف بيان. وقال ابن عصفور في شرح الجمل ١/٢١٨ - ٢١٩ (وفي إعراب مثل هذا وجهان: أحدهما أن تعرب العائذات نعتاً للطير مقدماً، والثاني أن تجعل الطير مجروراً بالبدل، والعائذات مجروراً بإضافة المؤمن إليه، وتجعل ما بعدها بدلاً منها. والوجه الثاني من الوجهين المتقدمين أن تضيف الصفة إلى الموصوف إذا قدمتها عليه).

(٣) ت: كعمرو.

٣٣٣ - كامل، عجزه:

فَتُخُرِّموا ولكلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ

وهو لأبي ذؤيب الهذلي في رثاء أولاده، وكان له خمسة بنين هاجروا إلى مصر فماتوا في سنة واحدة، قيل: أصابهم الطاعون فرثاهم بقصيدة مشهورة مطلعها: =

وإنْ كان ياءٌ قبلَها/ كسرةٌ أدْغِمَتْ وفُتِحَتْ[١] للساكِنَيْنِ، مثل «قاضِيَّ».

وأما الأسماءُ الستةُ فقد مرَّتْ كيفيةُ إضافتِها[٢].

وقد تصحُّ الإضافةُ إلى الجُمَلِ كما مرَّ، ومنه «أَتَيْتُكَ[٣] زمنَ الحَجّاجُ أميرٌ».

وقد يُضافُ المُسَمّى إلى اسمِهِ، كقولهم: «ذاتَ مرّةٍ» و «ذاتَ اليَمينِ»[٤]، ومنهُ قولُه:

٣٣٤ - عَزَمْتُ على إقامَةِ ذِي صَباحٍ

=أمِنَ المَنونِ ورَيْبِها تتوجَّعُ والدهرُ لَيْسَ بمُعْتِبٍ من يَجْزَعُ

هوى: أصله هواي، فقلبت الألف ياء ثم أدغمت في ياء المتكلم، وكذلك تفعل هذيل في كل اسم مقصور، أعنقوا: هو من السير العنق، وهو نوع من السير السريع. ويجوز أن يكون معناه: تتابعوا. تخرموا: بالبناء للمجهول، اخترمتهم المنية، أي: اختطفتهم واحداً بعد واحد. والمراد أنهم ماتوا قبله وكان يجب أن يموت قبلهم.

ويروى: (وأعنقوا لسبيلهم). ويروى: (ففقدتهم) مكان (فتخرموا).

والشاهد في قوله: هوى. والمراد هواي، فأبدل من الألف ياء، لوقوعها في موقع الكسرة، ولا يمكن الكسر فيها.

المحتسب ١/٦٧، ابن الشجري ١/٢٨١، المقرب ١/٢١٧، أوضح المسالك ٣/ ١٩٩، شرح الكافية لابن مالك ٢/ ١٠٠٤، شرح ابن يعيش ٣/ ٣٣، المفضليات ٤٢١، ابن عقيل ٣/ ٩٠، ديوان الهذليين ١/ ٢، العيني ٢/ ٤٩٣.

(١) ت، د: (وفتحت ياء النفس).

(٢) انظر ص ٩٦ - ٩٧.

(٣) في غيرت: (آتيك). ولا يصح.

(٤) انظر شرح ابن يعيش ٣/ ١٢.

٣٣٤ - وافر، عجزه:

لأمْرٍ ما يُسَوَّدُ مَنْ يَسودُ

وهو لأنس بن مُدْرِكَةَ الخثعمي، ولم يسمِّهِ سيبويه، وإنما قال: لرجل من خثعم. وسماه السهيلي والزمخشري والبغدادي وغيرهم.

وذكر أن الشاعر كان قد قصد قوماً بالغزو هو ورئيس من قومه، وكل منهما له أصحاب في الغزو، فرجع صاحبه وبقي هو وجماعته، فبات قريباً من القوم، وصبحهم فغنم وغنم أصحابه. =

وتقديُره: مدلول مَرَّةٍ، ونحُو ذلكَ.

ولا يُضافُ اسمٌ مُماثِلٌ للمضافِ إليه في العمومِ والخصوصِ ك «ليثٍ وأسدٍ» و «حَبْسٍ وَمَنْعٍ»، لعدمِ الفائدةِ[(١)]، بخلاف «كُلِّ الدَّراهمِ» و «عَيْنِ الشيءِ» فإنّه يختصُّ[(٢)].

وقولُهُمْ: «سَعيدُ كُرْزٍ» و «زيدُ بَطَّةٍ» مُتَأوَّلٌ بـ «مدلولِ كُرْزٍ» ونحوِه[(٣)].

وقد يُضافُ إلى الشيءِ لأدْنى مُلابَسَةٍ كقولهِ:

٣٣٥ - إِذَا كَوْكَبُ الخَرْقَاءِ لاحَ بِسُحْرَةٍ

= والمعنى عزمت على أن أقيم صباحاً، وأؤخر الغارة على العدو حتى يعلو النهار ثقة مني بقوتي وظفري بهم، فإن الذي يسوده قومه لا يسود إلا لأمر عظيم وخصلة عالية يلمسونها فيه، وهو جدير بالسيادة لذلك. وكان العرب يختارون الصباح للغارة، التماساً لغفلة العدو، فخالفهم الشاعر.

والشاهد: إضافة (ذي) إلى (صباح)، أي على إقامة صاحب هذا الاسم، فكأنه قال: على إقامة صباح، فهو من إضافة المسمى إلى الاسم.

واستشهد به سيبويه على جر (ذي صباح) بالإضافة اتساعاً ومجازاً في لغة خثعم والوجه في الظرفية.

سيبويه ١/ ٢٢٧، المقتضب ٤/ ٣٤٥، الخصائص ٣/ ٣٢، الروض الأنف ١/ ٢٢٠ تفسير مسائل المقتضب للفارقي ٤٧، البيان والتبيين ٢/ ٣٥٢، ٣/ ٢١٨، ابن الشجري ١/ ١٨٦، المقرب ١/ ١٥٠، الخزانة ٣/ ٧٨، مجاز القرآن ٢/ ٢٠١.

(١) أجاز ذلك الفراء وقال: إن العرب تجيز إضافة الشيء إلى نفسه إذ اختلف اللفظان. ووافقه ابن الطراوة. وأجاز السهيلي ذلك بشرط كون المضاف إليه معرفة كما قال في إضافة الموصوف إلى صفته وبالعكس.

انظر شرح الرضي ١/ ٢٨٨، وأبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي ٣٩٣ - ٣٩٥.

(٢) ت: مختص. وانظر شرح ابن يعيش ٣/ ٩.

(٣) انظر شرح الكافية لابن مالك ٢/ ٩٢٤، وشرح الرضي ١/ ٢٨٦.

٣٣٥ - الطويل، عجزه:

سُهَيْلٌ أذاعَتْ غَزْلَها في القَرائِبِ

ولم ينسبه أحد لقائل معين.

الخرقاء: الحمقاء التي لا تقدر الأمور. أذاعت: نشرت وفرقت، من إذاعة الخبر. وسهيل بدل أو عطف بيان للكوكب. =

أضافَ الكوكبَ إلى الخَرْقاءِ، لِجِدِّها في عَمَلِها ووقتَ طُلوعِهِ.

فرع:

ولا يفْصِلُ بين المضافِ والمضافِ إليه، لتلازُمِهِما، إلا ظرفٌ أو حرفٌ، للاتساعِ فيهما كقولِهِ[1]:

٣٣٦ - . . . . لِلهِ دَرُّ اليَومَ مَنْ لَامَهَا

= والمعنى أن هذه المرأة تكسل عن الاستعداد، فإذا طلع سهيل وبردت تجد في العمل وتفرق قطنها في قبيلتها تستعين بهم، بخلاف الكيسة منهن، فإنها تستعد صيفاً، وتنام وقت طلوع سهيل، وهو وقت البرد. وكوكب الخراء فاعل بفعل محذوف يفسره (لاح).
والشاهد: أن الشيء قد يضاف إلى الشيء لأدنى ملابسة بينهما، كما فعل الشاعر هنا، فقد أضاف الكوكب إلى الخرقاء، لجدها في عملها وقت طلوعه.
المقرب ١/ ١٣، الإيضاح لابن الحاجب ١/ ٤١٣، المفصل ٤٧، شرح ابن يعيش ٣/ ٨، خزانة الأدب ٣/ ١١٢، المحتسب ٢/ ٢٢٨، العيني ٣/ ٣٥٩، اللسان (غرب).

(١) ش: قال.

٣٣٦ - سريع، صدره:

لَمَّا رَأَتْ سَاتِيدَمَا اسْتَعْبَرَتْ

وهو لعمرو بن قميئة (ديوانه ٦٢).
والضمير في (رأت) لابنته المذكورة في بيت سابق. وكانت قد خرجت معه إلى بلاد الروم حين خرج إليها مع امرىء القيس. وقيل: يصف امرأة مرت بساتيدما، وهو جبل عند ميافارقين. قيل: لا يمر به يوم إلا ويسفك عنده دم فسمي (ساتيدما). ذكر ذلكَ ابن يعيش. استعبرت: بكت. ولله در اليوم من لامها، أي على بكائها وشوقها لأهلها. وقيل: ساتيدما نهر قرب (ارزن).
والشاهد: الفصل بين المضاف وهو (در) والمضاف إليه وهو (من) بالظرف للضرورة. ويمتنع نصب (من) في البيت على الاتساع في الظروف وجعله مفعولًا به، لأنه لو جر اليوم بالإضافة لم يكن لـ (من) ما يعمل فيه. ولا يجوز أن يكون معمولًا للفعل (لامها) لأن ما في حيز الصلة لا يتقدم على الموصول.
سيبويه ١/ ١٧٨، المقتضب ٤/ ٤٧٧، مجالس ثعلب ١٥٢، الأزمنة والأمكنة ٢/ ٣٠٩، الإنصاف ٢/ ٤٣٢، الأصول ٢/ ١٨٩، شرح السيرافي ١/ ٢٤٦ (دار الكتب ١٣٧ نحو)، شرح ابن عصفور ٢/ ٦٠٥، معجم البلدان ٣/ ١٦٨ - ١٦٩.

وقوله:

٣٣٧ - هُـمـا أَخَـوا فـي الـحَـرْبِ مَـنْ لَا أَخَـا لَهُ

. . . . . .

فأمّا قراءةُ ابنِ عامرٍ: ﴿قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾[1] - بنصبِ أولاد -

---

٣٣٧ - طويل، عجزه:

إِذَا خَافَ يَوْماً نَبْوةً فَدَعَاهُمَا

نسبه سيبويه لدرنا بنت عبعبة من بني قيس بن ثعلبة. وكذا فعل الأنباري والزمخشري. ونسبه أبو تمام لعمرة الخثعمية. وروى الخطيب التبريزي عن الرياشي أن الصواب أنها (دُزماء بنت سيار بن عبعبة الجُحْدَرِيّة). ونسبه ابن عصفور إلى قيس بن ثعلبة.
وقيل ترثي ابنيها. وقيل: أخويها.
النبوة: أن يخطىء السيف هدفه. والمعنى أنهما كانا ينصران من لا ناصر له من القوم إذا خشي نبوة من نبوات الدهر، أو خشي أن ينبو عن مقاومة عدوه فدعاهما مستغيثاً بهما.
والشاهد الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور.
سيبويه ١/ ١٨٠، ونوادر أبي زيد ١١٦، الخصائص ٢/ ٤٠٥، الإنصاف ٢/ ٤٣٤، شرح المرزوقي للحماسة ١٠٨٣، شرح التبريزي ٣/ ٦١، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/ ٢١٨، مراثي شواعر العرب ١/ ١٤٢، ٢/ ٩٨٠، العيني ١/ ٤٧٢، شرح السيرافي ١/ ٢٤٦.

(١) سورة الأنعام، الآية: ١٣٧. ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾.
قرأ ابن عامر: «زُيِّنَ» مبني للمفعول، «قتلُ» بالرفع، «أولادَهم» بالنصب، «شركاؤهم» بالجر، بإضافة (قتل) إليه.
وقرأ الباقون (زَيَّنَ) مبني للفاعل، (قَتْلَ) بالنصب، (أولادِهِم) بالجر، (شركاؤهم) بالرفع.
وفي قراءة ابن عامر فصل بين المضاف وهو (قتل) والمضاف إليه (شركائهم) بأولادهم، وهو ليس بظرف ولا جار ومجرور. ولا يجيز ذلك البصريون، وأجازه الكوفيون احتجاجاً بهذه القراءة وهي سبعية، وبما ذكروه من شواهد غيرها.
وقد أنكر بعض البصريين كالزمخشري هذه القراءة. ورد انكارهم العلامة ابن الجزري في النشر ٣/ ٦ - ٦٧ وانظر الاتحاف ٢١٧، ٢١٨، الكشاف ٢/ ٥٤، الإقناع ٢/ ٦٤٤، شرح الكافية لابن مالك ٢/ ٩٧٨، ٩٨٨، تفسير الطبري ١٢/ ١٣٥ - ١٣٩. ارشاد المبتدي ٣١٩ - ٣٢٢، الإنصاف ٢/ ٤٣٥ - ٤٣٦.

فأنْكَرَها النُحاةُ[١]. وقولُ الشاعر[٢]:

٣٣٨ - . . . . زَجَّ القَلُوصَ أبي مَزادَه/

بنصبِ القَلوصِ شاذٌّ[٣].

(١) انظر ما تقدم في تخريج القراءة.

(٢) ت: وقولهم.

٣٣٨ - من مجزوء الكامل، صدره:

فَزَجَجْتُها بِمِزَجَّةٍ

ولا يعرف قائله.

قيل: أراد زججت الكتيبة، أي دفعتها. وقيل بل الضمير للراحلة، وزجه: طعنه بالزج، وهو سنان الريح. والمزجة: رمح قصير. القلوص: الناقة الفتية. أبو مزادة: كنية رجل. وقد وقع هذا البيت في بعض نسخ كتاب سيبويه.

قال الزمخشري: (وما يقع في بعض نسخ الكتاب من قوله:

فزجَجْتُها بمزجّةٍ زجّ القلوص أبي مزاده

فسيبويه بريء من عهدته). وذكر البغدادي أيضاً أن هذا البيت حمل على كتاب سيبويه وهو من زيادات الأخفش في حواشيه وأدخله بعض النساخ.

والشاهد فيه الفصل بين المضاف وهو (زج) والمضاف إليه وهو (أبي مزادة) بغير الظرف والمجرور. وهو شاذ عند البصريين. قال ابن جني: (أي: زج أبي مزادة القلوص، ففصل بينهما بالمفعول به). وقال (وفي هذا البيت دليل عندي على قوة إضافة المصدر إلى الفاعل عندهم، وأنه في نفوسهم أقوى من إضافته إلى المفعول. ألا تراه ارتكب ههنا الضرورة مع تمكنه من ترك ارتكابها، لا لشيء غير الرغبة في إضافة المصدر إلى الفاعل دون المفعول).

معاني الفراء ١/٣٥٨، ٢/٨١، ٨٢، مجالس ثعلب ١٥٢، الخصائص ٢/٤٠٦، المقرب ١/٥٤، شرح ابن يعيش ٣/١٩، التبصرة ١/٢٨٩، شرح ابن عصفور ٢/٦٠٥، المفصل ٦٠، البحر المحيط ٤/٢٢٩، شرح الكافية لابن مالك ٢/٩٨٥، إيضاح ابن الحاجب ١/٤٢٢، إبراز المعاني ٣١٧، خزانة الأدب ٤/٤١٥، العيني ٤/٣٦٨، حاشية سيبويه (مخطوطة دار الكتب برقم ٦٥ نحو).

(٣) انظر معاني الفراء ١/٣٥٨، والإنصاف ٤٢٧ - ٤٢٨.

فرع:

وربَّما أغْنَتِ القرينَةُ عن ذِكْرِ المضافِ فأُعْطِيَ المُضافُ إليه إعرابَه كقوله - تعالى -: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾(١).

يه: أو بَقِيَ على الجرِّ كقوله:

٣٣٩ - أَكُلَّ امرِىءٍ تَحْسَبِينَ أمْرَأً ونارٍ تَوَقَّدُ بالليلِ نارَا

وشذَّ حَذْفُهُ مع اللَّبْسِ كقوله:

٣٤٠ - عَشِيَّةَ فَرَّ الحارِثيّونَ بَعْدما قَضى نَحْبَهُ في مُلْتَقى القَوْمِ هَوْبَرُ

أي: ابنُ هَوْبَرٍ.

---

(١) سورة يوسف، الآية: ٨٢. والمراد أهل القرية. انظر المفصل وشرحه لابن يعيش ٣/ ٢٣.

٣٣٩ - المتقارب. نسبه سيبويه لأبي دؤاد الأيادي (ديوانه ٣٥٣). ونسبه المبرد في الكامل لعدي ابن العبادي (ذيل ديوانه ١٩٩). والصحيح أنه لأبي دؤاد، واسمه (جارية بن الحجاج) وقيل (حارثة) وقيل: (جريرة) وقيل: (جويرة)، والشاهد: بقاء المضاف إليه على جره بعد حذف المضاف، والتقدير: وكل نار. قال في المغني: (وسهل حذفها تقدم ذكرها).
وفيه وجه آخر، وهو أن تكون الواو قد عطفت جملة على جملة، فتقدر فعلًا كالفعل السابق في الكلام، وتقدر له مفعولًا مضافاً إلى (نار) المجرور، والتقدير: أتحسبين كل امرىء امرءاً وتحسبين كل نار ناراً. ومن لم يجز العطف على عاملين رواه (وناراً توقد) نقله ابن النحاس. وبها رواه ابن عصفور في شرح الجمل.
سيبويه ١/ ٦٦، الكامل ١٦٣، ٤٩٨، ابن الشجري ١/ ٢٩٦، الإنصاف ٢/ ٤٧٣، الأصول ٢/ ٧١، ٧٥، شرح السيرافي ١/ ١٣٩، شرح ابن عصفور ١/ ٢٥٧، التبصرة ١/ ٢٠٠، المقرب ١/ ٣٦، شرح الكافية لابن مالك ٢/ ٩٧٤، المغني ٣٨٢، أوضح المسالك ٣/ ١٦٩، المساعد ٢/ ٣٦٦، ٤٧١، السيوطي ٢٣٩.

٣٤٠ - طويل، لذي الرمة (ديوانه ٢٣٥).
النحب: الأجل والموت. وقيل: المدة والوقت. وقيل النفس. ملتقى القوم: لقاؤهم.
وابن هوبر: يزيد بن هوبر، وكان قتل في المعركة.
والشاهد حذف المضاف مع الجهل به عند الحذف، والتقدير: ابن هوبر. وهو ضرورة.
المقرب ١/ ٢١٤، مجاز القرآن ٢/ ١٣٦، جمهرة اللغة ٣/ ٥٠٣، الأغاني ١٥/ ٧، المفصل ١٠٤، شرح ابن يعيش ٣/ ٢٣، ٢٤، المساعد ٢/ ٣٦٣، الهمع ٢/ ٥١، الدرر ٢/ ٦٤.

وقد يُحْذَفُ المضافُ إليه كـ «يومئذ»[١].

وقد حُذِفا جميعاً كقوله:

٣٤١ - أيـا مَـنْ رآى (لـي)[٢] رأْيَ بَـرْقٍ شَـريـقِ
أسـالَ الـبِـحـارَ فـانْـتَـحـى لـلعَـقِـيـقِ

أي: أسالَ سُقْيا سَحابةِ البحارِ. وقوله - تعالى -: ﴿فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى ٱلْقُلُوبِ﴾[٣] أي: من أعْمالِ ذَوِي تَقْوى القُلوبِ[٤].

الجزم

فصل

والجزمُ في الفعلِ يقابلُ الجرَّ في الاسم، وهو حذفُ حركةٍ أو حرفٍ لأجْلِ العاملِ[٥]. وقد مرَّتْ عوامِلُه وَكَيْفِيَّتُهُ، لكنَّ مُعْتَلَّ العَيْنِ عَيْنُهُ بعدَ الجزمِ، لِمُلاقاتِها الساكنَ كـ «لَمْ تَقُلْ» و «لَمْ تَبِعْ».

---

(١) زاد في د: (وحينئذ). وانظر المفصل وشرحه لابن يعيش ٣/٢٨.

٣٤١ - طويل، لأبي دؤاد الأيادي (ديوانه ٣٢٧). وتقدم الخلاف في ضبط اسمه قريباً. الرأي: اللمعان والتلألؤ. شريق: مشرق. البحار: المراد بها هنا الوديان. وقيل: اسم موضع. العقيق: اسم موضع أيضاً. انتحى له: قصده وسار إليه والشاعر يصف برقاً.
والشاهد حذف المضاف والمضاف إليه معاً، والتقدير: أسأل سقياً سحابة البحار، فحذف المضاف وهو (سقيا) ثم حذف (سحابة) فوجب رفع الضمير لقيامه مقامه، فوجب استتاره لأنه صار ضميراً مفرداً غائباً، ولا يكون ذلك إلا مستتراً. ففي (أسأل) ضمير مرفوع هو ذلك الضمير الذي كان مجروراً في سحابة.
المفصل ص ١٠٧، إيضاح ابن الحاجب ١/ ٤٣٠، شرح ابن يعيش ٣/ ٣١، الارشاد للكيشي - ورقة ٩٤/أ، شرح أبيات المفصل والمتوسط للسيد الشريف الجرجاني ص ٢٢٣.

(٢) (لي): ساقطة من جميع النسخ.

(٣) سورة الحج، الآية: ٣٢.

(٤) انظر المغني ٨١٤.

(٥) انظر شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣٤٠.

وقد يَتَّفِقُ حَذْفانِ كـ «لم أُبَلْ»، أصلُهُ «أُبالي»[١]، فَحُذِفَتِ الياءُ للجزمِ، وسُكِّنَ اللامُ فحذفَتِ الألفُ للساكنينِ[٢]. ويصحُّ بقاؤها مع كسرِ اللامِ، لتدلَّ علَى الياءِ.

وجاء في «كانَ» وحدَها حذفُ اللامِ/ الصحيحِ والعينِ نحو ﴿وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ ٱلْمِسْكِينَ﴾[٣]، لِشَبَهِ النونِ بالواوِ في حذفِهِما للجزمِ، والإبدالِ كـ «صَنْعانِيٌّ» و «بَهْرانِيٌّ»[٤].

فرع:

وقد يقعُ الجزمُ بمعنى الأمْرِ كقولِهِم: «اتَّقى اللهَ امرؤٌ وفَعَلَ خَيْراً يُثَبْ عَلَيْهِ» أي: لِيَتَّقِ اللهَ. وبمعنى النهْيِ نحو «حَسْبُكَ يَنَمِ النّاسُ»[٥].

قلت: وَبِلَفْظِ الأمرِ فقط كقراءةِ أبي عمروٍ[٦]: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا

(١) في ت: (أي لم أبالي).

(٢) انظر الرضي ١/ ٣٠٠.

(٣) ﴿وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ ٱلْمِسْكِينَ﴾ [المدثر، ٤٤].

(٤) انظر شرح الكافية لابن مالك ١/ ٤٢٢ - ٤٢٣، وشرح الرضي ٢/ ٣٠٠.

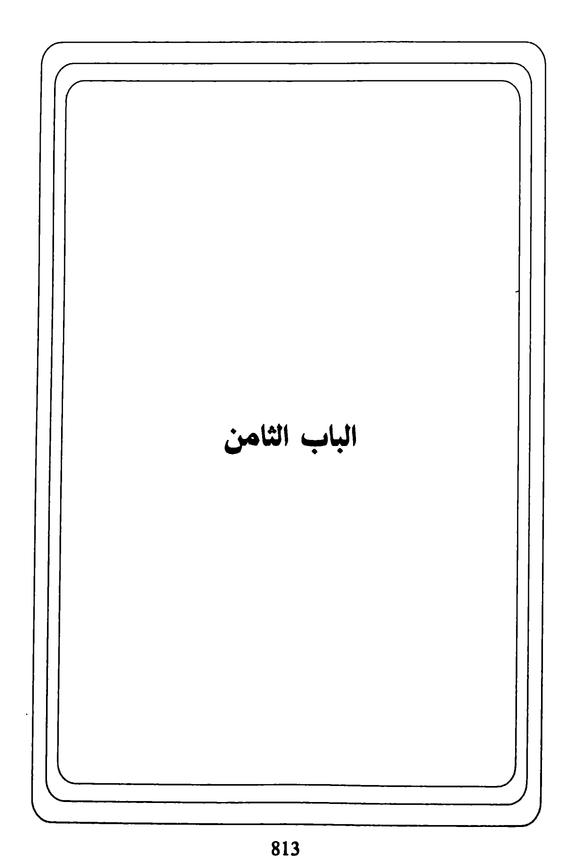
(٥) قال الزمخشري: (وما فيه معنى الأمر والنهي بمنزلتهما في ذلك، تقول: اتقى الله امرؤ وفعل خيراً يثب عليه، ومعناه: ليتق الله وليفعل خيراً، وحسبك ينم الناس).
قال ابن يعيش في شرحه ٧/ ٤٩: (لأن المعنى: ليتق الله، وليفعل خيراً، وليس المراد الإخبار بأن إنساناً قد اتقى الله، وإنما يقوله مثلاً الواعظ حاثاً على التقى والعمل الصالح، ويقدر بعده حرف الشرط كما كان يقدر بعد الأمر الصريح، والخبر قد يستعمل بمعنى الأمر نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾ أي ليرضعن، ومن ذلك قولهم في الدعاء: «رحمه الله» لفظه لفظ الخبر ومعناه الأمر، ومن ذلك قولهم: «حسبك ينم الناس» معنى حسبك هنا الأمر، أي: اكتف واقطع من هذا الحديث، فإن تفعل ينم الناس ولا يسهروا، وحسبك هنا مرفوع بالابتداء والخبر محذوف، لعلم المخاطب به).

(٦) في ت: (كقوله) مكان (كقراءة أبي عمرو).

بَقَرَةً﴾[1] - بسكون الراء - فَجُزِمَ لأجلِ لفظ ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾، لِتَضمُّنِهِ «اذْبَحوا».



(١) سورة البقرة، الآية: ٦٧.
قرأ أبو عمرو باختلاف عنه: (يأمركم) بسكون الراء، وكذا (ينصركم) حيث وقعا، وكذا (بارئكم) بسكون الهمزة.
والذي ذكروه في هذه القراءة أنها تخفيف، وهي لغة بني أسد وتميم وبعض نجد. ولم ينكر سيبويه الإسكان في مثله بل رواه عن أبي عمرو في (بارئكم) وأنشد عليه:
فاليوم أشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ إثْماً مِنَ الله ولا واغِلِ
أراد أشْرَبُ بالرفع فأسكن الراء تخفيفاً.
وما فسر به المصنف هذه القراءة من أنها جزم غريب جداً، ولم أجد لغيره.
انظر النشر ٢/ ٤٠٠ - ٤٠٤، الاتحاف ١٣٦، التيسير ٧٣، التبصرة ٤٢١، اعراب القرآن للنحاس ١/ ١٨٤، السبعة ١٥٥، المبسوط ق٤٤/ب، ارشاد المبتدي ٢٢٤، الغاية ١٠١، كتاب سيبويه ٤/ ٢٠٢ - ٢٠٤، الخصائص ١/ ٧٤، ٣/ ٩٦، شرح ابن يعيش ١/ ٤٨.



الباب الثامن

بابُ العامل

قد مَرَّ حَدُّهُ[١]، وهو أنواعٌ: معنىً، وفِعْلٌ، وحرفٌ، واسمٌ.

العامل المعنوي

فالمعنى هو[٢] رافعُ المبتدأ والخبرِ[٣]. وهو رافعُ الفعلِ المضارعِ إذا تجرَّدَ عن الناصبِ والجازم، إذْ لا رافعَ لَه لَفْظِيّاً، والنصبُ والجزمُ قد ثَبَتَ لهما عامِلانِ لفظيّانِ، فيتعيَّنُ[٤] للرفعِ المعنى[٥].

---

(١) في قوله في حد المعرب: (وعامله ما به يتقوم مقتضيه) أي يتقوم به المعنى المقتضي للإعراب. انظر ص٢١.

(٢) (هو) ساقطة من ت.

(٣) رافع المبتدأ والخبر الابتداء عند البصريين كما تقدم. واختلفوا في تفسيره: فمنهم من فسره بتجريد المبتدأ عن العامل اللفظي لإسناد الخبر إليه، أو لإسناده إلى فاعله. ومنهم من فسره بجعل الاسم في صدر الكلام لفظاً أو تقديراً للإسناد.
انظر الرضي ١/ ٨٧، وشرح الفريد ١٧٢، والإنصاف ١/ ٣١، وأسرار العربية ٧٦.

(٤) د: فيعين.

(٥) هذا قول الكوفيين. واختاره ابن مالك على قول البصريين الآتي. قال: «وينبغي أن تعلم أن رافع الفعل معنى، وهو إما وقوعه موقع الاسم، وهو قول البصريين، وإما تجرده من الجازم والناصب، وهو قول حذاق الكوفيين، وبه أقول لسلامته من النقص بخلاف الأول، فإنه ينتقض بنحو «هلاَّ تفعلُ» و«جعلتُ أفعلُ» و«ما لكَ لا تفعلُ» و «رأيتُ الذي تفعلُ» فإن الفعل في هذه المواضع مرفوع مع أن الاسم لا يقع فيها، فلو لم يكن للفعل رافع غير وقوعه موقع الاسم لكان في هذه المواضع مرفوعاً بلا رافع، فبطل القول بأن رافعه وقوعه موقع الاسم، وصح القول بأن رافعه التجرد من الجازم والناصب). شرح الكافية ٣/ ١٥١٩.
وانظر الإنصاف (مسألة ٧٤) ٢/ ٥٥٠، تعليق الفرائد شرح تسهيل الفوائد للدماميني ٢/ ٨٠٩، المطالع السعيدة للسيوطي ٣٢٦، شرح الأشموني ٣/ ٢٧٧، التصريح ٢/ ٢٨٩، التسهيل ٢٢٨، شرح الرضي ٢/ ٢٣١، شرح الفريد ١٧١- ١٧٢.

وقيل: بل رافِعُهُ شَبَهُ الاسْمِ[١].

وقيل: بل تجرُّدُهُ عن العاملِ اللفظيِّ[٢].

ي: بل حرفُ المضارَعَةِ. قلنا: إذَنْ لَلَزِمَ الرفعُ[٣].

الأفعال الناقصة

وأما الفعلُ فعَمَلُهُ[٤] أنواعٌ:

الأول عملُ الأفعالِ الناقصة. وهي[٥] ما وُضِعَ لِيُفيدَ تَقْرِيرَ الفاعلِ على صِفَةٍ[٦] مثل «كانَ زيدٌ قائماً»، فأفادَ «كان» كونَ زيدٍ على صفةِ القيام.

---

(١) أي وقوعه موقع الاسم. وهو قول البصريين. وظاهر كلام المصنف أن العامل هنا ليس معنوياً، وليس الأمر كذلك. وقد تقدم توضيحه في كلام ابن مالك.
وانظر المصادر السابقة.

(٢) هو راجع إلى قول الكوفيين المتقدم. ولذا علق عليه في هامش الأصل بما يلي: (يقال: ما الفرق بين هذا القول، وهو تجرده عن العامل، وبين القول الأول، وهو تجرده عن الناصب والجازم).

(٣) أي للزم رفعه في جميع الأحوال، لأن حروف المضارعة لا تنفك عنه.
وانظر الإنصاف ٢/ ٥٥١، والرضي ٢/ ٢٣١.

(٤) (فعمله) ساقطة من ت.

(٥) في الأصل، ت: وهو.

(٦) كذا حده ابن الحاجب في الكافية. شرح الرضي ٢/ ٢٩٠. والصفة خارجة عن التقرير كما بينوه.
قال السيد الشريف الجرجاني في حاشيته على مطول التفتازاني ص١٥١: (لأن المتبادر من قولك: هذا اللفظ موضوع لذلك المعنى، أن ذلك المعنى موضوع له، لأنه جزؤه، والأفعال التامة موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها معاً، والأفعال الناقصة موضوعة لتقرير الفاعل على صفة، فتكون الصفة خارجة عن مدلولها).
وقال الجامي في شرح الكافية ص٦٨١: (ولا شك أن هذه الصفة خارجة عن ذلك التقرير الذي هو العمدة في الموضوع له، لأن ذلك التقرير نسبة بين الفاعل والصفة، فكل من طرفيها خارج عنها). وانظر شرح الفريد للعصام ٣٠٨.

يه: وهي قياسيَّةٌ/ إذْ لم يَعُدَّ إلا «كانَ» و «صارَ» و «ما دامَ» و «ليسَ»، ثم قال: ونحوُها مما لا يَسْتَغْني عنِ الخبر(١).

م. ح. وغيرُهُما: بل سماعيَّةٌ مُنْحَصِرَةٌ في «كانَ» و «صارَ» و «أصبحَ» و «أمسَى» و «أضحى»(٢) و «ظَلَّ» و «باتَ» و «آضَ» و «عادَ» و «غَدا» و «راحَ» و «ما زالَ» و «ما بَرِحَ» و «ما انْفَكَّ» و «ما فَتِىءَ» و «ما دامَ» و «ليسَ»(٣).

م. ح: وقد جاءَ «ما جاءَتْ حاجَتَكَ»(٤) و «قَعَدَتْ كأنَّها حَرْبَةٌ»(٥).

---

(١) انظر الكتاب ١/ ٤٥.

(٢) (وأضحى) ساقطة من ت.

(٣) الزمخشري وابن الحاجب عدداً هذه الأفعال، ولم يصرحا بأنها سماعية بل ذكراً خلاف سيبويه فقط.
انظر المفصل وشرح ابن يعيش ٧/ ٩٠، وشرح الرضي ٢/ ٢٩٠.

(٤) ذكر ذلك سيبويه، فلا وجه لتخصيص الزمخشري وابن الحاجب. قال في الكتاب ١/ ٥٠: (ومثل قولهم: ومن كان أخاك؟ «ما جاءت حاجتك» كأنه قال: ما صارت حاجتك، ولكنه أدخل التأنيث على «ما» حيث كانت الحاجة، كما قال بعض العرب: من كانت أمك، حيث أوقع «من» على مؤنث. وإنما صير «جاء» بمنزلة «كان» في هذا الحرف وحده لأنه بمنزلة المثَل).
و «ما» يحتمل أن تكون نافية، أي: ما جاء هذا الأمر حاجتك، وأنت الفعل لتأنيث الخبر نحو «من كانت امك» ويحتمل أيضاً أن تكون استفهامية، أي: أي شيء جاءت حاجتك.
ويؤيد هذا الاحتمال رفع «حاجتك» في بعض الروايات، فالخبر حينئذ «ما» الاستفهامية.
والخوارج هم أول من قال: «ما جاءت حاجتك» قالوه لعبد الله بن عباس رضي الله عنهما حين جاءهم رسولاً من أمير المؤمنين علي رضي الله عنه.
المفصل وشرح ابن يعيش ٧/ ٩٠، الكافية بشرح الرضي ٢/ ٩٠، ٩٢، الكافي شرح الهادي ١/ ٢٦٢، شرح الجامي ٦٨٣، عصام على الجامي ٣١٣، شرح الفريد ٣١٦، اللسان (جيا)، الهمع ١/ ١١٢، شرح ابن عصفور ١/ ٣٧٦.

(٥) (أرْهَفَ شَفْرَتَهُ حتى قَعَدَتْ كأنَّها حَرْبَةٌ). قول لأعرابي كما في شرح ابن يعيش ٧/ ٩١، والرضي ٢/ ٩٠، ٩٢، وشرح الفريد ٣١٦.
وفي اللسان جعله من رواية ابن الأعرابي. قال في مادة (قعد): (وحكى ابن الأعرابي: «حَدَّدَ شفرتَهُ حتى قعدتْ كأنها حربةٌ» أي صارت). وانظر تهذيب اللغة ١/ ٢٠١، شرح السبع الطوال ٦٥٣، شرح ابن عصفور ١/ ٣٧٦. =

أي: صارَتْ. قالوا: وليسَ[١] غيرْ ذلكَ[٢].

وكلُّها تدخلُ على الجملةِ الاسميةِ، لإعطاءِ الخَبرِ حُكْمَ مَعْناها[٣]، فَتَرْفَعُ الأوَّلَ اتفاقاً.

بص: ويُنْصَبُ الثاني بالخَبَرِيَّةِ[٤]. ك: بل بالحالِيَّةِ[٥]. قلنا: إذَنْ لم يصحَّ مَعْرِفَةً.

وهي ناقصةٌ عن الأفعالِ بافْتِقارِ فاعِلِها[٦] إلى الخَبَرِ، وبأنْ لا مَفْعولَ مُطْلَقٌ

= والشفرة: السكين العظيم، والحربة واحدة الحراب. وفي «قعد» ضمير يعود إلى الشفرة، و«كأن» واسمها وخبرها في موضع نصب خبر «قعدت» وليس المراد القعود الذي هو في معنى الجلوس، وإنما المراد الصيرورة والانتقال، فلذا استعمل مثل «صار».
والمعنى: أرهف حد سكينه العظيم حتى صارت في الحدة وسرعة النفوذ كأنها حربة.
وانظر الجامي ٦٨٤.

(١) ت: ولا.

(٢) أي: لا يتجاوز بـ «جاء» و«قعد» هذين الموضعين ولا يقاس عليهما غيرهما. ذكره الرضي عن الأندلسي. وعن ابن الحاجب أن الأولى طرد «جاء» في مثل «جاء البر قفيزين» وقيل هو حال. قال الرضي: (وليس بشيء، لأنه لا يراد أن البر جاء في حال كونه قفيزين، ولا معنى له). شرح الرضي ٢/ ٢٩٢.
وقال ابن عصفور في شرح الجمل ١/ ٣٨٦:
(أما «جاء» و «قعد» فإنهما لا يستعملان إلا كما سمعا، لما تقدم من أن الكلام الذي استعملتا فيه جرى مجرى المثل فلا يغير عما وضع له).

(٣) ت: معناه.

(٤) مذهب البصريين أن خبر «كان» وأخواتها منصوب نصب المفعول به، لكنهم لا يسمونه مفعولاً بل خبراً لها، لما تقرر من أن كل مفعول لا بد له من فاعل، وقد يستغنى عن المفعول، ولكن لا يستغنى عن خبرها.
انظر الإنصاف (مسألة ١١٩) ٢/ ٨٢١، شرح الرضي ٢/ ٢٩٢، شرح ابن يعيش ٧/ ٩٠، شرح ابن عصفور ١/ ٤١٩.

(٥) انظر الإنصاف ٢/ ٨٢١، والهمع ١/ ١١١.

(٦) ممن أطلق الفاعل على مرفوعها سيبويه في الكتاب ١/ ٤٦ وابن الحاجب في شرح الكافية ص١١٣، والجامي في شرح الكافية ٦٨٥. وهذه التسمية خلاف الأولى عند الرضي. قال في شرح الكافية ٢/ ٢٩٢: (تسمية مرفوعا اسماً لها أولى من تسميته فاعلاً لها).

لها[١]، وعدم دِلالَتِها على الحدَثِ[٢]. وعن عَمَلِها في الفَضَلاتِ كالحالِ، وفي[٣] الظرفِ عند المحققينَ، وأجازه (هر)[٤]. وبألّا تُبْنى للمفعولِ[٥]، ولا يُحْذَفُ خَبَرُها، ولا[٦] يُبْنى منها تَعَجُّبٌ، وأجاز (جا) «ما أكْوَنَ زَيْداً»[٧].

فصل

وخبرُها في شُروطِهِ، وجوازِ تقديمِهِ وتأخيرِه، وتحتُّمِ كلٍّ منهما، وصحَّتِهِ مفرداً وجملةً[٨] كخبرِ المبتدأ، إلّا أنَّه يجوزُ تقديمُهُ معرفةً، نحو «كانَ القائمَ زيدٌ» بخلافِهِ[٩].

وتقديمُ خبرِها عليها يجوزُ فيما ليس أوَّلُهُ «ما»، إلّا «ليسَ» فَمُخْتَلَفٌ فيهِ[١٠]،

---

(١) (لها) ساقطة من د.

(٢) اعترض ابن الحاجب وغيره على تعليل بعضهم وجه نقصانها بعدم دلالتها على الحدث، واختاروا أن سبب نقصانها عدم تمامها بالمرفوع.
انظر شرح الوافية ٥٥٥، المرتجل ١٢٤، الكافي شرح الهادي ١/ ٢٣٢، الرضي ٢/ ٢٩٠، شرح الفريد ٣٠٨ - ٣٠٩، وفيه تحقيق بديع، الهمع ١/ ١١٥، المقتصد ١/٣٩٨، شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣٤٩.

(٣) في الأصل، ت، د: (ولا في).

(٤) لم أجد هذا للجرجاني.

(٥) أجاز سيبويه أن يقال: مَكونٌ، ولم يُبَيِّنْ على أي وجه هو. وخرجه ابن عصفور على حذف المخبر عنه وحذف الخبر، ثم يقام الظرف أو المجرور - إن وجد في الكلام - مقام المحذوف، فيقال على هذا: كِينَ في الدارِ، والدار مكونٌ فيها، أي: مكونٌ فيها أمرٌ أو قصةٌ، أي: واقعٌ.
وأجاز ذلك الفراء أيضاً، ومنعه أبو علي الفارسي.
انظر الكتاب ١/ ٤٦، شرح ابن عصفور ١/ ٣٨٤ - ٣٨٥.

(٦) (لا) ساقطة من ش.

(٧) لم أجد هذا عند الزجاج، ولا ذكره عنه أحد فيما اطلعت عليه من مصادر.

(٨) الأصل، ش، م: أو جملة.

(٩) شرح الرضي ٢/ ٢٩٧، وشرح الكافية لابن مالك ١/ ٣٩٦.

(١٠) ذهب الكوفيون والمبرد والزجاج والسيرافي والجرجاني وأبو البركات الأنباري وابن مالك وأكثر المتأخرين إلى عدم جواز تقديم خبر «ليس» عليها. =

ويمتنعُ فيما أوّلُهُ «ما»، وجوّزَهُ/ ابنُ كَيْسانٍ[1] في غير «ما دامَ»[2].

وإذا وَلِيَها معرفةٌ ونكرةٌ تعيَّنَتِ النكرةُ للخبريةِ كالمبتدأ. وقد جاءَ العكسُ كقوله:

٣٤٢ - فإنَّكَ لا تُبالي بَعْدَ حَوْلٍ أَظَبْيٌ كانَ أُمَّكَ أَمْ حِمَارُ

= وذهب سيبويه والفارسي وابن برهان والزمخشري والشلوبين وابن عصفور، ونسب القول به للجمهور أيضاً إلى جواز ذلك كما جاز في «كان».
انظر الإنصاف (مسألة ١٨) ١/ ١٦٠، إيضاح الفارسي ١٠١، شرح ابن الناظم ص٥٣، شرح ابن عصفور ١/ ٣٨٨، شرح الرضي ٢/ ٢٩٧، الهمع ١/ ١١٧، شرح الكافية لابن مالك ١/ ٣٩٧.

(١) ت، ن: ن.

(٢) أجاز الكوفيون وابن كيسان تقديم الخبر فيما أوله «ما»، ومنعه البصريون. ووافق البصريين في ذلك الفراء من الكوفيين. وأجمعوا على عدم جواز تقديم خبر «ما دام» عليها.
انظر تفصيل الخلاف وأدلة الفريقين في الإنصاف (مسألة ١٧) ١/ ١٥٥، شرح ابن عصفور ١/ ٣٨٩، شرح الرضي ٢/ ٢٩٧، شرح الكافية لابن مالك ١/ ٣٩٧ - ٣٩٨.

٣٤٢ - وافر، لخداش بن زهير كما في سيبويه. ونسبه البغدادي لثروان بن فزارة العامري الصحابي.
ويروى:

فإنك لا يَضُورك بعد عام

وقد أنكر البغدادي رواية (بعد حول) المذكورة هنا، وقال: (ولم أر رواية «فإنك لا تبالي» لأحد إلا للنحويين). كما يروى: فإنك لا يضرك. والأم هنا بمعنى الأصل. وبه يسقَط رد الغندجاني على ابن السيرافي حيث قال في شرح أبيات سيبويه: (كيف يكون الظبي والحمار أُمَّيْنِ، وهما ذَكَرُ الحيوان؟).
والشعر يصف الزمان وإطراح مراعاة الأنساب، يقول: لا تبالي بعد قيامك بنفسك واستغنائك عن أبويك من انتسبت إليه. وذكر الحول لمناسبة ذكر الظبي والحمار، لأنهما يستغنيان بأنفسهما بعد الحول.
والشاهد: رفع النكرة (ظبي) اسماً لكان، ونصب (امك) وهو معرفة خبراً لها. وهو من ضرورات الشعر. وقد عده ابن هشام وغيره من أوهام بعض النحويين، وقدر (ظبي) اسم لكان محذوفة مفسرة بكان المذكورة، أو مبتدأ. قال: والأول أولى، لأن همزة الاستفهام بالجمل الفعلية أولى منها بالاسمية، وعليهما فاسم كان ضمير راجع إليه، وقول سيبويه: =

وقوله:

٣٤٣ - أَسَكْرانُ كانَ ابْنَ المَراغَةِ إذْ هَجا
تَميماً بأرضِ الشامِ أمْ مُتَساكِرُ

وقوله:

٣٤٤ - . . . . أَسِحْرٌ كان شِعْرَكَ أمْ جُنونُ

=(أنه أخبر عن النكرة بمعرفة) واضح على الأول. الكتاب ١/٤٨، المقتضب ٤/ ٩٤، شرح المفضليات ٦٠٠، المفصل ٢٦٤، إيضاح ابن الحاجب ٢/ ٧٥، شرح السيرافي ١/ ٣٧٩، تفسير عيون سيبويه ق١١/أ، شرح ابن عصفور ١/ ٤٠٥، شرح الرضي ٢/ ٣٠٠، الخزانة ٧/ ١٩٢، المغني ٧٦٨.

٣٤٣ - طويل، للفرزدق (ديوانه ٤٨١).

ابن المراغة: يعني به جريراً، والمراغة لقب أمه، وهي الأتان التي لا تمتنع من الفحول. وعنى بتميم بني دارم بن مالك بن حنظلة، وهم رهط الفرزدق من تميم، وجرير تميم أيضاً من كليت بن يربوع بن حنظلة، فلم يعتد الفرزدق برهط جرير من تميم احتقاراً لهم.

والشاهد فيه كالذي في سابقه حيث رفع (سكران) اسماً لكان هو نكرة، ونصب (ابن المراغة) خبراً وهو معرفة. قال سيبويه: (فهذا إنشاد بعضهم. وأكثرهم ينصب «سكران» ويرفع الآخر على قطع وابتداء) وروي أيضاً برفع (سكران) و(ابن المراغة) ووجهه ابن هشام في المغني بأن «كان» شأنية و«ابن المراغة سكران» مبتدأ وخبر، والجملة خبر «كان». ثم قال: (والصواب إن كان زائدة). وقال أيضاً: (والأشهر في إنشاده نصب «سكران» ورفع «ابن المراغة» فارتفاع المتساكر على أنه خبر لـ «هو» محذوفاً. ويروى بالعكس، فاسم «كان» مستتر فيها).

سيبويه ١/ ٤٩، الخصائص ٢/ ٣٧٥، المغني ٦٣٧، المقتضب ٤/ ٩٣، شرح ابن عصفور ١/ ٤٠٤، الرضي ٢/ ٣٠٠، الخزانة ٩/ ٢٨٨، السيوطي ٢٩٦، الهمع ١/ ٦٧.

٣٤٤ - وافر، لقيس بن الأسلت الأنصاري (ديوانه ٩١). وصدره:

ألا من مبلغ حسان عني

يقوله لحسان بن ثابت رضي الله عنه، وكان يهاجيه. وهو من الأوس، وحسان من الخزرج، واختلف في إسلامه. والمعنى: أسحرت فكان ذلك سبب هجائك أم جننت؟ يتوعده بالمقارضة.

ورواية الشاهد في سيبويه: =

فقيلَ: من القَلْبِ، كنصبِ الفاعل. وقيل: بل رُفِعَتِ النكرةُ برافعٍ مقدَّرٍ، أي: أحَصَلَ ظَبْيٌ كانَ أُمَّكَ؟ ونحوه[١].

ومتى كان أحدُهُما أعرفَ كان هو الاسْمَ[٢] كالعَلَم مع المُبْهَم، ومنه قوله – تعالى –: ﴿فَكَانَ عَٰقِبَتَهُمَآ أَنَّهُمَا فِي ٱلنَّارِ﴾[٣]، ﴿مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا۟﴾[٤] إذ تعرُّفُهُ في[٥] الذِّهْنِ كالعَلَمِ، فكانَ أعرفَ من المضافِ[٦].

= أسحرٌ كان طبُّكَ أم جُنونُ

وفي الخزانة:

أطبٌّ كان سِحْرَكَ أم جُنونُ

ويروى:

أطِبٌّ كان داءَكَ أم جُنونُ

كما يروى:

أطبٌّ كان شأنَكَ أم جُنونُ

والشاهد فيه كالشاهد في سابقَيْهِ، حيث رفع (سحر) اسماً لكان وهو نكرة، ونصب (شعرك) خبراً لها وهو معرفة.

وفي صدره شاهد ذكره ابن مالك، وهو منع صرف (حسان) لأن وزنه (فعلان) واشتقاقه من الحَسّ، ولو كان فَعّالًا من الحُسْنِ لكان منصرفاً.

سيبويه ١/ ٤٩، شرح الكافية لابن مالك ٤/ ٢٠٤٤، شرح الرضي ٢/ ٣٠٠، الخزانة ٩/ ٢٩٥، اللسان (طبب).

(١) انظر مصادر الشواهد الثلاثة المتقدمة في مواضعها.

(٢) ذهب ابن عصفور في شرح الجمل إلى أن الذي يجعل منهما اسماً هو الذي يقدر المتكلم أن المخاطب يعلمه، والذي يجعل خبراً هو الذي يقدر أنه يجهله. ونقل عن ابن الطراوة أن الذي يريد المتكلم إثباته هو الذي يجعله خبراً، والذي لا يريد إثباته يجعله اسماً. شرح جمل الزجاجي ١/ ٤٠٢.

(٣) سورة الحشر، الآية: ١٧.

(٤) سورة الجاثية، الآية: ٢٥.

(٥) د: تعريفه.

(٦) «أنْ» و«أنَّ» المصدريَّتَيْنِ إذا قُدِّرتَا بمصدر معرفة عامَلَتْهُما العرب معالمة المضمر، لا معاملة العلم كما ذكره المصنف هنا، ويجوز أن تجعلا خبراً ويرفع الاسم الآخر على أنه اسم كان ولكنه ضعيف، كما يضعف جعل الضمير خبراً لما هو دونه في التعريف. =

ولكلٍّ منها معنىً:

فـ «كانَ» لتحقيقِ الخَبرِ دائِماً نحو ﴿كَانَ تَوَّابًا﴾[١]. ومنهُ قولُهُ[٢]:

٣٤٥ - . . . . وكانَ ذَهابُهُنَّ لَهُ ذَهابا

وَمُنْقَطِعاً نحو «كانَ زيدٌ قائماً»[٣].

=وحكموا لأنْ وأنَّ بحكم المضمر من المعارف لشبههما به في أنهما لا يوصفان كما لا يوصف المضمر.

قال الطبرسي في مجمع البيان ٨/ ١٠٨ في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓا۟﴾ (يجوز في قوله: ﴿جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ﴾ والرفعُ إلا أنَّ الأجودَ النصبُ، وعليه القراءة).

وقال الزمخشري في الكشاف ٣/ ٥١٣ في قوله تعالى: ﴿مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن﴾ (قرىء: «حجتهم» بالنصب والرفع). وانظر الكتاب ١/ ٥٠، وشرح ابن عصفور ١/ ٤٠٢ - ٤٠٣، والرضي ٢/ ٣٠٠.

(١) سورة النصر، الآية: ٣.

(٢) (قوله) ساقطة من د.

٣٤٥ - وافر، صدره:

يسر المرءَ ما ذهبَ اللّيالي

ولم ينسبه أحد ممن استشهد به لقائل معين.

والشاهد: مجيء (كان) لتحقيق الخبر مستمراً. ولم يستشهد به أحد من النحاة على هذا فيما أعلم، بل استشهدوا بصدره على أن (ما) مع ما بعدها من الفعل في تأويل المصدر المرفوع بأنه فاعل، ولا عائد في اللفظ ولا مقدر، لأن الفعل لازم، والمراد: يسر المرء ذهاب الليالي.

المقتصد ١/ ٢٤٢، الإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٢٣٣، المفصل ٣١٤، شرح ابن يعيش ١/ ٩٧، ٨/ ١٤٢، قطر الندى ص٥٣، التصريح ١/ ٢٦٨، همع الهوامع ١/ ٨١، الدرر ١/ ٥٤، الأشباه والنظائر ٢/ ١٨، شرح أبيات المفصل والمتوسط للجرجاني ٦١٥، شرح شواهد قطر الندى للأعرجي - ورقة ٨/ أ.

(٣) «كان» في هذا المثال تفيد ثبوت فاعلها على صفة، وليست دلالتها على الانقطاع فيه قطعية. وكان الأولى أن يمثل لها بمثل: «كان زيد غنياً فافتقر» أو «كان هذا الفقير غنيًّا» ونحوه.

انظر شرح الوافية لابن الحاجب ٥٥٨، شرح الجامي ٦٨٦، شرح الفريد ٣١١.

وتامَّةٌ، أي: لا يفتقرُ فاعِلُها[1] إلى الخبرِ نحو ﴿كُن فَيَكُونُ﴾[2]. ومنه:

٣٤٦ - إذَا كانَ[3] الشِّتاءُ فَأَدْفِئوني . . . .

وقال:

٣٤٧ - وَعَينانِ قالَ اللهُ كُونَا فَكَانَتَا

---

(١) ش: صاحبها.

(٢) سورة البقرة، الآية: ١١٧.

٣٤٦ - وافر، عجزه:

فَإنَّ الشيخَ يُهْرِمُهُ الشتاءُ

وهو للرُّبَيِّع بن ضَبُع الفَزاري، أحد المعمَّرين. قيل: كان من أطول من كان قبل الإسلام عمراً. وقد عمِّر ٣٤٠سنة. وقيل لغيره، على الخلاف في الشاهد المتقدم برقم (٣٢١) وهو قوله:

إذا عاشَ الفَتَى مائتينِ عاماً فقد ذهبَ اللَذاذَةُ والفَتَاءُ

لأنهما من قصيدة واحدة.

والشاهد هنا أن (كان) تامة، والمعنى إذا حدث الشتاء ووقع.

الجمل ٦٢، الأزهية ١٩٤، المعمرين للسجستاني ٧، أسرار العربية ١٣٥، الشذور ٣٥٤، سمط اللآلىء ٨٠٣، الهمع ١/١١٦، الدرر ١/ ٨٤، وانظر أيضاً مصادر الشاهد رقم (٣٢١).

(٣) د: جاء.

٣٤٧ - طويل، عجزه:

فَعولانِ بالألْبَابِ ما تَفْعَلُ الخَمْرُ

وهو لذي الرمة (ديوانه ٢١٣).

والشاهد إن (كان) هنا تامة كما في البيت السابق. قال ابن جني: («كان» هنا تامة غير محتاجة إلى الخبر، فكأنه قال: وعينان قال الله: أحدثا فحدثتا، أو أخرجا إلى الوجود فخرجتا).

ويجوز في عجزه نصب (فعولان) على القطع، أي الحال من الفاعل في (كانتا) على تمام (كان). وفيه شاهد على أن (عينان) جاء على الأصل بصيغة التثنية، ووصف بها كذلك.

وقال ابن جني أيضاً: (الزيادي عن الأصمعي قال: حضر الفرزدق مجلس ابن أبي إسحاق فقال له: كيف تنشد هذا البيت: وعينان... الخ، فقال الفرزدق: كذا أنشد، فقال ابن أبي إسحاق: ما كان عليك لو قلت: فَعولَيْنِ؟ فقال الفرزدق: لو شِئْتُ أن تُسَبِّحَ=

وبمعنى «صارَ». كقولهِ:

٣٤٨ - . . . . قَطا الحَزْنِ قد كانَتْ فراخاً بُيوضُها

ومُضَمَّنَةٌ ضميرَ/ الشَأْنِ، كقوله:

٣٤٩ - إذا مِتُّ كانَ النـاسُ نِصْفانِ شامِتٌ
وآخَـرُ مُـثْـنٍ بـالـذي كـنـتُ أصْـنَـعُ

وزائدةٌ بشرط المُضِيِّ. كقوله:

٣٥٠ - جِيَادُ بَني أبي بكرٍ تَسامى عـلى كـانَ الـمُـسَـوَّمَـةِ الـعِـرَابِ

=لَسَبَّحَتْ. ونهض فلم يعرف أحد في المجلس ما أراد بقوله: لو شئت أن تسبح لسبحت، أي: لو نصب لأخبر أن الله خلقهما وأمرهما أن تفعلا ذلك، وإنما أراد أنهما تفعلان بالألباب ما تفعل الخمر).

مجالس العلماء للزجاجي ٨٥، الخصائص ٣/ ٣٠٢، المساعد ١/ ٧٣، وعزاه هارون في معجم الشواهد لموضعين من الإنصاف للأنباري ولم أجده فيهما.

٣٤٨ - طويل وصدره:

بِتَيْهاءَ قَفْرٍ والمَطِيُّ كأنَّها

وهو لعمرو بن أحمر الباهلي (ديوانه ١١٩) وهو إسلامي مخضرم. ونسبه ابن مالك في شرح الكافية لذي الرمة. ونسبه ابن يعيش إلى ابن كنزة، ولم أعرف من هو.

تيهاء: صحراء يضل فيها الساري. قفر: خلاء موحشة. القطا: ضرب من الطير، وإضافة إلى الحزن لأنه قليل الماء، فيكون قطاة أشد عطشاً، فإذا أراد الماء أسرع ليعود إلى فراخه، وشبه المطي بها لسرعتها في ذلك.

والشاهد: إن (كانت) فيه بمعنى (صارت)، ولو بقيت (كان) على حالها ولم تقدر بـ «صار» لفسد المعنى، لأنه محال.

الإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٨٠، شرح ابن عصفور ١/ ٤١٢، شرح التبريزي للحماسة ١/ ٧٠، المفصل ٢٦٥، شرح ابن يعيش ٧/ ١٠٢، شرح الكافية لابن مالك ١/ ٣٩٣، شرح التسهيل ١/ ٥٦.

٣٤٩ - تقدم صدره برقم (٥٢). وذكرت هناك كل ما يتعلق به.

٣٥٠ - وافر، لا يعرف قائله:

ويروى (سراة) مكان (جياد). والجياد جمع (جواد): الفرس السريع. =

وقوله:

٣٥١ - . . . . وَجِـيْـرانٍ لَنَـا كَـانُـوا كِـرامِ

وجَوَّزَ (قا)(١) زيادةَ مُضارِعِها كقول حَسّانَ:

٣٥٢ - كَـأَنَّ سَـبِـيْـئَةً مِـنْ بَيْـتِ رَأْسٍ يـكـونُ مِـزاجُـهـا عَـسَـلٌ وَمَـاءُ

= ويروى (المطهّمةِ) مكان (المسومة)، والمسومة من السمة، أي الخيل المعلمة. تسامى: أصله تتسامى من السمو وهو العلو. ويروى (تساموا). والشاهد زيادة (كان) بين الجار والمجرور، والمراد: على المسومة العراب.
وذكر ابن مالك أن ذلك شاذ. وغيره لم يذكر فيه شذوذاً.
الإيضاح لابن حاجب ٢/ ٧٩، سر الصناعة ١/ ٢٩٨، أسرار العربية ٥٦ شرح ابن عصفور ١/ ٤٠٨، المقتصد ١/ ٤٠٢، المفصل ٢٦٥، شرح ابن يعيش ٧/ ٩٨، ١٠٠، خزانة الأدب ٩/ ٢٠٧، مفتاح العلوم ٥١، شرح التسهيل: ١/ ٥٩، إشارة الهداية في علم النحو لأبي حيان ٧٣، شرح الشواهد للعاملي ٨٤ الأشباه والنظائر ٢/ ٣١١، المساعد ١/ ٢٧٠، العيني ٢/ ٤١، التصريح ١/ ١٩٢.
٣٥١ - وافر، صدره:

فـكـيـفَ إذا مـررتَ بـدارِ قـومٍ

وهو للفرزدق (ديوانه ٨٣٥). من قصيدة له في مدح هشامِ بن عبد الملك.
والشاهد: زيادة (كانوا) بين الصفة والموصوف. كذا قال الخليل وسيبويه وجمهور النحويين. وخالفهم المبرد والفارسي، وتبعهما الرضي وابن هشام وغيرهما بناء على أن اسم كان الضمير وهو الواو، وخبرها «لنا» متقدم عليها، وكرام صفة لجيران.
قال ابن هشام: (وليس من زيادتها قوله: فكيف إذا مررت. . . الخ لرفعها الضمير، خلافاً لسيبويه، لأنها مسندة إلى الضمير الذي هو الواو، وذلك يدل على الاهتمام بها).
سيبويه ٢/ ١٥٣، جمل الزجاجي ٦٢، شرح ابن عصفور ١/ ٤١٠، المغني ٣٧٧، السيوطي ٢٣٦، شرح الرضي ٢/ ٢٩٤، مجاز القرآن ٢/ ٧، العيني ٢/ ٤، التصريح ١/ ١٩٢، ابن عقيل ١/ ١٢٢، النقائض ١٠٥، الأشموني ٢٤٠.

(١) ت: أبو البقاء.

٣٥٢ - وافر، ديوان حسان (١/ ١٧ تحقيق وليد عرفات - بيروت ١٩٧١م).
ورواية المبرد (سلافة) مكان (سبيئة) وهي رواية السيرافي والشنتمري أيضاً.
السبيئة: الخمر. وبيت رأس: موضع بالشام. =

برفعِ «مزاج»[١].

وقد تعملُ محذوفة كقولهم: «إنْ خَيْراً فخيرٌ، وإنْ شَرّاً فَشَرٌّ»، «إنْ خِنْجَراً فَخِنْجَرٌ، وإنْ سَيْفاً فَسَيْفٌ»[٢]، ويجوز في مثل ذلك رَفْعُهُما، ونَصْبُهُما، ونصبُ الأولِ ورفعُ الثاني، والعكسُ، والتقاديرُ مختلفةٌ[٣].

ويجوزُ مع «لو» في نحو «ائْتِني بِدَابَّةٍ ولو حِماراً»[٤].

= والشاهد زيادة (يكون) مضارع كان عند أبي البقاء العكبري على رواية رفع (مزاج) والرواية المشهورة نصب مزاج، وبها استشهد سيبويه على مجيء اسم كان نكرة وخبرها معرفة وهو من القلب الذي يشجع عليه أمن الإلباس.

وكان المازني يرويه.

يكون مزاجها عسلًا وماءُ

يريد: فيه ماء.

ويروى برفع المزاج والعسل على إضمار الشأن.

وفي توجيه كل رواية أقوال كثيرة. تنظر في مصادر الشاهد الآتية:

سيبويه ١/ ٤٩، المقتضب ٤/ ٩٢، جمل الزجاجي ٥٨، المحتسب ١/ ٢٧٩، الأصول ١/ ٧٣، ٩٤، التبصرة ١/ ١٨٦، معاني الفراء ٣/ ٢١٥، الكامل ٧٣، الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ١٤٧، المفصل ٢٦٤، شرح المرزوقي ٤/ ١٩٣، المغني ٥٩١، ٩١٢، السيوطي ٢٨٧، صحاح الجوهري (رأس) معجم البلدان ٢/ ٣٢١.

(١) شرح الرضي ٢/ ٢٩٤، وقال بزيادتها أيضاً أبو نصر الحسن بن أسد الفارقي في شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص٦٢.

(٢) قال سيبويه ١/ ٢٥٨: (هذا باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف. وذلك قولك: «الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخير، وإن شراً فشر» و «المرء مقتول بما قتل به أن خنجراً فخنجر وإن سيفاً فسيف»). وذكر ابن مالك الأول على أنه حديث، قال: (وفي الحديث: المرء مجزي بعمله إن خيراً فخير وإن شراً فشر) شرح الكافية ١/ ٤١٨، وانظر شرح السيرافي ٣/ ٣٢٠، الايضاح ١/ ٣٨٠، الاستغناء ٢٢٧، شرح الكافية لابن الحاجب ٤٨، الهمع ١/ ١٢١، الأشموني مع حاشية الصبان ١/ ٢٤٢.

(٣) انظر الكتاب ١/ ٢٥٨، والإيضاح لابن الحاجب ١/ ٣٨٠، وشرح الكافية لابن مالك ١/ ٤١٩.

(٤) قال سيبويه ١/ ٢٦٩: (ومما ينتصب على إضمار الفعل المستعمل إظهاره قولك: «الاطعام ولو تمراً» كأنك قلت: ولو كان تمراً، وآتني بدابة لو كانت حماراً). وانظر شرح الكافية لابن مالك ١/ ٤١٧.

ويجبُ حيثُ عُوِّضَ منها ما بعدَ «أنْ» المفتوحةِ كثيراً، ومع المكسورةِ قليلًا.

يه: ومن الأوَّلِ قولُهُ:

٣٥٣ - أبـا خُـرَاشَـةَ إمّـا أَنْـتَ ذَا نَـفَـرٍ فـإنَّ قَـوْمِـي لـم تَـأْكُـلْهُـمُ الـضَّـبُـعُ

قلتُ: فيهِ نظرٌ[1]. ومنه «أمّا أنْتَ منطلقاً انطلقتُ» أي: لأنَ كُنتَ، حُذِفَ اللامُ مع «أنْ» قياساً، وحُذِفَ «كانَ» فوجبَ انفِصالُ[2] الضميرِ وعُوِّضَ مِنْ «كانَ» ما.

---

٣٥٣ - بسيط، للعباس بن مرداس السلمي (ديوانه ١٢٨) ط بغداد ١٩٦٨م.

وأبو خراشة: كنيته خفاف ابن ندبة. وهو والعباس بن مرداس صحابيان، وكان بينهما ملاحاة.

النفر: رهط الرجل. الضبع: السنة المجدبة. يعني أنهم لم يجدبوا فيضعفوا وتسقط قواهم، أي: إن كنت عزيزاً كثير القوم فإني مثلك، قومي موفورون لم تصح بهم السنون.

والشاهد: أعمال «كان» محذوفة وجوباً حيث عوضت منها «ما» تعويضاً لازماً بعد «أن» المفتوحة، ودليل أعمالها نصب (ذا نفر) خبراً لها، والتقدير: لأن كنت ذا نفر قويت وشددت.

وذهب أبو علي الفارسي وتبعه ابن جني في الخصائص إلى أن «ما» الزائدة هنا هي العاملة للرفع والنصب، لا «كان» المحذوفة، لأن الشيء إذا عاقب الشيء ولي من الأمر، ما كان المحذوف يليه عندهما.

وفي البيت شاهد آخر ذكره ابن هشام في المغني، وهو أن «أن» تكون شرطية كـ «إن» بدليل مجيء الفاء بعدها.

وفيه شاهد عند ابن عصفور على تأنيث (الضبع).

سيبويه ١/ ٢٩٣، الخصائص ٢/ ٣٨١، المصنف ٣/ ١١٦، ابن الشجري ١/ ٣٣٤، ٣٥٣، الإنصاف ١/ ٧١، المقرب ١/ ٢٥٩، شرح ابن عصفور ٢/ ٣٨١، شرح الكافية لابن مالك ١/ ٤١٨، أوضح المسالك ١/ ٢٦٥، المغني ٥٤، ٨٤، ٥٧٢، ٩١١، السيوطي ٤٣، ٦٥، الاشتقاق ٣١٣، الشعر والشعراء ٢٥٨، شرح ابن يعيش ٢/ ٩٩، ٨/ ١٣٢.

(١) وجه النظر ذكر في حاشية (ت) عن شرح المفصل للمصنف، وهو أن «أما» شرطية بمعنى «مَهْمَا» ونظيره أمّا زيدٌ فَقائِمٌ.

(٢) ش: اتصال.

والثاني كقوله: /

٣٥٤ - إما أَقَمْتَ وإمّا أَنْتَ مُرْتَحِلًا   فاللهُ يَكْلأُ مَا تَأْتِي وَمَا تَذَرُ

وتختصُّ بجوازِ إلغائِها وَسَطاً اتفاقاً نحو «قائِمٌ كانَ زَيْدٌ»(١).

وقد يكونُ اسمُها وخبرُها ضَمِيرَيْنِ مُتَّصِلَيْنِ كقوله:

٣٥٥ - فإنْ لَا يُكنْها أوْ تَكُنْهُ فإنَّهُ   أخوها غَذَتْهُ أُمُّهُ بِلِبَانِهَا

---

٣٥٤ - بسيط. قال البغدادي: (هذا البيت في كتب النحو لم أظفر بقائله ولا تتمته، والله أعلم به).

وقد وهم المصنف هنا في رواية البيت، فإنه لا يروى كما ذكره بكسر «إما» الأولى والثانية حتى يستقيم له الاستشهاد به على أعمال «كان» المحذوفة بعد «إما» المكسورة. وإنما الرواية فيه كما في جميع المصادر:

إمّا أقمتَ وأمّا أنتَ مرتحلٌ

بكسر «إمّا» الأولى وفتح الثانية فيكون الاستشهاد به كالذي في سابقه على حذف «كان» بعد «أن» المفتوحة.

قال ابن هشام: الرواية بكسر «إن» الأولى وفتح الثانية. وقال الزمخشري بعد إنشاد البيت (بكسر الأول وفتح الثاني). وكذا قال ابن الحاجب، وزاد أن فتح الثاني واجب لأنه مثل: (امّا أنت منطلقاً). وروي: (وإما كنت مرتحلًا) قال ابن يعيش: (فمن رواه «كنت» كسر «إمّا» في الأول والثاني لظهور الفعل معهما، ومن رواه «وإما أنت» كسر «إما» الأولى لظهور الفعل معها وفتح الثانية لحذف الفعل).

أما ما ذكره المصنف من أعمال «كان» محذوفة بعف «إنْ» المكسورة فهو قليل، وشاهده قوله:

أو ثُلَّةٌ مِنْ غَنَمٍ إمّا لا

أي: إن كنت لا تجد غيرهما. وكذا ذكره ابن عقّيل في المساعد.

وفيه شاهد عند المبرد - كما نقله الأزهري - على أنك إذا أتيت بـ «أما» و«إما» فافتح الهمزة مع الأسماء، واكسرها مع الأفعال.

إيضاح ابن الحاجب ١/ ٣٨٣، شرح ابن يعيش ٢/ ٩٨، ٩٩، المغني ٥٤، خزانة الأدب ٤/ ١٩، السيوطي ٤٤، شرح الكافية لابن مالك ١/ ٤١٨، المساعد ١/ ٢٧٤.

(١) شرح الكافية لابن مالك ١/ ٤١١، وشرح ابن يعيش ٧/ ١٠٠.

٣٥٥ - تقدم برقم (٥٧).

و «صار» للانتقال. نحو «صارَ زيدٌ أميراً».

وتامةٌ، فَتُعَدّى بـ «إلى» غالباً، نحو «صارَ زيدٌ إلى عَمْرٍو»(١). قال:

٣٥٦ - أيْقَنْتُ أنّي لامَحالَهْ حيثُ صارَ القومُ صائِرْ

ولا يُخْبَرُ عنها وعمّا(٢) أوّلُهُ «ما»(٣) بماضٍ. قيل: ولا في أخَواتِها(٤).

و «أصبحَ» و «أمسى» و «أضحى» لإفادةِ اقترانِ مضمونِ الجملةِ بأوْقاتها. وتامّةٌ بمعنى: دخلَ في الصُبْحِ والمَساءِ والضَّحْوَةِ. ومنه قولُ الشاعر:

٣٥٧ - . . . . إذا الليلَةُ الشَّهْبَاءُ أضْحى جَليدها

---

(١) انظر شرح الرضي ٢/ ٢٩١، شرح الفريد ٣١١، المفصل وشرحه لابن يعيش ٧/ ١٠٣.

٣٥٦ - مجزوء الكامل. لقس بن ساعدة الأيادي من أبيات له مشهورة.

والشاهد: مجيء (صار) تامة. والمعنى: أيقنت أني حيث انتقل القوم منتقل، فـ «صائر» خبر «إن»، والقوم فاعل لصار التامة.

البيان والتبيين ١/ ٣٠٩، الأغاني ٤/ ٤٠، شرح الرضي ٢/ ٢٩١، الخزانة ٩/ ١٨٨.

(٢) ش: ولا عما.

(٣) وهي «ما زال، ما برح، ما فتىء، ما انفك، ما دام».

(٤) في هذه المسألة تفصيل: أما «ليس» فيجوز أن يخبر عنها بماض اتفاقاً، إجراء لها مجرى ما حكى سيبويه من قولهم: «ليسَ خَلَقَ الله مِثْلَهُ».

وأما غير «ليس» من هذه الأفعال فقد منع الكوفيون أن يخبر عنه بماض مطلقاً. البواقي.

انظر الكتاب ١/ ٧٠، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٨٠ - ٣٨١.، الهمع ١/ ١١٣.

٣٥٧ - طويل، صدره:

ومن فَعَلاتي أنّني حَسَنُ القِرى

وهو لعبد الواسع بن أُسامة، وحُرِّفَ في معجم الشواهد لهارون إلى أمامة.

الليلة الشهباء: المجدبة الباردة. أضحى جليدها: دخل جليدها في وقت الضحى. يريد أنه طال مُكْثُهُ لشدة البرد ولم يذب عند ارتفاع النهار. يصف نفسه بالكرم وأنه حسن القرى للأضياف، حتى عند عزة الطعام والجدب.

والشاهد: مجيء أضحى تامة مكتفية بالمرفوع. والمعنى: دخل جليدها في الضحى.

شرح ابن يعيش ٧/ ١٠٣، ١٠٤، أمالي ابن الحاجب ٨٦/ب، همع الهوامع ١/ ١١٦، الدرر ١/ ٨٥، الأشموني ١/ ٢٣٦.

وبمعنى «صارَ» كقوله:

٣٥٨ - أصْبَحْتُ لا أحْمِلُ السِّلاحَ ولا أمْـلِكُ رَأْسَ الـبـعـيـرِ إنْ نَـفَـرا

ش: وزائدةٌ نحو «ما أصْبَحَ أبْرَدَها، وما أمْسى أدْفَأَها»(١).

و «ظَلَّ» و «باتَ» لإفادَةِ اقْتِرانِ مضمونِ الجُملةِ بِوَقْتَيْهِما، وهو النهارُ كلُّهُ والليلُ كلُّهُ.

وبمعنى «صار»/ كقوله - تعالى -: ﴿ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا﴾(٢). ومنه قوله - ﷺ -: «أيْنَ باتَتْ يَدُهُ»(٣).

---

٣٥٨ - منسرح، للرُبَيِّع بن ضَبعُ الفَزاري. وهو أحد المعمَّرينَ كما مر في الشاهد رقم ٣٤٦. والبيت أحد أبيات له يذكر فيها حاله وسنه.

والشاهد استعمال (أصبح) بمعنى (صار)، أي: صرت لا أحمل السلاح، ولا أملك رأس البعير.

سيبويه ١/ ٨٩، النوادر ١٥٩، المعمرين٧، جمل الزجاجي ٥٢، شرح السيرافي ١/ ٢١٥، التبصرة ١/ ٣٣٠ - ٣٣١، المستقصي ٢/ ١٩٢، أمالي القالي ٢/ ١٨٥، أمالي المرتضى ١/ ١٨٥، شرح ابن عصفور ١/ ٤١٤، المقتصد ١/ ٢٣٧، الرد على النحاة لابن مضاء ١٣٢، التصريح ٢/ ٣٦، اللسان والتاج (ضمن) الأشباه والنظائر ٤/ ٦٤.

(١) بزيادة «أصبح» و «أمسى» بين «ما» التعجبية وخبرها. ويعنون الدنيا. وقد نسب الرضي حكاية ذلك للأخفش في شرح الكافية ٢/ ٢٩٥، ونسبه ابن عصفور في شرح الجمل ١/ ٤١٥ وابن مالك في شرح الكافية ١/ ٤١٣ - ٣١٤ للكوفيين. وانظر الأصول ١/ ٦٤.

(٢) سورة النحل، الآية: ٥٨.

(٣) قوله ﷺ: (إذا استيقظ أحدكم من نومه فلاَ يغمِس يَدَهُ في الإناء حتى يَغْسِلها ثلاثاً فإنه لا يَدْري أينَ باتتْ يدُهُ). رواه البخاري في كتاب الطهارة من صحيحه ١/ ٢٢٩، ومسلم في صحيحه (كتاب الطهارة رقم ٢٧٨) والإمام مالك في الموطأ (الطهارة ١/ ٢١) وأبو داود (الطهارة رقم ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥).

ومجيء (بات) بمعنى (صار) أجازه الزمخشري في المفصل، ورده ابن مالك بأنه لا حجة له في ذلك.

ونقل الرضي في شرحه ٢/ ٢٩٥، أن الأندلسي أجاز ذلك استدلالاً بالحديث المتقدم، قال: لأن النوم قد يكون بالنهار، وانظر شرح ابن يعيش ٧/ ١٠٥.

و «وما زالَ» و «ما فَتِيءَ» و «ما بَرِحَ»[1] و «ما انفكَّ» لاستمرار خبرها لفاعِلِها مُذْ قَبلَهُ، ويلزَمُها النفيُ لفظاً أو تقديراً، كقوله - تعالى -: ﴿تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾[2]، وقول الشاعر:

٣٥٩ - فقلتُ لَها واللهِ أَبْرحُ قاعِداً

وقوله:

٣٦٠ - تَنْفَكُّ تَسْمَعُ[3] ما حَيِيْـ ـتَ بِهالِكٍ حَتّى تَكونَهْ

وقوله:

٣٦١ - تَزالُ حِبالٌ مُبْرَماتٌ أُعِدُّها

(١) في ت قدمت على (ما فتيء).
(٢) سورة يوسف، الآية: ٨٥.
٣٥٩ - طويل، صدره:

ولو قَطَّعوا رأسي لَدَيْكِ وأَوْصالي

وهو لامرىء القيس (ديوانه ٣٢). ورواية الديوان:

فقلتُ يمينُ الله أبرحُ قاعِداً

كما يروى: (تالله أبرحُ قاعداً).
وفيه شاهد على رواية (يمين الله) ذكره سيبويه وغيره وهو رفع (يمين الله) على الابتداء، والخبر محذوف، أي: لازمني، ونحوه. ويروى بنصب (يمين) على أن أصله: أحلف يمين الله، فلما حذف منه الباء وصل فعل القسم إليه بنفسه، ثم حذف القسم وبقي منصوباً به.
سيبويه ٣/ ٥٠٤، المقتضب ٢/ ٣٢٦، جمل الزجاجي ٨٥، الخصائص ٢/ ٢٨٤، ابن الشجري ١/ ٣٦٩، التبصرة ١/ ٤٤٨، ٤٥٤، الشيرازيات ٢٧/أ، معاني الفراء ٢/ ٥٤، الأصول ١/ ٣٤٨، المغني ٨٣٤، السيوطي ١١٨، شرح ابن يعيش ٧/ ١٠٩.
٣٦٠ - تقدم هذا الشاهد برقم ٥٨.
(٣) ش: (ما تسمح).
٣٦١ - طويل، عجزه:

لها ما مَشى يَوْماً على خُفِّهِ جَمَلْ

وهو لليلى امرأة سالم بن قحفان. ومن أبيات ثلاثة قالتها في سياق قصة طريفة مع زوجها. مبرمات: محكمات. والضمير في (لها) للإبل المذكورة في شعر آخر. =

وتكونُ تامَّةً فلا يلزمَها النفيُ، نحو «بَرِحَ» و «زالَ» و «أنْفكَّ».

ولا تدخلُ «إلّا» في خَبَرِها «إذْ»[١] مَعْناها الإثباتُ، فمعنى «ما زالَ زيدٌ كذا»: ثَبَتَ، ولا يصحُّ «ثَبَتَ إلّا كذا»، إذْ لا يُفيدُ. ومن ثَمَّ خُطِّىءِ ذو الرِّمَّةِ في قوله:

٣٦٢ - حَراجِيْجُ ما تَنْفَكُّ إلَّا مُنَاخَةً   على الخَسْفِ أو نَرْمِي بها بَلَداً قَفْرا

و «ما دامَ» لتوقيتِ أمرٍ بمدةِ ثُبوتِ خَبَرِها لفاعِلِها. ومن ثَمَّ احتاجَ إلى كلامٍ قَبلَهُ، لأنّه ظرفٌ[٢]، و «ما» مصدريةٌ.

ولا يدخلُ/ لفظُ «إلّا» في خَبَرِها، لِما مَرَّ[٣].

و «ليسَ» لِنَفْي مَضمونِ الجملةِ. (كثر): حالًا[٤]. يه. سر: بل مطلقاً[٥]، فالماضي كقولِهِمْ:/ «ليسَ خَلَقَ اللهُ مِثْلَهُ»، والمستقبل كقوله - تعالى -: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾[٦]. قلنا: أراد: في تلك الحالِ.

= والشاهد فيه كالذي في سابقه حيث حذفت حرف النفي من (تزال) والأصل: لا تزال شرح المرزوقي ١٧٢٧، ١٥٨١، مفصل الزمخشري ٢٦٧، الرضي ٢/ ٢٩٥، الخزانة ٩/ ٢٤٥، سمط اللآلىء ٢/ ٦٣١، شرح ابن يعيش ٧/ ١٠٩، شرح أبيات المفصل والمتوسط للشريف الجرجاني ٥٣٣.

(١) ت: أن.

٣٦٢ - تقدم برقم ٣٢٥. وقد ذكرت هناك في تخريجه أقوال المُخَطِّئِينَ لذي الرمة، والوجوه التي ذكرها العلماء في دفع الخطأ عنه، ومصادر جميع ذلك.

(٢) والظرف فضلة فيفتقر إلى جملة اسمية أو فعلية لفظاً أو تقديراً. كذا في جاشية ت.

(٣) من علة عدم دخلوها في (ما زال) وأخواته.

(٤) أي في زمان الحال، مثل: ليس زيد قائماً، أي: الآن. وهو مذهب جمهور النحويين. انظر شرح الرضي ٢/ ٢٩٦، شرح الجامي ٦٩٢، الكافي شرح الهادي ١/ ٢٦٠، شرح ابن عصفور ١/ ٤١٨، شرح الفريد، ٣١٢، شرح ابن يعيش ٧/ ١١١.

(٥) أي في الماضي والحال والمستقبل. انظر الكتاب ١/ ٧٠، الأصول لابن السراج ١/ ٩٣ - ٩٤، شرح الرضي ٢/ ٢٩٦، شرح الجامي ٦٩٢.

(٦) سورة هود، الآية: ٨.

وتتضمَّنُ ضميرَ الشأنِ، كقوله:

٣٦٣ - . . . . وليسَ منها شِفاءُ الداءِ مَبْذولُ

وتختصُّ بجوازِ الاقتصارِ على اسمِها كرأيِ (ش) في «ليسَ غيرُ»[١]. وبِدُخولِ[٢] الواو على خبرِها الجُمْليِّ نحو «ليس زيدٌ إلّا ويَفْعَلُ كَذا». وربَّما شاركَتْها «ما» نحو «ما زيدٌ إلّا ويفعلُ كذا»، «وكانَ» - منفيةً - نحو «ما كانَ زيدٌ إلّا ويفعلُ كَذا».

أفعال المقاربة[٣]

ومما يَسْتَدْعِي اسماً وخبراً أفعالُ المقاربةِ. وهي أفعالٌ وُضِعَتْ لتفيدَ قربَ وقوعِ الخبرِ، أو رجاءَهُ، أو بيانَ الأخْذِ فيهِ[٤]. ولا يُخْبَرُ عنها إلّا بمضارعٍ، فأفْرِدَتْ عن الناقصةِ[٥]. وهي سبعةٌ[٦]:

---

٣٦٣ - بسيط، صدره:

هيَ الشِفاءُ لدائي لو ظَفرتُ بِها

وقد نسب لهشام ابن عقبة أخي ذي الرمة.

ويروى (شفاء النفس). كما يروى: (للداء) مكان (لدائي).

والشاهد: تضمن (ليس) ضمير الشأن، والجملة من المبتدأ والخبر وخبره، والتقدير: وليس الأمر الذي هو شفائي مبذولاً منها.

قال سيبويه: (والوجه والحد أن نحمله على أن في «ليس» إضماراً، وهذا مبتدأ كقوله: «أنه أَمَةُ الله ذاهبةٌ».

سيبويه ١/ ٧١، ١٤٧، المقتضب ٤/ ١٠١، جمل الزجاجي ٦٤، المغني ٣٨٩، السيوطي ٢٤٠، شرح ابن يعيش ٣/ ١١٦، همع الهوامع ١/ ١١١، الدرر ١/ ٨٠.

(١) تقدم رأي الأخفش هذا في حاشية ص٧٧١.

(٢) ش: وتدخل.

(٣) وضعت كلمة (فصل) قبل هذا المبحث في ت، ن، م، د.

(٤) قال العصام في شرح الفريد ٣١٨؛ (وهذه الثلاثة أمور اعتبارية متفاوتة بالنسبة إلى الأفعال والمقامات، وميزانها العرف).

(٥) قال: ابن مالك في شرح الكافية ١/ ٤٥٠: (الأفعال التي تسمى أفعال المقاربة مساوية لـ «كان» وأخواتها في النقصان، واقتضاء اسم مرفوع وخبر منصوب، إلا أن الخبر هنا شذ وروده اسماً منصوباً، أو من جملة اسمية مصدرة بـ «إذا» وإنما اطرد مجيء خبرها فعلاً مضارعاً).

(٦) ش: خمسة.

«عَسَى»، وهي فعلٌ ماضٍ لا مضارعَ لَهُ[1]، ولا تصرُّفُ بوجهٍ. وجاء فيها «عَسى»[2] و «عَسَيْتُ» - بفتح السين وكسرها[3] - إلى: «عَسَيْنَ». قال - تعالى -: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ﴾[4]. و «عَساكَ» إلى «عَساكُنَّ»[5]. ومنه:

٣٦٤ - (يـا أَبـتِ)[6] عَـلَّكَ أوْ عَـسـاكَـا

يه: جَعَلَتْها العربُ رافعةً في حالٍ ناصبةً في أخرى كَلَدُنْ (مع غُدْوةٍ فقط)[7] نُصِبَ ما وَلِيهَا تمييزاً، أو جُرَّ بإضافتِها إليهِ[8]، كقوله:

---

(١) هي عند الزجاج حرف، وذلك لعدم تصرفه، وكونه بمعنى لعل، واتصال ضمير المرفوع انظر الرضي ٢/ ٣٠٢.

(٢) لا وجه لقوله: وجاء فيها «عيسى» لأن العرب اتفقت على فتح السين فهي إذا لم يتصل بتاء الضمير ونونه. انظر شرح الكافية لابن مالك ١/ ٤٥٨، وشرح ابن عصفور ٢/ ١٧٧.

(٣) والفتح أشهر وهو اللغة الفاشية. انظر شرح الكافية لابن مالك ١/ ٤٥٩، وما يأتي في تخريج القراءة.

(٤) سورة محمد، الآية: ٢٢.
قرأ نافع: «عَسِيتُم» بكسر السين هنا وفي سورة البقرة آية ٢٤٦. وقرأ الباقون بفتحها فيهما. الاقناع ٢/ ٦١٠، النشر ٢/ ٤٣٦، الكشف عن وجه القراءات ١/ ٣٠٣، الاتحاف ١٦٠، ارشاد المبتدي ٢٤٦، شرح الكافية لابن مالك ١/ ٤٥٩، شرح ابن يعيش ٧/ ١١٦، التبصرة لمكي ص١٦٠.

(٥) انظر الرضي ٢/ ٣٠٢، وشرح ابن يعيش ٧/ ١١٦.

٣٦٤ - تقدم برقم ١٢٣.
والشاهد فيه عند سيبويه أن الكاف منصوبة المحل تشبيهاً لعسى بلعل، لأنها في معناها. وفيه شواهد أخر ذكرتها في موضعه.

(٦) (يا أبت) ثابتة في نسخة ن فقط.

(٧) ما بين القوسين ساقط من الأصل، ت.

(٨) ذكر سيبويه في الكتاب ٢/ ٣٧٤، أن الكاف في «عساك» منصوبة، قال: (والدليل على أنها منصوبة أنك إذا عنيت نفسك كانت علامتك «ني» قال عمران بن حطان:

ولـي نـفـسٌ أقـولُ لـهـا إذا مـا ... تُـنـازِعـنـي لَعَـلِّي أوْ عَـسـانـي

فلو كان الكاف مجرورة لقال: «عساي»، ولكنهم جعلوها بمنزلة «لعل» في هذا الموضع، فهذان الحرفان لهما في الإضمار هذا الحال، كما كان لـ «لدن» حال مع «غدوة» ليست مع غيرها، وكما أن «لات» إذا لم تعملها في الأحيان لم تعملها فيما سواها، فهي معها بمنزلة «ليس». فإذا جاوزتها فليس لها عمل). وقوله: فهذان الحرفان: يريد «لولا» و «عسى» لأن الباب لهما. وانظر شرح ابن عصفور ٢/ ١٨٠.

٣٦٥ - لَدُنْ غُدْوَةً حتَّى ألاذَ بِخُفِّها بَقِيَّةُ مَنْقُوصٍ مِنَ الظِّلِّ قالِصِ

/ش: بل رافعةً مطلقاً، لكنِ اسْتَعاروا في عَساكَ ضميرَ النصبِ كما فعلوا في[١] «مررتُ بِكَ أنتَ»[٢].

وهي مِنّا للترجِّي[٣]. ومن اللهِ للقطعِ[٤]، أوَ حتْماً لنا على الرَّجاءِ ﴿عَسَى[٥] اللَّهُ أَن يَعْفُوَ عَنْهُمْ﴾[٦].

ويلزمُ خَبَرَها «أنْ» مفتوحةً، لِتُؤَيِّدَ الاستقبالَ. وقد تُحْذَفُ «أنْ» كقولِهِ:

---

٣٦٥ - طويل. لم يستشهد به إلا الزمخشري وابن يعيش في المفصل وشرحه حسب علمي، ولم يذكرا قائله.

ألاذ به: امتنعَ به، مثل «لاذَ». وفي مفصل الزمخشري «ألانَ» وهو تحريف وظل قالص: مرتفع، من قلص الشيء يقلص قلوصاً إذا ارتفع.

والشاهد: نصب «غدوة» بلدن. قال الزمخشري: «وقد نصبت العرب بها «غدوة» خاصة قال: لدن غدوة... تشبيهاً لنونها بالتنوين كما رأوها تنزع عنها وتثبت).

المفصل ١٧٢ شرحه لابن يعيش ٤/ ١٠٠، ١٠١، شرح أبيات المفصل والمتوسط للجرجاني ٣٤٨.

(١) ت: (كما استعاروا فعلوا).

(٢) جاء في تعليق الأخفش على كتاب سيبويه (مخطوطة دار الكتب برقم ٦٥ نحو) بعد قول سيبويه: (وأما قولهم: عساك، فكاف منصوبة) ١/ ٣٨٩: (رأى أبي الحسن أن الكاف في «لولا» في موضع رفع على غير قياس، كما قالوا: «ما أنا كانت ولا أنت كانتا» وهذان عَلَمُ الرفعُ. وكذلك «عساني»).

وانظر شرح الكافية لابن مالك ١/ ٤٦٥، وشرح ابن عصفور ٢/ ١٨٠.

(٣) قال سيبويه ٤/ ٢٣٣: (و«لعل» و«عسى» طمع واشفاق). فالطمع في المجبوب، والاشفاق في المكروه. وانظر الرضي ٢/ ٣٠٢، اللسان (عسى) وشرح الفريد ٣٢٠.

(٤) قال الجوهري (عسى): (وعسى من الله واجبة في جميع القرآن إلا في قوله: ﴿عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُۥٓ﴾. وقال أبو عبيدة: عسى من الله إيجاب، فجاءت على إحدى لغتي العرب، لأن عسى في كلامهم رجاء ويقين).

وانظر الرضي ٢/ ٣٠٢.

(٥) في جميع النسخ (فعسى).

(٦) ﴿فَأُولَٰٓئِكَ عَسَى ٱللَّهُ أَن يَعْفُوَ عَنْهُمْ﴾ [النساء: ٩٩].

٣٦٦ - عَسى الكَرْبُ[١] الذي أمْسَيْتَ فيهِ
يكونُ وراءَهُ فَرَجٌ قريبُ

وقد يُخْبَرُ عنها مع حذفِ «أنْ» باسمٍ كقوله: «عَسى الغُوَيْرُ أبْؤُسا»[٢].

ويصحُّ «زيدٌ عسى، أو عَساهُ أن يفعلَ كذا».

و «كادَ» تُفيدُ القُرْبَ، نحو «كادَ يموتُ»[٣] أي: قارَبَ.

---

٣٦٦ - وافر، لِهُدْبَةَ بنِ الخَشْرَم العُذْرِي. ترجمته في الشعر والشعراء ٢/ ٦٤١ - ٦٩٥.
ويروى: عسى الهم. كما يروى (أمسيت) بفتح التاء وضمها، والفتح أولى لأنه يخاطب ابن عم له يقال له: أبا نمير.
والشاهد: حذف «ان» بعد «عسى». وهو جائز عند سيبويه في النثر على قلة وكذا قال سيبويه والزجاجي. ومذهب جمهور البصريين أنه لا يجوز إلا في ضرورة الشعر.
سيبويه ٣/ ١٥٩، المقتضب ٣/ ٧٠، جمل الزجاجي ٢٠٩، معجم الشعراء للمرزباني ٤٨٣، المقرب ١/ ٩٨، شرح ابن عصفور ٢/ ١٧٦، الضرائر ١٥٣، الحماسة البصرية ١/ ٤٤، العيون الغامزة ١٦٣، المغني ٢٠٣، ٧٥٤، السيوطي ١٥٢، أمالي القالي ١/ ٧١ - ٧٢، المقتصد ١/ ٣٦٠، الكامل ١١١، إيضاح الفارسي ٨٠، التذكرة السعدية ١/ ٣٨، شعراء النصرانية ١٠٠، شرح شواهد ابن عقيل للجرجاوي ٥٦، شواهد الإيضاح للعاملي ٩٩، رغبة الأمل ٢/ ٢٤٣.

(١) ن: الهم.

(٢) هذا مثل من أمثال العرب، قالته الزباء في قصتها المشهورة حين قال لها: ادخلي الغار الذي تحت قصرك، فقالت: عسى الغوير أبؤساً، أي: إن فررت من بأس واحد فعسى أن أقع في أبؤس.
والغوير: تصغير: الغار. وأبؤس: جمع بأس. والشاهد: الإخبار عن (عسى) باسم لتضمنه معنى «كان» مع حذف (أن).
قال سيبويه: (فهذا مثل من أمثلة العرب أجروا فيه «عسى» مجرى «كان»).
وبعض النحاة يذكر هذا على أنه رجز. وقد ورد في ذيل ديوان رؤبة بن العجاج مما وجده ناشره منسوباً إليه في الكتب.
مجمع الأمثال ١/ ٤٢٤، سيبويه ٣/ ١٥٨، المقتضب ٣/ ٧٠، معجم البلدان (الغوير)، شرح الكافية لابن مالك ١/ ٤٥١، المقرب ١/ ٩٩، اللباب للفاضل الإسفراييني ٤٢٦، اللسان (غور، باس، عسى). شرح الرضي ٢/ ٣٠٣، ملحقات ديوان رؤبة ص١٨٥.

(٣) ت: كاد زيد يموت.

ولا تدخلُ[1] «أنْ»، لِيَكْمُلَ مَعنى المقارَبَةِ، إلّا نادراً، تَشْبيهاً[2]. بـ «عَسى» كقولِهِ:

٣٦٧ - قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ البِلى أَنْ يَمْصَحَا

وشذَّ الخَبَرُ عنها بالاسم، كقولِهِ:

٣٦٨ - فَأُبْتُ إلى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آيِباً

---

(١) ت: فلا.

(٢) ت: ولا تشبيها.

٣٦٧ - رجز، نسبه سيبويه لرؤبة، وألحق بديوانه ص١٧٢، وقبله:

رَبْعٌ عَفَا من بعدِ ما قَدْ انْمَحى

البِلى: مصدر بَلَى المنزل، إذا درس. يمصح: من مَصَحَ الشيءُ، إذا ذهب، يصف منزلاً بالبِلى والقدم، وإنه لذلك كاد أن يمصح، أي: يذهب.

والشاهد: دخول «ان» في خبر «كاد» ضرورة. والمستعمل في الكلام إسقاطها ودخلت هنا تشبيهاً بعسى.

وقد أجازه ابن مالك من غير ضرورة، وذكر عدة أحاديث اقترن فيها الخبر بأن، وجعله قليلاً، وأجازه الرضي أيضاً من غير ضرورة.

سيبويه ٣/ ١٦٠، المقتضب ٣/ ٧٥، جمل الزجاجي ٢١٠، الإنصاف ٢/ ٥٦٦، الكامل مع رغبة الأمل ٢/ ٢٤١، المقرب ١/ ٩٨، الاقتضاب ٣٩٦، شرح ابن عصفور ٢/ ١٧٧، إيضاح الفارسي ٨٠، المفصل ٢٧٠، شرح ابن يعيش ٧/ ١٢١، الرضي ٢/ ٣٠٥، شواهد التوضيح ٩٩، الخزانة ٩/ ٣٤٥.

٣٦٨ - طويل، عجزه:

وكَمْ مِثْلِها فارَقْتُها وهيَ تَصْفرُ

وهو لتأبط شراً (ثابت بن جابر بن سفيان الفهمي) ترجمته في الشعر والشعراء ١/ ٣١٢، وهو آخر تسعة أبيات ذكرها له أبو تمام في الحماسة.

وللأبيات قصة طريفة خلاصتها أن بني لحيان من هذيل أخذوا على تأبط شراً طريقه، وقد وجدوه يشتار عسلاً، فقالوا له: استأسر، فكره أن يفعل، ثم صب ما معه من العسل على الصخر ووضع صدره عليه حتى انتهى إلى الأرض من غير طريق فنجا منهم.

وفهم: أبو قبيلة الشاعر، وهو فهم بن عمرو بن قيس بن عيلان.

والشاهد: مجيء خبر (كاد) اسماً، وهو شاذ، وقد استعمل الشاعر هنا الأصل المرفوض الاستعمال وهو الاسم موضع الفعل الذي هو فرع. =

وإثباتُها للمقاربةِ اتفاقاً[١]. كثر: وَنَفْيُها لِنَفْيِها وَنَفْي الوُقوعِ[٢]، كقولهِ – تعالى –: ﴿لَمْ يَكَدْ يَرَنهَا﴾[٣] أي: لم يَرَ ولم يُقارِبْ[٤]، وقولِ[٥] ذي الرُّمَّةِ:

٣٦٩ – إذا غَيَّرَ الهَجْرُ المُحِبِّينَ لَمْ يَكَدْ   رَسِيسُ الهَوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ

وقيل: بل لإثباتِهما[٦]، لقوله – تعالى –: ﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾[٧]،

= ويروى: (وما كنت ائبا) و(لم أك ائبا) ولا شاهد فيه حينئذ.

وقد خطأ ابن جني من رواه بهما ونسبه إلى عدم الضبط، وصحح أن الرواية فيه (وما كدت أيبا).

الإنصاف ٢/ ٥٥٤، شرح الحماسة للتبريزي ١/ ٧٥، الخصائص ١/ ٣٩١، الضرائر ٢٣٥، شرح ابن يعيش ٧/ ١٣، ١١٩، ١٢٥، شرح مشكلات الحماسة لابن جني ٣٧، الحماسة ١/ ٦، أوضح المسالك ١/ ٢٠٢، المساعد ١/ ٢٩٧، المقتصد ٢/ ١٠٤٨، ابن عقيل ١/ ٣٢٥، شرح شواهده للجرجاوي ٥٥، الهمع ١/ ١٣٠.

(١) أي إذا جاءت مثبتة أفادت مقاربة وقوع الفعل بالاتفاق.

(٢) أي إذا جاءت منفية فهي لنفي مقاربة وقوع الفعل ونفي وقوعه معاً.

(٣) سورة النور، الآية: ٤٠.

(٤) انظر شرح الكافية لابن مالك ١/ ٤٦٨.

(٥) ت: قال.

٣٦٩ – طويل. (ديوان ذي الرمة٨٦).

النأي: البعد. رسيس الهوى: مَسُّهُ، يبرح: يزول، وهو فعل تام.

والشاهد: أن «كاد» إذا نفيت كانت لنفي المقاربة ونفي الوقوع. وقد خطأ بعضهم ذا الرمة في هذا البيت، وسيذكر ذلك المصنف.

دلائل الإعجاز ١٨٩، ١٩٠، الموشح ٢٨٣، التسهيل ٨٠، شرح الكافية لابن مالك ١/ ٤٦٨، أمالي المرتضى ١/ ٣٣٢، الإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٩٥، شرح الكافية لابن الحاجب ١١٤، شواهد التوضيح ٨٠، شرح ابن يعيش ٧/ ١٢٤، ١٢٥، الرضي ٢/ ٣٠٦، خزانة الأدب ٩/ ٣٠٩، العيني ٣/ ٣٧٨، الأشموني ١/ ٢٦٨، اللسان (رسس).

(٦) ت، ن: لإثباتها. والمراد: لإثبات المقاربة والوقوع.

(٧) ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١].

ولِتَخْطِئَةِ ذي الرُّمَّةِ، وعَدْلِهِ إلى «لَمْ أجِدْ»(١).

وقيل: / في الماضي للإثبات كهذَيْنِ(٢)، وفي المستقبلِ لِنَفْيِهما(٣)، لما مرَّ(٤).

و «كَرَبَ» - بفتح الراءِ وكسرِها(٥) - للتقريبِ كـ «كادَ»(٦).

و «جَعَلَ» و «طَفِقَ» و «أَخَذَ» لِبيان الأخْذِ في الفعلِ(٧).

«طَفِقَ(٨) يفعلُ كذا» أي: هو في حالِ الفعلِ، أو: كانَ في حالِهِ، كقوله - تعالى -: ﴿وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا﴾(٩). ولا مُضَارِعَ لها، ولا تَصْحَبُها «أن»(١٠) كـ«كادَ».

---

(١) ذكر أن الشعراء خطأوا ذا الرمة، وقالوا له، ونراه قد برح، فغيره إلى (لم أجد) وعليه فرسيس الهوى منصوب، وعلى هذه الرواية أكثر الرواة.
ووجه تخطئتهم له أن النفي إذا دخل على المضارع من (كاد) أفاد إثبات الفعل الواقع بعده.
وجعل ابن مالك قول ذي الرمة صحيحاً بليغاً، لأن معناه: إذا تغير حب كل محب لم يقارب حبي التغيير، وإذا لم يقاربه فهو بعيد منه، فهذا أبلغ من أن يقول: لم يبرح، لأنه قد يكون غير بارح، وهو قريب من البراح، بخلاف المخبر عنه بنفي مقاربة البراح. انظر أمالي المرتضى ١/ ٣٣٢، شرح الكافية لابن مالك ١/ ٤٦٨، شرح الرضي ٢/ ٣٠٦، شرح ابن يعيش ٧/ ١٢٦.

(٢) ن، د: (لهذين). والمراد: كما هي للإثبات في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾ وفي قول ذي الرمة. وانظر الرضي ٢/ ٣٠٦.

(٣) أي: لنفي المقاربة والوقوع.

(٤) ت: كما مر. والمراد بما مر قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾ [النور: ٤٠] وتخطئة الشعراء لذي الرمة، لأنهم فهموا من نفي المستقبل في البيت الإثبات.
وانظر الرضي ٢/ ٣٠٧.

(٥) لم أجد ذكر الكسر في كتبهم.

(٦) جعل ابن الحاجب (كرب) من أفعال الشروع كطفق، وأخواته الآتية، ويرده ما في صحاح الجوهري. مادة (كرب): (كرب أن يفعل، أي: كاد أن يفعل).
وانظر التسهيل ٥٩، وشرح الفريد ٣٢٠.

(٧) (في الفعل) ساقطة من ت.

(٨) ت: لأن طفق.

(٩) ﴿وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ ٱلْجَنَّةِ﴾ [الأعراف، ٢٢].

(١٠)(أن) ساقطة من ت.

و «أَوْشَكَ» للمُقَارَبَةِ[١] «يوشِكُ» بكسرِ شِينِ المضارعِ، وشذَّ فَتْحُها. ويصحُّ معها إثباتُ «أنْ» وَحَذْفُها[٢].

أفعال القلوب

النوعُ الثاني[٣] (عَمَلُ)[٤] أفعالِ القلوبِ، وهي ما وُضِعَ لِيُفيدَ بيانَ[٥] ما الخبرُ عنه من اعتقادٍ أو ظَنٍّ[٦].

فمنها - لِلعِلْمِ - «عَلِمْتُ» و «رأيْتُ»[٧] و «وجدتُ». وللظنِّ «خِلْتُ»[٨] و«حَسِبْتُ»[٩] و «ظَنَنْتُ»[١٠].

---

(١) (للمقاربة) ساقطة من ش، ت. وأخرت في ش إلى ما بعد قوله (وشذ فتحها).

(٢) الأصل في (أوشك) ترك «ان» إلا أنها تدخل معها تشبيهاً بـ «عسى» وشاع في ذلك حتى ترجح بالاستعمال، وذلك أن الرجاء في «عسى» يناسب الاستقبال المستدعي لذكر «أن» وقرب الحصول في «أوشك» يناسب الحالية المنافية لذكر «ان»، ذكره العصام في شرح الفريد ٣٢٣.
وقد ترك المصنف من أفعال المقاربة «حَرى» و «واخْلَوْلَقَ» و«هَلْهَلَ» و«أنْشَأَ» و«ألَمَّ» و«قام» و«عَلِقَ» و«طَبِقَ» و«أولى». وفي إثبات كل منها خلاف.
انظر التسهيل ص٥٩ شرح الكافية لابن مالك ١/ ٤٤٩ - ٤٥٠، الهمع ١/ ١٢٨- ١٢٩.

(٣) للأول، وهو الأفعال الناقصة.

(٤) (عمل) ساقطة من الأصل.

(٥) (بيان) ساقطة من ت.

(٦) انظر الكافية بشرح الرضي ٢/ ٢٧٦.

(٧) قد يأتي للظن أيضاً. وقد جمع المعنيين قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا﴾. انظر شرح الفريد ٣٠٠، الرضي ٢/ ٢٧٨.

(٨) تأتي للعلم أيضاً كقوله:
دعاني الغواني عَمَّهُمْ وَخِلْتُني لي اسمٌ فلا أُدْعَى بِهِ وهوَ أوَّلُ
وانظر شرح الكافية لابن مالك ٢/ ٥٤٤.

(٩) قد تأتي بمعنى «علم» كقوله:
حسبتُ التُّقى والجودَ خيرَ تجارةٍ رَباحاً إذا ما المرءُ أصبحَ ثاقِلا
انظر شرح الكافية لابن مالك ٢/ ٥٤٢ - ٥٤٣، وشرح الفريد ٣٠٠.

(١٠) قد تأتي بمعنى «علم» كقوله تعالى: ﴿وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ﴾. وانظر شرح الكافية لابن مالك ٢/ ٥٤٤.

ومحتَملٌ[١]، وهي: «زَعَمْتُ»[٢] و «أُنبِئْتُ» و «نُبِّئْتُ» و «أُرِيتُ»[٣] و «أُعْلِمْتُ» و «حُدِّثْتُ» و «خُبِّرْتُ» و «أَخْبِرْتُ»[٤]. تَلي الجملةَ الاسميةَ فتنصبُ الجزأيْنِ. قال:

٣٧٠ - نُبِّئْتُ نُعْماً على الهِجْرانِ عاتِبَةً . . . .

وتختص بمنع الاقتصار على أحد مَعْمولَيْها، إذْ لا يُفيدُ حينئذٍ[٥]. ويجوزُ

(١) أي للعلم والظن.

(٢) تختص (زعم) بعدم الوثوق بالمظنون حتى أنه يشعر بكذبه. وجاء منه التزعم بمعنى التكذب.

وقالوا: (زَعَمُوا مَطِيَّةُ الكَذِبِ) أي: كل كلام مكذوب يصدر يزعموا. قالب في الصحاح (يقال للأمر الذي لا يوثق به: مَزْعَمٌ، أي يَزْعُمُ هذا أنه كذا ويزعمُ هذا أنه كذا) مادة (زعم).

وفي الأساس (زعم): (زعم فلان أن الأمر كيت وكيت، إذا شككت أنه حق أو باطل وأكثر ما يستعمل في الباطل، و«زعموا مطية الكذب» وفي قوله مزاعم، إذا لم يوثق به).

وانظر شرح الفريد ٢٩٦.

(٣) ت، ن: (ورأيت).

(٤) (وأخبرت) ساقطة من ت.

٣٧٠ - من البسيط، تمامه:

سَقْياً ورَعْياً لِذاكَ العاتِبِ الزّاري

وهو للنابغة الذبياني من قصيدة له عدها القرشي في المعلقات، أولها:

عُوجوا فَحَيّوا لِنُعْمٍ دِمْنَةَ الدارِ ماذا تُحَيّونَ مِن نُؤْيٍ وأَحْجارِ

والشاهد: نصب المفعولين بنبئت، وهما الضمير و«نعما».

ولم يستشهد بهذا البيت من النحاة سوى المصنف فيما اطلعت عليه من كتبهم.

ديوان النابغة ٢٣٥، جمهرة أشعار العرب للقرشي ١١٣ (طبعة دار صاد - بيروت).

(٥) الكتاب ١/ ٣٩ - ٤٠، الكفاية بشرح الرضي ٢/ ٢٧٩.

ويجوز الاقتصار على أحدهما إذا دل على المحذوف دليل كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم﴾. أي: لا يحسبن الذين يبخلون به هو خيراً لهم، أو بَخَلَهُمْ هو خيراً لهم. ذكر ذلك ابن مالك في شرح الكافية ٢/ ٥٥٢، والرضي ٢/ ٢٧٩.

حَذفُهُما جميعاً مع قرينةٍ تنبىء عنهُما[١]، كقولهم[٢]: «مَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ»[٣].

وبجواز إلغائِها[٤] إذا توسَّطَتْ أو تأخَّرَتْ، لاستِقلالِ[٥] الجُزأيْنِ كلاماً، فصارت كالحَشْوِ، مثل[٦] «زيدٌ/ علمتُ قائمٌ» أو «زيدٌ قائمٌ علمتُ»[٧]، وإعمالُها، لقوَّةِ تَصَرُّفِها.

وبإلغائِها حتماً بحرفِ الاستفهام، نحو «علمتُ أزيدٌ[٨] عندَك أمْ عمروٌ» أي: علمتُ ما يُجابُ به ذلكَ. أو النفي، نحو «علمتُ ما زيدٌ عندكَ». أو اللامِ، نحو «علمتُ لَزَيْدٌ عندكَ»، إذِ للثلاثةِ[٩] صدرُ الكلامِ، فلا تَصيرُ حَشْواً.

وبابُ: «أعطيتُ» بالعكسِ في هذه الخصائصِ.

فرع:

ويجوزُ كونُ فاعِلِها ومفعولِها ضميرَيْنِ لشيءٍ واحدٍ، نحو «عَلِمْتُني منطلقاً» و «وَجَدْتُكَ قائماً» أي: وجدتَ أنتَ نفسَك قائماً. قال/:

---

(١) وهو أسهل من حذف أحدهما، لكن بشرط الفائدة. شرح الكافية لابن مالك ٢/ ١٥٥٣.

(٢) ت: كقوله.

(٣) مجمع الأمثال ٢/ ٣٠٠، الأمثال لابن سلام ٢٩٠، المستقصي ٢/ ٣٦٢، جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري ٢/ ٢٦٣، فصل المقال لأبي عبيد البكري ٤١٢، اللسان (خيل).
وهذا المثل يضرب في ذم مخالطة الناس، واستحباب الاجتناب عنهم. والمعنى: من يسمع أخبار الناس ومعايبهم يقع في نفسه عليهم المكروه، أي يخل مسموعه صادقاً.
وانظر التبصرة ١/ ١١٤، اللباب ٤١٦، شرح الكافية لابن مالك ٢/ ٥٥٣، الإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٦٥، الرضي ٢/ ٢٧٩، شرح ابن يعيش ٧/ ٨٢.

(٤) في غير ت، د: (ويجوز الغاؤها) وما أثبته أوفق بالسياق لأنه عطف قوله: (وتختص بمنع الاقتصار).

(٥) ت: لاستقال.

(٦) د: نحو.

(٧) شرح الكافية لابن مالك ٢/ ٥٥٦، والرضي ٢/ ٢٧٩.

(٨) ت: أزيداً.

(٩) الاستفهام والنفي ولام الابتداء.

٣٧١ - تَلَفَّتُّ نحوَ الحَيِّ حتى وَجَدْتُني[١]
وَجِعْتُ من الإصغاءِ لِيتاً وأَخْدَعا

ويمتنعُ في أفعالِ الحواسِّ كـ «ضَرَبْتُني» و «شَتَمْتُني».

وأجازوا «عَدِمْتُني»[٢]. قال:

٣٧٢ - لقد كانَ لي عَنْ ضَرَّتَيْنِ عَدِمْتُني

. . . . .

---

٣٧١ - الطويل. من أبيات ثمانية أوردها أبو تمام في الحماسة ونسبها للصمة بن عبد الله القشيري. ونسبها ابن خلكان ليزيد بن الطثرية عن المرزباني، وهي في ديوانه ٧٨، وفي ديوان مجنون ليلى ١٩٨، ١٩٩، وفي ديوان قيس بن ذريح ١٢١، وفي زيادات ديوان ابن الدمينة ١٧٩.

الليت - بكسر اللام - صفحة العنق. الأخدع: عرق في العنق. الإصغاء: الميل. ونصب ليتا وأخدعا على التمييز.

والمعنى أنه أكثر من الالتفات جهة الحي لما حان الفراق حتى وجد نفسه وَجِعَ الليت والأخدع لدوام الالتفات تحسراً في أثر الفائت من أحبابه وديارهم.

والشاهد في قوله: «وجدتني» حيث جاء فاعل «وجد» ومفعولها ضميرين لشيء واحد، ولم يستشهد بالبيت أحد من النحويين فيما أعلم.

ديوان الحماسة ٢/ ٣ - ٤ (تحقيق عبد الله عسيلان - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض - ١٤٠١هـ ١٩٨١م). الأغاني ٥/ ١٢٧، وفيات الأعيان ٦/ ٣٧٠ - ٣٧١، أمالي القالي ١/ ١٩٠-١٩٢، دلائل الإعجاز ٣٣، شرح المرزوقي ١٢١٨.

(١) ت: وجدتها.

(٢) وكذا (فقدتني) أجروهما مجرى (علمتني) ونحوه.

انظر المفصل وشرح ابن يعيش ٧/ ٨٨، أمالي ابن الشجري ١/ ٣٩، شرح الكافية لابن مالك ٢/ ٥٦٣.

٣٧٢ - طويل عجزه:

وَعَمَّا أُلاقي مِنْهُمَا مُتَزَحْزَحُ

وهو لِجرانِ العُوْدِ (ديوانه ٤٠)، واسمُه المستورد، وقيل: عامر. ولقب بجران العود لقوله في زوجتيه في نفس القصيدة:

خذا حَذَراً يا جارَتَيَّ فإنني رأيتُ جِرانَ العَوْدِ قد كادَ يَصْلُحُ =

وقد يَلي المتعدِّي إلى اثنين ثلاثة مفاعيلَ، هي في الحقيقةِ اثنانِ، كقولِكَ: «جعلتُ الشيءَ حُلْواً حامضاً» أي: جامعاً للوصْفَيْنِ[1]. ومنه قوله - تعالى -: ﴿حَتَّىٰ جَعَلْنَٰهُمْ حَصِيدًا خَٰمِدِينَ﴾[2].

وقد أُجْرِيَ القولُ[3] المضارعُ المُسْتَفْهَمُ[4] عنهُ المخاطَبُ[5] مَجْرى الظَّنِّ[6] فَنَصَبَ[7] مَفْعُولَيْنِ، كقولِهِ:

٣٧٣ - متى تقولُ القُلُصَ[8] الرَّواسِمَا

يُدْنِينَ أُمَّ قاسِمٍ وقاسِمَا

= وأراد بجران العود سَوْطاً كان قدُّهُ من جلدِ بعيرِ نحره، وهو أصلب ما يكون من السياط وأشدها. والضرتان: المرأتان، وأراد زوجتيه.

والشاهد: قوله «عدمتني» باتحاد ضمير الفاعل والمفعول.

أمالي ابن الشجري ١/ ٣٩، شرح ابن يعيش ٧/ ٨٨، ٨٩، المساعد ١/ ٣٧٣.

(١) انظر شرح الكافية لابن مالك ٢/ ٥٥١.

(٢) سورة الأنبياء، الآية: ١٥.

(٣) ت: وقد أجرى القوم القول.

(٤) ن: المستبهم.

(٥) سقطت من ش عبارة (المستفهم عنه المخاطب).

(٦) الأصل: العلم.

(٧) الأصل، ت: فينصب.

٣٧٣ - رجز، لِهُدَبَةَ بن الخَشْرَمُ العُذْري.

القلص: جمع قلوص، وهي الناقة الشابة. الرواسم: جمع راسمة، من الرسيم وهو نوع من سير الإبل.

ويروى: أم حازماً وحازم. وأراد ابنة عمه، وهي أخت زياد بن زيد العذري.

والشاهد: اجراء (تقول) مجرى (ظن) ونصب المفعولين بها، وهما (القلص) وجملة يدنين.

الشعر والشعراء ٦٧٢، الجمل ٣١٥، المقرب ١/ ٢٩٥، شرح التبريزي ٢/ ٤٦، الشذور ٣٧٩، شرح ابن عصفور ١/ ٤٦٤، ابن عقيل ١/ ٣٨٠، العيني ٢/ ٤٢٧، همع الهوامع ١/ ١٥٧، الدرر ١/ ١٣٩، الأشموني ٢/ ٣٦.

(٨) ت: القلوص.

وقوله:

٣٧٤ - أمّا الرحيلُ فَدُونَ بَعْدَ غَدٍ[١] فَمتى تقولُ الدارَ تَجْمَعُنا

فَسُلَيْمٌ أَطْلَقَتْ[٢]، وأكثرُ العربِ تَحْكي ما بعدَهُ إذا اختلَّ قَيْدٌ[٣]: أمّا لَفْظُهُ فلا يُغَيَّرُ، ومنه:

٣٧٥ - سَمِعْتُ الناسُ يَنْتَجِعونَ غَيْثاً فقلتُ لِصَيْدَحَ انْتَجِعي بِلالا[٤]

---

٣٧٤ - الكامل، لعمر بن أبي ربيعة المخزومي (ديوانه ٤٩٣ ط دار النشر - بيروت ١٣٩٨هـ).
دون بعد غد: أراد به غداً. والكلام على لسان صاحبة الشاعر.
والشاهد فيه كالذي في سابقه، حيث أعمل (تقول) أعمال (ظن) لأنها بمعناها، حيث أراد الاعتقاد القلبي. والمفعولان هنا هما (الدار) وجملة (تجمعنا).
قال سيبويه بعده: (وإن شئت رفعت بما نصبته فجعلته حكاية).
سيبويه ١/ ١٢٤، جمل الزجاجي ٣١٤، شرح ابن يعيش ٧/ ٧٨، شرح ابن عصفور ١/ ٤٦٢، ٤٦٤، شرح مشكلات الحماسة ٦٢، شرح السيرافي ١/ ٣٦٠، التبصرة ١/ ١١٨، المقتضب ٢/ ٣٤٨، العيني ٢/ ٤٣٤، التصريح ١/ ٢٦٢.

(١) سقط صدر البيت من ش.
(٢) بنو سليم يجرون القول مجرى الظن مطلقاً، سواء كان فعلاً ماضياً، أو مضارعاً، أو أمراً، أو اسم فاعل، أو مصدراً، فيقولون: «قلت زيداً منطلقاً» و«أعجبني قولك: عمراً مقيماً» و«أنت قائل بشراً كريماً».
انظر شرح الكافية لابن مالك ٢/ ٥٦٧.
(٣) سقط من ش عبارة (إذا اختل قيد).
(٤) العجز لم يذكر في ش.

٣٧٥ - من الوافر، لذي الرمة (ديوانه ٤٤٢). من قصيدة له في مدح بلال بن أبي بردة.
الانتجاع: التردد في طلب العشب والماء. صيدح: اسم ناقة لذي الرمة.
والشاهد: رفع (الناس) على الحكاية، أي: سمعت من يقول: «الناس ينتجعون غيثاً» فحكى ما قال القائل، فكأنه قال: سمعت هذا الكلام. قال المبرد في الكامل: فهذا لا يجوز سواه.
وذكر البغدادي في الخزانة أنه روي بنصب (الناس) ذكر ذلك جماعة ثقات منهم ابن السيد في أبيات المعاني، والفارقي في شرح أبيات الايضاح، والزمخشري وغيره. وقال الفارقي في الإفصاح: (البيت يروى بوجهين بنصب الناس ورفعه، فمن نصب فأمره ظاهر بـ«سمعت»، ومن رفع فعلى الحكاية، لأن سمعت فعل غير مؤثر فجاز أن يعلق وتقع بعده الجمل). =

/ برفعِ الناسِ، (أي: سمعتُ من يقولُ)[١].

أو معناهُ[٢] فتُعْمِلُهُ حتماً كقولكَ لِمَنْ هَلَكَ: «قالَ[٣] حَقًّا»، ونحوِهِ.

فرع:

ولبعضِ أفعالِ القُلوبِ مَعْنَى آخرُ تُعَدّى فيه إلى مفعولٍ واحدٍ، وهي «عَلِمْتُ» و «رأيتُ» و «ظننتُ» و «وجدتُ» بمعنى «عرفتُ» و «أبصرتُ» و «اتَّهَمْتُ» و «أَصَبْتُ»[٤].

باب أعطى وكسى

النوعُ الثالثُ تَوَقُّفُ فَهمِيَّتُهُ[٥] على مُتَعَلِّقَيْنِ مُتَغايرينِ، إما بمجرَّدِهِ كـ «كَسَوْتُ»، أو بزيادةٍ عَدَّتْهُ إلى الثاني كـ «أوْلَيْتُ» «وأعطيتُ زيداً درهماً»، وأصله «وَلِيَ زيدٌ عَمْراً» و «عَطا[٦] دِرْهماً» أي: تَناوَلَ[٧]. قال:

٣٧٦ - وتَعْطو بِرَخْصٍ غَيْرِ شَثْنٍ. . . .

= المقتضب ٤/ ١٠، جمل الزجاجي ٣١٥، الكامل ٢/ ٥٣، العقد الفريد ٥/ ٣٣٣، شواهد الكشاف ٢١٢، شرح ابن عصفور ١/ ٣٠٣، شروح سقط الزند ١٢٠٥، الخزانة ٩/ ١٦٧، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب للفارقي ٣٣٠، التصريح ٢/ ٢٨٢، اللسان (صدح، نجع).

(١) ما بين القوسين زيادة من ن، د.

(٢) عطف على (أما لفظه). والمراد باختلال معناه أن لا يكون الفعل بمعنى الظن.

(٣) (قال) ساقطة من ت.

(٤) انظر شرح الكافية لابن مالك ٢/ ٥٤٢، شرح الفريد ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩ مع الحواشي.

(٥) الذي في كافية ابن الحاجب (فهمه) والمعنى واحد، شرح الرضي ٢/ ٢٧٢، وشرح ابن يعيش ٧/ ٨١.

(٦) ن: وأعطا.

(٧) ش: يتناول.

٣٧٦ - طويل، تمامه:

وتعطو برخص غير شثن كأنه أساريعُ ظَبْيٍ أو مَساويكُ إسْحِلِ

لامرىء القيس من معلقته (ديوانه ص١٧). وهو البيت السابع والثلاثون فيها.

العطو: التناول، وفعله عطا يعطو، الرخص: اللين الناعم. الشثن: الغليظ الكز.=

أو بحرفٍ ثم تُوُسِّعَ فيه فحُذِفَ ك «اسْتَغْفَرتُ[(١)] الله ذَنْباً»[(٢)] و «اخْتَرْتُ الرجالَ عَمْراً»[(٣)].

وكلُّ ما أفادَ فائِدَتَها تَعَدّى تَعْدِيَتَها[(٤)]، كقولِهِ:

٣٧٧ - أَمَرْتُكَ الخَيْرَ فافْعَلْ ما أُمِرْتَ بِهِ

. . . .

=الأساريع: جمع أسروع، وهو دود يكون في البقل والأماكن الندية تشبه به أنامل النساء. ظبي: اسم مكان بعينه. مساويك: جمع مسواك. أسحل: شجرة تدق أغصانها في استواء، تشبه بها أصابع النساء في الدقة والاستواء. والمراد: أنها تتناول الأشياء ببنان لين ناعم، لا غليظ ولا كز.

والشاهد: استعمال أصل (أعطى) قبل دخول همزة النقل.

المنصف ٣/٥٨، شرح القصائد السبع الطوال للأنباري ٦٦، شرح المعلقات للزوزني ٥٥، شرح القصائد العشر للخطيب التبريزي ٦٢، شرح ابن يعيش ٦/ ٩٢، ٧/ ١٤٤، حاشية يس ٢/ ٨٥.

(١) ش: استغفر. ولم توضع علامة الشعر في سائر النسخ فأثبت ما فيها ليناسب ما بعده.

(٢) ومنه قوله

استغفرُ الله ذنباً لستُ مُحْصِيَهُ ربَّ العبادِ إليهِ الوَجْهُ والعَمَلُ

انظر سيبويه ١/ ٣٧، المقتضب ٢/ ٣٢٠، الخصائص ٣/ ٢٤٧، أمالي المرتضى ٣/ ٤٧، الاقتضاب ٤٦٠، معاني الفراء ٢/ ٣١٤، المقتصد ١/ ٦١٤، تأويل مشكل القرآن ١٧٧، أوضح المسالك ٢/ ٣٦٢، المخصص ١٤/ ١٤٤، الخزانة ٣/ ١١١.

(٣) منه قوله تعالى: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾ [الأعراف، ١٥٥]. أي: من قومه، وانظر شرح الفريد ٢٩٢.

(٤) د: تعديها.

٣٧٧ - بسيط، عجزه:

فقد تَرَكْتُكَ ذا مالٍ وذا نَشَبِ

وقد وقع هذا البيت في شعرين مختلفين، أحدهما لأعشى طرود، واسمه اياس بن عامر، وقيل غير ذلك، والآخر مختلف فيه، فقيل: لعمرو بن معد يكرب الزبيدي - ونسبه له سيبويه - وقيل: للعباس بن مرداس السلمي، وقيل: لزرعة بن السائب، وقيل: لخفاف بن ندبة. النشب: المال الثابت كالضياع ونحوها، من نشب الشيء. والمال: الإبل، أو هو يعم الجميع. =

وقد يُقْتَصَرُ على أحدِ مَفعولَيْها. ولا تُلْغى وإنْ تَوَسَّطَتْ أو تَأَخَّرَتْ، بخلافِ باب «عَلِمْتُ»(١).

باب أعلم وأرى

النوعُ الرابعُ ما توقَّفُ(٢) عَقْلِيَّتُهُ على ثلاثةٍ بزيادة فيه.

وهي «أعلَمَ» و «أَرى» و «أنبَأَ» و «نَبَّأَ» و «أخْبَرَ» و «خَبَّرَ» و «حَدَّثَ»(٣).

ح: «أنْبَأْتُ زيداً عَمْراً قائماً» متعدٍ إلى واحدٍ فقط، إذِ التقديرُ: أنبأتُهُ(٤) نَبَأً، والنبأُ هو كونُ عمروٍ قائماً، فالآخَران مفعولٌ(٥) مطلقٌ(٦). قلت: وهو وَهْمٌ، إذْ

= والشاهد: (أمرتك الخير)، أي بالخير، فحذفت الباء وعاقبها النصب. وهو كثير في كلامهم.

سيبويه ١/ ٣٧، المقتضب ٢/ ٣٥، ٨٦، ٣٢١، ٣٣١، جمل الزجاجي ٤٠، المحتسب ١/ ٥١، ٢٨٢، ابن الشجري ١/ ٣٦٥، ٢/ ٢٤٠، شرح ابن عصفور ١/ ٣٠٥، رغبة الآمل ١/ ١٣٦، ٨/ ١٩٢، المفصل ٣٩١، شرح ابن يعيش ٢/ ٤٤، ٨/ ٥٠، المغني ٤١٥، ٧٣٦، الكامل ٣٢، المؤتلف والمختلف ١٧.

(١) مما ألحق بأفعال هذا الباب أيضاً: «سَمّى» و«أخفَرَ» و«عَرَّفَ» و«اسْتَكْتَبَ» و«نازَعَ».
قال العصام: (واعلم أن هذا باب طويل، لم أجد أحداً ضبطه، فتصديت لضبطه، فبلغ ما جمعته أربعين، لم أذكرها هنا خوف الإطناب، فأرجو أن يوفقني الله على تمام ضبطه، فأجعله رسالة للطالبين، فإنه من أهم المطالب) شرح الفريد ٣٠٥ - ٣٠٦. وانظر الهمع ١/ ١٥٠ - ١٥١، والتسهيل ٧١.

(٢) ن: توقفت.

(٣) لم يلحق سيبويه بأعلم وأرى إلا «نبأ» وزاد غيره «أنبأ» و«حدث» و«خبر» و«أخبر» وزاد الأخفش «أظَنَّ» و«أحْسَبَ» و«أخالَ» و«أزْعَمَ» و«أوْجَدَ» قياساً. ورده ابن مالك والرضي.
انظر الكتاب ١/ ٣٨،٤١، الارتشاف ٢/ ٩٦٣، شرح الفريد ٣٠٦-٣٠٧، شرح الرضي ٢/ ٢٧٤-٢٧٥، شرح الكافية لابن مالك ٢/ ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٣.
شرح ابن يعيش ٧/ ٦٥.

(٤) ت: أنبأ.

(٥) ش: هو مفعول.

(٦) قال ابن الحاجب في شرح الكافية له ص١١٠: (وأما «أنبأ» و«نبأ» و«أخبر» و«خبر» و«حدث» فقد ذكرها النحويون في باب المتعدي إلى ثلاثة، وهي في التحقيق متعدية إلى واحد، ولكنها لما استلزمت معنى الاعلام أجريت مجراه لأن الأخبار المستقيم إنما يكون عن معلم أو عن ظن). وانظر الرضي ٢/ ٢٧٥.

مصدرُ[1] أَنْبَأْتُهُ «إنباءً» لا «نَبَأٌ». والإنباءُ هو الإخبارُ.

لا كونُ عمرٍو قائماً، فهو كـ «أعلمتُ» سواءٌ[2].

وهذه مفعولُها الأولُ كمفعولِ «أعطيتُ»، والثاني والثالثُ كمفعولَي «علمتُ»[3].

وقد تُغْني «أَنَّ» المشدَّدَةُ عن الآخيرَيْنِ، إذْ يصحُّ انسِباكُهُما مَصْدَراً، نحو «أعلمتُ زيداً أنَّ عمراً قائمٌ»[4].

والمكسورةُ إنما تُغْنِي عن الثالثِ فقط، إذْ لا يصحُّ انسِباكُها، نحو «أعلمتُ زيداً عمراً إنه قائمٌ». فإنْ كان الثاني معنىً امْتَنَعَتِ المكسورةُ لا المفتوحةُ، نحو[5] «أعلمتُ زيداً شأنَكَ أنكَ قائمٌ»، إذِ التقديرُ: أعلمتُه قيامَكَ.

ويجوزُ كونُ الثالثِ جملةً، كخبرِ المبتدأ[6]، نحو «أعلمتُ زيداً عمراً قامَ أبوُه، أو أبُوه قائِمٌ».

---

(١) ت: وهو مصدر.

(٢) قال الرضي في شرحه ٢/ ٢٧٥ بعد مناقشة ابن الحاجب في رأيه: «فظهر بهذا أن ما قال المصنف، وهو أن «زيداً قائماً» في «أخبرتك زيداً قائماً» خبر خاص، وأن «خبراً» في قولك: «أخبرتك خبراً» خبر مطلق، وكلاهما منصوبان على أنه مفعول مطلق ليس بشيء، بل الأول خبر خاص بلا ريب، لكن لفظ الخبر ههنا مفعول به، أي مخبر به خاص، والثاني خبر مطلق، ولفظ الخبر ههنا بمعنى الإخبار لا المخبر به فجعل أحدهما كالآخر إما غلط أو مغالطة».

(٣) أي فيجوز ألا يذكر لها مفعول أصلاً كباب أعطيت، وأن تذكر مفاعيلها الثلاثة، وأن يذكر الأول دون الثاني والثالث، وأن يذكر الثاني والثالث دون الأول. وأما ذكر واحد من الثاني والثالث دون الآخر فيأتي فيه الخلاف المتقدم في باب (علمت).

انظر الرضي ٢/ ٢٧٦، وشرح ابن يعيش ٧/ ٨٢.

(٤) المصدر السابق ٢/ ٢٧٥.

(٥) دُ: لو.

(٦) أي كما جاز أن يكون خبر المبتدأ جملة.

المتعدّي إلى واحدٍ بنفسه

النوع الخامس ما توَقُّفَ فَهمِيَّتُهُ على مُتَعَلَّقٍ واحدٍ كـ «ضربتُ زيداً». وأفعالِ الحواسِّ الخَمْسِ[(١)]، وهي المُرادَةُ[(٢)] بقولِهِم[(٣)]: «فلانٌ يضربُ أخماساً في أسْداسٍ»[(٤)] أي: الخمسَ الحواسَّ في الستِّ الجِهاتِ[(٥)].

---

(١) عطف على «ضربت زيداً» وهو عطف عام على خاص، يريد: وأفعال الحواس كلها مما يتعدى إلى مفعول واحد، نحو «أبصرته وشممته وذقته ولمسته وسمعته» فكل واحد من أفعال هذه الحواس يقتضي مفعولاً ما تقتضيه تلك الحاسة.
وانصر شرح الرضي ٧/ ٦٢.

(٢) ت: المراد.

(٣) ن: في قولهم.

(٤) يقال: ضرب أخماساً لأسداس، إذا أظهر أمراً يكنى عنه بغيره. قال في اللسان (خمس): (قال ابن الأعرابي: العرب تقول لمن خاتل): ضرب أخماساً لأسداس. وأصل ذلك أن شيخاً كان في إبله ومعه أولاده، رجالاً يرعونها قد طالت غربتهم عن أهلهم فقال لهم ذات يوم: ارعوا إبلكم ربعاً، فرعوا رِبْعاً نحو طريق أهلهم، فقالوا له: لو رعيناها خِمْساً، فزادوا يوماً قبل أهلهم، فقالوا: لو رعيناها سدساً، ففطن الشيخ لما يريدون، فقال: ما أنتم إلا ضرب أخماس لأسداس، ماهِمَّتُكُمْ رعيها، إنما همتكم أهلكم، وأنشأ يقول:
وذلك ضربُ أخماسٍ أراهُ لأسْداسٍ عَسى ألّا تَكونا
وقال الجوهري في الصحاح (خمس): (وقولهم: فلان يضرب أخماساً لأسداس، أي: يسعى في المكر والخديعة. وأصله في أظماء الإبل).
ورواية المصنف له هنا بـ «في» مكان اللام وقعت في بعض الصحاح كما في حاشيته.
وانظر مجمع الأمثال للميداني ١/ ٤١٨.

(٥) هذا تفسير غريب منه للمثل، إذ المعروف أن الخُمْسَ والسِدْسِ من أظماء الإبل. والأصل فيه أن الرجل إذا أراد سفراً بعيداً عود إبله أن تشرب خمساً ثم سدساً، حتى إذا أخذت في السير صبرت عن الماء. و«ضرب» هنا بمعنى بين وأظهر، والمعنى أظهر أخماساً لأجل أسداس، أي: رقي إبله من الخمس إلى السدس.
وانظر الحاشية السابقة.

وهذا النوعُ[(١)] لا يُلْغى تَقَدَّمَ أمْ[(٢)] تأخّرَ، ويجوزُ حذفُ مفعولِهِ[(٣)] كما مرَّ[(٤)].

المتعدي بحرف الجر...

النوعُ السادسُ/ ما يتعدّى إلى واحدٍ بحرف جرٍّ، أو تضعيفٍ، أو همزةٍ، نحو «مررتُ بزيدٍ»، «نزلتُ على عَمْرٍو»، «كَرَّمَ اللهُ وَجْهَهُ»، «أكرمَ زيدٌ عَمْراً».

ويصحُّ العطفُ على المجرورِ بالنصبِ على المحلِّ[(٥)]، إذْ مَعْنى مررتُ: جاوزتُ. فإنْ بُنِيَ للمفعولِ جازَ في المعطوفِ/ الجرُّ على اللفظِ، والرفعُ على المحلِّ الأقْرَبِ، والنصبُ على المَحلِّ الأبْعَدِ[(٦)].

وقد يتعدّى تارةً بنفْسِهِ وتارةً بحرفِ جرٍّ[(٧)] كـ «شكرتُ زيداً» و «شكرتُ لَهُ» و «كِلْتُهُ» و «كِلْتُ لَهُ»[(٨)] و «وَزَنْتُهُ» و «وَزَنْتُ لَهُ»[(٩)] و «رَجَعْتُهُ» و «رجعتُ إليهِ».

الفعل المبني للمجهول

النوعُ السابعُ فعلٌ لم[(١٠)] يُسَمَّ فاعِلُهُ، وأُقيمَ مَفْعُولُهُ مَقامَهُ. وشرطُهُ تغييرُ صيغَتِهِ بضمِّ أوَّلِهِ وكسرِ ما قبلَ آخرِهِ ماضِياً[(١١)].

---

(١) (النوع) ساقطة من ت.
(٢) ت: أو.
(٣) الأصل، ش: فعله.
(٤) في مبحث المفعول به.
(٥) لأن موضع المجرور النصب بأنه مفعول، فيصح الجر على اللفظ والنصب على الموضع. شرح ابن يعيش ٧/ ٦٥.
(٦) مثال: مُرَّ بزيد وعمرو. فيجوز في «عمرو» الجر عطفاً على لفظ زيد، ويجوز الرفع عطفاً على موضعه لكونه نائب فاعل، ويجوز النصب عطفاً على محله وهو كونه مفعولاً به في الأصل.
(٧) (جر): زيادة من ش، ن.
(٨) سقط (كلته وكلت له) من ت. وفي الصحاح (كيل): (ويقال: كلته، بمعنى كلت له، قال تعالى: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ﴾ أي كالوا لهم).
(٩) في الصحاح (وزن): (ويقال: وزنت فلاناً، ووزنت لفلان. قال تعالى: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾.
(١٠) ت، ن، م، د: (ما لم).
(١١) سقط من نسخة ش (ماضياً). وقد تقدم مثل هذا في مبحث نائب الفاعل، فلا وجه لإعادته هنا.

ويُضَمُّ الثالثُ مع همزةِ الوصلِ، نحو «اسْتُخْرِجَ» و «انْطُلِقَ». والثاني مع التاءِ، خوفَ اللَّبْسِ، نحو «تُضُورِبَ»، إذْ لو قلتَ: «تُضارِبَ» الْتَبَسَ بالمبني للفاعلِ(١).

ومعتلُ العينِ الأفصحُ فيهِ(٢) «قِيلَ» و «بِيعَ». وقد جاءَ الإشمامُ، والواوُ(٣). ومثلُهُ: «اخْتِيرَ»(٤) و «انْقِيْدَ»، والإعلالُ واحِدٌ(٥)، دون «اسْتُخِيرَ» و «أُقِيمَ»(٦).

وإنْ كان مُضارِعاً ضُمَّ أوَّلُهُ وفُتِحَ ما قَبْلَ آخِرِهِ مطلقاً، نحو «يُضْرَبُ»(٧) و«يُدَحْرَجُ»(٨) و «يُسْتَخْرَجُ».

ومعتلُ العينِ تَنْقَلِبُ(٩) فيه أَلِفاً، نحو «يُقالُ» و«يُباعُ» كماضِيهِ(١٠).

---

(١) انظر شرح الرضي ٢/ ٢٧٠.
(٢) (فيه) ساقطة من ت.
(٣) الواو أقل اللغات فيها، أما الإشمام فهو فصيح وإن كان قليلاً. قال الرضي ٢/ ٢٧٠ - ٢٧١: (وحقيقة الإشمام أن تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة، فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلاً، إذ هي تابعة لحركة ما قبلها. هذا هو مراد القراء والنحاة بالإشمام في هذا الموضع. وقال بعضهم: الإشمام هنا كالإشمام حالة الوقف، أعني ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء كسراً خالصاً، وهذا خلاف المشهور عند الفريقين).
(٤) ت: باب اختير.
(٥) يعني أن بابي «افْتَعَلَ» و«انْفَعَلَ» معتلي العين كباب الثلاثي المعتل العين في مجيء الوجوه الثلاثة فيهما، لمشاركتهما له في العلة، وهي استثقال الكسرة على حرف العلة مع انضمام ما قبلها.
شرح الرضي ٢/ ٢٧١.
(٦) يعني أن بابي «اسْتَفْعَلَ» و«أفْعَلَ» معتلَّي العين لا يجيء فيهما إلا الكسر الخالص دون الضم والإشمام، لأن ما قبل حرف العلة فيهما ساكن، بخلافه فيما سبق، فإنه مضموم.
(٧) ت: يضرب زيد.
(٨) ش: يدخل.
(٩) ت: تقلب.
(١٠) ش: (كمصدره وماضيه). والمراد: حملاً للمضارع على ماضيه في إسكان العين. وانظر الرضي ٢/ ٢٧٢.

فعلا التعجُب

النوعُ الثامنُ فِعْلا التعجُبِ، وهما «ما أَفْعَلَهُ» و «أَفْعِلْ بِهِ»، كـ «ما أَحْسَنَ زيداً» و «أَحْسِنْ بِهِ».

ولا يتصرَّفانِ في أَنْفُسِهِما، فلا يتقدَّمُ معمولُهُما عليهِما، ولا[1] يُبْنى منهما اسمُ فاعلٍ ولا مفعولٍ، ولا مَصْدَرَ لهما.

ولكلٍّ واحدٍ حُكْمٌ يخصُّهُ، أما «ما أَفْعَلَهُ»/ فَمَحَلُّ «ما» الرفعُ بالابتداءِ اتفاقاً.

يه: وهي نكرةٌ، (إذ)[2] التقديرُ: شَيْءٌ حَسَّنَ زَيْداً[3]. وهو قويٌّ، لمناسبةِ التعجبِ الإبْهامَ، ضعيفٌ، إذْ لا مُخَصِّصَ للنكرةِ[4].

ش: بل موصولةٌ، أي الذي حَسَّنَ زيداً هو شيءٌ، فَحُذِفَ الخبرُ[5]. قلنا: حَذْفُهُ - ولا سادٌّ مَسَدَّهُ - خَطَأٌ[6].

فر. عبد: بلِ اسْتِفْهاميَّةٌ[7]، أي: أيُّ شيءٍ[8] حَسَّنَ زيداً؟[9] قلت: وهو

(1) (لا): ساقطة من ش.

(2) (إذ) زيادة من ش فقط.

(3) في الكتاب 1/ 72: (زعم الخليل أنه بمنزلة قولك: شيء أَحْسَنَ عبدَ الله، ودخله معنى التعجب. وهذا تمثيل ولم يتكلم به).
وانظر الكافية وشرح الرضي 2/ 309 - 310، شرح ابن يعيش 7/ 149، شرح ابن عصفور 1/ 583، شرح الكافية لابن مالك 2/ 1081.

(4) أي حتى يسوغ الابتداء بها.

(5) انظر المقتضب 4/ 177، الأصول 1/ 59، شرح ابن عصفور 1/ 582.
وللأخفش قول آخر فيها كقول سيبويه. الرضي 2/ 309 - 310، شرح ابن يعيش 7/ 149، شرح الكافية لابن مالك 2/ 1081.

(6) ت: (شاذ خطأ).

(7) فيكون خبرها ما بعدها.

(8) (أي شيء) ساقطة من ت.

(9) انظر شرح الرضي 2/ 310، وشرح الأشموني 3/ 14.

أقْرَبُها[١]. ولا يُقالُ: التعجُبُ[٢] إخبارٌ لا اسْتِخْبَارٌ، إذ قَدْ حُكِمَ بهِ، وإنما يُسْأَلُ عن سببِهِ. ومنه «للهِ فُلانٌ أيُّ رجلٍ»[٣].

قال:

٣٧٨ - . . . . ولـلهِ[٤] عَـيْـنـا حَـبْـتَـرٍ أيُّـمـا فَـتـى

لكنْ فيهِ[٥] انْتِقالٌ من إنشاءٍ إلى إنشاءٍ، والمعهودُ الانتقالُ من خَبَرٍ إلى إنشاءٍ[٦].

---

(١) قال الرضي في الموضع السابق: (وهو قوي من حيث المعنى، لأنه كان جهل سبب حسنه فاستفهم عنه، وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ﴾.

(٢) (التعجب) ساقطة من ت.

(٣) (أي رجل) ساقطة من ت.

(٤) ت: فلله.

٣٧٨ - طويل، صدره:

فَـأَوْمَـأْتُ إِيْـمَـاءً خَـفِـيًّـا لِحَـبْـتَـرٍ

وهو للراعي النميري من أبيات قالها حين نزل به أضياف فلم يجد لهم قرى، فأومأ إلى حبتر وهو غلامه. وقال الأعلم هو ابن اخته ايماء خفياً. أن ينحر ناقة من إبل أصحابه - وكان في غير محله - على أن يخلفها على صاحبها إذا لحق بأهله، ففهم حبتر ذلك لذكائه وحده بصره دون أن يشعر بذلك أحد من الأضياف.

والشاهد أن «أيما فتى» استفهام فهي معنى التعجب. قالب سيبويه: «وايما استفهام. ألا ترى أنك تقول: سبحان الله من هو؟ وما هو؟ فهذا استفهام فيه معنى التعجب. ولو كان خبراً لم يجز ذلك، لأنه لا يجوز في الخبر أن تقول «من هو» وتسكت».

و«أيما» روي مرفوعاً على أنه مبتدأ وخبره محذوف، وهي رواية سيبويه. ورواه ابن مالك منصوباً على أنه حال من المعرفة.

سيبويه ٢/ ١٨٠ - ١٨١، شرح الكافية لابن مالك ١/ ٢٨٧، المساعد ١/ ١٦٨، شرح المرزوقي ١٥٠٢، شرح الرضي ٢/ ٣١٠، خزانة الأدب ٩/ ٣٧٠، العيني ٣/ ٤٢٣، همع الهوامع ١/ ٩٣، الدرر ١/ ٧١، الأشموني ١/ ١٦٨.

(٥) (فيه) ساقطة من ت.

(٦) مما ذكر في تضعيف هذا القول أن فيه نقلاً من معنى الاستفهام إلى معنى التعجب، والنقل من إنشاء إلى إنشاء مما لم يثبت.

شرح الرضي ٢/ ٣١٠.

بص: و «أَفْعَلَ»[١] فعلٌ ماضٍ، بدليلِ نونِ الوقايةِ في «ما أَحْسَنَني»[٢]. ك: بل اسْمٌ[٣]، لتصغيرِهِ في قولِهِ:

٣٧٩ - يا ما أُمَيْلَحَ غِزْلاناً شَدَنَّ لَنَا

(١) في «ما أحسن زيداً» ونحوه.

(٢) واستدلوا أيضاً ببنائه على الفتح، ولو كان اسماً معرباً، إذ لا موجب لبنائه. وبنصبه للمعارف والنكرات، . و«افعل» إذا كانت اسماً لا ينصب إلا النكرات خاصة على التمييز، نحو «زيد أكبر منك سناً، وأحسن منك علماً» ولا يجوز «زيد أكبر منك السن، وأحسن منك العلم».

انظر الإنصاف (مسألة ١٥) ١/ ١٢٦، المقتضب ٤/ ١٧٣، ١٩٥، الأصول ١/ ٥٩، شرح ابن عصفور ١/ ٥٨٤، شرح الكافية لابن مالك ٢/ ١٠٧٧.

(٣) يستثنى الكسائي من الكوفيين فإن قوله كقول البصريين. واستدلوا أيضاً بأنه لا يتصرف، ولا مصدر له.

الإنصاف ١/ ١٢٦، ابن الشجري ٢/ ١٣١، أسرار العربية ١١٣، شرح ابن عصفور ١/ ٥٨٣، شرح الرضي ٢/ ٣٠٨، شرح الكافية لابن مالك ٢/ ١٠٧٧.

٣٧٩ - بسيط، عجزه:

من هُؤَلَيَّائِكُنَّ الضَّالِ والسَّمُرِ

نسبه الباخرزي في دمية القصر إلى بدوي اسمه كامل المتفقي مع بيتين أخرين. ونسب أيضاً لذي الرمة، ولكثير عزة، وللحسين بن عبد الله، ولعلي بن محمد العريني، وللحسين بن عبد الرحمن العريني، وللعَرْجي (ذيل ديوانه ١٨٣)، وللمجنون (ديوانه ١٦٨).

الغزلان: جمع غزال، وهو ولد الظبية، ويشبه العرب به حسان النساء.

شدن: من شدن الظبي إذا قوي وترعرع، والنون الأولى فيه نون الفعل، والثانية ضمير جمع الإناث.

هؤلياء: تصغير هؤلاء على غير قياس. الضال: السدر البري، واحدته ضالة. السمر: شجر الطلح، واحدته سمرة.

والشاهد للكوفيين تصغير (أملح) وهو فعل تعجب، وهذا دليل اسميته عندهم.

ابن الشجري ٢/ ١٣٠، ١٣٣، ١٣٥، الإنصاف ١/ ١٢٧، شرح ابن يعيش ١/ ٦١، ٣/ ١٣٤، ٥/ ١٣٥، ٧/ ١٤٣، دمية القصر للباخرزي ص٢٩ (ط راغب النفاخ - حلب ١٩٣٠م) شرح ابن عصفور ١/ ١١٣، ٥٨٣.

قلنا: تَجَوُّزاً لا حقيقةً.

بص: والمنصوب بعدَ «أفْعَلَ»[١] مفعولٌ بهِ، بدليلِ صحَّتِهِ ضميراً متصلًا بهِ.
ك: بل مُشَبَّهٌ بالمفعولِ[٢]، إذْ «أفْعَلَ»[٣] اسمٌ[٤] لنا ما مرَّ.

وأمّا «أفْعِلْ بِهِ» فالأكثرُ[٥] أنَّ معناهُ الخبرُ، فـ «أكْرِمْ بزيدٍ» مثل «كَرُمَ زيدٌ» والهمزةُ للصيرورةِ كـ «أَغَدَّ البعيرُ» أي: صار ذا غُدَّةٍ[٦]، فالأمرُ بمعنى الخبرِ[٧]، كالخبرِ بمعنى الدعاءِ كـ «غَفَرَ[٨] اللهُ لكَ». والباءُ زائدةٌ مع الفاعلِ[٩]، فلا ضميرَ في «أفْعِلْ» لظهورِ فاعِلِهِ[١٠]/ .

م. فر. ف: بل معناهُ الأمرُ لكل أحدٍ بوَصْفِهِ بالكرم، ففيه ضميرُ الفاعلِ، والباء مزيدة مع المفعولِ مِثْلُها في[١١]: ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾[١٢]، ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ﴾[١٣]، وتحتملُ التعدِيَةَ[١٤].

---

(١) (بعد أفعل) ساقط من ت.
(٢) ش: للمفعول.
(٣) العبارة في ت: (أو اسم فعل).
(٤) الخلاف في هذا راجع إلى الخلاف المتقدم في كونه اسماً أو فعلاً.
وانظر شرح الرضي ٢/ ٣٠٨ - ٣٠٩، وشرح الكافية لابن مالك ٢/ ١٠٧٨ والتصريح ٢/ ٨٨.
(٥) مكانها (بص) في ت.
(٦) المفصل بشرح ابن يعيش ٧/ ١٤٧.
(٧) ت: (فالأمر مع الخبر بمعنى الخبر).
(٨) الأصل: يغفر.
(٩) كما في (كفى بالله شهيداً) ونحوه.
(١٠) انظر شرح الكافية لابن مالك ٢/ ١٠٧٨، وشرح الرضي ٢/ ٣١٠، وشرح ابن يعيش ٧/ ١٤٧.
(١١) (في) ساقطة من ت، ن، د. وفي الأصل: (في قوله).
(١٢) سورة المائدة، الآية: ٦.
(١٣) سورة البقرة، الآية: ١٩٥.
(١٤) انظر مفصل الزمخشري بشرح ابن يعيش ٧/ ١٤٧، وشرح الرضي ٢/ ٣١٠، والأشموني ٣/ ١٥.

فرع:

ولا يُبْنَيانِ إلّا من ثُلاثيٍّ مُجَرَّدٍ[١]، لِيُمْكِنَ البناءُ منهُ.

يه/ : أو رُباعيٍّ أوَّلُهُ همزةٌ، نحو «ما أعْطاهُ»، لإمكانِ وضعِ همزتِهِ مكانَ همزةِ الفعلِ[٢].

لا من لَوْنٍ[٣]، ولا عيبٍ، لأنَّ منهُما «أفْعَلُ» لغيرِهِ، فلا يجوزُ ما أَدَحْرَجَهُ، ولا أَحْمَرَهُ، ولا أعْوَرَهُ، ونحوُ ذلكَ، بل يُتَوَصَّلُ إليه بـ «أشدَّ» و «أبْيَنَ» ونحوِهِما، نحو «ما أشَدَّ دحْرَجَتَهُ، وبَياضَهُ»[٤].

ولا يُبْنى للمفعولِ، إذْ هو من «فَعُلَ» مضموم العينِ.

وما بُنِيَ من مُتَعَدٍّ قُدِّرَ لازماً مبنيّاً على «فَعُلَ» - بضمِّ العينِ - ليكونَ المُتَعَجَّبُ منهُ كالغريزَةِ[٥].

---

(١) بشرط كونه ماضياً مستمراً، إذ لا يُتعجب إلا مما وقع في الماضي واستمر، أما الحال الذي لم يتكامل بعد والمستقبل الذي لم يدخل بعد في الوجود، والماضي الذي لم يستمر فلا تستحق التعجب منها. ولهذا كان أشهر صيغتي التعجب على الماضي، وهو «ما أفعل». انظر الرضي ٢/٣٠٨، وشرح ابن يعيش ٧/ ١٥٠. وقد جمع ابن مالك في شرح الكافية ٢/ ١٠٨٤ شروط ما يصاغ منه التعجب بقوله: (كل فعل ثلاثي، متصرف، تام، قابل معناه للتفاضل، غير مبني للمفعول، ولا منفي، ولا مدلول على فاعله بـ «أفعل»). وانظر شرح ابن يعيش ٧/ ١٤٤.

(٢) أجاز سيبويه بناء التعجب من (أفعل) قياساً. ومنعه المبرد وابن السارج والأخفش والمازني والفارسي في الجميع. وفصل بعضهم فمنعه إذا كانت الهمزة للنقل لأنها إذا ذاك حرف معنى، وأجازه إذا كانت لغير النقل، لأنها لا معنى لها. ونقل الرضى عن الأخفش والمبرد تجويزه من كل ثلاثي مزيد. وهو خلاف ما في المقتضب.
الكتاب ١/ ٧٣، المقتضب ٤/١٧٨، الأصول ١/ ٦١، شرح ابن عصفور ١/ ٥٧٩ - ٥٨٠، الرضي ٢/٣٠٨، شرح الكافية لابن مالك ٢/ ١٠٨٩، شرح التصريح ٢/ ٩١.

(٣) أجاز الكوفيون التعجب من البياض والسواد خاصة دون غيرهما من الألوان، نحو «هذا الثوب ما أبيضه» و«هذا الشعر ما أسوده». ومنع ذلك البصريون فيهما كسائر الألوان.
انظر الإنصاف (مسألة ١٦) ١/ ١٤٨، شرح ابن عصفور ١/ ٥٧٧ - ٥٧٨، الاصول ١/ ٦٣.

(٤) انظر شرح الكافية لابن مالك ٢/ ١٠٨٥، وشرح الرضي ٢/ ٣٠٩.

(٥) شرح الرضي ٢/ ٣٠٨.

وقد جاءَ للمفعولِ قليلًا[١]، نحو «ما أمْقَتَهُ، أو أعْجَبَهُ، أو أشْهاهُ»[٢].

ولا يُفْصَلُ بينَه وبينَ معمولِهِ، نحو «ما أحْسَنَ يا عمرو زيداً»[٣]. وأجازَ (ني)[٤] الفصلَ بالظرفِ، نحو «ما أكْرَمَ الليلةَ زيداً»[٥].

مي[٦]: وبالحرفِ، نحو «ما أحْسَنَ بالرجلِ أنْ يَصْدُقَ»[٧].

وقد يُفْصَلُ بالمبتدأ بعدَ «لولا»، نحو «ما أحسنَ لولا[٨] شِراكُ نَعْلِهِ زيداً»[٩]. وبالاستثناءِ، نحو «ما أحْسَنَ إلّا زيداً إخْوَتَكَ»[١٠]. وبين «ما» والفعلِ بـ« كانَ»[١١]، نحوِ «ما كانَ أحْسَنَ زيداً».

---

(١) صواب العبارة: قد جاء من المبني للمفعول.

(٢) شرح ابن عصفور ١/ ٥٧٧، والرضي ٢/ ٣٠٨.

(٣) منع الفصل بينهما مطلقاً الأخفش والمبرد وابن السراج.
انظر المقتضب ٤/ ١٨٧، الأصول ١/ ٦٥، شرح الرضي ٢/ ٣٠٩، وقال الزمخشري في المفصل بعد أن حكم بمنع الفصل: وقد أجاز الجرمي وغيره من أصحابنا الفصل، وينصرهم قول القائل: «ما أحسن بالرجل أن يصدق».
شرح ابن يعيش ٧/ ١٥٠، واستغرب منه ابن مالك في شرح الكافية ٢/ ١٠٩٩ اعترافه بنصرهم بعد أن خالفهم بلا دليل.

(٤) ش: في.

(٥) أجازه مع المازني الفراء والجرمي والفارسي والزجاج وابن خروف والشلوبين. انظر الرضي ٢/ ٣٠٩، شرح ابن يعيش ٧/ ١٥٠، التصريح ٢/ ٩١.

(٦) ت: في.

(٧) لا فرق بين الظرف والحرف في ذلك، فالنحاة المذكورون في الحاشية السابقة أجازوه فيهما.
ومن شواهدهم قول عمرو بن معد يكرب: (لله دَرُّ بَني مُجاشِع، ما أكثَرَ في الهَيْجاءِ لِقاءَها، وأكثرَ في اللَّزَباتِ عطاءَها). انظر المحتسب ٢/ ٢٨، شرح الكافية لابن مالك ٢/ ١٠٩٧، التصريح ٢/ ٩١، شرح الرضي ٢/ ٣٠٩، وشرح ابن يعيش ٧/ ١٥٠، الدرر اللوامع ٢/ ١٢١، شرح ابن عصفور ١/ ٥٨٧.

(٨) ت: لو.

(٩) أجاز ذلك ابن كيسان وحده. انظر الرضي ٢/ ٣٠٩ والتصريح ٢/ ٩٠، والأشموني ٣/ ٢٠.

(١٠) لم أجد من ذكر هذا غير المصنف.

(١١) وهي هنا زائدة، ولا اسم لها ولا خبر، لأنها ملغاة عن العمل. الرضي ٢/ ٢٠٩، شرح ابن يعيش ٧/ ١٥٢.

واخْتُلِفَ في «أَصْبَحَ»/ و «أَمْسَى»[١] و «ظَلَّ» و «باتَ» و (أَضْحى)[٢]. و «صارَ»[٣].

ي: وبفعلٍ مضارع، نحو «ما يَخْرُجُ أَكْرَمَهُ» و «ما يكونُ أَحْسَنَهُ»[٤].

ولا يُغَيَّرُ عن[٥] الإفرادِ والتذكيرِ بل تقول: «يا رجلانِ، يا رِجالُ، يا امْرأَةُ أَكْرِمْ بِزَيْدٍ». وكذا «ما أحسنَ الزَيْدَيْنِ، أو المَرْأَةَ».

وإذا اتْبَعْتَ المجرورَ[٦] أجريتَ على تابعِهِ - غيرَ البدلِ - الحركاتِ، فالجرُّ على اللفظِ، والرفعُ والنصبُ على المَحلِّ، على الخلافِ في فاعليَّتِهِ ومفعوليَّتِهِ[٧].

أفعال المدح والذم

النوعُ التاسعُ أفعالُ المدحِ والذمِّ، وهي: «نِعْمَ» و «بِئْسَ» و «ساءَ» و «حَبَّذا».

بص: وهي أفعالٌ، إذْ لا تَجْرِي عليها عواملُ الأسماءِ، وتَلْحَقُها التاءُ الساكنةُ كـ «نِعْمَتْ» و «بِئْسَتْ»[٨].

---

(١) تقدم في مبحث الأفعال الناقصة ما حكاه الأخفش والكوفيون عن العرب من قولهم (ما أصبحَ أبْرَدَها، وما أمسى أدْفَاها). انظر الأصول ١/ ٦٤، شرح ابن عصفور ١/ ٤١٥، شرح الكافية لابن مالك ١/ ٤١٣ - ٣١٥، شرح الرضي ٢/ ٢٩٥. وهو عند البصريين شاذ لا يقاس عليه.

(٢) (وأضحى): ساقطة من ت.

(٣) لم أجد من ذكر تجويز زيادة هذه الأربعة. لكن ابن عصفور نقل في شرح الجمل ١/ ٥٨٦ عن بعضهم تجويز زيادة كل فعل لا يتعدى نحو «ما قام أحسن زيداً».

(٤) لم أقف على هذا في المراجع المتيسرة.

(٥) ش: على.

(٦) ت: على المجرور.

(٧) تقدم الخلاف في «أفعل به» هل هو أمر معناه الخبر، أو معناه الأمر؟ فعلى الأول يكون المتعجب منه فاعلاً، والباء زائدة مع الفاعل، وعلى الثاني مفعولاً والباء زائدة مع المفعول أو للتعدية. انظر ص٨٥٢.

(٨) هذا قول البصريين والكسائي من الكوفيين.
انصر الإنصاف (مسألة ١٤) ١/ ٩٧، شرح ابن عصفور ١/ ٥٩٨، الأصول ١/ ٦٨، شرح ابن يعيش ٧/ ١٢٧، شرح الكافية لابن مالك ٢/ ١١٠٢، شرح الرضي ٢/ ٣١٢.

ك: بل أسماءٌ[(١)]، لدُخولِ حروفِ[(٢)] الجرِّ عليها في قولهم: «نِعْمَ السَّيْرُ على بِئْسَ العَيْرِ»[(٣)]، وقولهم: «ليستْ بِنِعْمَ المَوْلودَةِ»[(٤)]. قلنا: المجرورُ مُقَدَّرٌ[(٥)].

وجاء في «نِعْمَ» فتحُ النونِ وكسرُ العينِ، وكسْرُهُما، وفتحُ النونِ وكَسْرُها مع سكونِ العينِ. وكذلك «بِئْسَ»، وكلُّ ثلاثيٍّ عَيْنُهُ حرفُ حلقٍ كـ «شَهِدَ» و «فَخِذَ»[(٦)]. قال:

٣٨٠ - . . . . نَعِمَ السّاعونَ في الأمْرِ المُبِرْ

---

(١) انظر المصادر السابقة في مواضعها، ومعاني الفراء ١/٥٦،٥٧،٢٦٧، ٢/١١٩،١٤١.

(٢) د: حرف.

(٣) حكي هذا عن بعض فصحاء العرب انظر الإنصاف ١/٩٨، شرح ابن عصفور ١/٥٩٨، شرح الكافية لابن مالك ٢/١١٠٢.

(٤) في الإنصاف ١/٩٨ - ٩٩: (وحكى أبو بكر بن الأنباري عن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب عن مسلمة عن الفراء أن أعرابياً بشر بمولودة فقيل له: نعم المولودة مولودتك فقال: «والله ما هي بنعم المولودة: نُصْرَتُها بكاءٌ، وبِرُّها سَرِقَةٌ).

(٥) قال ابن عصفور في شرح الجمل ١/٥٩٩: (أما قولهم: على بئس العير، فيكون على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه كأنه قال: على عير بئس العير. وعلى ذلك يتخرج «والله ما هي بنعم الولد»: بولد نعم الولد).
وفي الإنصاف ١/١١٢ - ١١٣ أن جواب البصريين عن هذا أنه على تقدير الحكاية، أي: نعم السير على عير مقول فيه بئس العير، وما هي بمولودة مقول فيها نعم المولودة، فهو كقول الراجز:

والله ما ليلي بنامَ صاحبُهْ ولا مُخالِطُ الليانِ جانبُهْ

أي: ما ليلي بليل مقول فيه نام صاحبه، إلا أنهم حذفوا منها الموصوف وأقاموا الصفة مقامه ولو كان الأمر على ما ذكر الكوفيون لوجب أن يحكم لنام في البيت بالاسمية لدخول الباء عليه.

(٦) انظر الكتاب ٤/١٠٧ - ١٠٩، المقتضب ٢/١٤٠، الأصول ١/٦٨، شرح الكافية لابن مالك ٢/١١٠٠ - ١١٠١.

٣٨٠ - الرمل، صدره:

ما أَقَلَّتْ قَدَم ناعِلَها

وهو لطرفة بن العبد (ديوانه ٧٣). ويروى:

نَعِمَ الساعونَ في الحَيِّ الشُّطُرْ

وفي «حَبَّذَا» فَتْحُ الحاءِ وَضمُّها[1].

وشَرْطُ إنشاءِ المدحِ والذمِّ أن يكونَ الفاعلُ مُعَرَّفاً باللام، أو مُضافاً إلى المعرَّفِ بها[2] مثل: «نِعْمَ الرجلُ، أو غلامُ/ الرجلِ زيدٌ». أو مضمراً مُمَيَّزاً بنكرةٍ

وكذا (في القوم الشطر). وفي صدره أيضاً روايات، فروي:

مـــا أقـــلت قـــدمـــايَ إنـــهـــمْ

وروي أيضاً:

مـــا أقـــلتْ قـــدمـــي إنَّـــهُـــمْ

وفي إحدى روايتي الديوان:

خـالَتـي والـنـفـسُ قُـدْماً إنَّـهُـمْ

والأمر المبر: الذي يعجز الناس عن دفعه، لأنه يفوق طاقتهم ويزد على احتمالهم. والشطر في الروايات الأخرى: الغرباء، وأصل الشطير الناحية، وسمي الغريب به لأن كل من بعد عن أهله يأخذ في ناحية من نواحي الأرض.

والشاهد: استعمال (نعم) على الأصل فيها بفتح النون وكسر العين على مثال (علم) و(فهم) و(ضحك). وهو من أدلة البصريين على فعليتها أيضاً.

الكتاب ٤/ ٤٤٠ (وسقط من معجم شواهد العربية عزوه إلى كتاب سيبويه) المقتضب ٢/ ١٤٠، الإنصاف ١/ ١٢٢، شرح الكافية لابن مالك ٢/ ١١٠١، وقعة صفين ١٩٢، التبصرة ١/ ٢٧٥، الرضي ٢/ ٣١٢، خزانة الأدب ٩/ ٣٧٦، شرح ابن يعيش ٧/ ١٢٧، همع الهوامع ٤/ ٨٤، الدرر ٢/ ١٠٨، اللسان (نعم).

(١) هذا وهم من المصنف، لأن ما ذكره من جواز الفتح والضم إنما يأتي في (حب)، إذا تجردت عن «ذا» أما مع «ذا» فليس إلا الفتح. وعلل ذلك بأنها لما اسندت إلى «ذا» جرت مجرى الأمثال، فلا تغير، بل يؤتى بها على لفظها. انظر شرح ابن يعيش ٧/ ١٤١، شرح الكافية لابن مالك ٢/ ١١١٨ - ١١١٩، شرح الرضي ٢/ ٣١٩.

(٢) وقد يكون مضافاً إلى نكرة أيضاً. قال ابن عصفور: (وذلك قليل وبابه الشعر). ونقل البغدادي أن الأخفش وابن السراج والكوفيين أجازوه في الاختيار، ونقلوا أنه لغة لبعض العرب.

انظر الأصول ١/ ٧٥، الخزانة ٤/ ١١٧ (بولاق) شرح ابن عصفور ١/ ٦٠٠، شرح ابن يعيش ٧/ ١٣١.

وفي شرح الكافية لابن مالك ٢/ ١١٠٨، ان الأخفش حكى أن ناساً من العرب يرفعون بـ «نعم» النكرة مفردة ومضافة.

وقال الرضي ٢/ ٣١٧: (وقد يرد فاعلها منكراً مفرداً، نحو «نعم رجل زيداً» ومضافاً إليه - أي إلى النكرة - كقوله:

فَنِعْمَ صاحبُ قومٍ لا سلاحَ لهمْ وصاحبُ الركبِ عثمانِ بنُ عَفّانِ)

منصوبةٍ نحو «نِعْمَ رجلًا زيدٌ»[١]، أو بـ «ما» نحو «فَنِعِمَّا هيَ»[٢].

كثر: واللامُ للجنسِ[٣]. ح: بل للحقيقةِ الذِّهْنِيَّةِ، مِثْلُها في «ادْخُلِ السوقَ» وُمَيِّز[٤] الضميرُ بالنكرةِ ليكونَ المدحُ عامّاً[٥].

وبعد الفاعلِ المخصوصِ بالمدحِ أو الذَّمِّ، وهو مبتدأ ما قبلَهُ خبرُهُ، أو خبرٌ محذوفُ المبتدأ، على خلافٍ فيه[٦].

وَشَرْطُهُ[٧] مطابقةُ الفاعلِ، فلا يصحُّ جنساً آخرَ. فأمّا «ساءَ مثلًا الْقَوْمُ»[٨] فَمُتَأَوَّلٌ بتقديرِ: «مَثَلًا مَثَلُ القومِ» ونحوِ ذلكَ[٩].

وقد يُحْذَفُ المخصوصُ إذا عُلِمَ، مثل «نِعْمَ العَبْدُ»[١٠] (أي)[١١]: أيّوبُ،

---

(١) من (أو مضمرا) ساقط من ت.

(٢) وقوله تعالى: ﴿إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة، ٢٧١].
قال الزمخشري في المفصل: (وقوله تعالى: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾، نعم فيه مسند إلى الفاعل المضمر، ومميزه «ما» وهي نكرة لا موصولة ولا موصوفة، والتقدير: فنعم شيئاً هي).
شرح ابن يعيش ٧/ ١٣٤. وانظر شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٦٠١.

(٣) شرح ابن يعيش ٧/ ١٣٠، الرضي ٢/ ٣١٢، شرح ابن عصفور ١/ ٦٠٠.

(٤) ت: وتميز. د: ومميز.

(٥) قال ابن الحاجب في الإيضاح ٢/ ٩٨: (ولهذا المعنى ظن بعض النحويين أنه موضوع للجنس بكماله، يعني المعرف باللام، كما ظن بعضهم أن «اسامة» موضوع للجنس بكماله. وهو خطأ محض في البابين جميعاً، ألا ترى أنك إذا قلت: «نعم الرجل» لم ترد جميع الرجال، هذا مقطوع به في قصد المتكلم، ولذلك وجب أن يكون المفسر له مطابقاً، ووجب إذا قصد التثنية أن يثنى، ولو كان على ما زعموا لوجب أن يطابق بجميع الجنس وإلا يثنى ولا يجمع، لأن أسماء الأجناس لا تثنى ولا تجمع إذا قصد بها الجنس).

(٦) انظر شرح ابن عصفور ١/ ٦٠٣، شرح الكافية لابن مالك/ ١١١٠، شرح الرضي ٢/ ٣١٤ شرح ابن يعيش ٧/ ١٣٤-١٣٥.

(٧) أي المخصوص بالمدح أو الذم.

(٨) ﴿سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا وَأَنفُسَهُمْ كَانُواْ يَظْلِمُونَ﴾ [الأعراف، ١٧٧].

(٩) شرح الرضي ٢/ ٣١٦، وشرح ابن يعيش ٧/ ١٣٧.

(١٠) ﴿نِعْمَ ٱلْعَبْدُ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ﴾ [ص، ٤٤].

(١١) (أي): ساقطة من الأصل.

و﴿فَنِعْمَ ٱلْمَـٰهِدُونَ﴾(١) أي: نحنُ(٢).

و«ساءَ» مثلُ «بِئْسَ». وأمّا «حَبَّذَا» ففاعُلُه «ذا» لا يتغيَّرُ بتانيثٍ، ولا تثنيةٍ، ولا جمعٍ، وبعدهُ المخصوصُ بالمدحِ، وإعرابُهُ كإعرابِ مخصوصِ «نِعْمَ»(٣).

ويجوزُ أَنْ يأتيَ قبلَ المخصوصِ أو بعدَهُ تمييزٌ(٤) أو حالٌ على وِفْقِ مخصوصِهِ، نحو «حَبَّذا رجلًا زيدٌ، أو رجلينِ الزيدانِ، أو رجالًا الزيدونَ، أو فارساً، أو فارسَيْنِ، أو فُرْساناً»(٥).

ولا يصحُّ المخصوصُ نكرةً بِحالٍ(٦).

فرع:

ولا يُؤَكَّدُ الفاعلُ فيها أجْمَعَ(٧)، وقد يُوْصَفُ(٨).

ويصحُّ عملُها في الحالِ والظرفِ كالتمييزِ. ولا يَسْبِقُها معمولُها، لِضَعْفِهَا، نحو «رجلًا نِعْمَ زَيْدٌ».

وقد يُجْمَعُ بينَ(٩) الفاعلِ الظاهرِ والمُمَيِّزِ كقولِهِ:

---

(١) ﴿وَٱلْأَرْضَ فَرَشْنَـٰهَا فَنِعْمَ ٱلْمَـٰهِدُونَ﴾ [الذاريات، ٤٨].

(٢) المفصل وشرحه لابن يعيش ٧/ ١٣٥.

(٣) نقل ابن مالك في شرح الكافية ٢/ ١١١٧ أن بعضهم جعل «حبذا» في موضع رفع بالابتداء، والخبر ما بعده، وبعضهم جعلها فعلاً يرتفع به المخصوص على أنه فاعله، ورده بأنه تكلف لا يحتاج إليه، ونقل قول ابن خروف: (حب فعل، و«ذا» فاعلها، وزيد مبتدأ، وخبره «حبذا» هذا قول سيبويه، وأخطأ عليه من زعم غير ذلك). وقال: هذا قول ابن خروف، وكفى به). وفي هذا وفي أصل «حبذا» وكونه بمنزلة كلمة واحدة أو لا خلاف. انظر شرح ابن عصفور ١/ ٦٠٩ - ٦١٠، وشرح ابن يعيش ٧/ ١٣٨ - ١٣٩.

(٤) ت، ن: تمييزاً.

(٥) إنما يجوز أن يقع حالاً إذا كان مشتقاً، والعامل فيه حينئذ «حب» نحو «حَبَّذا محمدٌ رسولاً» و«حبذا رسولاً محمدٌ». انظر الكافية وشرح الرضي ٢/ ٣١٩.

(٦) (بحال) ساقطة من ت. وانظر الرضي ٢/ ٣١٨.

(٧) أي في جميع أفعال المدح والذم. والمراد التوكيد المعنوي، أما اللفظي فجائز نحو «نِعْمَ الرجلُ الرجلُ زيدٌ».

(٨) نحو قوله تعالى: ﴿بِئْسَ ٱلرِّفْدُ ٱلْمَرْفُودُ﴾. انظر شرح الرضي ٢/ ٣١٧.

(٩) (بين) ساقطة من ت.

٣٨١ - . . . . فَــنِــعْــمَ الــزادُ زادُ أبــيــكَ زَادا

ولا تَلْحَقُها علامةُ تثنيةٍ ولا جمعٍ[(١)]. وتصحُ علامةُ/ التأنيثِ كـ «نِعْمَتْ، أو نِعْمَ المرأةُ»[(٢)].

وأما الحرفُ العاملُ فأنواعُه سبعةٌ وأربعونَ، مَرَّ تَفْصِيلُها[(٣)].

وأما الاسمُ العاملُ فأنواعٌ[(٤)]: نوعٌ مشتقٌ يعملُ بَحَسبِ اشتقاقِهِ، وغيرُ مشتقٍّ، بل واقعٌ موقعَهُ، ولا أيُهُما[(٥)].

---

٣٨١ - وافر، صدره:

تـزود مـثـلَ زادِ أبـيـكَ فـيـنـا

وهو لجرير (ديوانه ١٠٧ ط دار صادر - بيروت) من قصيدة له في مدح عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه.

وقوله: أبيك، أراد عمر بن الخطاب رضي الله عنه، إذ هو جد لأمه.

والشاهد: الجمع بين فاعل نعم وهو (الزاد) والتمييز وهو (زادا). وهذا الجمع أجازه المبرد وأبو علي الفارسي وتبعهما الزمخشري وغيره. ومنع ذلك سيبويه والسيرافي وابن السراج، ورجح مذهبهم ابن عصفور وابن يعيش، ووجه الأخير حجة المنع بأن المقصود من المرفوع والمنصوب الدلالة على الجنس، وأحدهما كاف عن الآخر، وأيضاً فإن ذلك يوهم أن الفعل الواحد له فاعلان، وذلك أن الجنس مرفوع بأنه فاعل، فإذا نصبت النكرة بعد ذلك أذنت بأن الفعل فيه ضمير فاعل، لأن النكرة المنصوبة لا تأتي إلا كذلك. وحجة المجوزين الغلو في البيان والتأكيد.

الخصائص ١/ ٨٣، ٣٩٦، الإيضاح للفارسي ٨٨، الإيضاح لابن الحاجب ٢/ ١٠٠ الموازنة للآمدي ١٢٤، المقرب ١/ ٦٩، المغني ٦٠٤، السيوطي ٢١، ٢٩٢، الرضي ٢/ ٣١٦، الخزانة ٩/ ٣٩٤، شرح ابن يعيش ٧/ ١٣٢، العيني ٤/ ٣٠، شرح شواهد الإيضاح للقيس ق٢١، شواهد ابن عقيل للجرجاوي ١٦١.

(١) حكى الكسائي عن بعض العرب: «نِعْما رجلينِ» و«نِعْموا رجالاً» ذكر ذلك ابن ملك في شرح الكافية ٢/ ١١١١ وفي شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٦٠٦ أن الذي حكى ذلك الأخفش. وانظر الأصول ١/ ٧٦، وشرح الرضي ٢/ ٣١٥، ٣١٧.

(٢) شرح الرضي ٢/ ٣١٥.

(٣) (مر تفصيلها) ساقطة من ن.

(٤) العبارة في ت: (وأما اسم الفاعل فنوعان).

(٥) فتكون القسمة ثلاثة: مشتق، وغير مشتق واقع موقع المشتق، وغير مشتق وغير واقع موقع المشتق.

فالأولُ خمسةٌ: اسماً[1] الفاعلِ والمفعولِ، والصفةُ المشبهةُ بِهِمَا[2]، واسمُ التفضيلِ، وأسماءُ الأفعالِ، والمصادرُ المقدَّرةُ بـ« أنْ» والفعلِ.

اسم الفاعل

أمّا اسمُ الفاعلِ فهو لفظٌ مشتقٌّ لِيُعَبَّرَ به عن مُحْدِثِ أَصْلِهِ[3]. فخرجتِ المُشْتَقّاتُ دونَهُ.

يه: وهو مشتقٌّ من المصدرِ. في: بل (من)[4] الفعلِ، وأصْلُهُما المصدَرُ[5].

ويُبْنى من الثلاثيِّ المجرَّدِ على «فاعِلٍ» كـ «ضاربٍ»، ومن غيرِهِ على صيغةِ المضارعِ بميمٍ مضمومةٍ وكَسْرِ مَا قَبْلَ الآخِرِ، نحو «مُخْرِجٍ» و «مُسْتَخْرِجٍ». وربَّما خولِفَ ذلك في «مُنْتِنٍ» بضمِّهما وكَسْرِهما[6].

ويعملُ عملَ فعلِهِ بشروطٍ:

الأولِ كونُه بمعنى الحالِ أو الاستقبالِ[7]، ليَقْوى شَبَهُهُ بالفعلِ لفظاً ومعنىً.

(١) ت: اسم.
(٢) (بهما) ساقطة من ت.
(٣) ش: مضمونه.
(٤) (من) ساقطة من الأصل.
(٥) في الرضي ٢/١٩٨: (قولك: ما اشتق من فعل «أي مصدر. وذلك على ما تقدم أن سيبويه سَمّى المصدر فعلاً وحدثاً وحدثاناً. والدليل على أنه لم يرد بالفعل نحو ضرب ويضرب – وإن كان مذهب السيرافي أن اسم الفاعل والمفعول مشتقان من الفعل والفعل مشتق من المصدر – أن الضمير في قوله: «لمن قام» راجع إلى الفعل، والقائم هو المصدر والحدث). وانظر المقتصد ١/١٠٩.
(٦) (منتن) اسم فاعل من نَتِنَ الشيءُ أو أَنْتَنَ، من النَّتْنِ وهو الرائحة الكريهةُ. وقد يقال فيه «مِنْتِن» بكسر الميم اتباعاً لكسرة التاء، و«مُنْتُن» بضم التاء اتباعاً لضمة الميم. انظر الصحاح (نتن)، وشرح الرضي ٢/١٩٩.
(٧) المراد بكونه بمعنى الحال أو الاستقبال أن يكون عمله محققاً ألا مقدراً في أحد هذين الزمانين، وإلا فاسم الفاعل لا يدل على الزمان. انظر شرح الجامي ٥٧٧، وشرح الفريد ٣٣٦ – ٣٣٧.

فإنْ أُريدَ به المُضِيُّ وجبتْ إضافَتُهُ[١] معنوِيَّةً، إذْ ليس بعاملٍ[٢].

ي: بل يعملُ، لقوله - تعالى - ﴿وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾[٣]. قلنا: حكايةُ حالٍ[٤].

قالوا[٥]: ﴿وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا﴾[٦]، «زيدٌ مُعْطِي غُلامِهِ دِرْهَمَاً أمْسِ». قلنا: قليلٌ، محتمل لتقدير فعل/ فسَّرَهُ[٧] اسمُ الفاعلِ، والأصولُ لا تَثْبُتُ بالمُحْتَمَلِ[٨].

الثاني: الاعتماد على صاحبِهِ[٩] بمجيئِهِ[١٠] خبراً له، أو صفةً، أو صِلَةً،

---

(١) ت: الإضافة.

(٢) انظر شرح الرضي ٢/ ٢٠٠.

(٣) سورة الكهف، الآية: ١٨.

(٤) أي حكاية حال ماضية، والمعنى: يبسط ذراعيه، بدليل ما قبله وهو قوله تعالى: ﴿وَنُقَلِّبُهُمْ ذَاتَ ٱلْيَمِينِ وَذَاتَ ٱلشِّمَالِ﴾ ولم يقل: وقلبناهم. ولحكاية الحال الماضية طريقتان: الأولى وهي المشهورة أن يقرر الفعل الماضي واقعاً في زمن التكلم، والثانية - وهي طريقة الأندلسي - أن يقدر المتكلم نفسه موجوداً في زمن وقوع الفعل أو يقدر ذلك الزمان كأنه موجود الآن.
وذهب بعض العلماء إلى أنه لا داعي لهذا التكلف، لأن حال أهل الكهف مستمر إلى الآن، فيجوز أن يلاحظ في (باسط) الحال فيعمل.
انظر شرح الجامي ٥٧٦، شرح الأشموني مع حاشية الصبان ٢/ ٢٩٣، شرح الرضي ٢/ ٢٠١، شرح الفريد ٣٣٧، شرح ابن عصفور ١/ ٥٥١.

(٥) أي الكسائي ومن تبعه.

(٦) ﴿فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا﴾ [الأنعام، ٩٦]. في قراءة الجمهور. وقرأ أهل الكوفة منهم (عاصم وحمزة والكسائي)، (وجعلَ الليلَ).
انظر الإقناع ٢/ ٦٤١، إرشاد المبتدي ٣١٥، النشر ٣/ ٥٧، الاتحاف ٢١٤، البحر المحيط ٤/ ١٨٦.

(٧) ت: فعله.

(٨) انظر شرح ابن يعيش ٦/ ٧٧.

(٩) المراد بصاحبه المبتدأ، أما في الحال نحو «زيد ضارب أخواه» أو في الأصل نحو «كان زيد ضارباً أخواه» انظر شرح الرضي ٢/ ٢٠٠.

(١٠) (بمجيئه) ساقطة من ت.

نحو «زيدٌ ضارِبٌ» أو «مررتُ برجلٍ ضارِبٍ[١]»، أو بالضاربِ زيداً»[٢]. أو على الهمزةِ، أو «ما»، نحو «أضارِبٌ[٣]»، أو ما ضارِبٌ زيدٌ عمراً»، لِيَقْوى فيه شَبَهُ الفعلِ بظهورِ الإسنادِ، أو حصول مُقْتَضى الفعلِ.

ش: لا يُعْتَبَرُ[٤]، فيجوزُ «ضارِبٌ زيدٌ عمراً»[٥] (وشاهدُه قولُه[٦]:

٣٨٢ - خَبيرٌ بَنُو لَهْبٍ فلا تَكُ مُلْغِياً مَـقَـالَةَ لَهْـبِـيٍّ إذا الـطـيـرُ مَـرَّتِ)[٧]

لنا ما مرَّ.

---

(١) (ضارب) ساقطة من ت.

(٢) في التمثيل خلل ظاهر، لأنه أراد أن يجعل زيداً معمولاً لاسم الفاعل في الأمثلة الثلاثة، وهو لا يستقيم مع الأول لأنه حينئذ يصير «زيد ضارب زيداً».
وأهمل المصنف من وجوه اعتماده كونه حالاً لذي حال نحو «جاءني زيدٌ راكباً جَملاً».
انظر شرح ابن عصفور ١/ ٥٥٣، والرضي ٢/ ٢٠٠، وشرح الفريد ٣٣٩.

(٣) ن: أضارب زيد.

(٤) أي لا يعتبر الاعتماد، ووافقه الكوفيون وابن مالك في بعض كتبه دون بعض.
انظر شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٥٣، شرح الرضي ٢/ ٢٠٠، شرح الجامي ١٣٣، شرح التسهيل ق١/ ٤٥، التوضيح ١/ ٤٤، التسهيل ٤٤، الخزانة ١/ ٢٢٨ (بولاق)، الخصائص ١/ ٢٧٦، الهمع ١/ ٩٤، شرح ابن يعيش ٦/ ٧٩.

(٥) على أن ضارب مبتدأ، وزيد فاعل سد مسد الخبر.
وانظر شرح ابن عصفور ١/ ٥٥٤، وشرح ابن يعيش ٦/ ٧٩.

(٦) د: (وشاهد ش).

(٧) ما بين القوسين ساقط من الأصل، ش.

٣٨٢ - طويل، نسبه العيني والأزهري لبعض الطائيين.
وهو شاهد للأخفش على جواز عمل الوصف دون اعتماد على واحد مما ذكره المصنف.
ورد هذا بأنه لا حجة فيه لجواز كون «خبير» خبراً مقدماً، وبنو لهب» مبتدأ مؤخراً، وصح الأخبار بـ «خبير» وهو مفرد عن «بنو لهب» وهو جمع، لأن «خبير» على وزن «فعيل» وهو على وزن المصدر، والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى والجمع، فأعطى حكم ما هو على زنته كما في قوله تعالى: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾. همع الهوامع ١/ ٩٤، الدرر اللوامع ١/ ٧٢، العيني ١/ ٥١٨، التصريح ١/ ١٥٧، ابن عقيل ١/ ١٦٩، الأشموني ١/ ١٩٢.

الثالث: كونُهُ غيرَ مُصَغَّرٍ، لِئَلا يَضْعُفَ الشَبَهُ[١]. قيل: ولا مُكَسَّرٍ، لذلكَ[٢]. كثر: بل يعملُ المكسَّرُ، لِتَقَوِّيهِ بالجمعِ، كالمبالَغَةِ المُصَغَّرَةِ[٣]، لِجَبْرِ زيادَتِها[٤] ما نَقَصَ[٥]. (شاهدُهُ قَوْلُهُ:

٣٨٣ - مِمَّنْ حَمَلْنَ بهِ وَهُنَّ عَواقِدٌ حُبُكَ النُطاقِ فَشَبَّ غَيْرَ مُهَبَّلِ)[٦].

---

(١) أي الشبه بالفعل.
وقد أجاز الكسائي أعمال المصغر، وحكي عن بعض العرب: (أظُنني مُرْتَحِلاً وَسَوَيْئِراً فرسخاً). ورد هذا بأن «فرسخاً» ظرف يكتفي برائحة الفعل. ونسب قول الكسائي هذا إلى عامة الكوفيين دون الفراء في بعض المصادر.
انظر التسهيل ص١٣٦، ١٣٧، شرح الكافية لابن مالك ٢/ ١٠٤٢، شرح ابن عصفور ١/ ٥٥٤، الهمع ٢/ ٩٥، شرح الفريد ٣٣٧، الرضي ٢/ ٢٠٣.

(٢) ت: كذلك. وانظر الهمع ٢/ ٩٥.

(٣) (المصغرة) ساقطة من ت. وزاد مكانها: (بخلاف المصغر).

(٤) د: زيادتهما.

(٥) سيبويه ١/ ١٠٩، الرضي ٢/ ٢٠٣، الهمع ٢/ ٩٥، شرح الكافية لابن مالك ٢/ ١٠٤١، شرح ابن عصفور ١/ ٥٥٢، شرح ابن يعيش ٦/ ٧٤.
والغريب أن يغفل المصنف في هذا المقام عن اشتراط كونه غير منعوت قبل العمل، وهو مذهب جمهور النحويين خلافاً للكسائي فإنه أجاز أعمال اسم الفاعل منعوتاً كما أجازه في المصغر. وشاهده قوله:
إذا فاقِدٌ خَطْباءُ فَرْخَيْنِ رَجَّعَتْ ذكرتُ سُلَيْمى في الخَليطِ المُزايِلِ
شرح الكافية لابن مالك ٢/ ١٠٤٢، شرح الرضي ٢/ ٢٠٣، الهمع ٢/ ٩٥، الأشموني مع الصبان ٢/ ٢٩٤ - ٢٩٥، شرح الفريد ٣٣٧.

(٦) الزيادة من ت، ن، م، د.

٣٨٣ - البيت من الكامل، وهو لأبي كبير الهذلي (عامر بن الحليس) في وصف تأبط شراً كما قيل.
حبك النطاق: مَشَدُّهُ، واحِدُها حُباك، والنطاق: إزار تشده المرأة في وسطها وترسل أعلاه على أسفله تقيمه مقام السراويل. والمهبل: الثقيل، كأنه المدعو عليه بالهبل، أي فقد أمه له.
ورواية سيبويه: (مما حملن). و«عاش» مكان «شب». وما في الديوان موافق لما أورده المصنف هنا.
والشاهد: أعمال (عواقد) وهو جمع عاقدة.
سيبويه ١/ ١٠٩، ديوان الهذليين ٢/ ٩٢، الإنصاف ٢/ ٤٨٩، الخزانة ٣/ ٤٦٦ (بولاق)، العيني ٣/ ٥٥٨، شرح الكافية لابن مالك ٢/ ١٠٤١، شرح ابن يعيش ٦/ ٧٤.

فرع:

وما وُضِعَ منهُ للمبالَغَةِ فَمِثْلُهُ، وهي[1] «ضَرّابٌ» و «ضَروبٌ» و «مِضْرابٌ» و«عَليمٌ» و «حَذِرٌ». والمثنى والمجموعُ مِثْلُهُ. قال:

٣٨٤ - أخا[2] الحَرْبِ لبّاساً إليها جِلالَها

وقال:

٣٨٥ - ضَروبٌ بِنَصْلِ السَّيْفِ سُوقَ سِمانِها

. . . .

---

(١) (وهي) ساقطة من ت.

(٢) في غير (ت): أخو.

٣٨٤ - طويل، عجزه:

وَلَيْسَ بَوَلاجِ الخَوالِفِ أعْقَلا

وهو للقُلاخِ بن حَزْنٍ المِنْقَرِيِّ. نسبه له سيبويه وغيره.

أخو الحرب: الملازم لها المستعد المتهيّء. الجلال: جمع جل، وأصله ما يلبسه الفرس، فجعله لما يلبسه المحارب من سلاح كالدرع ونحوها. الولاج: الكثير الدخول في البيوت يتردد فيها لضعف همته. الخوالف: جمع خالفة، وهي عمود في مؤخر البيت. الأعقل: الذي تصطك ركبتاه في المشي ضعفاً.

والشاهد: أعمال (لباساً) وهو صيغة مبالغة من (لابس) ونصب (جلال) به.

سيبويه ١/ ١١١، المقتضب ٢/ ١١٢، شرح السيرافي ١/ ٣٢٤، شرح مشكلات الحماسة ٣٣، شرح ابن عصفور ١/ ٥٦٠، المفصل ٢٦٦، شرح ابن يعيش ٦/ ٧٠ طالب بن الشذور ٣٩٢، العيني ٣/ ٥٣٥، التصريح ٢/ ٦٨، همع الهوامع ٢/ ٩٦، الدرر ٢/ ١٢٩، الأشموني ٢/ ٢٩٦.

٣٨٥ - طويل، عجزه:

إذا عَدِموا زاداً فإنَّك عاقِرُ

لأبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم (شرح ديوانه، المسمى: عاية المطالب في شرح ديوان أبي طالب ص٧٩ تحقيق الشيخ محمد خليل الخطيب - مطبعة الشعراوي). وهو من قصيدة في رثاء أمية بن المغيرة بن عبد الله بن عمرو بن مخزوم، وكان زوج أخته عاتكة بنت عبد المطلب. وذكر ابن الشجري أن أبا طالب نصل السيف: شفرته. سوق: جمع ساق.

والشاهد: أعمال (ضروب) وهو مبالغة من (ضارب) ونصب سوق سمانها به. =

وقال:

٣٨٦ - شُمٌّ مَهاوِينَ أَبْدانَ الجزور مخا　　مِيصِ العَشِيّاتِ لا خُورٍ ولا قَزَمِ

وقال(١):

٣٨٧ - حتّى شآها كَلِيلٌ مَوْهِناً عَمِلٌ(٢)

= سيبويه ١/ ١١١، المقتضب ٢/ ١١٣، جمل الزجاجي ١٠٤، ابن الشجري ٢/ ١٠٦، الأصول ١/ ١٤٥، الاشتقاق ١٥٠، شرح ابن عصفور ١/ ٥٦٠، المفصل ٢٢٦، شرح ابن يعيش ٦/ ٦٩، ٧٠، خزانة الأدب ٤/ ٢٢٢، الشذور ٣٩٣.

٣٨٦ - بسيط. نسبه سيبويه للكميت الأسدي. ونسبه ابن مالك في شرح التسهيل لتميم بن العجلان، وهو في ديوان الكميت ٢/ ١٠٤.

مهاوين: جمع مهوان، مبالغة في مُهين. أراد أنهم شم الأنوف، والشمم: ارتفاع في قصبة الأنف مع استواء أعلاه، كناية عن العزة. ثم إنهم يهينون للضيف والمسكين أبدان الجزور، جمع بَدَنَةٍ، وهي الناقة المسمنة المتخذة للنحر، وكذلك الجزور. ومن رواه أبداء، فهو جمع (بِدْءٍ) وهو أفضل أعضاء الناقة مخاميص، جمع مِخماصٍ، وهو الشديد الجوع، أراد أنهم يؤخرون العَشاء انتظاراً للضيف. والخور: جمع أخور وهو الضعيف. والقزم - بالتحريك - رذال الناس وسفلتهم، يقال للذكر والأنثى والواحد والجمع.

قال البغدادي: والأوصاف كلها مجرورة في البيت، لأن قبله:

يأوي إلى مَجْلِسٍ بادٍ مَكارِمُهُم　　لا مُطْمِعي ظالمٍ فيهم ولا ظُلُم

وقد ورد (شم) مرفوعاً وكذا ما بعده من الأوصاف في بعض المصادر، منها شرح الكافية لابن مالك.

والشاهد: نصب (أبدان الجزور) بـ «مهاوين» وهو جمع «مهوان» مبالغة مُهين.

سيبويه ١/ ١١٤، إيضاح ابن الحاجب ١/ ٦٣٩، شرح الكافية لابن مالك ٢/ ١٠٣٥ شرح التسهيل ٢/ ١٥١، شرح ابن يعيش ٦/ ٧٤، ٧٦، خزانة الأدب ٨/ ١٥٠، العيني ٣/ ٥٦٩، همع الهوامع ٢/ ٩٧، الدرر ٢/ ١٣١.

(١) ساقط من ش.

(٢) ساقط من هذا الشاهد من ت.

٣٨٧ - بسيط، عجزه:

باتَتْ طِراباً وباتَ الليلَ لم يَنَمِ

وهو لساعِدَةَ بنِ جُؤَيَّةَ الهذلي (ديوان الهذليين ١/ ١٩٨).

شآها: ساقَها. والضمير يعود إلى بقر الوحشِ. كليل: أي برق ضعيف لبعد المسافة. =

وقال:

٣٨٨ - حَذِرٌ أُموراً لا تَضِيرُ وآمِنٌ ما ليسَ مُنْجِيَهُ من الأقْدارِ[1]

=وهو بمعنى مُفْعَلٍ أي: مُكَلٌ. وغيَّرَهُ للتكثير والمبالغة. مُوْهِنٌ: منتصف الليل أو آخره. عَمِلٌ: دائب العمل.

والمعنى أن بقر الوحش قد شاقها وميض البرق الكليل من بعد فاتجهت إليه وباتت طراباً لنزول المطر، وبات البرق يلمع طول الليل.

وقد استشهد به سيبويه على عمل(كليل) وهو صيغة مبالغة النصب في (موهنا) مفعولًا به، لأن كليل عنده فعيل بمعنى مفعل، كسميع بمعنى مسمع، وموهناً مفعول به على المجاز كما يقال: اتبعت يومك. ورده المبرد بقوله: (وليس هذا بحجة لأن «موهنا» ظرف وليس بمفعول، والظرف إنما يعلم فيه معنى الفعل كعمل الفعل، كان الفعل متعدياً أو غير متعد).

وقال الشنتمري: (قال النحويون: هذا غلط من سيبويه، وذلك أن الكليل هو البرق الضعيف، وفعله لا يتعدى).

سيبويه ١/ ١١٤، المقتضب ٢/ ١١٤، المنصف ٣/ ٧٦، المقرب ١/ ١٢٨، شرح السيرافي ١/ ٣٢٧، التبصرة ١/ ٢٢٦، شرح ابن عصفور ١/ ٥٦٢، شرح ابن يعيش ٦/ ٧٢، المغني ٥٦٨، خزانة الأدب ٨/ ١٥٥، شرح الكافية لابن مالك ٢/ ١٠٣٦، حاشية يس ٢/ ٦٨، اللسان (شأي، عمل).

(١) الشاهد ساقط من ت.

٣٨٨ - من الكامل، نسب للاحِقِيّ (إبان بن عبد الحميد، من شعراء هارون الرشيد كما نسب لابن المقفع. ويروى (لا تخاف) مكان (لا تضير). وهو في وصف إنسان بالجهل وقلة المعرفة، وأنه يحذر ما لا ينبغي أن يحذر، ويأمن ما لا يصح أن يؤمن.

والشاهد أعمال (حذر) في أموراً.

وأعمال (فعل) و(فعيل) مذهب سيبويه، لأنهما عنده محولان من فاعل المتعدي لإرادة المبالغة، فيعملان عمله قياساً. وعورض سيبويه في أعمالهما كما في الشاهد السابق لأنهما بناءان لما لا يتعدي كبَطِرٍ وأشِرٍ وكريم ولَئيم.

ورد كثير من النحويين استشهاد سيبويه بهذا البيت خاصة بأنه مصنوع، فقد روى المازني عن اللاحقي قال: سألني سيبويه عن شاهد في تعدي (فعل) فعملت له هذا البيت. وينسب مثل هذا القول أيضاً إلى ابن المقفع.

ورد ابن عصفور وابن مالك وغيرهما التهمة عن سيبويه بالاختلاف في تسمية هذا المدعي، فإنه يشعر بأنها رواية موضوعة، ووقوع مثل هذا مستبعد، فإن سيبويه رحمه الله=

وقال:

٣٨٩ - . . . . شِـرِّيـبُ خَـمْـرٍ مُـسْـعِـرٌ لِحُـروبِ(١)

وقال:/

٣٩٠ - الـحـافِـظـو عَـوْرَةَ الـعَـشِـيـرَةِ لا يـــأتِـــيــــهِـــمُ مِـــنْ وَرائِنا وَكَـــفُ

=لم يكن ليستشهد ببيت لا يثق بانتسابه إلى من يثق بقوله. وحمل ابن مالك القدح في البيت على أنه من وضع الحاسدين وتقول المتعنتين. وقد جاء أعمال (فعل) فيما لا سبيل إلى القدح فيه، وهو قول زيد الخيل:

أتـانـي أنـهـم مَـزِقـونَ عِـرْضـي جحاش الزجاجي الكِرْمِلَيْنِ لها فَديدُ

سيبويه ١/ ١١٣، المقتضب ٢/ ١١٥، جمل الزجاجي ١١٥، ابن الشجري ٢/ ١٠٧، شرح ابن عصفور ١/ ٥٦٢، التبصرة ١/ ٢٢٧، شرح عمدة الحافظ ١٣٢، شرح الكافية لابن مالك ٢/ ١٠٣٨، خزانة الأدب ٨/ ١٦٩، شرح ابن يعيش ٦/ ٧١، العيني ٣/ ٥٤٣، تعليق الفرائد للدماميني ١٩٤، الأشموني ٢/ ٢٩٨.

(١) الشاهد ساقط من ت.

٣٨٩ - كامل، صدره:

لا تَـنْـفِـري يـا نـاقُ مـنـهُ فـإنَّـهُ

واختلف في قائله. فقيل: حفص بن الأحنف. وقيل: حسان بن ثابت. وقال التبريزي: ويروى لأخْيَفَ، وهو الصحيح.

المسعر: الذي كان آلة في إيقاد الحرب. والضمير في (منه) لربيعة بن مكدم المقدم ذكره في أول المقطعة:

لا يَـبْـعَـدَنَّ ربـيـعـةُ بـنُ مُـكَـدَّمٍ وسَـقـى الـغَـوادي قَـبْـرَهُ بِـذَنـوبِ

والشاهد: إضافة (شريب) وهو مبالغة من (شارب)، فعلى هذا لا يستبعد عمله النصب.

قال في الهمع: (وأعمل ابن ولاد وابن خروف «فعيلًا» بالكسر والتشديد فأجازوا (زيد شِرِّيبُ الخمرِ وطِبِّيخ الطعام). قال أبو حيان: وقد سمع إضافة (شريب) إلى معموله في قوله: لا تنفري... الخ. فعلى هذا لا يبعد عمله نصباً.

ابن الشجري ١/ ١٦٠، الهمع ٢/ ٩٧، الدرر ٢/ ١٣٠.

٣٩٠ - تقدم صدره برقم ٤٢. انظر هناك مصادره والاختلاف في قائله.

والشاهد هنا أعمال اسم الفاعل المجموع وهو (الحافظو) في (عورة) مع حذف النون منه للتخفيف، على نية اثباتها لأنها لا تعاقب الألف واللام.

وقال:

٣٩١ - الفارِجو بابِ الأميرِ المُبْهَمِ

وقال:

٣٩٢ - . . . . غُفُرٌ ذَنْبَهُمُ غَيْرُ فُخُرْ

فرع:

وحُكْمُهُ في التعدِّي واللزومِ حُكْمُ فِعْلِهِ.

وإذَا عُرِّفَ باللامِ اسْتَوى الماضي وغيرُه(١)، لقُوتِهِ بمصيرِهِ صلةً. سي. ما:

---

٣٩١ - رجز، نسبه سيبويه لرجل من بني ضبة، ونسبه ابن مالك لرؤبة بن العجاج.
والفارج: الفاتح. والمبهم: المغلق. يصف قوماً بأنهم اشراف لا يحجبون عند أبواب الأمراء.
ورواية سيبويه (الفارجي). وفي جمل الزجاجي والمقتضب وشرح الكافية لابن مالك (الفارجو).
والشاهد: إسقاط النون من اسم الفاعل المجموع وإضافته إلى ما بعده. ويجوز فيه أن يعمل النصب كما في:

الحافِظُو عَوْرَةَ العشِيْرَةِ

ولكني لم أجد من رواه بنصب الباب.
سيبويه ١/ ١٨٥، المقتضب ٤/ ١٤٥، جمل الزجاجي ١٠١، المقتصد شرح الإيضاح ١/ ٥٢٨، شروح سقط الزند، (الخوارزمي) ٤/ ١٧٧١، شرح الكافية لابن مالك ٢/ ٩١٣.

٣٩٢ - رمل، لطرفة بن العبد (ديوانه ٦٨). وصدره:

ثم زادوا أنَّهُمْ في قَوْمِهِمْ

ورواية سيبويه (غيرُ فُجُرْ) وكذا الصيمري. يصف قوماً بأنهم زادوا على قبيلهم بأنهم يغفرون ذنوبهم بالعفو والصفح، وأنهم لا يفخرون بما أسدوا من صنيع، ستراً للمعروف، وعل رواية سيبويه أنهم لا يفجرون، أي لا يكذبون.
والشاهد: أعمال (غفر) وهو جمع (غفور) مبالغة (غافر) في (ذنبهم).
سيبويه ١/ ١١٣، نوادر أبي زيد، جمل الزجاجي ١٠٦، شرح السيرافي ١/ ٣٢٨، التبصرة ١/ ٢٢٨، شرح الكافية لابن مالك ٢/ ١٠٤١، شرح ابن يعيش ٦/ ٧٤، خزانة الأدب ٨/ ١٨٨، العيني ٣/ ٢٥٨، التصريح ٢/ ٦٩.

(١) أي في العمل. فيعمل ماضياً وحالاً ومستقبلاً.

إنّما يعملُ معَها الماضي لا غيرُ[١]. قلنا: والمضارعُ أوْلى. فإنْ كان[٢] للعَهْدِ فكالمجرَّدِ عنها.

وتجبُ إضافتُه حيثُ المعمولُ ضميرٌ، نحو «الضارِبُكَ».

ش. هـ[٣]: الضميرُ منصوبٌ، ولا إضافَةَ[٤].

ولا يضافُ المعرَّفُ باللام إلّا إلى مِثْلِهِ[٥]، أو مضافٍ إلى مِثْلِهِ، نحو «الضاربُ» الرجلِ، الضاربُ غُلَامِ الرجلِ»، حملًا على المختارِ في «الحسنَ الوجهِ» - بالإضافةِ - لحصولِ التخفيف بِحَذْفِ منهُ، بخلافِ «الضاربُ زيدٍ» فلا

(١) الذي في الإيضاح لأبي علي الفارسي خلاف ما ذكره المصنف عنه هنا. انظر المقتصد ١/ ٥٢٧.
وما عزاه إليه المصنف هنا من منع أعمال غير الماضي ذكره الرضي أيضاً في شرح الكافية ٢/ ٢٠١ وعزاه إلى كتاب (الشعر) لأبي علي، ولم أطلع عليه، ونسب القول به أيضاً إلى الرماني. وذكر أن ابن الدهان نقل ذلك عن سيبويه، ثم قال - الرضي -: (ولم يصرح سيبويه بذلك). وادعى ابن مالك في شرح الكافية ٢/١٠٤٣ الاجماع على أعمال ما فيه الألف واللام مطلقاً.

(٢) أي: التعريف باللام.

(٣) سقط رمز هشام من ش، ت.

(٤) مذهب سيبويه وأكثر النحاة أنه يحكم للضمير من الإعراب بما يحكم للظاهر، ففي نحو (زيد ضاربك) الكاف في موضع جر، لأن الظاهر الواقع موقعه حقه النصب، لأن فيه أحد مانعي الإضافة، وهو الألف واللام، أما المثنى والمجموع فإن كان بأل نحو (الضاربوك) جاز أن تكون الكاف في موضع جر - وهو الوجه - وأن تكون في موضع نصب وإن كان مجرداً عنها نحو (ضاربوك) فالكاف في موضع جر لا غير.
ومذهب الأخفش وهشام بن معاوية الضرير أن هذا الضمير في موضع نصب لكونه مفعولاً على كل حال، ومذهب الجرمي والمازني والزمخشري والمبرد في أحد قوليه إنه في موضع جر على كل حال. وأجاز الفراء الوجهين.
انظر الكتاب ١/ ١٨١ - ١٨٧، هامش كتاب سيبويه في نسخة دار الكتب المصرية (برقم ٦٥ نحو) ١/ ٩٦، حيث ذُكِرَ رأيُ الأخفش عن المازني والزيادي. شرح ابن يعيش ٢/ ١٢٣ - ١٢٤، شرح الكافية لابن مالك ٢/ ١٠٥١ - ١٠٥٢، شرح الرضي ١/ ٢٨٣ - ٢٨٤.

(٥) أي معرف باللام أيضاً.

تعريفَ ولا تخفيفَ ولا حَمْلَ، فامتنعتِ الإضافةُ كما مرَّ[١]. فر: بل يصحُّ[٢].

ويجوزُ جَرُّ المعطوفِ على المعمولِ المعرَّفِ باللام وإنْ لم يُعَرَّفْ بها، نحو «الضاربُ الرجلِ وزيدٍ»[٣]، لبُعْدِهِ، كما قالوا: «رُبَّ شاةٍ وسَخْلَتِها بِدِرْهَمٍ»[٤] وَمَنَعُوا «رُبَّ سَخْلَتِها»[٥].

وتجوزُ إضافَتُهُ ولو عاملًا، نحو ﴿هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِۦٓ﴾[٦]. ولا يتعرَّفُ حينئذٍ بدليلِ، ﴿عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا﴾[٧]، وقوله:

٣٩٣ - يا رُبَّ غابِطِنا لو كانَ يَطْلُبُكُمْ

---

(١) في الإضافة سبق التوضيح.

(٢) أجاز الفراء نحو (الضارب زيد) بالإضافة. ووُجِّهَ ذلك بأمرين: إما لأنّه توهَّمَ أن لام التعريف دخلته بعد الحكم بإضافته، فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الإضافة ثم عرف باللام. وأما لأنه قاسه على (الضارب الرجل) و(الضاربك). ورده ابن الحاجب والرضي في الكافية وشرحها ١/ ٢٨١ - ٢٨٢، وابن يعيش في شرح المفصل ٢/ ١٢٣. وقد تقدم رأي الفراء في هذه المسألة وجواب المصنف عن حججه في ص ٧٨٣ - ٧٨٤.

(٣) انظر الكتاب ١/ ١٨٢، وشرح الرضي ١/ ٢٨٤.

(٤) المشهور فيه (كل شاة وسخلتها بدرهم) وهو أنسب للتمثيل به هنا، لأن الشاة فيه مجرور بالإضافة. انظر الكتاب ٢/ ٥٥، ٨٢، ٣٠٠، وشرح الكافية لابن مالك ٣/ ١٢٤٧، والمقتضب ٤/ ٦٤، وفي شرح الرضي ١/ ٣٢١: (رب شا) كما ذكره المصنف هنا.

(٥) انظر المقتضب ٤/ ١٦٤.

(٦) سورة الزمر، الآية: ٣٨.

وذلك في قراءة غير أبي عمرو من السبعة. أما أبو عمرو فقرأ: «كاشفاتٌ» منوّناً و«ضُرَّهُ» بالنصب. الاقناع ٢/ ٧٥٠، معاني الفراء ٢/ ٤٢٠، النشر ٣/ ٢٨١، الاتحاف ٣٧٦، ارشاد المبتدي ٥٣١.

(٧) ﴿هَٰذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا﴾ [الزمر: ٢٤].

وواجه إيرادها أن (ممطرنا) لم يتعرف بإضافته إلى المضمر، لأنه لو كان معرفة لم يجز أن يوصف به «عارض» وهو نكرة مثله، فالتقدير: ممطر لنا. انظر التبصرة للصيمري ١/ ١٧٦.

٣٩٣ - بسيط، عجزه:

لاقى مُباعَدَةً منكم وحرْمانا

وهو لجرير (في ديوانه ٥٩٥) من قصيدة طويلة في هجاء الأخطل. =

وإذا جَرى[١]/ على غَيْرِ من هو له بَرَزَ الضميرُ حتماً، لِئَلّا يلتبِسَ من هو[٢] له، نحو «زيدٌ هندٌ ضارِبُها هُوَ»، فَرَفَعَ توهُّمَ كونِ «ضارب» صفةً لهندٍ، إذِ التاءُ إذا دخلتْ عارِضَةٌ، فهي وإنْ رفعتِ اللَّبْسَ لم يَرْتَفِعْ في «زيدٌ عمرو ضاربُهُ»، فيبرُزُ حتماً، أمارة كوْنِهِ لزيدٍ، بخلافِ الفعلِ فلا يلزمُ معه، لتَعُيِّنِهِ لآخرِهما، وإلّا اخْتَلَّ تركيبُ الجملةِ[٣].

ويجوزُ[٤] تقديمُ معمولِهِ[٥]، نحو «أنا زيداً ضاربٌ». قال:

٣٩٤ - . . . . كَـريــمٌ رؤوسَ الـدارعِـيــنَ ضَــروبُ

= قال الزمخشري في معناه: رب إنسان يغبطني بمحبتي لك، ويظن أنك تجازيني بها، ولو كان مكاني للأقي ما لاقيته من المباعدة والحرمان.

والشاهد فيه إن إضافة (غابط) إلى الضمير لا تفيد تعريفاً، بدليل دخول (رب) لأنها لا تجر إلا النكرة. والمراد: غابط لنا. ولو أراد واحداً بعينه لم يكن للكلام معنى، كما لا يقال: رب عبد الله، ورب غلام أخيك، ونحوهما.

سيبويه ١/ ٤٢٧، المقتضب ٣/ ٢٢٧، ٤/ ١٥٠، ٢٨٩، جمل الزجاجي ١٠٣، التبصرة ١/ ١٧٦، المغني ٦٦٤، السيوطي ٢٤٢، شرح ابن يعيش ٣/ ٥١، التصريح ٢/ ٢٨، العيني ٣/ ٣٦٤، همع الهوامع ٢/ ٤٧، الدرر ٢/ ٥٦، الأشموني ٢/ ٢٣٠.

(١) ت: جرت.

(٢) ت: هي.

(٣) لا يجب إبراز الضمير عند الكوفيين إذا جرى اسم الفاعل على غير من هو له. انظر تفصيل الخلاف في ذلك وأدلة الفريقين في الإنصاف (مسألة ٨) ١/ ٥٧ وما بعدها. وشرح الرضي ٢/ ١٦ - ١٧.

(٤) ت: وقد يجوز.

(٥) ت: مفعوله.

٣٩٤ - طويل، صدره:

بَكَيْتَ أَخَا اللَّأواءِ يُحْمَدُ يَوْمُهُ

وهو من شواهد سيبويه. ولم ينسبه هو ولا الأعلم. ونسبه ابن يعيش لأبي طالب عم رسول الله ﷺ، وأظنه انتقال نظر منه إلى البيت الذي ذكره بعده وهو:

ضَروبٌ بنَصْلِ السيف سُوقَ سِمانها   إذَا عَـدِمـوا زاداً فـإنَّـكَ عَـاقِـرُ

وهو لأبي طالب كما في تخريجه. =

اسمُ المفعولُ

وأمّا اسمُ المفعولِ فهوَ لفظٌ مشتقٌ ليُعَبَّرَ بهِ عمَّنْ وقعَ عليهِ الحدثُ(١).

وصيغَتُهُ من الثلاثيِّ المجرَّدِ على «مَفْعولٍ»(٢) كـ«مضروبٍ»، ومن غيرهِ على صيغة المضارع بميمٍ مضمومةٍ وفَتْحِ ما قبلَ الآخِرِ، نحو «مُخْرَجٍ» و «مُسْتَخْرَجٍ».

وهوَ في العملِ والاشتِراطِ كاسْمِ الفاعلِ(٣)، وَعَمَلُهُ عملُ(٤) المبنيِّ للمفعولِ(٥).

الصفة المشبهة

وأمّا الصفةُ المشبَّهَةُ باسم الفاعلِ فهي لفظٌ مشتقٌ يعبَّرُ بهِ عمَّنْ ثَبَتَ له معناهُ مستمراً، أشْبَهَتِ اسْمَ الفاعل بِتَضَمُّنِها المصدرَ، كما أنَّ ضارباً: «ذو ضَرْبٍ»، فَحَسَنٌ: «ذو حُسْنٍ» وتُذَكَّرُ وتُؤَنَّثُ وتُثَنَّى وتُجْمَعُ فَعَمِلَتْ عَمَلَهُ(٦).

وإنما تُبْنَى من فعلٍ لازمٍ لا مُتَعَدٍّ(٧).

= اللأواء: الشدة. الدارعين: جمع دارع، وهو لابس الدرع. أراد أنه يكفي قومه الشدة ومعرة الزمان، وتحمد أيامه في الحرب لبسالته، وفي السلم لعطائه وبذله.

والشاهد: تقديم معمول اسم الفاعل وهو (رؤوس) عليه. وفيه شاهد على أعمال (فعول) كفاعل.

سيبويه ١/ ١١١، شرح ابن عصفور ١/ ٥٦١،٥٦٥، شرح السيرافي ١/ ٤٤٥، المفصل ٢٨٧، شرح ابن يعيش ٦/ ٧٠، ٧١، شرح الكافية لابن مالك ١/ ١٠٣٢ شرح العمدة له ٤٠٠.

(١) انظر الكافية وشرح الرضي ٢/ ٢٠٣.

(٢) ت: المفعول.

(٣) ينفرد اسم المفعول بجواز إضافته إلى ما هو مرفوع معنى نحو «زيدٌ مَكْسُوّ العبدِ ثوباً». انظر شرح الكافية لابن مالك ٢/ ١٠٥٣.

(٤) ت: كعمل.

(٥) انظر المفصل وشرح ابن يعيش ٦/ ٨٠.

(٦) انظر المفصل وشرح ابن يعيش ٦/ ٨١، شرح الكافية لابن مالك ٢/ ١٠٥٥.

(٧) شرح الرضي ٢/ ٢٠٥.

وتَنْقُصُ عنه[١] بأنَّها تعملُ في السببِ دونَ الأجنبيِّ، وفي الحالِ دونَ الاستقبالِ، ولا يُفْصَلُ بينَها/ وبين معمولِها بأجنبيٍّ، ولا يَسْبِقُها لِضَعْفِها، حيثُ شُبِّهَتْ بالمُشَبَّهِ[٢].

وصيغتها[٣] مخالفةٌ لصِيَغِ اسمِ الفاعلِ على حَسَبِ السماعِ كـ «حَسَنٍ» و «صَعْبٍ» و «شَديدٍ».

وتفصيلُ مسائِلِها أنّ الصفَةَ باللام[٤] ومجرَّدَةٌ، مثل «زيدٌ الحسنُ الوجه» «رجلٌ حَسَنُ الوَجْه»[٥]، ومعمولُها إمّا مضَافٌ مثل «وَجْهُهُ»، أو باللام مثل «الوجْهُ» أو مجرداً عنهما مثل «وَجْهٌ»، بِضَرْبِ اثنينِ في ثلاثةٍ[٦]، صارت ستةً. والمعمولُ في كلِّ واحدٍ من الستةِ مرفوعٌ ومنصوبٌ ومجرورٌ[٧]، صارتْ ثَماني عَشْرَةَ[٨].

وتفصيلُها: «حَسَنٌ وَجْهُهُ» ثلاثةٌ[٩]، «حَسَنُ الوَجْهِ» ثلاثةٌ، «حَسَنٌ وَجْهٌ» ثلاثةٌ، ومع تعريفِ «حَسَنٍ» باللام كذلك. اثنانِ منها مُمْتَنِعانِ وهُما «الحَسَنُ وَجْهِهِ» - بالإضافة - إذْ فيه إضافةُ الشيءِ إلى نَفْسِهِ لا[١٠] لِفَائِدَةٍ[١١]، و «الحسنُ وجهٍ»،

---

(١) أي عن اسم الفاعل.
(٢) شرح الكافية لابن مالك ٢/ ١٠٥٨.
(٣) د: وصيغتها.
(٤) ت: (تكون باللام). د: (باللازم).
(٥) المثالان ساقطان من ت.
(٦) ت: (بضرب في مثله ثلاثة).
(٧) الرفع على الفاعلية، والنصب على التشبيه بالمفعول في المعرفة، وعلى التميز أو التشبيه بالمفعول في النكرة، والجر على الإضافة. انظر شرح الكافية لابن مالك ٢/ ١٠٥٩، الكافية وشرح الرضي ٢/ ٢٠٦، شرح ابن عصفور ١/ ٥٧٠.
(٨) ت: ثمانية عشر.
(٩) أي برفع (وجهه) ونصبه وجره، وكذا في الآتي.
(١٠) (لا) ساقطة من ت.
(١١) وفيه أيضاً تكرار الضمير، لأن الإضافة إذا نصب معمولها فلا بد من الصفة من ضمير مرفوع يعود على الموصوف، والجمع بين الألف واللام والإضافة، وكل واحد منهما على انفراده ضعيف، فلما اجتمع ضعيفان امتنعت المسألة.
انظر زيادة إيضاح وتعليل لذلك في شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٧١.

لعَكْسِ قالب الإضافَةِ(١).

والحقَ بهما بعضُهُمْ «حَسَنُ وَجْهِهِ» - بالإضافة - لئلا يُضَافَ إلى نفسهِ.

يه: بل يجوزُ إذا أفادَ تخفيفاً بحذفِ تنوينٍ أو نونٍ(٢). واسْتَشْهَدَ بقولهِ:

٣٩٥ - . . . . كُمَيْتا الأعالي(٣) جَوْنَتَا مُصْطَلاهُمَا

---

(١) المراد بقالب الإضافة بابها المعروف وصورتها، وهي إضافة النكرة إلى المعرفة وعكسه لا يجوز، وأيضاً فإن الألف واللام ليس لها ما تكون عوضاً منه. انظر شرح ابن عصفور ١/ ٥٧١، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٢٠٧.

(٢) أجازه سيبويه والبصريون على قبح في ضرورة الشعر فقط، وأجازه الكوفيون بلا قبح في السعة. قال سيبويه في الكتاب ١/ ١٩٩:

(وقد جاء في الشعر «حسنةُ وَجْهِها» شبَّهوهُ بحسنةِ الوَجْهِ، وذلك رديء لأنه بالهاء معرفة كما كان بالألف واللام، وهو من سبب الأول، كما أنه من سببه بالألف واللام). وذكر الشاهد الآتي.

وقد ادعى أبو القاسم الزجاجي في الجمل ص١١١ أن هذا الوجه أجازه سيبويه وحده. قال ابن عصفور في شرح الجمل ١/ ٥٧٢ - ٥٧٣: (وهو فاسد من غير وجه. أما سيبويه فلم يجز ذلك بل قال: وقد جاء في الشعر: حسنة وجهها. فقصره على الشعر كما ترى). وانظر شرح الرضي ٢/ ٢٠٧ وشرح الكافية لابن مالك ٢/ ١٠٦٩.

(٣) ش: الأعادي.

٣٩٥ - طويل، صدره:

أقامتْ على رَبْعَيْهِما جارَتا صَفا

وهو للشّماخ بن ضرارٍ الغطفاني (ديوانه ٨٦). وقبله - وهو مطلع القصيدة:

أَمِنْ دِمْنَتَيْنِ عرّسَ الركبُ فيهما بِحَقْلِ الرُخامي قد عَفا طَلَلاهُمَا

الصفا: الجبل. جارتا صفا: الأثفيتان من أثافي القدر، والجبل ثالثهما، وهو ثالثة الأثافي، الكميت: ما لونه بين الحمرة والسواد. الجون: الأسود. المصطلى: مضوع الصلا، وهو النار، ومعنى «جونتا مصطلاهما»: مسودتا المصطلى، وهو موضع الوقود منهما.

والشاهد: إضافة الصفة - مجردة من أل - إلى مضاف إلى ضمير الموصوف. لأن الضمير في مصطلاهما عائد على «جارتا صفا» وهو قبيح وخاص بالضرورة. ومنع ذلك المبرد مطلقاً في الشعر وغيره وتأول البيت على أن الضمير راجع إلى الأعالي، وهي بمعنى الأعْلَيَيْنَ، ولفظ الجمع إذا أريد به الاثنان جاز أن يعود الضمير مثنى على المعنى. وضعفه ابن جني في الخصائص. =

والبواقي متنوعةٌ[١]، فما تضَمَّن ضميراً واحداً فهو أحسنُ، إذْ لا حَشْوَ فيه كـ «الحسنِ وجهاً» فلا ضميرَ إلا الفاعلُ، فرَبَطَ بينها وبين الموصوفِ، و «الحسن وَجْهُهُ» - بالرفع - فالرابطُ الضميرُ في «وَجْهُهُ»[٢]. وما/ فيه ضميرانِ حَسَنٌ كـ «الحَسَنِ وَجْهَهُ»[٣] - بالنصبِ - وليسَ بأفضلَ، إذِ الضميرُ في «وجهَهُ» لا فائدةَ فيه، ولا قبيحٌ، إذْ لَمْ يُضَفْ إلى نَفْسِهِ، ولا خَلا عن الرابطِ. وما لا ضميرَ فيه قبيحٌ، نحو «الحسنُ وَجْهٌ»[٤] - بالرفع بالفاعليةِ - إذْ لا رابِطَ حينئذٍ.

فرع:

ويجوزُ فيما يَليها الرفعُ بالغاً عليَّةٍ، والجرُّ بالإضافةِ، والنصبُ على التشبيهِ بالمفعوليَّةِ في المعرفَةِ نحو «الحسنُ الوجهَ، أو وجهَهُ»، وعلى التمييزِ في النكرةِ، نحو «الحسنُ وجهاً».

ك: بل على التمييزِ مطلقاً. وقيل: على التشبيهِ مطلقاً[٥].

قلنا: التفصيلُ أَقْيَسُ.

= سيبويه ١/ ١٩٩، الخصائص ٢/ ٤٢٠، أمالي المرتضى ٣/ ١١٨، الأصول ٢/ ٧٢٩، المقتصد ١/ ٥٤٩، شرح ابن عصفور ١/ ٥٧٣، معجم البلدان ٣/ ٣٠٦، المفصل ٢٣١، شرح ابن يعيش ٦/ ٨٣، ٨٦، المقرب ١/ ١٤١، الرضي ٢/ ٢٠٨، خزانة الأدب ٤/ ٢٩٣.

(١) ت: متبوعة.

(٢) انظر الرضي ٢/ ٢٠٨.

(٣) جرى المصنف على مذهب ابن الحاجب في استحسان هذه المسألة، وهي قبيحة وخاصة بالضرورة عند النحاة. وانظر تعليل ذلك في شرح الرضي ٢/ ٢٠٨، وشرح ابن عصفور ١/ ٥٧١.

(٤) قبح هذه المسألة دون قبح السابقة، فلا ينتهي إلى منها في حال السعة وتخصيصها بضرورة الشعر.
انظر الرضي ٢/ ٢٠٩، وشرح الكافية لابن مالك ٢/ ١٠٧٠.

(٥) انظر في ذلك شرح الرضي ٢/ ٢١٠، شرح ابن يعيش ٦/ ٨٤ - ٨٥، وفيه نسب قول الكوفيين لأبي علي الفارسي، شرح الجامي ٥٨٦. شرح الكافية لابن مالك ٢/ ١٠٥٩، شرح الفريد ٣٥٠ - ٣٥١.

فرع:

وأسماءُ الفاعلِ والمفعولِ اللازمانِ مثلُ الصفةِ فيما ذُكِرَ، مثل: «مررتُ برجلٍ قائمٍ[١] الأبِ، أو أبوهُ[٢]، أو أباً» ونحوهِ[٣].

اسمُ التفضيل

وأما اسمُ التفضيلِ فهو اسمٌ مشتقٌّ ليُعَبِّرَ[٤] به عن زيادةِ المتَّصفِ بهِ في أصْلِ معناهُ[٥]. فخرجَ لفظُ «زادَ» وسائرُ المشتقاتِ. وهو (أفْعَلُ) وما تصرَّفَ[٦] منهُ.

وإنّما يُبْنى مِمّا بُنِيَ منه التعجُّبُ[٧]. يه: ويصحُّ من الرباعيِّ[٨]. وجاء - على رأيه - «اخْصَرُ»[٩] . . . .

---

(١) (قائم) ساقطة من ت.

(٢) زاد في ش: (أو أبيه على رأي يه).

(٣) يعني باسم المفعول اللازم اسم المفعول من الفعل المتعدي إلى واحد فقط نحو «مضروبُ الغلام». واسم المفعول من المتعدي إلى اثنين هو المتعدي إلى واحد نحو «زيدٌ مُعْطى غلامهُ دِرْهماً»، ومن المتعدي إلى ثلاثة هو المتعدي إلى اثنين نحو «زيدٌ مُعْلَمٌ أخوُه عَمْراً كريماً». انظر الرضي ٢/ ٢١١.

(٤) ش: يعبر.

(٥) انظر الكافية وشرح الرضي ٢/ ٢١٢.

(٦) د: تفرع.

(٧) انظر ما تقدم.

(٨) أي الرباعي الذي أوله همزة. وقد مر في التعجب ص٨٥٣ أن سيبويه يجيز بناءه من (أفعل) قياساً.
والتفضيل إنما يُبنى مما يبنى منه التعجب وبالعكس. وقد ذكرت هناك آراء غيره من نحاة البصريين في ذلك.
وانظر الكتاب ١/ ٧٣، المقتضب ٤/ ١٧٨، الأصول ١/ ٦١، شرح ابن عصفور ١/ ٥٧٩، ٥٨٠، شرح الرضي ٢/ ٢١٣، ٣٠٨، شرح ابن يعيش ٦/ ٩٢ - ٩٣.

(٩) نحو (هذا الكلام أخصر من غيره). وهو شاذ عند غير سيبويه، وعند سيبويه قياس.
شرح الكافية لابن مالك ٢/ ١١٢٢، شرح ابن يعيش ٦/ ٩٢، شرح الرضي ٢/ ٢١٣. اللباب ٤٨٢.

و«أَفْلَسُ من ابنِ المُذَلِّقِ»[1].

وشذَّ في اللونِ، كقولهِ:

٣٩٦ - . . . . فأنتَ أبْيَضُهُمْ سِرْبالَ طَبّاخِ

---

(١) ابن المذلق: يروى بالدال المهملة وبالذال المعجمة. رجل من بني عبد شمس بن سعد بن زيد مناة فقير مدقع لم يكن يجد بيتَ ليلة، وآباؤه وأجداده كذلك، قال الشاعر:

فإنك إذ ترجو تميماً ونَصْرَها كراجي النّدي والعُرْفِ عند المُذلَّقِ

مجمع الأمثال ٢/٤٢، المستقصى ١/٢٧٥، المفصل وشرح ابن يعيش ٦/٩٢، اللباب للإسفراييني ٤٨٢، شرح الكافية لابن مالك ٢/١١٢٤.

٣٩٦ - بسيط، صدره:

إذا الرجالُ شَتَوْا واشْتَدَّ أَكْلُهُمُ

وهو لطرفة بن العبد «ديوانه ١٨ ط بيروت».

ويروى: (واشتد ازْمُهُمُ). ورواية الديوان:

إنْ قلتَ نَصْرٌ فنصرٌ كانَ شَرَّ فَتى قِدْماً وأبْيَضَهُمْ سِرِبالَ طَبّاخِ

ويروى أيضاً:

أما الملوك فأنتَ اليومَ الأمُهُمْ لُؤْماً وأبيضُهُمْ سِرْبالَ طَبّاخِ

شتوا: صاروا في زمن الشتاء، وهو عندهم زمان الجدب والقحط، وفيه يظهر كرم الكرام وبخل البخلاء. اشتد أكلهم: أراد: تعسر على أكثرهم الحصول على ما يأكلون. وأبيضهم سربال طباخ: أراد أن ثياب طباخك نظيفة شديدة البياض، لأنه لا يطبخ شيئاً فتتدنس ثيابه، وهو كناية عن شدة البخل.

والشاهد: مجيء التفضيل في اللون. وقد أجازه الكوفيون من البياض والسواد خاصة كما مر في التعجب، وهو عند البصريين ضرورة، مع أنه محتمل لغير التفضيل، فإن (أبيض) يجوز أن يكون (أفعل) الذي مؤنثه فعلاء، فكأنه قال: فأنت مبيضهم، وانتصبَ ما بعده على التمييز.

الجمل ١١٦، الإنصاف ١/١٤٩ - ١٥١، المقرب ١/٧٣، شرح ابن عصفور ١/٥٧٨، معاني الفراء ٢/١٢٨، المقتصد ١/٣٨١، شرح درة الغواص ٥٤، أمالي السيد المرتضى ١/ ٦٣، اللباب ٤٨٣، مجمع الأمثال ١/٨١، شرح ابن يعيش ٦/٩٣.

وجاءَ في العَيْبِ «أَحْمَقُ مِنْ باقِلٍ»[١]. وللمفعولِ[٢]، نحو «أَعْذَرُ» و «أَشْهَرُ» و «أَشْغَلُ» و «أزهَى»[٣].

ويُتَوَصَّلُ إلى الممتنعِ بمثل «هو أَشَدُّ منه اسْتِخراجاً، وبَياضاً، وعَمىً»[٤].

ولمّا كان صفةً عَمِلَ/ عَمَلَ الصفةِ المشبَّهِ[٥] هوَ بِها[٦] إلا في المُظْهَرِ[٧].

ويعملُ في الظرفِ والحرفِ والحال والتمييزِ، نحو «هو أكرمُ عندَكَ[٨]، أو يومَ الجمعةِ، أو في بيتِهِ، أو مسافراً، أو نَفْساً»[٩]. ولا يعملُ في غير ذلك نصباً.

---

(١) خلط المصنف بين قولهم: (أحمقُ من هَبَنَّقَة) وهو المراد هنا، وقولهم: (هو أعيا من باقل).
وهبنقة: لقب ليزيد بن ثروان، أحد بني قيس بن ثعلبة، ويقال له: ذو الودعات، حيث كان قد وضع في عنقه قلادة من ودع وعظام وخرق ليعرف بها نفسه، فسرقها منه أخوه ذات ليلة، فلما أصبح قال لأخيه: أخي أنت أنا، فمن أنا؟ ويضرب به المثل في الحمق.
مجمع الأمثال ١/ ٣٠٣، المستقصي ١/ ٨٥، اللباب ٤٨٣، شرح الكافية لابن مالك ٢/ ١١٢٤، شرح ابن يعيش ٦/ ٩٢.
وانظر في قولهم: (إنه لأعيا من باقل): مجمع الأمثال ٢/ ٤٣، المستقصي ١/ ٢٥٦، جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري ٢/ ٧٢، اللسان (بقل).

(٢) ت: وفي المفعول.

(٣) منه قولهم: (أَشْغَلُ مِنْ ذاتِ النُّحْيَيْنِ) وقولهم: (هو أزهى من ديكٍ).
وقياس التفضيل أن يكون لتفضيل الفاعل دون المفعول، وما جاء منه للمفعول نحو ما ذكره المصنف وما أوردته من الأمثال فشاذ عند الجمهور. وذهب ابن مالك إلى أنه لا شذوذ فيه إذا لم يوقع في لبس بل هو مطرد كاطراده، في التعجب، بخلاف ما يوقع في لبس.
انظر شرح الرضي ٢/ ٢١٤، اللباب ٤٨٤، المفصل وشرح ابن يعيش ٦/ ٩٤ - ٩٥، شرح الكافية لابن مالك ٢/ ١١٢٥ - ١١٢٧.

(٤) انظر اللباب ٤٨٢، شرح ابن يعيش ٦/ ٩٢، شرح الكافية لابن مالك ٢/ ١١٢٥.

(٥) د: المشبهة.

(٦) (هو بها) ساقطة من ن.

(٧) أي: إلا في عمله في الظاهر، باستثناء ما سيذكره في الفرع الآتي. وانظر شرح الرضي ٢/ ٢١٩، وشرح الكافية لابن مالك ٢/ ١١٣٩، واللباب ٤٨٦.

(٨) (عندك) ساقطة من ت.

(٩) شرح الرضي ٢/ ٢٢٠.

فرع:

ولا يرفعُ ظاهراً إلّا إذا جَرَى[١] لفظهُ[٢] صفةً لشيءٍ، ومعناهُ صفةً لِمُتَعلِّقِ ذلكَ الشيءِ لا لَهُ، وذلكَ المُتَعَلِّقُ مُفَضَّلٌ على نفسهِ إذا تعلَّقتْ بغيرِ ذلكَ الشيءِ مع مجيئهِ منفياً، نحو «ما رأيتُ رجلًا أحسنَ في عَيْنِهِ الكُحْلُ منهُ في عينِ زيدٍ»[٣] فـ «أحسنَ» لفظُه صفةٌ[٤] لرجلٍ، ومعناهُ - وهوَ الزيادةُ في الحُسْنِ - صفةٌ لمتعلِّقِ الرجلِ وهو الكُحَلُ، والكحلُ مُفَضَّلٌ على نفسهِ إذا كانَ[٥] في غيرِ عَيْنٍ[٦] زيدٍ، فوجبَ رفعُ الكُحْلِ فاعلًا لـ «أحْسَنَ»، إذْ لو رُفِعَ بالابتداءِ فُصِلَ[٧] بينهُ وبينَ معمولِهِ - وهوَ «منهُ» - بأجنبي وهوَ الكحلُ، فهو اجنبيٌّ لعدمِ عَمَلِهِ فيهِ، ولقوةِ دلالتِهِ على الفعلِ هُنَا، إذ هوَ بمعنى «حَسُنَ»[٨]. وقيل: لا يُعْتَبَرُ النفي[٩].

ومن هذا[١٠] قولُهُ - ﷺ -: «ما مِنْ أيّامٍ أحَبُّ إلى اللهِ فِيْهَا[١١] الصَوْمُ منهُ في عَشْرِ ذي الحِجَّةِ»[١٢].

---

(١) ش: أجرى.
(٢) د: على لفظه.
(٣) انظر الكتاب ٢/ ٣١، ٣٢، شرح الكافية لابن مالك ٢/ ١١٤٠، اللباب ٤٨٦، الرضي ٢/ ٢١٩، التبصرة ١/ ١٧٩.
(٤) (صفة) ساقطة من ت.
(٥) د: كانت.
(٦) ت: (في عين غير).
(٧) ت: لفصل.
(٨) انظر اللباب ٤٨٦، وشرح الكافية لابن مالك ٢/ ١١٤٠، والرضي ٢/ ٢١٩.
(٩) أجاز الرّماني ذلك في المثبَتِ نحو (مررتُ برجلٍ أحْسَنَ في عينِهِ الكحلُ منه في عينِ زيد). قال الرضي ٢/ ٢٢١: والسماع لم يثبت إلا في المنفي.
(١٠) الإشارة في (هذا) إلى مسألة الكحل، لا إلى عدم اعتبار النفي، لأن ما سيذكره منفي.
(١١) ت: فيه.
(١٢) أخرجه الترمذي في صحيحه ٣/ ٢٨٩ - ٢٩٠ (بشرح الإمام ابن العربي المالكي - ط المطبعة المصرية بالأزهر سنة ١٣٥٠ هـ) وابن ماجه في سننه ١/ ٥٥٠ - ٥٥١- (تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي) والإمام أحمد في مسنده ٣/ ٢٩٨، ٥/ ٥٤، ٧/ ٢٥٧، ١٠/ ٩٨ والحافظ المنذري في الترغيب والترهيب ٢/ ١٢٤، وأبو داود في سننه ٣/ ٣٢٠، ٣٢١=

فإن قُدِّمتَ ذِكْرِ العينِ قلتَ: «ما رأيتُ كعينِ زيدٍ أحْسَنَ فيها الكُحْلُ»[١]. ومنه قولُهُ[٢]:

٣٩٧ - مررتُ على وادي السِّباع ولا أرى كـوادي الـسِّـبـاعِ حـيـنَ يُـظْـلِـمُ وادِيـا
أَقَــلَّ بِــهِ رَكْــبٌ أَتَــوْهُ تَــئِـيَّــةً وأخْــوَفَ إلّا مَــا وَقَــى اللهُ سـارِيـا

ولكَ أن تقولَ: «ما رأيتُ رجلًا أحسنَ في عينِهِ الكُحْلُ مِنْ عَيْنِ زيدٍ»[٣].

فرع:

وقد تُغَيِّرُ فيهِ صيغةُ «أَفْعَلَ»، كـ «خَيْرٍ» و «شَرٍّ»، ولهما أحكامُهُ[٤].

=(مختصر سنن أبي داود للحافظ المنذري - تحقيق أحمد شاكر ومحمد حامد الفقي ط مطبعة أنصار السنة المحمدية سنة ١٣٦٨هـ). وانظر الكتاب ٢/ ٣٢، المسائل المشكلة (البغداديات) للفارس ٤١٦، التبصرة للصيمري ١/ ١٨٠، شرح الكافية لابن مالك ٢/ ١١٤٠، شرح الرضي ٢/ ٢٢٣.

(١) انظر الرضي ٢/ ٢٢٢، واللباب ٤٨٧.

(٢) (قوله) ساقطة من ت.

٣٩٧ - البيتان من الطويل، لسُحَيم بنِ وثيلٍ الرياحي.
وادي السباع: واد بين مكة والبصرة، بينه وبين البصرة خمسة أميال. ووادي السباع من نواحي الكوفة أيضاً.
التئية: التلبث والتوقف، وهي تفعلة من (ايِيَ) كَحِيِيَ. أخوف: أفعل تفضيل مأخوذ من الفعل المبني للمجهول، أي: أشد مخوفية. كذا قال البغدادي، والمشهور أنه للمعلوم، أي أشد خوفاً من الساري في ذلك الوادي. والمعنى: أنني ما رأيت وادياً أقل به الركب منه بوادي السباع حين تغشاه الظلمة، وذلك أن الناس من شدة خوفهم من ذاك الوادي قلما يبيتون فيه ليلاً. فالواو على هذا اعتراضية، وقال العيني حالية.
و(أقل) نعت لوادياً، و(ركب) مرفوع به، و(أتوه) صفة (ركب) ونصب تئية على التمييز.
والشاهد في قوله (أقل به ركب أتوه تئية) والتقدير: أتوه تئية منهم به، فحذف (منهم به).
سيبويه ٢/ ٣٢ - ٣٣ الأصول ٢/ ٢٩، المخصص ١٦/ ٥٨، التبصرة ١/ ١٨٠، الإيضاح لابن الحاجب ١/ ٦٦٢، شرح الكافية لابن الحاجب ١٠٠، الرضي ٢/ ٢٢٢ - ٢٢٣، الخزانة ٨/ ٣٢٧، اللباب ٤٨٧، معجم البلدان (وادي السباع)، العيني ٤/ ٤٨، ابن عقيل ٢/ ١٤٩.

(٣) انظر شرح الرضي ٢/ ٢٢٢، واللباب ٤٨٧.

(٤) انظر اللباب ٤٨٢، وشرح الكافية لابن مالك ٢/ ١١٢٧.

ويُسْتَعْمَلُ على أحدِ ثلاثةِ أوجهٍ: مضافاً، أو بـ «مِنْ»، أو مُعَرَّفاً باللامِ، مثل «أفضلُ القومِ، أفضلُ من عمرٍو، الأفضلُ». وإذا اضيفَ فلهُ مَعْنَيانِ:

أحدُهُما - وهو الأكثرُ - أن تُقْصَدَ به الزيادةُ على مَنْ أضيفَ إليه، فَيُشْتَرَطُ أن يكونَ منهم تحقيقاً، فلا يجوزُ «يوسُفُ أحْسَنُ إخْوَتِهِ»، لخروجهِ عنهم بإضافتهمْ إليهِ، لامتناعِ إضافة الشيءِ إلى نفسهِ، بخلافِ «أحسنُ أولادِ يعقوبَ»، لدخولِهِ[١].

ويجوزُ في هذا الإفرادُ، لِشَبَهِهِ بـ «أفعلَ مِنْ» بإفادتِهِ الزيادة، والمطابقةُ لمن هو له في التأنيثِ والتثنيةِ والجمعِ، لِشَبَهِهِ الوجْهَ الثانيَ بالإضافةِ[٢].

وثانيهما أن تُقْصَدَ به زيادةٌ مطلقةٌ لا تختصُّ بمنْ أضيفَ إليه، وإنّما يُضاف للتوضيحِ فقط، كقولكَ: «الناقِصُ والأَشَجُّ أعْدَلَا بَني مَرْوانَ»[٣] وإنْ لَمْ يكنْ فيهِمْ عادلٌ غيرُهما، فأراد: عادِلا بَني مَرْوانَ.

---

(١) انظر في هذه المسألة شرح الرضي ٢/٢١٦، وشرح ابن يعيش ٣/٧ - ٨.

(٢) في ت تقديم وتأخير وسقط في العبارة السابقة، فقد ورد فيها: (ويجوز التأنيث والتثنية والجمع لشبهة بأفعل من بإفادته الزيادة والمطابقة لمن هو له).
والمراد بالوجه الثاني أن يقصد به زيادة مطلقة لا تختص بمن أضيف له - على ما سيذكره - فيبعد بذلك عن شبه المصاحب لـ «من». وقيل في تعليل امتناع التصرف في المصاحب لمن بالتثنية والجمع والتأنيث أنه يمتنع فيه ذلك لمشابهته لأفعل التعجب لفظاً ومعنى.
انظر الرضي ٢/٢١٧، وشرح ابن يعيش ٣/٥.

(٣) هذا من أمثلة الزمخشري في المفصل. انظر شرح ابن يعيش ٣/٥ - ٦، الإيضاح لابن الحاجب ١/٤١١، شرح الكافية لابن مالك ٢/١١٤٣، التصريح ٢/١٠٥.
والأشج: هو عمر بن عبد العزيز بن مروان، أبو حفص الخليفة الصالح والملك العادل ويقال له خامس الخلفاء الراشدين تشبيهاً له بهم، وكانت ولادته سنة ٦١هـ. ولي الخلافة بعد سليمان بن عبد الملك سنة ٩٦ هـ. ودامت ولايته سنتين وتسعة أشهر. وكان يقال له الأشج لشجة كانت بجهته من حافر دابة. وقد روي أن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه وأرضاه - وكان جده لأمه - قال: (إنّ مِنْ وَلَدي رجلاً بوجهِهِ أثرٌ، يملأُ الأرضَ عدلاً كما ملئتْ جوراً). ولما نفحه حمار برجله فأصاب جبهته وأثر فيها قيل: هذا أشج بني أمية، يملك ويملأ الأرض عدلاً. وتوفي سنة ١٠١ هـ. فوات الوفيات ٢/١٠٥، تهذيب التهذيب ٧/٤٧٥، حلية الأولياء ٥/٢٥٣، صفة الصفوة ٢/٦٣، الأعلام ٥/٥٠.
والناقص: هو يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان، أبو خالد الخليفة الأموي. ولد في=

م. ح: فيجوزُ على هذا المعنى «يوسفُ أحسنُ إخوتِهِ»[(١)]. قلت: وهو غَلَطٌ، إذِ التقديرُ: «الحَسَنُ من إخوتِهِ»، و «مِنْ» لبيانِ/ جنسِ مَنِ الموصوفُ منهُ، ويوسفُ ليس من إخوتِهِ، بل هو غيرهمْ، وإنما هو من أولادِ يَعْقُوبَ، فالمسألتانِ سواءٌ في المنعِ بالاعتبارَيْنِ لا محالةَ.

ويجبُ في هذا مطابقةُ موصوفهِ، إذْ لا مانِعَ[(٢)].

والذي بِـ «مِنْ» مفردٌ مذكَّرٌ لا غيرُ، نحو «زيدٌ، هندٌ، الزيدانِ، الهندانِ، الزيدونَ، الهنداتُ أفضلُ من عمروٍ» فلا يُطابِقُ مَوْصُوفَهُ، إذْ معناهُ: «يَزيدُ فَضْلُهُ» فكما لا يُطابِقُ في الفعلِ لا يطابقُ فيهِ[(٣)].

ويُشْتَرَطُ فيهِ مشاركةُ المفضولِ في أصلِ الفضلِ تحقيقاً كـ «زيدٌ أفضلُ من عمروٍ» حيثُ في عمرو فَضْلٌ، أو تقديراً كقولِ عَلِيٍّ - ﷺ -: «لأنْ أصومَ يوماً من شَعبانَ أَحَبُّ إليّ مِنْ أَنْ أُفْطِرَ يوماً من رَمَضَانَ»[(٤)] وإفطارُ رمضانَ غيرُ محبوبٍ

=دمشق وثار على ابن عمه الوليد بن يزيد بن عبد الملك لسوء سيرته، فنشب نزاع انتهى بمقتل الوليد ومبايعة يزيد بالخلافة سنة ١٢٦. وكان من أهل الورع والصلاح، ولقب بالشاكر لأنعم الله. وقيل: لم يكن في بني أمية مثله ومثل عمر بن عبد العزيز. ودامت ولايته ستة أشهر أو تنقص قليلاً.

وقيل له الناقص لأن سلفه الوليد زاد في أعطيات الجند، فلما ولي هو نقصها. وتوفي سنة ١٢٦ هـ.

تاريخ الإسلام للذهبي ١٨٨/٥، البداية والنهاية ١١/١٠، الكامل لابن الأثير ١١٥/٥، النجوم الزاهرة ١٢٦/١، والأعلام ١٩٠/٨.

(١) انظر المفصل شرح ابن يعيش ٧/٣، الإيضاح لابن الحاجب ٤١٢/١، شرح الرضي ٢/ ٢١٦. وبه قال ابن مالك في شرح الكافية ١١٣٨/٢.

(٢) انظر شرح الرضي ٢١٧/٢ وشرح ابن يعيش ٥/٣.

(٣) قال الزمخشري: (وقد اجتمع الوجهان في قوله ﷺ: «ألا أُخْبِرُكُمْ بأَحَبِّكُمْ إليَّ وأقربِكُمْ مني مجالس يومَ القيامة، أحاسِنُكُمْ أخلاقاً، المُوطَّئونَ أكنافاً، الذينَ يألفون ويؤلفونَ، ألا أخبركم بأبغضِكُمْ إليَّ وأبعدِكم مني مجالسَ يوم القيامةِ، أساوَئكُم أخلاقاً، الثَّرثاونَ المُتَفَيْهِقونَ»). المفصل بشرح ابن يعيش ٧/٣. وانظر شرح الكافية لابن مالك ١١٣٧/٢.

(٤) انظر الحاشية على كتاب شرح الأزهار للمصنف (كتاب الصيام) ٧/٢، شرح الرضي ٢/ ٢١٥.

أصلًا، لكنْ لمّا كانَ إفطارُ يوم الشَّكِّ محبوباً عند المُخَالفِ فَكَأنَّ علياً قال: هَبْ أنَّهُ محبوبٌ عندي أيضاً، لكن صيامُهُ أحبُّ[١]، لكونِهِ أحْوَطَ[٢]. وقولِهِ[٣] - عليه السلام -: «اللهمَّ بَدِّلْني بِهِمْ خيراً منهُمْ، وبدِّلْهُمْ بي شَرّاً مِنّي»[٤] أي: في اعتقادِهِمْ لا في نفسِ الأمرِ، إذْ لا شَرَّ فيهِ، ولا خيرَ فيهِمْ. ومنه قوله - تعالى -: ﴿أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا﴾[٥].

ونحوه في التهكُّمِ «أنتَ أعلمُ[٦] مِنَ الحمارِ»[٧].

فرع:

ولا يجوزُ الجمعُ بينَ اللام و «مِنْ»/، ولا الخُلُوُّ منهما ومن الإضافةِ[٨]، نحو «الأفضلُ من عَمْرٍو» و «زيدٌ أَفْضَلُ»، إلّا أن يُعْلَمَ المُفَضَّلُ عليه[٩] كقول الفرزدقِ[١٠]:

---

(١) د: أحب إلي.

(٢) شرح الرضي ٢/ ٢١٥.

(٣) د: وقول علي.

(٤) من خطبة للإمام علي رضي الله عنه حين تواترت الأخبار باستيلاء أصحاب معاوية رضي الله عنه على بعض البلاد، فقام على المنبر ضَجِراً بتثاقل أصحابه عن الجهاد، ومخالفتهم له في الرأي، فقال ذلك فيما قال.
نهج البلاغة ١/ ٧١، الرضي ٢/ ٢١٥.
والرواية فيهما (أبدلني) في الموضعين.

(٥) سورة الفرقان، الآية: ٢٤.
وانظر الرضي ٢/ ٢١٥، وشرح ابن يعيش ٣/ ٥.

(٦) ت: أبلد.

(٧) قال الرضي ٢/ ٢١٥: (ويقال في التهكم: «أنت أعلم من الحمار» فكأنك قلت: إن أمكن أن يكون للحمار علم فأنت مثله مع زيادة. وليس المقصود بيان الزيادة، بل الغرض التشريك بينهما في شيء معلوم انتفاؤه عن الحمار).

(٨) (ومن الإضافة) ساقط من ش، م.

(٩) د: المفضول.

(١٠) ش: حسان.

٣٩٨ - إنّ الذي سَمَكَ السّماءَ بَنَى لنا بَيْتاً دعائِمُهُ أعَزُّ وأطْوَلُ

أي: من بيتِ خصومِنا. ومنه «اللهُ أكبرُ» أي: من كلّ ما يَكْبُرُ في النفوسِ(١).

فإنْ خَرَجَ عن معنى التفضيلِ صحَّ تجريدهُ عنها(٢)، كقوله - تعالى -: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾(٣)، إذْ لا شَيءَ أهونُ على اللهِ(٤) مِنْ شيءٍ(٥).

وقولِ الشاعرِ:

٣٩٩ - ألأمَ قَوْمٍ أصْغَراً وأكْبَرا

---

٣٩٨ - كامل (ديوان الفرزدق ٤١٧). يصف قومه وبيته، وإن دعائم بيته أعز دعامة وأكرمها. من قصيدة يفخر بها على جرير وقومه ويهجوهم. والبيت الشاهد مطلع القصيدة.
والشاهد: حذف (من) ومجرورها بعد اسم التفضيل، أي: أعز من دعائم كل بيت وأطول من دعائم كل بيت، أو أعز من غيرة وأطول من غيره. ويجوز أن يكون المحذوف مضافاً إليه، أي: أعز دِعامةٍ وأطولُها. وفيه احتمال ثالث، وهو أن يكون (أفعل) فيه غير مقصود به التفضيل، والمراد: عزيزة وطويلة.
وقد روي عن الطرماح أنه قال للفرزدق: يا أبا فراس: أعزّ ممّ وأطولُ ممّ؟ فأذّنَ مؤذنٌ وقال: الله أكبرُ، فقال الفرزدق: يا لُكَعُ، ألم تسمع ما يقول المؤذن؟ أكبرُ ممَّ ذا. فقال: من كل شيء، فقال: أعز من كل عزيز، وأطول من كل طويل. الكامل ٦/٩٧، ٩٩، معاهد التنصيص ٢/٣٧، شرح ابن يعيش ٦/٩٧، ٩٩، الرضي ٢/ ٢١٤، الخزانة ٨/ ٢٤٨، العيني ٤/ ٤٣، ابن عقيل ٣/ ١٨٢، الأشموني ٣/ ٥١.

(١) شرح الرضي ٢/ ٢١٤، وشرح ابن يعيش ٦/ ٩٩.

(٢) في غير ن (عنهما). والمراد اللام والإضافة و «من».

(٣) سورة الروم، الآية: ٢٧. والتقدير: وهو هين عليه. وهو أحد الوجهين في تفسيرها وانظر الكشاف ٣/ ٢٢٠.

(٤) ت: عليه.

(٥) انظر شرح الكافية لابن مالك ٢/ ١١٤٣، شرح الرضي ٢/ ٢١٧، شرح ابن يعيش ٦/ ١٠.

٣٩٩ - رجز، لا يعرف قائله. وقبله:

قُبِّحْتُمُ يا آلَ زَيْدٍ نَفَرا

والألأم منصوب على الذم، أو صفة لقوله: نفرا. ويجوز رفعه خبراً لمبتدأ محذوف، أي: أنتم الألأم.
والشاهد: خروج «أفعل» عن معنى التفضيل، والمراد: صغيراً وكبيراً. وهو مطرد عند=

أي: صغيراً وكبيراً.

وقوله:

٤٠٠ - . . . . مُـلوكٌ عِـظـامٌ مِـنْ مُـلوكٍ أعـاظِـمِ[1]

والمعرَّفُ باللامِ يُطابقُ موصوفَه حتماً، قُصِدَ به الزيادةُ أم لم يُقْصَدْ، نحو «زيدٌ الأفضلُ، هندٌ الفُضْلى، الزيدانِ الأفْضَلانِ، الهِندانِ الفُضْلَيانِ، الزيدونَ الأفضلونَ، الهنداتُ الفُضَلُ»، لِبُعْدِهِ عن معنى الفعلِ حينئذٍ[2].

=المبرد. قال: (واعلم أن «أفعل» إذا أردت أن تضعه موضع الفاعل فمطرد، فمن ذلك قوله:

الأم قـوم أصـغـراً وأكـبـراً

يريد: صغيراً وكبيراً، فهذا سبيل هذا الباب).

و«أصغر» حال من الضمير في «ألأم» والمعنى نسبتهم إلى أشد اللؤم في حال صغرهم وفي حال كبرهم.

المقتضب ٣/٢٤٧، الكامل ٤٢٣، المقرب ٢/٣٤٧، الرضي ٢/٢١٧، الخزانة ٦/ ٢٧٦.

(١) طويل، صدره:

وإلا فَـمِـنْ آلِ الـمُـرارِ فـإنَّـهُـمْ

وهو من أبيات نسبها البغدادي لأعرابي ولم يسمه. وكان قد نزل به عبيد الله بن العباس رضي الله عنهما وهو لا يعرفه، فتوسم الأعرابي فيه أنه من بني هاشم، أو من آل المرار فذبح له شاة هي كل ما يملك، وطعام أولاده منها. وتمام القصة في الخزانة. والشاهد ثاني بيت في المقطوعة، وقبله:

تَـوَسَّـمْـتُـهُ لـمّـا رأيـتُ مـهـابَـةً عـلـيـه وقـلـتُ الـمـرءُ مـن آل هـاشـم

والشاهد أن «أعاظم» بمعنى «عظام» وهو جمع «أعظم» بمعنى عظيم. والتفضيل فيه غير مراد، ولو كان مراداً للزم الإفراد والتذكير.

ولم يستشهد بهذا البيت فيما علمت غير الرضي وتبعه المصنف.

شرح الرضي ٢/٢١٧، الخزانة ٨/ ٢٨٢.

(٢) انظر شرح الكافية لابن مالك ٢/١٣٣٦ - ١١٣٧، شرح الرضي ٢/ ٢١٤، شرح ابن يعيش ٦/٩٦.

فرع:

وما لم تُغَيَّرْ فيه (صيغةُ)[١] أَفْعَلَ ولم يُضَفْ ولم يُعَرَّفْ مُنِعَ الصرفَ، إلّا «أوّلَ» فَيُمْنَعُ[٢] صرفُهُ مع «مِنْ» ويُصْرَفُ عند تجردِهِ عَنْها وعن الوصفيَّةِ إلى الاسميةِ غير العَلَمِيَّةِ[٣]، ويُبْنى عندَ حذفِ «مِنْ» مُرادَةً معهُ[٤]. ويجبُ[٥] مَنْعُهُ الصرفَ مُعْرباً[٦] حيثُ لم تُنْوَ[٧].

وله حكمٌ خاصٌ، وهو أنه إذا أتى بعدَ عامٍ لم يأتِ إلّا مُعْرباً مُنْصرفاً[٨]/، كقولِهِ:

٤٠١ - يا لَيْتَها كانتْ لِقَوْمِي[٩] إبِلا
أو هُزِلَتْ في جَدْبِ عامٍ أوّلا

---

(١) (صيغة) ساقطة من الأصل.
(٢) د: فيمتنع.
(٣) يعني يصرف إذا تجرد عن «من» ولم يكن صفة، بل كان اسماً غير علم.
(٤) قال سيبويه ٣/ ٢٨٨: (وسألت الخليل عن قولهم: مذ عامٌ أوّلُ، ومذ عام أوّلَ، فقال: أول ههنا صفة، وهو أفعل من عامك، ولكنهم ألزموه هنا الحذف استخفافاً، فجعلوا هذا الحرف بمنزلة «أفضل منك». وقد جعلوه اسماً بمنزلة «أفكل» وذلك قول العرب: «ما تركتُ له أولاً ولا آخراً» و«أنا أوّلُ منه»، ولم يقال: «رجلٌ أوّلُ منهُ»، فلما جاز فيه هذان الوجهان أجازوا أن يكون صفة وأن يكون اسماً. وعلى أي الوجهين جعلته اسماً لرجل صرفته في النكرة).
وانظر شرح ابن يعيش ٦/ ١٠، وشرح الرضي ٢/ ٢١٨.
(٥) ش: ويجوز.
(٦) بعدها في ت (منصرفاً). وهو سبق نظر إلى (منصرفاً) الآتية.
(٧) أي «من».
(٨) في هذا نظر. وانظر ما يأتي في الكلام على الشاهد الآتي.
(٩) ت: (لأهلي). وهي كذلك في كتاب سيبويه.
٤٠١ - رجز، لا يعرف قائله.
وقد أورده المصنف شاهداً على أن «أول» معرب منصرف. وهو لا يكون إلا كذلك إذا وقع بعد «عام» سواء كان صفة أو ظرفاً. وهو غير مسلم، لأن سيبويه استشهد به على إجراء «أول» نعتاً لعام، فهو غير منصرف على هذا، لأن «عام» مجرور بالإضافة، ونعته وهو=

ويجوزُ جُرهُ تابعاً لعامٍ[١]، ونصبُهُ بالظرفيَّةِ[٢].

لك: وقد يأتي على صيغةِ التفضيلِ ما ليسَ بمعناهُ[٣]، كـ «سُؤى» و «حُسْنى» فهما مَصْدرانِ[٤] في قوله تعالى: ﴿أَسَٰٓـُٔواْ ٱلسُّوٓأَىٰٓ﴾[٥]، ﴿وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾[٦]

=«أول» مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة. والتقدير: في جدب عام أول من هذا العام. قال سيبويه بعد إنشاده: (يكون على الوصف والظرف).

وقال ابن يعيش بعد إنشاده: (فلم يصرف، لأنه صفة، ومعناه: أول من عامك. وحذف الجار والمجرور من نحو هذا في الصفة ضعيف). وقال في موضع آخر: (فعلى هذا يجوز أن يكون «أول» من قوله: يا ليتها... الخ مخفوضاً على الصفة لعام، إلا أنه لا ينصرف، ويجوز أن يكون منصوباً على الظرف).

وانظر ما سيذكره المصنف بعد الشاهد.

سيبويه ٣/ ٢٨٩، شرح ابن يعيش ٦/ ٣٤، ٩٧، ٩٨، اللسان (وال).

(١) هذا مناقض لقوله: (لم يأت إلا معرباً منصرفاً) فإنه لا يكون تابعاً لعام إلا على منعه الصرف، لأن عام مجرور، و«أولا» مفتوح. فظهر بهذا بطلان ما زعمه من أنه لا يأتي بعد «عام» إلا منصرفاً، مع أن ما في كتاب سيبويه وشرح ابن يعيش خلاف ما ذكره كما بينته في تخريج الشاهد.

(٢) ت: للظرفية.

(٣) ت: معناه.

(٤) أي: وليستا بتأنيث «أسوأ» و«أحسن».

(٥) سورة الروم، الآية: ١٠.

(٦) سورة البقرة، الآية: ٨٣.

قرأ جمهرة القراء: (حُسْناً) بضم الحاء وإسكان السين، أي قولاً هو حُسْنٌ في نفسه لإفراط حسنه. ووضع المصدر فيه موضع الاسم. أو هو لغة في (حَسَنٍ) يقال الحُسْنُ الحَسَنُ، والبُخْلُ البَخَلُ، والرُشْدُ الرَشَدُ.

وقرأ حمزة والكسائي من السبعة، وخلف ويعقوب من العشرة: (حَسَناً) بفتح الحاء والسين، وهو صفة لمحذوف، أي قولاً حسناً.

وقرأ أُبَيٌّ وطلحةُ بن مُصَرِّف: (حُسْنَى) - بالألف - على المصدر كبُشْرى. وهذه القراءة هي المرادة هنا.

البحر المحيط ١/ ٢٨٤، الكشاف ١/ ٢٩٣، الاقناع ٢/ ٥٩٩، الاتحاف ١٤٠، التيسير ٧٤، الكشف عن وجوه القراءات ١/ ٢٥٠، الحجة لأبي زرعة ١٠٣، إرشاد المبتدي ٢٢٦، شرح ابن يعيش ٦/ ١٠٢، الرضي ٢/ ٢١٩.

أي: الفِعْلَةَ السؤى، والمقَالَةَ الحُسْنى[(١)]. قلت: ويَحْتَمِلُ التفضيلَ.

وأمّا أسماءُ الأفعالِ فقد مَرَّتْ.

المصدر

وأمّا المصدرُ فهو اللفظُ المشتقُّ منهُ الفعلُ كـ «ضَرْبٍ» و «قَتْلٍ»[(٢)]. وهو نوعانِ: سماعيٌّ وقياسيٌّ/ .

فالسماعيُّ مصدرُ الثلاثي المجرَّدِ غالباً، ولا حَصْرَ[(٣)] له، لكنّا نذكرُ أكثرَ ما اسْتُعْمِلَ منهُ، وهو (٢٨)[(٤)]:

«فَعْلٌ» - مثلَّثُ الفاءِ[(٥)] - كـ«قَتْلٍ» و «فِسْقٍ» و «شُغْلٍ». و «فَعْلَةٍ» - كذلك[(٦)] - كـ «رَحْمَةٍ» و «نِشْدَةٍ»[(٧)] و «كُدْرَةٍ»[(٨)]. و «فَعْلى» - كذلك - كـ «دَعْوى» و

(١) لم أجد هذا لابن مالك. وهو مسبوق به فقد نص عليه الزمخشري في المفصل والكشاف وتبعه ابن يعيش والرضي.
انظر الكشاف ١/ ٢٩٣، شرح ابن يعيش ٦/ ١٠٠، ١٠٢، شرح الرضي ٢/ ٣١٩.

(٢) على مذهب البصريين. ومذهب الكوفيين أن المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه.
انظر تفصيل الخلاف وأدلة الفريقين في الإنصاف (مسألة ٢٨) ١/ ٢٣٥ وما بعدها، وشرح الرضي ٢/ ١٩١ - ١٩٢، وشرح ابن يعيش ١/ ١١٠.

(٣) ت، ن، د: حاصر.

(٤) أي بناء - وهي ترتقي إلى اثنين وثلاثين كما ذكره الزمخشري في المفصل استقراء لما ذكره سيبويه في كتابه.
انظر الكتاب ٤/ ٥ وما بعدها، المفصل بشرح ابن يعيش ٦/ ٤٣، الرضي ٢/ ١٩٢.

(٥) أي مع سكون العين.

(٦) أي مثلث الفاء.

(٧) وجاء فيه (نِشْدانٌ) أيضاً. قال في الصحاح (نشد): نشدت الضالة أنشدها نِشْدَة ونِشْداناً، أي طلبتها. وانظر شرح الشافية ١/ ١٥٢.

(٨) يقال: كَدِرَ كَدَراً وكُدوراً وكُدْرَةً، من الكَدَرِ، وهو نقيض الصفو. اللسان (كدر).

«ذِكْرى» و «بُشْرى». و «فَعْلانٌ» - كذلك - كـ «لَيَّانٍ»[1] و «حِرْمَانٍ» و «غُفْرانٍ». و «فَعالٌ» - كذلك - كـ «ذَهابٍ» و «صِرافٍ»[2] و «سُؤالٍ». و «فَعالةٌ» - كذلك - كـ «زَهادَةٍ» و «دِرَايةٍ» و «بُغايَةٍ»[3]. و «فَعَلٌ» - بفتح العينِ وكسرِها - كـ «طَلَبٍ» و «كَذِبٍ». و «فَعَلَةٌ» - كذلك - كـ «غَلَبَةٍ» و «سَرِقَةٍ». و «فُعَلٌ» - بفتح العينِ مع ضم الفاءِ وكسرِها - كـ «هُدىً»[4] و «صِغَرٍ». و «فَعولٌ» - بفتح الفاء وضمها/ - كـ «قَبولٍ» و «دُخولٍ». و «فَعيلٌ» كـ «وَجيفٍ»[5] و «فَعَلانٌ» - بفتح الفاءِ والعينِ - كـ «نَزَوانٍ»[6] و «خَفَقانٍ».

والقياسيُّ نوعانِ: أحدُهُما - من هذا النوع - ما أوَّلُهُ ميمٌ مفتوحةٌ، كالمَذْهَبِ، والمَشْرَبِ، والمَدْخَلِ، والمَخْرَجِ[7]. ومن مكسورِ عينِ المضارعِ

---

(١) يقال: لواه دينَهُ، يلواه بدَيْنِهِ لَيّاً ولِيَّاناً - بفتح اللام وكسرها في المصدرين - إذا مطله، قال ذو الرمة:

تُطيلينَ ليَّاني وأنتِ مَليئةٌ ... وأحْسِنُ يا ذاتَ الوشاحِ التَّقاضِيا

ونقل في اللسان (لوى) عن أبي الهيثم أنه لم يجيء من المصادر على «فعلان» إلا ليان. وعن أبي زيد أنه «ليان» بالكسر.

وفي شرح الشافية للرضي ١/١٥٩: (وأما فعلان فنادر، نحو لوى ليانا... وجاء أيضاً شنئان - بالسكون - وقرىء في التنزيل بهما).

(٢) في الصحاح (صرف): (وكلبة صارف، إذا اشتهت الفحل. وقد صرفت تصرف صروفاً وصرافا).

(٣) في الصحاح (بغي): (وبغي ضالته، وكذلك كل طَلِبَةٍ، بُغاءً، - بالضم والمد - وبُغايةً أيضاً). وقال الرضي: (والفُعالة للشيء القليل المفصول من الشيء الكثير، كالقلامة، والقُراضة، والنُقاوة، والنفاية: . شرح الشافية ١/ ١٥٥.

(٤) في شرح الشافية للرضي ١/١٥٧: (قالوا: ليس في المصادر ما هو على فُعَلٍ إلا الهُدى والسُرى، ولندرته في المصدر يؤنثهما بنو أسد على توهم أنهما جمع «هُدْيَةٍ» و«سُرْيَةٍ» وإن لم تسمعا، لكثرة فعل في جمع «فعلة»).

(٥) الوجيف: ضرب من سير الإبل والخيل. وقد وجف البعير يجف وجفاً ووجيفاً. انظر الصحاح (وجف).

(٦) النزوان: الوثبان. ولا يقال إلا للشاة والدواب والبقر. القاموس (نزى).

(٧) قال ابن الحاجب: (ويجيء المصدر من الثلاثي المجرد أيضاً على «مفعل» قياساً مطرداً كمقتل ومضرب). انظر شرح الشافية ١/١٦٨.

مثلُهُ[١]، كالمَضْرَبِ، والمَحْبَسِ، والمَجْلَسِ[٢]. وشذَّ «المَرْجِعُ»، لموافقتهِ المضارعَ المخالِفَ للقياسِ[٣].

وجاء[٤] على «مَفْعولٍ» كالمَيْسورِ، والمَعْسورِ، والمَرْفوعِ، والمَوْضوعِ، والمَعْقولِ، والمَفْتونِ، بمعنى اليُسْرِ، والعُسْرِ[٥]، والرَّفْعِ، والوَضْعِ، والعَقْلِ، والفِتْنَةِ. ومثلُهُ المَكْروهَةُ، والمَصْدوقَةُ، بمعنى الكراهةِ والصدقِ[٦]. يه: بل المفعولُ على بابِهِ، لا مَصْدَرٌ[٧].

وثانيهما مصدر ما تعدّى الثلاثيِّ بزيادة أو أصل. أمّا الثلاثيُّ المزيدُ فنوعان:

ذو مِيم (وغيرُهُ، أمّا الأوّلُ)[٨]، فَزِنَتُهُ زِنَةُ اسمِ المفعولِ، كالمُصْبَحِ، والمُمْسي، والمُجَرَّبِ/، والمُقَاتَلِ. ومنه:

---

(١) ش: بمثله.

(٢) (المجلس) ساقطة من ت.

وهو مصدر جلس يجلس، وبكسر اللام موضع الجلوس. انظر الصحاح واللسان (جلس).

(٣) في القاموس (رجع): (رجع يرجع رجوعاً ومَرْجِعاً - كمنزل - ومَرْجِعَةً شاذّان، لأن المصادر من فعل يفعل (كضرب يضرب) إنما تكون بالفتح.

وانظر شرح الشافية للرضي ١/١٧٣.

(٤) ت: وقد جاء.

(٥) من (والمرفوع) إلى هنا ساقط من ت.

(٦) قال الرضي في شرح الشافية ١/١٧٥: (وأما المكروهة فالظاهر أنها ليست مصدراً، بل هو الشيء المكروه، والهاء دليل الاسمية، وكذا المصدوقة، يقال: بيَّنَ لي مصدوقة حاله، أي: حقيقتَها، من قولهم: «صَدَقَني سِنَّ بَكْرِهِ» أي بيَّنَ لي حاله التي صَدَقَنِيها».

(٧) في الكتاب ٤/٩٧: (وأما قوله: دَعْهِ إلى مَيْسورِهِ ودع مَعْسورِهِ، فإنما يجيء على المفعول، كأنه قال: دعه إلى أمر يُوسَرُ فيه أو يُعْسَرُ فيه. وكذلك المرفوع والموضوع، كأنه يقول: له ما يرفعُه وله ما يضعه. وكذلك المعقول، كأنه قال: عُقِلَ له شيء، أي حبس له لُبُّهُ وشُدِّدَ. ويستغنى بهذا عن المَفْعَلِ الذي يكون مصدراً، لأن في هذا دليلاً عليه).

وانظر شرح الشافية للرضي ١/١٧٤ - ١٧٥، وشرح ابن يعيش ٦/٥٢.

(٨) الزيادة من ت، ن.

٤٠٢ - . . . . وَعِلْمُ بَيانِ المرءِ عندَ المُجَرَّبِ

وأمّا غيرُ ذِي الميم فقياسُهُ(١) أن تَزيدَ قبلَ آخرِ ماضي(٢) فعلهِ ألفاً وتكسرُ أوَّلَهُ إنْ كانَ آخرُهُ متحركاً(٣)، نحو «أخرجَ إخراجاً» و «قاتَلَ قِيْتالًا»(٤)، وفي «كَذَّبَ»: كِذَّاباً(٥).

فإنْ كانَ في حشوِ ماضيهِ متحركانِ(٦) كَسرْتَ أوَّلَهُ/ وأوَّلَهُما نحو «اقْتَدَرَ اقْتِداراً» و «اسْتَخْرَجَ اسْتِخْرَاجاً» و «اقْشَعَرَّ اقْشِعْراراً» و «اخْشَوْشَنَ اخْشِيشاناً»، وفي «اخرَوَّطَ»(٧): اخْرِوّاطاً(٨).

والمُطَّردُ المُتَداوَلَ في «فاعَلَ» و «فَعَّلَ» و «تَفَعَّلَ» غيرُ ما ذكرناهُ، وهو «مفاعلةٌ» كـ «مقاتلةٌ» و «تَفْعيلٌ» كـ «تَكْريم» و «تَفَعُّلٌ» كـ «تَكَرُّم»، إلّا أنّا ذكرناهُ كذلكَ، لِيَنْتَظِمَ ما قَرَّبْناهُ في القياسِ، مع كونهِ قد وردَ قليلًا(٩). قال:

---

٤٠٢ - طويل، صدره:

وقد ذُقْتمونا مَرَّةً بعدَ مرَّةٍ

نسبه ابن يعيش لرجل من بني مازن. وقد أوقعت بنو مازن بقوم من بني عجل فقتلوهم، فغدت بنو عجل على جار من بني مازن فقتلوه، والمعنى أنه بالتجربة يعرف ما يحسنه المرء.

والشاهد: وضع المجرب - بصيغة اسم المفعول من مضعف الثلاثي - موضع التجربة، وهو المصدر.

المفصل ٢٢١، شرح ابن يعيش ٦/ ٥٠، ٥٣، شرح الأشموني ٢/ ٣١٠، شرح أبيات المفصل والمتوسط ص٤٣٠.

(١) د: فقياسية.
(٢) ت: ما مضى. وهي ساقطة من ن.
(٣) (إن كان آخره متحركاً) ساقطة من د.
(٤) ت: قتالاً.
(٥) انظر الشافية وشرحها للرضي ١/ ١٦٣، ١٦٥، وشرح الكافية لابن مالك ٤/ ٢٢٣٩.
(٦) ش: متحركين.
(٧) في الصحاح (خرط): واخرَوّطَ بهم السيرُ اخْرِوّاطاً، أي امْتَدَّ.
(٨) انظر شرح الكافية لابن مالك ٤/ ٢٢٣٩، وشرح الشافية ١/ ١٧٨.
(٩) (قليلاً) ساقطة من د.

٤٠٣ - ثَلاثَةُ أَحبابٍ فَحُبٌّ علاقَةٌ وحبٌّ تِمِلَّاقٌ وَحُبٌّ هوَ القَتْلُ

وأما الرباعيُّ المجرَّدُ والمَزيدُ[1] فنوعانِ أيضاً[2]: ذو ميمٍ، فيأتي على وزنِ[3] اسمِ المفعولِ، كالمُدَحْرَجِ، والمُحْرَنْجَمِ. قال:

٤٠٤ - كأنَّ صوتَ الصَّنْجِ في مُصَلْصَلِهْ

والمجردُ عن الميم نوعان: «فَعْلَلَةٌ» كـ «دَحْرَجَةٍ» و «فَعْلالٍ» كـ «دَحْراجٍ».

وأما مزيدُهُ فعلى «تَفَعْلُلٍ» كـ «تَدَحْرُجٍ» و «تَفَعْلالٍ» كـ «تَدَحْراجٍ»[4] و«افعِنْلالٍ» كـ «احْرِنْجَامٍ».

---

٤٠٣ - طويل. أنشده ثعلب في أماليه ولم يعزه لمعيَّن. وحب العلاقة حب الصداقة وهو أخص المودة. والتملاق: مصدر مَلَقَ له يَمْلِقُ مَلَقاً وتِملاقاً، وهو التودد بكلام لطيف والتضرع فوق ما ينبغي. وحب هو القتل: أراف الغلو في ذلك. يريد أنه جمع أنواع المحبة.
والشاهد في قوله «تملاق» حيث جاء به على تَمَلَّقَ مطاوع مَلَقَ. قال ابن مالك (تَفَعْلَ تِفِعّالاً محفوظ غير كثير، ومنه قول الشاعر: ثلاثة أحباب... الخ).
مجالس ثعلب ٢٩، اعراب ثلاثين سورة ٨١، سرح ابن يعيش ٦/ ٤٧،٤٨، ٩/ ١٥٧، شرح الكافية لابن مالك ٤/ ٢٢٣٩، حاشية يس ١/ ٣٢٩.

(١) ت: والمزيد فيه.

(٢) (أيضاً) ساقطة من ت.

(٣) ش: اسم وزن.

٤٠٤ - رجز. ولا يعرف قائله، ولم يذكروا له سابقاً أو لاحقاً.
الصنج: قطعتان من النحاس تضرب أحداهما بالأخرى فيسمع لهما صوت ورنين.
والمصلصل: الصلصلة، وهي صوت اللجام.
والمعنى: كأن صوت لجام هذا الفرس الصنوج يضرب بعضها على بعض.
والشاهد: استعمال المصلصل - على صيغة اسم المفعول - مصدراً بمعنى الصلصلة.
قال ابن جني: (فقوله: مصلصلة، يجوز أن يكون مصدراً، أي: في صلصلته، ويجوز أن يكون موضعاً للصلصلة).
الخصائص ١/ ٣٦٨، المصنف ٣/ ٢٧، شرح ابن يعيش ٦/ ٥٠، ٥٥، اللسان (صلل). شرح أبيات المفصل والمتوسط ص٤٣٥.

(٤) من (وأما مزيده) إلى هنا ساقط من ت.

فرع:

وهو من «أفْعَلَ» المُعْتَلّ عيناً يُعَلُّ كإعلالِهِ كـ «أقَالَ إقالةً»، وأصلُهُ «إقْوالَةً» أعِلَّ فالتقَى ألفانِ فَحُذِفَتْ العينُ والزموهُ الياءَ عوضاً منها. وقد تحذفُ التاءُ إذا أضيفَ كـ ﴿وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾(١).

ومصدرُ معتلِّ اللامِ على «تَفْعِلَةٍ» كـ «تَعْزِيَةٍ» و «تَسْلِيَةٍ»، وأصلُهُ «تَعْزِيّاً» - بالتشديد - حذفوا اللامَ تخفيفاً، وعوَّضُوهُ تاءً. وقد اسْتَعْمَلَ الأصلَ/ مَنْ قالَ:

٤٠٥ - فَـهْـيَ تُـنَـزِّي دَلْوَهـا تَـنْـزِيّـا

قلت: وقد جاء «تَفْعِلَةٌ» في الصحيحِ، ومنه قوله - ﷺ -: «فَلَا يَقْعُدَنَّ على تَكْرِمَتِهِ»(٢).

---

(١) ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِمْ فِعْلَ ٱلْخَيْرَٰتِ وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءَ ٱلزَّكَوٰةِ﴾ [الأنبياء، الآية: ٧٣].

٤٠٥ - الرجز. قال البغدادي في شواهد الشافية: (وهذا الشعر مشهور في كتب اللغة وغيرها. ولم يذكر أحد تتمته ولا قائله). وبعده:

كـمـا تُـنَـزِّي شَـهْـلَةٌ صَـبِـيّـا

ويروى:

بـاتَ يُـنَـزِّي دَلْوَهِ تَـنْـزِيّـا ... كـمـا تُـنَـزِّي شَـهْـلَةٌ صَـبِـيّـا

التنزيه: رفع الشيء إلى فوق. يصف امرأة تستقي ماء، فشبه يديها إذا جذبت بها الدلو ليخرج من البئر بيدي امرأة كبيرة ترقص صبياً. وقال شهلة، لأنها أضعف من الشابة، فهي ترفعه بإجهاد.

والشاهد قوله: تنزيا، والقياس: تنزيه، لكنه راجع الأصل ضرورة، لأن الشاعر له مراجعة الأصول المرفوضة.

الخصائص ٢/ ٣٠٢، المنصف ٢/ ١٩٥، المخصص ٣/ ١٠٤، ١٤/ ١٨٩، المقرب ٢/ ١٣٤، شرح السيرافي ٥/ ٣٥٧، التبصرة ٢/ ٧٧٥، الإيضاح لابن الحاجب ١/ ٦٣٤، شرح ابن يعيش ٦/ ٥٨، الرضي ١/ ١٦٥، اعراب الثلاثين سورة ٥٥، ٩٩، الصحاح (شهل)، شرح الكافية لابن مالك ٤/ ٢٢٣٨، أوضح المسالك ٣/ ٢٤٠، المساعد ٢/ ٦٢٦.

(٢) هذا بعض حديث ورد بألفاظ مختلفة في صحيح مسلم (كتاب المساجد - رقم ٦٧٣) وجامع الترمذي (كتاب الصلاة. رقم ٢٣٥، والأدب - رقم ٢٧٧٣) وسنن أبي داود (كتاب الصلاة - رقم ٥٨٢ - ٥٨٤) وسنن النسائي ٢/ ٧٦ - ٧٧.

فصل

ويَعْمَلُ عملَ فعلِهِ ماضياً وغيرِه، إذْ هو بمعناهُ، ومُنَكَّراً، نحو ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾[1]، ﴿لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ شَيْـًٔا﴾[2]. كثر: ومُعَرَّفاً باللامِ، كقولِهِ:

٤٠٦ - . . . . وَجِعْتُ مِنَ الإِصْغاءِ لِيتاً وأَخْدَعا

وقوله[3]:

٤٠٧ - ضَعيفُ النِّكايَةِ أعْداءَهُ يَخالُ الفِرارَ يُراخِي الأَجَلْ[4]

وقوله:

٤٠٨ - . . . . فَلَمْ أَنْكَلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعَا

---

(١) سورة البلد، الآيتان: (١٤، ١٥).

(٢) سورة العنكبوت، الآية: ١٧.

٤٠٦ - تقدم بتمامه برقم ٣٧١.

(٣) د: وكقوله.

٤٠٧ - المتقارب. وهو من شواهد سيبويه التي لم تنسب إلى قائل معين.
النكاية: مصدر نكيت العدو، ونكيت فيه، إذا أثرت، يتعدى ولا يتعدى. يراخي الأجل: يباعده ويطيله - يهجو رجلاً يقول: هو ضعيف عن أن ينكي أعداءه، وجبان فلا يثبت لقرنه، فيلجأ إلى الفرار، يظنه مؤخراً لأجله.
الشاهد: أعمال المصدر المعرف باللام، وهو النكاية، لأن اللام هنا معاقبة للتنوين، فيعمل عمل المنون.
قال سيبويه: (وتقول: عجبت من الضرب زيداً، كما قلت: عجبت من الضارب زيداً، يكون الألف واللام بمنزلة التنوين، قال الشاعر: ضعيف النكاية... الخ).
سيبويه ١/ ١٩٢، المنصف ٣/ ٧١، المقرب ١/ ١٣١، إيضاح الفارسي ١٦٠، شرح ابن عصفور ٢/ ٢٧، المفصل ٢٢٤، شرح ابن يعيش ٦/ ٥٩، التبصرة ١/ ٢٤٠، الشذور ٣٨٤، الخزانة ٨/ ١٢٧، العيني ٣/ ٥٠٠، التصريح ٢/ ٧٣.

(٤) الشطر الثاني لم يثبت في ش.

٤٠٨ - طويل، تمامه:
لقد عَلِمَتْ أولي المُغيرةِ أنّني كَرَرْتُ فَلَمْ أنْكُلْ عن الضَّرْبِ مِسْمَعَا =
= نسبه سيبويه للمرار الأسدي، وأقر الأعلم الشنتمري هذه النسبة. ونسبه البغدادي في الخزانة وابن يعيش إلى مالك بن زغبة الباهلي. =

وقيل: لا عَمَلَ لَهُ معَها[١]. قلت: ولعلَّهُ[٢] يَنْصِبُ الشواهدَ بفعلٍ مقدَّرٍ[٣]، والأوَّلُ يُحْتَمِلُ التمَييزَ[٤].

= المغيرة: الخيل تخرج للغارة، وأراد فرسانها، أي أول فرسانها. النكول: النكوص والرجوع جبناً وخوفاً، يقال: نكل عنه ينكل بتثليث العين كضرب ونصر وعلم. مسمع: هو مسمع بن شيبان أحد بني قيس بن ثعلبة. والمعنى: قد علم أول من لقيت من المغيرين أني قد صرفتهم عن وجوههم هازماً لهم، وكررت خلف عميدهم فلم أنكل عن ضربه بسيفي.
والشاهد: أعمال المصدر المقرون بأل وهو (الضرب) في (مسمعاً).
ورواه سيبويه: (لحقت فلم أنكل) وعليه يجوز أن يكون (مسمعاً)، منصوباً به لا بالمصدر، فلا يكون فيه حجة. قال الأعلم: (ويجوز أن يكون منصوباً بلحقت، وأعمال الثاني أولى، ولذلك اقتصر عليه سيبويه.
وفيه شاهد آخر ذكره ابن يعيش، وهو أن مسمعيا منسوب إلى مسمع.
وأخطأ ابن عصفور حيث فهم من البيت أن (أولى) فيه اسم موصول بمعنى الذين فأورده شاهداً لذلك. والحال أن (أولى) مؤنث أول، ولا تحتمل غير ذلك.
سيبويه ١/١٩٣، المقتضب ١/١٥٢، جمل الزجاجي ١٣٦، إيضاح الفارسي ١٦١ شرح ابن عصفور ١/١٧٨، شرح ابن يعيش ٦/٩، ٦٤، الرضي ٢/١٩٦، خزانة الأدب ٨/ ١٢٩، العيني ٣/٤٠، ٥٠١، المفصل ٢٢٤، همع الهوامع ٢/٩٢، الدرر ٢/١٢٥، الأشموني ٢/١٠٠، ٢٨٤.

(١) نسب ابن الحاجب والرضي والبغدادي في الخزانة هذا للمبرد. قال ابن الحاجب: (والمبرد منعه. قال: لاستفحال الاسمية فيه).
والذي في المقتضب للمبرد ١/١٥٢، صريح في أن المصدر يعمل منكراً، ومعرفاً بالألف واللام كما يراه سيبويه وغيره.
(٢) أي: لعل المانع من أعمال المعرف بالألف واللام.
(٣) الذي في شرح الرضي أن المانع من ذلك ينصب المعمول في الشواهد المذكورة بمصدر منكر مقدر، فيقدر: ضعيف النكاية نكاية أعداءه، فيضمر المصدر، لقوة القرينة الدالة عليه. شرح الرضي ٢/١٩٧.
(٤) أي الشاهد الأول وهو:

وَجِعْتُ من الإصغاءِ لِيتاً وأخْدَعا

يريد أن «ليتا» و«أخدعا» فيه تحتمل أن يكون نصبها على التميز. وهو الراجح. وقد اقتصر عليه شُرّاحُ ديوان الحماسة، وقد بينت ذلك في موضعه.
انظر الشاهد رقم ٣٧١.

ويعملُ مضافاً إلى الفاعلِ، نحو «يُعْجِبُني ضَرْبُكَ زيداً» كقوله:

٤٠٩ - . . . . قَـرْعُ الـقَـواقِـيـزِ أفـواهَ الأبـاريـقِ

لا إلى المفعولِ إلّا إذا تَعَيَّنَ، نحو «دَقُّ الثَّوْبِ القَصّارُ»[1].

قلتُ: ومِنْ إضافةِ المصدرِ إلى مفعولِهِ وَتَأَخُّرِ الفاعلِ[2] عَنْهُ قولُ الشاعرِ:

٤١٠ - عَلَيَّ لَئِنْ وافَيْتُ لَيْلى بِخَلْوَةٍ زِيـارَةُ بـيـتِ الـلهِ رِجْـلاي حـافِـيـا

---

٤٠٩ - بسيط، صدره:

أفْـنـى تِـلادي ومـا جَـمَّـعْـتُ مِـنْ نَـشَـبِ

وهو للأقيشر الأسدي (المغيرة بن الأسود).

القواقيز: الكؤوس الصغيرة، جمع قاقوزة، وقد قالوا فيها: قازوزة. وروي (القوارير) التلاد: المال القديم من تراث وغيره. وهو يكنى بذلك عن ولعه بالشراب. والشاهد: أعمال المصدر (قرع) في (أفواه) مع إضافة المصدر إلى فاعله (القواقيز). وهذا على الرواية الأخرى في البيت. والرواية المشهورة في أكثر كتب النحو برفع (أفواه) على أنه فاعل، وجل القواقير. مفعولاً به، والمصدر مضافاً إليه. قال ابن هشام في الروايتين: وصحّ الوجهان لأن كلا منهما قارع ومقروع. وقال المبرد: (وتنصب الأفواه إن جعلت القواقيز فاعلًا).

المقتضب ١/ ١٥٩، جمل الزجاجي ١٣٤، المؤتلف ٥٦، الإنصاف ١/ ٢٣٣، المقرب ١/ ١٣٠، شرح ابن عصفور ٢/ ٢٦، المغنى ٦٩٤، السيوطي ٣٠١، اصلاح المنطق ٣٣٨، الشذور ٣٨٣، العيني ٣/ ٥٠٨، التصريح ٢/ ٦٤، اللسان (قفز)، الأشموني ٢/ ٢٨٩.

(١) انظر المفصل بشرح ابن يعيش ٦/ ٥٩.

(٢) في الأصل: المفعول.

٤١٠ - من الطويل لمجنون ليلى (ديوانه ٣٠١) ولم أجده بهذه الرواية، وهي من تصحيف بعض الأعجمين كما سيأتي. والمشهور في روايته:

علَيّ لـئـن مـا زرتُ لـيـلى بـخـفْـيَـةٍ زيـادةُ بـيـت الله رَجْـلانَ حـافـيـا

ويروى: (على إذا ما جئتُ: و (إذا لاقيتُ) و(إذا وافيتُ) و(بخلوة) مكان بخفية. وعجزه في اللسان (أن ازْدارَ بيتَ الله). ويذكره النحويون شاهداً على تعدد الحال. أما رواية المصنف هنا: (رجلاي) حافياً، فقد قال الأزهري في التصريح: (وقد صحفه بعض الأعجمين فقرأه: «رجلاي» بالإضافة إلى المتكلم، وأعربه فاعلًا بزيارة، و«حافياً» حال=

أي: أنْ تَزورَ بيتَ اللهِ رجلايَ في حالِ كونِي حافياً[١].

وشرطُ عملِهِ مجيئُه ظاهراً، مُوَحَّداً[٢]، غيرَ مَحْدُودٍ[٣]، فلا يصحُّ «مُروري بزيدٍ حَسَنٌ وهو بِعَمرٍو قبيحٌ»، لإضمارِهِ[٤]. ولا يعملُ[٥] مع ذكرِ فِعْلِهِ، نحو «ضربتُ ضرباً زيداً» بلِ العملُ للفعلِ[٦]، إذ أصلُ التعلُّقِ للأفعالِ، ولا «أعْجَبَنِي ضربُهُ زيداً، أو ضربٌ شديدٌ زيداً[٧]، أو جِلْسَتُكَ/ في المسجدِ»[٨] - بكسر الجيم - إذِ الفعلُ لا يفيدُ[٩] معانيَها، فَبَعُدَ شبَهُها بهِ[١٠].

=من ضمير المتكلم في «رجلاي»، نبه عليه الموضح في الحواشي، وهو موافق لما في شرح المفتاح للسيد الجرجاني، فإنه قال فيه: وقد صحف جماعة «رجلان» برجلاي... الخ).

المغني ٦٠١، السيوطي ٢٩٠، اللسان (رجل)، التصريح ١/ ٣٨٥، أوضح المسالك ١/ ٣٣٥، الأشموني ٢/ ١٨٤.

(١) من قوله: (قلت) إلى هنا لم يثبت في ش. وقد أشار ناسخ الأصل إلى أنه مصحح عن أصل ثم قال: (ملحق بالنسخة المقروءة على المؤلف). ثم أشار مرة أخرى إلى تصحيحه عن أصل.

(٢) أي مفرداً. وذكر ابن مالك في شرح الكافية ٢/ ١٠١٦ شاهداً على عمله مجموعاً وهو قليل.

(٣) في شرح الكافية لابن مالك ٢/ ١٠١٥، أن أبا علي أنشد في التذكرة شاهداً على أعمال المحدود بالتاء. وانظر العيني ٣/ ٥٢٧.

(٤) انظر شرح ابن يعيش ٦/ ٦٠.

(٥) غير الأصل (أعماله). وهو معطوف على (ويعمل) السابقة.

(٦) هو هنا مفعول مطلق، والعامل في المفعول المطلق الفعل. وانظر الرضي ٢/ ١٩٧.

(٧) لأن المصدر نعت قبل تمام عمله.

وانظر الأشموني ٢/ ٢٩١، والرضي ٢/ ١٩٧.

(٨) لأنه محدود بالتاء، فلا يعمل.

وانظر شرح الكافية ٢/ ١٠١٤.

(٩) ت: لا يفيدها.

(١٠) انظر حاشية الصبان ٢/ ٢٩١.

فرع:

ويُعْطَفَ على لفظِ معمولِهِ المجرورِ، وَمَحَلُّهُ رفعاً في الفاعليَّةِ[١] ونصباً في المفعوليَّةِ[٢]، نحو «يُعْجِبُني ضَرْبُ زيدٍ[٣] وعمروٍ» بالجرِّ مطلقاً، والرفعِ حيثُ «زيدٌ[٤]» فاعلٌ، والنصبُ حيث هو مفعولٌ[٥].

ولا يَلْزَمُ ذكرُ فاعلِهِ، لاسْتِقلالِ[٦] الجملةِ من دونِهِ[٧]. ولا يُضْمَرُ فيهِ، إذْ تَضَمُّنُ الضميرِ فرعُ الاشتقاقِ.

ولا يُسْبِقُهُ معمولُهُ، إذْ هو كالصلةِ، ولا يُفْصَلُ بينهُما، لِضَعْفِهِ. وقيلَ: يجوزُ تقديمُ[٨] الظرفِ والحرفِ[٩]، نحو «اللهمَّ ارزُقْنِي من عَدُوِّكَ البَراءَةَ، وإليكَ الفِرارَ»[١٠] و ﴿وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ ٱللَّهِ﴾[١١] و ﴿فَلَمَّا[١٢] بَلَغَ مَعَهُ ٱلسَّعْىَ﴾[١٣]. قلت: وهو قويٌّ.

وما وَجَبَ اضمارُ فعلِهِ وهوَ منصوبٌ بهِ، كـ «سَقْياً زيداً» فالعملُ له. وقيلَ: بل للفعلِ[١٤].

---

(١) في غير ن: بالفاعل.
(٢) ت: بالمفعولية.
(٣) ش: ضربك.
(٤) ت: زيداً.
(٥) انظر شرح الرضي ٢/١٩٧، وشرح الكافية لابن مالك ٢/١٠٢٢ - ١٠٢٣.
(٦) ت: لاستقال.
(٧) شرح ابن يعيش ٦/٦١.
(٨) د: تقدم.
(٩) أجازه السهيلي بشرط أن يكون المصدر نكرة غير مضافة. وأجازه الرضي مطلقاً. انظر الروض الأنف للسهيلي ١/١٢٦ و(أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي). ٤٠٣ - ٤٠٥، وشرح الرضي ٢/١٩٥.
(١٠) انظر الرضي/الموضع السابق.
(١١) سورة النور، الآية: ٢.
(١٢) في جميع النسخ (حتى إذا).
(١٣) ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ ٱلسَّعْىَ قَالَ يَٰبُنَىَّ إِنِّىٓ أَرَىٰ فِى ٱلْمَنَامِ أَنِّىٓ أَذْبَحُكَ﴾، [الصافات، الآية: ١٠٢].
(١٤) القائل السيرافي. وانظر الرضي ٢/١٩٧.

العامل من غير المشتق

وأمّا العاملُ من غيرِ المشتقِّ الواقعُ مَوْقِعَهُ[١] فهو الظرفُ والحرفُ، حيثُ يقعانِ خبراً، أو صفةً، أو حالاً، أو صلةً، لوقوعِهِ موقعَ «اسْتَقَرَّ» أو «مُسْتَقِرٌّ» أو نحوهِما.

ومنه اسْم الإشارةِ، نحو «هذا زيدٌ قائماً» إذ التقديرُ: «المُشارُ إليهِ قائماً زيدٌ». هكذا[٢] حُكِيَ عن الزمخشريِّ[٣]، وفيهِ نظرٌ، إذْ لم يَقْصِدْ بذلكَ الإخبارَ أنَّ المُشارَ إليه هو زيدٌ[٤]، بل إنه أشارَ إلى زيدٍ حالَ/ قِيامِهِ[٥].

وأما ما ليس بمشتقٍّ، ولا واقعٍ موقعَهُ[٦] فهو المضافُ في نحو «غلام زيدٍ» و «ثوبِ خَزٍّ»، فهو العاملُ في المضافِ إليه كما مرَّ.

ولا يَصحُّ سبقُ معمولِ المضافِ إليه للمضافِ إلّا مع «غَيْرٍ» في نحو «أنتَ زيداً غيرُ ضاربٍ»، أجْرَوْهُ مَجْرَى «أنتَ زيداً لا ضاربٌ»، لأنَّ غَيْراً[٧] قد تكونُ بمعنى «لا»، كما قد تكون «ليسَ» بمعنى «لا»[٨]، كقوله:

---

(١) هذا هو النوع الثاني من الأسماء العاملة.

(٢) ت: هذا.

(٣) غير الأصل: (هكذا حكي عن م). وهو رمز الزمخشري.

(٤) العبارة في ش: إذ لم يقصد الإخبار بأنه زيد.

(٥) العبارة في ش: (بل أنه حال الإشارة قائم). وفي ت وحدها: (مشار) مكان (أشار).
ليس اعتراض المصنف على الزمخشري هنا من جهة أعمال اسم الإشارة في الحال، فإن ذلك لم ينفرد بالقول به الزمخشري، والمصنف نفسه قد أجاز ذلك في مبحث الحال ص ٧٣٥. وإنما اعتراضه على تقدير الزمخشري لاسم الإشارة باسم مفعول وهو (المشار إليه قائماً)، إذ المشهور أن يقدر فعلاً، أي: أشير إلى زيد قائماً. ولم يتعرض الزمخشري في المفصل للتقدير بل قال: والعامل فيها إما فعل وشبهه من الصفات أو معنى فعل كقولك: «فيها زيد مقيماً» و«هذا عمرو منطلقاً» و«ما شأنك قائماً» و«مالك واقفاً» وفي التنزيل: ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ و﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ﴾. انظر شرح ابن يعيش ٢/ ٥٦، ٥٨.

(٦) النوع الثالث من الأسماء العاملة.

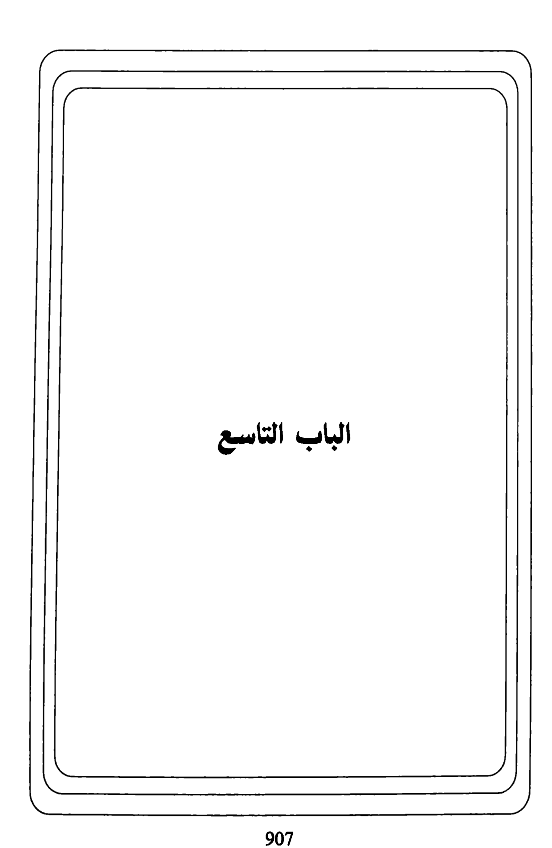
(٧) ت: غير.

(٨) ن: الا.

٤١٢ - أيْـنَ الـمَـفَـرُّ والإلـهُ الـطّـالِبُ
والأَشْـرَمُ الـمَـغْـلوبُ لـيـسَ الـغـالِبُ



٤١٢ - ررجز، نسب لنفيل بن حبيب.
الأشرم - في اللغة - المشقوق الأنف. وأراد هنا أبرهة الحبشي، والأشرم لقبه.
والشاهد: أن «ليس» هنا حرف عاطف بمعنى «لا». قال ابن هشام في المغني (أثبت ذلك الكوفيون أو البغداديون، على خلاف بين النقلة. وخرج على أن الغالب اسمها، والخبر محذوف، قال ابن مالك: وهو في الأصل ضمير متصل عائد على الأشرم، أي: ليْسَهُ الغالبُ، كما تقول: «الصديقُ كأنَهُ زيدٌ» ثم حذف لاتصاله. ومقتضى كلامه أنه لولا تقديره متصلًا لم يجز حذفه. وفيه نظر).
سيرة ابن هشام ٣٦، المغني ٣٩٠، همع الهوامع ٢/١٣٨، الدرر ٢/ ١٩٠، شرح الكافية لابن مالك ٣/ ١٢٣٣، العيني ٤/ ١٢٣.



الباب التاسع

باب التابع

هو ما/ أفادَ تأكيدَ سابقِهِ، أو إيضاحَهُ، أو مُشارَكَتِهِ في الحكم. فَدَخَلَ بالأولِ[١] التأكيدُ والبدلُ[٢]، وبالثاني الصفةُ وعطفُ البيانِ، وبالثالث النَّسَقُ[٣].

كثر[٤]: والعاملُ فيه عاملُ متبوعِهِ. وقيل: بل مُقَدَّرٌ مُكَرَّرٌ. قلنا: يلزَمُ استقلالُ الصفةِ. وقيل: كونُهُ تابعاً. قلنا: إذَنْ لَمْ يختلفْ إعرابُهُ. وقيل: مقدَّرٌ في البَدلِ والنسقِ لا غيرُ. الإمام يَحْيى[٥]: في النَّسَقِ لا غيرُ[٦].

وفائدةُ الخلافِ في حُسْنِ الوَقْفِ على المتبوعِ[٧].

---

(١) الأصل، ت: في الأول.

(٢) (والبدل) ساقطة من ت. وقد أخرت إلى الآتي.

(٣) ت: البدل والنسق.

(٤) هنا سقط بمقدار صفحة في نسخة م. وكتبت في ورقة ١٠٠/ب.

(٥) زاد في ت: (عليه السلام). ن: (بن حمزة).

(٦) في هذه المسألة تفصيل: أما الصفة والتأكيد وعطف البيان فالعالم فيها هو العامل في المتبوع عند سيبويه، وعند الأخفش العامل فيها معنوي كما في المبتدأ والخبر، وهو كونها تابعة. وعند بعضهم أن عامل الثاني مقدر من جنس الأول. وأما البدل فمذهب الأخفش والرماني والفارسي وأكثر المتأخرين أن العامل فيه مقدر من جنس الأول. ومذهب سيبويه والمبرد والسيرافي والزمخشري وابن الحاجب أن العامل فيه هو العامل في المبدل منه. وأما عطف النسق فمذهب سيبويه والجمهور أن العالم فيه عامل الأول بواسطة الحرف. ومذهب الفارسي وابن جني أن العامل في الثاني مقدر من جنس الأول. وقال بعضهم: العامل حرف العطف بالنيابة. وفي المسألة أقوال وتفصيلات أخرى كثيرة.
انظر الكتاب ٤٢١/١، ١٩٤/٢، الرضي ١٩٩/١ - ٣٠٠، الهمع ١١٥/٢، التصريح ١٠٨/٢، الأشموني مع الصبان ٥٨/٣، شرح الفريد ٣٦٦.

(٧) قال الرضي ٣٠٠/١: (وفائدة الخلاف في هذا كله جواز الوقف على المتبوع دون التابع عند من قال: العالم في الثاني غير الأول، وامتناعه عند من قال: العامل فيهما هو الأول).

ويجوزُ[١] فصلُ متبوعِهِ ما لَمْ تَتَّضِحْ مبايَنَةُ الفاصِلِ[٢]، ولم يكن توكيداً لتوكيدٍ، ولا نَعْتَ مُبْهَمٍ، نحو «جاءَنِي مَنْ في الدارِ من الزيدينَ أجْمَعونَ»، ويمتنعُ «جاءَني الزيدونَ كلُّهُمْ إِخْوَتُكَ[٣] أجمعونَ»[٤] و «جاءني/ هذا أخوكَ الرجلُ»[٥].

كثر: ولا يَسْبِقُ معمولُ تابعٍ متبوعَهُ، نحو «جاءَنِي خَبَرَكَ[٦] رجلٌ عالمٌ»[٧].
ك: يجوزُ[٨].

فصل

وأنواعه خمسة:

التأكيد

الأولُ التأكيدُ، وهو تابعٌ يقرِّرُ أمْرَ متبوعِهِ[٩] في النسبَةِ أو الشُمولِ[١٠].

(١) د: ويصح.
(٢) أي ما لم يكن الفاصل اجنبياً محضاً. وانظر مزيد تفصيل في شرح الكافية لابن مالك ٢/ ١١٤٨ - ١١٤٩، وشرح الفريد ٣٦٧ - ٣٦٨.
(٣) ش: أخوانك.
(٤) لأن «أجمعون» توكيد لكلهم وقد فصل بينهما بإخوتك وهو غير جائز. انظر شرح الكافية لابن مالك ٢/١١٤٩، وشرح الفريد ٣٦٨.
(٥) لأن الرجل نعت للمبهم وهو اسم الإشارة، وفصل بينهما بأخوك، وهو غير جائز أيضاً. انظر التسهيل ١٦٣، الهمع ٢/١١٦.
(٦) ت: غيرك.
(٧) أي: رجلٌ عالمٌ خَبَرَكَ.
(٨) أجاز الكوفيون نحو «هذا طعامك رجلٌ يأكُلُ» أي: «هذا رجل يأكلُ طعامَكَ». ووافقهم الزمخشري في تقديم معمول الصفة على الموصوف، فعلق ﴿فِىٓ أَنفُسِهِمْ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَقُل لَّهُمْ فِىٓ أَنفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا﴾ بصفة القول. قال: (فإن قلت: بم تعلق قوله: ﴿فِىٓ أَنفُسِهِمْ﴾؟ قلت: بقوله: ﴿بَلِيغًا﴾ أي: قل لهم قولاً بليغاً في أنفسهم، مؤثراً في قلوبهم). قال ابن مالك: (وغير ما ذهب إليه أولى، لأن التابع لا يتقدم على المتبوع، فلا يتقدم معموله. وأما في أنفسهم فمتعلق بـ ﴿وَقُل﴾ والله أعلم).
انظر الكشاف ١/٤٠٧ ؛ ٤٠٨، شرح الكافية لابن مالك ٢/ ١١٥١ - ١١٥٢، الهمع ٢/ ١١٦، التسهيل ١٦٣، شرح الفريد ٣٦٩.
(٩) ت: مقرر أمر المتبوع.
(١٠) الكافية بشرح الرضي ١/٣٢٨.

وينقسمُ إلى لَفظِيٍّ[١]، وهو تكريرُ لفظِ[٢] الأوَّلِ[٣]، نحو «جاءَ[٤] زيدٌ زيدٌ». ويَجْرِي في الاسمِ والفعلِ والحرفِ والجملةِ والمفردِ[٥]. قال[٦]:

٤١٢ - لا لا أبوحُ بِحُبِّ مَيَّةَ إنَّها أَخَذَتْ عَلَيَّ مواثِقاً وَعُهُودا

وقال ابنُ الرّاوَنْدِيّ:

٤١٣ - كَمْ عاقِلٍ عاقِلٍ[٧] أَعْيَتْ مذاهِبُهُ
وجاهِلٍ جاهِلٍ تَلْقَاهُ مَرْزوقا

---

(١) يسميه الزمخشري الصريح في المفصل. انظر شرح ابن يعيش ٣/ ٣٩، وشرح الفريد ٣٨٠.

(٢) ت: اللفظ.

(٣) أو تعقيبه بمرادفه، نحو «قمتَ أنتَ» و«صَهْ اسكتْ». و«إي نَعَمْ» و«أجَلْ جَيْرِ» وهو أحسنُ من توكيد اللفظ بإعادته.
انظر شرح الكافية لابن مالك ٢/ ١١٨٦، وشرح الفريد ٣٨٠.

(٤) ش، م، ت: جاءني.

(٥) شرح ابن عصفور ١/ ٢٦٢.

(٦) في الأصل: (فالأول قال). وفي ن: (قال ذو الرمة).

٤١٢ - الكامل، لجميل بن معمر (ديوانه ٧٩).
والرواية في سائر المصادر (بُثْنَةَ) وهو اسم محبوبته، وتصغيره «بُثَيْنَةُ» وبه اشتهرت. ورواية المصنف تابع فيها الرضي حيث وقع في المطبوع من شرحه على كافية ابن الحاجب (مية) وأشير في الهامش إلى أنه (بثنة) في نسخة أخرى. مواثق: جمع موثق بمعنى الميثاق، وأصله مواثيق كمصابيح، وحذفت ياؤه ضرورة.
والشاهد: تكرير حرف الجواب (لا) توكيداً.
الرضي ١/ ٣٣٢، الخزانة ٥/ ١٥٩، العيني ٤/ ١١٤، التصريح ٢/ ١٢٩، الهمع ٢/ ١٢٥، الدرر ٢/ ١٥٩، حاشية يس ٢/ ١٣٠، الأشموني ٣/ ٤.

(٧) د: عالم عالم.

٤١٣ - البيت من البسيط. وقد ذكره شاهداً على التوكيد اللفظي حيث كرر الشاعر لفظة عاقل في صدر البيت، ولفظة جاهل في عجزه.
وليس ابن الراوندي من يحتج بشعره في النحو فقد توفي سنة ٢٩٨ هـ كما مر في ترجمته قبل قليل. ولا أدري ما الذي ألجأ المصنف إلى ذلك مع أن في الباب شواهد أصيلة غاية في الكثرة، وفيها مندوحة عن التعريج على بيت هذا الزنديق. ولم يفعل ذلك أحد ممن سبق=

ومعنويٌّ، وهو: نفسُهُ، عَيْنُهُ، كُلُّهُ، كِلاهُما، كِلْتاهُما. وأجْمَعُ، جَمْعاءُ، أكْتَعُ، أبْتَعُ، أبْصَعُ. واشتقاقُ هذهِ من «عامٌ كَتيعٌ» أي: تامٌ[١]، و «فَرَسٌ أبْتَعُ» أي: طويلُ[٢] العُنُقِ، و «بَصَعَ الجُرْحُ» إذا سال[٣]. ولم يُقْصَدْ بها في التأكيدِ هذه المعاني، بل مُجَرَّدُ المُوازنةِ كقولِهِمْ[٤]: «جائِعٌ نائِعٌ»[٥].

ووُضِعَ التوكيدُ لتمكينِ سابقِهِ في النفسِ[٦]. لك: اللفظيُّ لِخَوْفِ النِّسْيانِ، أو عَدَمِ الإصغاءِ أو الاعْتِناءِ[٧].

فرع:

فالنفسُ، والعينُ، و «كلٌّ» و «كِلا» و «كِلْتا» و «أجْمَعُ»[٨] تستقلُّ بنَفْسِها. و

=المصنف أو لحقه من النحاة. أما أهل البلاغة فيذكرون هذا البيت مع بيت آخر هو أحد شواهدهم ومكانه بعد البيت الشاهد، وهو قوله:

هـذا الـذي تـركَ الأوهـامَ حـائِرةً ... وصـيَّـرَ الـعـالِمَ الـنِّـحْـريـرَ زِنْـدِيْـقَـا

وقبلهما قوله:

سُبْحانَ من وضعَ الأشياءَ مَوْضِعَها ... وفـرَّقَ الـعـزَّ والإذلال تَـفْـريـقَـا

وقد شرح هذه الأبيات العباسيُّ في معاهد التنصيص على شواهد التلخيص ١/ ٤٧ وما بعدها.

(١) انظر الصحاح (كتع). وشرح الرضي ١/ ٣٣٣.

(٢) أصله طول العنق مع شدة مَغْرَزِهِ. الصحاح (بتع). والرضي ١/ ٣٣٣.

(٣) وذكر الجوهري في الصحاح (بصع) أن البصع الجمع. وقال: سمعته من بعض النحويين ولا أدري ما صحته.

(٤) ن: كقولك.

(٥) لم أجد هذا في كلامهم. ولم تضبط الكلمة الثانية منه في جميع النسخ، وضبطتها اجتهاداً. ومثله قولهم: «حَسَنٌ بَسَنٌ» و«شَيْطَانٌ لَيْطانٌ» و«خَبِيثٌ نَبِيثٌ». انظر الصحاح (حسن)، والرضي ١/ ٣٣٣.

(٦) شرح الرضي ١/ ٣٢٨ - ٣٢٩.

(٧) لم أجد هذا لابن مالك فيما تيسر لي من كتبه وشروحها على كثرتها.

(٨) (وكلتا وأجمع) ساقطة من ت.

«أكْتَعُ» وأخَواهُ[١] أتباعٌ لـ «أجْمَعَ» فلا تتقدَّمُ[٢]. ن/ : لا تَرْتيبَ[٣]. وذِكرُها[٤] دونَهُ ضعيفٌ[٥].

والنفسُ والعينُ قد يَعمّانِ باختلافِ الضميرِ فقط، تقول: «نفسُهُ، نفسُها[٦]، نفسُهُما، نفسُهُم، نفسُهُنَّ». ويصحُّ بمجموعِ الصيغَةِ والمضيرِ كـ «أنفُسُهُما، أنفُسُهُمْ، أنفُسُهُنَّ»[٧]. ويصحُّ جَرُّهُما[٨] بالبَاءِ، نحو «جاءَ زيدٌ بنفسِهِ، أو عينِهِ»[٩]. ولا يَتْبَعانِ تابعاً، بخلافِ «أجْمَعَ» فيتبعُ كُلّاً[١٠].

وتختصُّ «كلا» و «كِلْتا» بالمُثَنّى، و «كلُّ» لغيرِ[١١] المثنى باختِلافِ الضمير في «كُلِّهِ» و «كُلِّهِمْ» و «كُلِّهِنَّ». وباخْتلافِ الصِّيَغِ في البَواقي، نحو[١٢] «أجمعُ، جَمْعاءُ، أجمعونَ، جُمَعُ».

---

(١) أبتع وأبصع.
(٢) أي لا تذكر بدون «أجمع» ولا تتقدمه.
(٣) الاطلاق غير مسلم، فإن ابن كيسان إنما أجاز ترك الترتيب بعد «أجمع». قال الزمخشري: وأكتعونَ، وأبْتَعونَ وأبْصَعونَ اتباعاتٌ لـ «أجمعون» لا يجئن إلا على أثرهِ. وعن ابن كيسان تبدأ بأيتهنّ شئت بعدها، وسمع: أجمع أبصع، وجمع كتع، وجمع بتع، شرح ابن يعيش ٣/ ٤٦.
وقال الرضي في شرح الكافية ١/ ٣٣٦: (وقال ابن كيسان: تبدأ بأيّتهنّ شئت بعد «أجمع»).
وقال ابن مالك في شرح الكافية ٢/ ١١٧٣: (وأجاز ابن كيسان للمؤكّدِ بأجمع وجمعاء وأجمعين وجمع أن يقدم ما شاء من البواقي).
(٤) الأصل، ش: (وذكرهما). وهي ثلاثة.
(٥) أي وذكر البواقي أو بعضها دون «أجمع» ضعيف. انظر الكافية وشرح الرضي ١/ ٣٣٦.
(٦) (نفسها) ساقطة من ت.
(٧) انظر شرح ابن عصفور ١/ ٢٦٤ - ٢٦٦.
(٨) ت: جرها.
(٩) انظر شرح الكافية لابن مالك ٢/ ١١٨٢.
(١٠) المراد أنه جائز، وإلا فقد جاء أجمع بدون كل. نص عليه ابن مالك في شرح الكافية ٢/ ١١٧٢، والرضي في شرح الكافية ١/ ٣٣٦.
(١١) ت: بغير.
(١٢) ت: في نحو.

ولا يؤكَّدُ بـ «كلّ» وأجمعَ «إلّا ذو أجزاءٍ يصحُّ افتراقُها حِسّاً، نحو «أكرمتُ القومَ كُلَّهُمْ»، أو حُكْماً، نحو «اشتريتُ[(١)] العبدَ كلَّهُ»، بخلافِ «جاءَ زيدٌ كُلُّهُ»[(٢)].

فرع:

ولا يؤكَّدُ مضمرٌ مرفوعٌ متصلٌ بالنفسِ أو العينِ إلّا بعدَ تأكيدِهِ بمنفصلٍ، لئلّا يَجْرِي التأكيدُ على ما هو كالجزءِ من الفعلِ، نحو «ضربتَ أنتَ نَفْسُكَ»، إلّا أن يكونَ ضميرَ موصولٍ، نحو «جاءَني الذي قامَ نَفْسُهُ[(٣)]»[(٤)].

وقد يؤكَّدُ الضميرُ[(٥)] المجرورُ والمنصوبُ بالمرفوعِ استعارةً، نحو «مررتُ بِكَ أنتَ» و «رأيتُكَ أنتَ»[(٦)].

ولا يؤكَّدُ إلّا المعرفةُ، إذْ لا تقريرَ لمَنْكورٍ، فالتواكيدُ معارِفُ إما عَلَمِيَّةٌ أو تقديرُ/ إضافةٍ كما مرَّ.

ش. ك[(٧)]: بل يصحُّ توكيدُ النكرةِ كقولِهِ[(٨)]:

٤١٤ - قَدْ صَرَّتِ البَكْرَةُ يوماً أجْمَعا

---

(١) غير الأصل، ت: شريت.

(٢) انظر شرح ابن عصفور ١/ ٢٦٦، والكافية بشرح الرضي ١/ ٣٣٤.

(٣) ت: بنفسه.

(٤) انظر المقتضب ٣/ ٢١٠، شرح الكافية لابن مالك ٢/ ١١٨١، شرح الرضي ١/ ٣٣٦ شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٦٩ - ٢٧٠.

(٥) (الضمير) ساقطة من ت.

(٦) شرح الرضي ١/ ٣٣٢، وشرح الكافية لابن مالك ٢/ ١١٨٦.

(٧) ووافقهم ابن مالمك وابن هشام. انظر الإنصاف (مسألة ٦٣) ٢/ ٤٥١، مجالس ثعلب ٩٨، أوضح المسالك ٢/ ٨٥، شرح الرضي ١/ ٣٣٥، شرح الكافية لابن مالك ٢/ ١١٧٧، شرح ابن عصفور ١/ ٢٦٧، الهمع ٢/ ١٢٤.

(٨) د: قال.

٤١٤ - الرجز، لم ينسبه أحد. وقال البغدادي: (وهذا البيت مجهول لا يعرف قائله، حتى قال جماعة من البصريين: أنه مصنوع). وقبله:

قائله، حتى قال جماعة من البصريين: أنه مصنوع). وقبله:

إنّا إذا خَطّافُنا تَقَعْقَعا =

وقولِهِ:

٤١٥ - تَحْمِلُني الذَّلْفاءُ حَوْلًا أَكْتَعا(١)

ولا يُعْطَفُ بعضُ المؤكِّداتِ على بعضٍ، لعدمِ تغايُرِها، بخلافِ النُّعوتِ.

= صَرَّتْ: صَوَّتَتْ. البكرة: ما يستقي عليه الماء من البئر. والبكرة أيضاً: الفتية من الإبل. الخطاف: الحديدة المعوجة تكون في جانب البكرة. تقعقع: تحرك وسمع له صوت.
والشاهد: توكيد النكرة المحدودة، وهو (يوماً) بأجمع. وجواز ذلك مذهب الأخفش والكوفيين والبصريون على المنع.
واختلفوا في الجواب عن البيت، فقال ابن جني: أنه مصنوع. وقال ابن عصفور: هو ضرورة. وزعم العيني أن (يوماً) ليس بنكرة، وادعى أنه غير منون، وأن الألف منقلبة عن ياء المتكلم، وأصل الكلام: قد صرت البكرة يومي أجمعا، فقلب كسرة الميم فتحة، فانقلبت ياء المتكلم ألفاً.
شرح مشكلات الحماسة لابن جني ٢٨٠، المفصل ١١٣، شرح ابن يعيش ٣/ ٤٥، الإنصاف ٢/ ٤٥٤، ٤٥٥، المقرب ١/ ٢٤٠، شرح الكافية لابن مالك ٣/ ١١٧٧، شرح ابن عصفور ١/ ٢٦٨، الرضي ١/ ٣٣٥، الخزانة ١/ ١٨١، ٥/ ١٦٩، العيني ٤/ ٩٥.

٤١٥ - الرجز، لا يعرف قائله، ومعه أبيات منقوله عن الأصمعي، ومناسبتها أن أعرابياً نظر إلى جارية حسناء تحمل صبياً، فإذا بكى قبلته فسكت، فأعجب بها فقال:

يا ليتني كنتُ صبياً مُرْضَعاً تحملني الذلفاءُ حولًا أكتعا
إذَا بَكَيْتُ قَبَّلَتْني أرْبَعا لِدَنْ ظَلَلْتُ الدهرَ حولاً أبكي أجْمَعا

الذلفاء: وصف مؤنث من الذلف، وهو صغر الأنف واستواء الأرنبة. ويحتمل أن يكون اسم امرأة منقولًا من هذا. موضعاً من هذا. مرضعاً: اسم مفعول من أرضعته إرضاعاً.
والشاهد: توكيد (حولًا) وهو نكرة بأجمع. وهو ضرورة عند البصريين.
وفيه شاهد آخر، وهو استعمال (أكتع) غير تابع لأجمع.
وشاهد ثالث، وهو تأكيد (الدهر) - وهو غير مسبوق بكل - بأجمع، والفصل بينهما بأبكي. ذكر ذلك ابن عصفور.
العقد الفريد ٣/ ٤٦٠، المقرب ١/ ٢٤٠، شرح ابن عصفور ١/ ٢٦٨، الأوضح ٢/ ٨٥، المساعد ٢/ ٣٨٩، ٣٩١، شرح الكافية لابن مالك ٣/ ١١٧٨، الهمع ٢/ ١٢٣، ١٢٤، الدرر ٢/ ١٥٦، ١٥٧، اللسان (كتع)، الأشموني ٣/ ٧٦، ٧٨، ابن عقيل ٢/ ١٦٧.

(١) الأصل، ش: (أجمعا). ووقع مثله في شرح الرضي وشرح ابن عصفور، وهو مخالف لما في سائر مصادر البيت.

ويؤكَّدُ المؤنَّثُ وما لا يَعْقِلُ بـ« جَمْعاءَ» و «جُمَعَ» ونحوهِما(١).

ولا يتَّحِدُ توكيدُ معطوفٍ ومعطوفٍ عليه إلّا حيثُ اتَّحَدَ عامِلُهُما(٢) لفظاً ومعنىً، نحو «قام زيدٌ وعمروٌ كِلاهُما». أو معنىً فقط، نحو «قعد زيدٌ وجلسَ عمروٌ كِلاهُما». وإلّا فَلا كـ «قامَ زيدٌ وضَحِكَ عمروٌ كِلاهُما»(٣).

ويصحُّ اتباعُ كلٍّ «أجمعَ»، وكُلِّها «جَمْعاءَ»، وكلِّهِمْ «أجْمعينَ»، وكلِّهِنَّ «جُمَعَ» وأخواتِها(٤).

كثر: وتَتابُعُها يفيدُ تقريرَ الأولِ كالصفات. د. جا: بل لكلٍّ فائدةٌ، فـ «كلٌّ» في قوله – تعالى –: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ﴾(٥) للإحاطةِ، و «أجمعونَ» لاتِّحادِ وَقْتِ السُّجودِ(٦).

لك: ويمتنعُ «قوموا كُلُّنا»، ويجوزُ «قوموا بنا جَميعُنا(٧) كُلُّنا» بالرفعِ. وَوَجْهُ الفرقِ منعُ تأكيدِ المخاطَبِ بالمتكلِّمِ، وجوازُ تأكيدِ المتكلِّم بِمثْلِهِ(٨).

---

(١) يصح إجراء ما للواحدة على كل جمع إلا جمع المذكر السالم، لأنه لا يؤنث. انظر الرضي ١/ ٣٣٤.

(٢) ش: عاملها.

(٣) قال ابن مالك في شرح الكافية ٢/ ١١٧٩: (وقال الأخفش: ليس بكلام قولك: مات زيد وعاش عمرو كلاهما، لأنهما لم يشتركا في أمر واحد. فلو قلت: انطلق زيد وذهب عمرو كلاهما، جاز لأنهما قد اجتمعا في أمر واحد، لأن معنى ذهب وانطلق واحد. إلا أن ارتفاع «كليهما» بأحد العاملين، لأنه لا يعمل شيئان في شيء).

(٤) (وأخواتها) ساقطة من ش.

(٥) سورة الحجر، الآية: ٣٠.

(٦) قال ابن عصفور في شرح الجمل ١/ ٢٧٢: (والصحيح أنه لا فرق بينهما، بدليل قوله تعالى: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ ومعلومٌ أنهم ليسوا مجتمعين في جهنم، بل منهم من هو في الدرك الأسفل منها، ومنهم من هو بخلاف ذلك، فدل ذلك على فساد مذهبه). وانظر الرضي ١/ ٣٣٧.

(٧) ت: جميعاً.

(٨) في شرح الكافية لابن مالك ٢/ ١١٨٢: (والحاصل أنك تقول: «قوموا أنتم أنفسكم» ولا تقول: «قوموا أنفسكم» وتقول: «قوموا كلكم» مستغنياً عن «أنتم»، ولو قلت: «قوموا أنتم كلكم» لكان حسناً جميلاً).

فإنْ قلتَ: «سِرْنَ جُمَعَ» أو «مَضَتْ لَيْلَتي جَمْعاءَ» فلُهما النصبُ بالحاليَّةِ[١] سَماعاً[٢].

لك: والسهلُ والجبَلُ، والظهرُ والبطنُ، واليدُ والرجلُ يصحُّ وَضْعُها[٣]/ موضَع «كلّ» في التأكيدِ، نحو «مُطِرْنا السهلُ والجبلُ» و «ضربتهُ الظهرَ والبطنَ واليدَ والرجلَ» أي: كُلَّهُ[٤].

بص: ولفظُ «كِلا» و «كِلْتا» مفردٌ، لِرُجوعِ الضميرِ إليه مفرداً في ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾[٥]. ش: لو كان مثنىً لَمْ يُضَفْ إلى مضمرِهِ، إذْ تكونُ إضافةَ الشيءِ إلى نفسِهِ[٦]. وأُعْرِبَ بالحرفِ، لما مرَّ من شَبَهِ المثنى، أو «لدى» بِلُزومِ[٧] الإضافةِ، فَقُلِبَتْ أَلِفُهُما[٨] ياءً نصباً وجراً كألفِ «لَدى»[٩].

النعت

الثاني النعتُ، وهو تابعٌ يُفيدُ مزيَّةً مطلقةً لسابقِهِ، فخرجَ الخبرُ والحالُ[١٠].

---

(١) د: فالحالية.
(٢) (سماعا) ساقطة من ش، م، ن.
(٣) ت: وضعهما.
(٤) التسهيل لابن مالك ١٦٥. وما ذكره بدل عند سيبويه لا تأكيد، وأجاز الرضي أن يكون توكيداً.
انظر الكتاب ١/١٥٨ - ١٥٩، وشرح الرضي ١/٣٣٣، وفيه مزيد تفصيل.
(٥) سورة الكهف، الآية: ٣٣.
(٦) مذهب البصريين أن «كلا» و«كلتا» مفردان لفظاً مثنيان معنى، والألف فيهما كالف عصاً ورحاً. ومذهب الكوفيين أنهما مثنيان لفظاً ومعنى، وأصل «كلا» «كل» فخففت اللام، وزيدت الألف للتثنية، وزيدت التاء في «كلتا» للتأنيث، والألف فيهما كالألف في «الزيدان» و«العمران» ولزم حذف نون التثنية منهما، للزومهما الإضافة. انظر الإنصاف (مسألة ٦٢) ٢/٤٣٩، شرح الرضي ١/٣٢، شرح ابن يعيش ١/٥٤.
(٧) ش: يلزم. ت: بلزومها.
(٨) الأصل: ألفها.
(٩) انظر شرح ابن يعيش ١/٥٤.
(١٠) انظر الكافية وشرح الرضي ١/٣٠١.

وفائدتُه توضيحٌ كوصفِ المعارفِ، أو تخصيصٌ[١] كوصفِ النَّكراتِ[٢].

وقد يَجيءُ لمجرَّدِ الثناءِ أو الذمّ أو التوكيدِ كـ ﴿نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾[٣]، ﴿إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ﴾[٤]، وذلك حيثُ المَزِيَّةُ معلومةٌ للمخاطَبِ قبلَ اللفظِ[٥].

وشرطُهُ[٦] كونُه مشتقاً أو في تأويلِه، ليُفيدَ المزِّيةَ. ح: أو جامِداً يُفيدُها، إمّا عُمُوماً مثل تَميميٍّ وذي مالٍ، أو في حالٍ مثل «مررتُ برجلٍ أيِّ رجلٍ، وبهذا الرجلِ، ويزيدٍ هذا»[٧]. قلت: والخلافُ لفظيٌّ[٨].

ويصحُّ وصفُ النكرةِ بالجُمَلِ، وبحالِها وحالِ مُتَعَلِّقِها، نحو «هذا رجلٌ زيدٌ يحبُّهُ، أو أحبُّهُ زيدٌ، أو عندَكَ، أو في الدارِ، أو أن تُعْطِهِ يَشْكُرْكَ (أو أبوهُ كَرِيمٌ)[٩]». وهذه قياسيَّةٌ، وما عداها من/ الإنشائيةِ سماعيٌّ كقوله:

---

(١) ت: تختص.

(٢) معنى التخصيص تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات، ومعنى التوضيح تقليل الاشتراك الحاصل في المعارف. انظر الرضي ١/ ٣٠٢.

(٣) ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾ [الحاقة، الآية: ١٣].

(٤) ﴿وَقَالَ ٱللَّهُ لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ﴾ [النحل: ٥١].

(٥) انظر شرح ابن عصفور ١/ ١٩٥.

(٦) ش: وشروطه.

(٧) في الكافية: (ولا فرق بين أن يكون مشتقاً وغيره إذا كان وضعه لغرض المعنى عموماً مثل «تميمي» و«ذي مال»، أو خصوصاً مثل «مررت برجل أي رجل» و«مررت بهذا الرجل» و«بزيد هذا». قال الرضي في شرح الكافية ١/ ٣٠٣: «قال في الشرح: يعني أن معنى النعت أن يكون تابعاً يدل على معنى في متبوعه، فإذا كانت دلالته كذلك صح وقوعه نعتاً، ولا فرق بين أن يكون مشتقاً أو غيره. لكن لما كان الأكثر في الدلالة على المعنى في المتبوع هو المشتق توهم كثير من النحويين إن الاشتقاق شرط حتى تأولوا غير المشتق بالمشتق).

(٨) أي راجع إلى تأول غير المشتق بالمشتق أو لا حاجة إلى ذلك، وإلا فما أجازه ابن الحاجب أجازه غيره.

(٩) الزيادة من ت، م، ن، د.

٤١٦ - جاؤوا بمذقٍ هَلْ رأيتَ الذِّئبَ قَطْ؟

والوصفُ بالمفردِ للمعرفةِ والنكرةِ نوعانِ: سَماعيٌّ، وهو إمَّا شائِعٌ كالوصفِ بالمصدرِ من[(١)] الثلاثيِّ، نحو «رجلٌ صومٌ، عَدْلٌ، رضِيً[(٢)]، رَمْيٌ سَعْرٌ، طَعْنٌ نَتْرٌ[(٣)]»، والعدَدِ كـ «رجالٍ عَشَرَةٍ». وغيرُ شائعٍ كالمقاديرِ. قال:

---

٤١٦ - رجز، نسب إلى العجاج، وهو في ملحقات ديوانه ص٨١ ضمن أبيات، وقبله:

حتَّى إذَا جنَّ الظلامُ واختلط

المذق: اللبن المزوج بالماء، ويكون لونه أغبر كلون الذئب. والتقدير: جاؤوا بمذق مقول فيه: هل رأيت الذئب. وكان قد نزل بقوم وانتظر طويلاً عساهم أن يجيئوه بقراه، ثم جاؤوه بلبن مشوب بكثير من الماء، فقال الأبيات.

والرواية في اللسان والإنصاف: جاؤوا بضيح - بفتح الضاد وسكون الياء، وهو اللبن الرقيق الذي خلط بكثير من الماء.

والشاهد: مجيء الجملة الطلبية نعتاً. وهو شاذ، وتأويله أن جملة الاستفهام معمولة لعامل مقدر يقع نعتاً للنكرة وهو (مذق) وأصل الكلام: جاؤوا بمذق مقول عند رؤيته: هل رأيت الذئب قط؟.

أمالي الزجاجي ٢٣٧، أسرار البلاغة ٣٨١، الإنصاف ١/ ١١٥، المقرب ١/ ٢٢٠ أوضح المسالك ٣/ ٨، الكامل ٣/ ١٤٩، المحتسب ٢/ ١٦٥، ابن الشجري ٢/ ١٤٩، شرح الكافية لابن مالك ٣/ ١١٥٩، المغني ٣٢٥، ٧٦١، السيوطي ٢١٤، شرح ابن عصفور ١/ ١٩٣، الخزانة ٢/ ١٠٩، العيني ٤/ ٦١.

(١) (من) ساقطة من ش.

(٢) انظر الكتاب ٢/ ١٢٠ والمصدر فيه بمعنى المفعول، أي مرضي، بخلاف صوم وعدل فإنهما بمعنى فاعل. انظر الرضي ٣/ ١٦٠.

(٣) في الصحاح (سعر): (ويقال: ضربٌ هَبْرٌ، وطعنٌ نترٌ ورميٌ سَعْرٌ). ومعنى: رمى سعر: ممض محرق من قولهم: سعرت النار والحرب، أي ألهبتها وهيجتها وطعن نتر: هو كالخلي، يقال: طعنه فأنتره، أي قتله سريعاً. وانظر شرح ابن يعيش ٣/ ٥٠.

وهذه المصادر المنعوت بها تلزم الافراد والتذكير، فلا تؤنث ولا تثنى ولا تجمع، فيقال مثلاً: رجل رضي، وامرأة رضي، ورجلان رضى، ورجال رضي، كأنهم قصدوا بذلك التنبيه على أن أصله «ذو رضى» و«ذات رضى» و«ذوا رضى» و«ذوو رضى» فلما حذف المضاف ترك المضاف إليه على حاله. كذا في شرح الكافية لابن مالك ٣/ ١١٦٠. وقال الرضي ١/ ٣٠٦: (والأولى أن يقال: أطلق اسم الحدث على الفاعل والمفعول مبالغة، كأنهما من كثرة الفعل تجمعا منه). وانظر شرح ابن عصفور ١/ ١٩٨ - ١٩٩.

٤١٧ - ولو كنتَ في جُبٍّ ثمانينَ قامةً . . . .

وكمصدرِ غيرِ الثلاثيِّ مثلُ «رجل دَحْرَجَةٌ» وكجنسِ المصنوعِ منه، نحو «خاتَمٌ حديدٌ».

وقِيَاسِيٌّ كالمشتقِّ. ومن غيرِهِ[1] اسمُ الإشارَةِ، و «ذو» الطائيَّةُ، وأخَواتُها المبدوءة بهمزةِ الوصلِ كـ «الذي» وأخَواتِهِ. والمنسوبُ[2]. و «ما شئتَ من كَذا» نحو «رجلٌ ما شئتَ من رجلٍ»[3]. و «أيٌّ» مضافةً إلى نكرةٍ تُماثِلُ المنعوتَ لفظاً ومعنىً نحو «رجلٌ أيُّ رجلٍ»، أو معنىً فحسبُ، نحو «أيُّ شَخْصٍ»[4]. و «ذو»

---

٤١٧ - طويل، عجزه:

وُرقِّيتَ أسْبابَ السَّماءِ بِسُلَّمِ

للأعشى (ديوانه ٩٤) قال ليزيد بن مسهر الشيباني متوعداً بالهجاء، والمعنى لا ينجيك مني البعد سواء كنت تحت الأرض أو رقيت أسباب السماء. والواو فيه بمعنى أو. وبعده:

لَيَسْتَدْرِجَنْكَ القولُ حتّى تَهِرَّهُ وتعلَمَ أنّي عنكَ لستُ بُمُلْجِمِ

والشاهد: وصف (جب) بثمانين، لأنها نائبة مناب طويل وعميق. قال ابن يعيش: (وساغ ذلك لأن المقادير إذا انفردت كانت نعتاً لما قبلها، لما تضمن لفظها من الطول والقصر والقلة والكثرة).

سيبويه ٢/ ٢٨، الأصول ٢/ ٢٦، التبصرة ١/ ١٧٧، المساعد ٢/ ٤١٢، شرح ابن يعيش ٢/ ٧٤، اللسان (رقى، سبب).

(١) أي ومن غير المشتق.

(٢) شرح الكافية لابن مالك ٣/ ١١٥٨ - ١١٥٩.

(٣) قال الرضي ١/ ٣٠٥ (ومنه قولك: «ما شئت من كذا» مقصوراً على نكرة نحو قولك: «جاءني رجل ما شئت من رجل» و«ما» إما نكرة موصوفة بالجملة بعدها، أو موصولة وهي خبر مبتدأ محذوف على الحالين، والجملة صفة للنكرة، أي: هو الذي شئته، أو شيء شئته. ويجوز أن تكون موصوفة بالجملة بعدها، وهي صفة للنكرة قبلها).

(٤) قال الرضي ١/ ٣٠٤: (والذي يقوى عندي أن «أي رجل» لا يدل بالوضع على معنى في متبوعه، بل هو منقول عن أي الاستفهامية، وذلك أن الاستفهامية موضوعة للسؤال عن التعيين، وذلك لا يكون إلا عند جهالة المسؤول عنه، فاستعيرت لوصف الشيء بالكمال في معنى من المعاني والتعجب في حاله، والجامع بينهما أن الكامل البالغ غاية الكمال بحيث يتعجب منه يكون مجهول الحال بحيث يحتاج إلى السؤال عنه).

بمعنى صاحب كذي مالٍ[١]. و «كلٌّ» و «جِدٌّ» و «حَقٌّ» مضافةً إلى اسم جنسٍ، تنبيهاً على كمالِ معناهُ، منعوتاً بها مثلُ ما أضيفَتْ إليهِ حُسْناً لا وُجوباً[٢]، نحو «مررتُ بالرجلِ كلِّ، أو جدِّ، أو حَقِّ الرجلِ» أي: الكامل[٣].

ومثل «رجلٌ أَسَدٌ»[٤] أو «رجلُ صدقٍ، أو سوءٍ»[٥]. ومنه «رجلٌ رجلٌ» و «رجلٌ حَسْبُ، ومِثْلُ، وأبو عَشَرةٍ» ونحو ذلك مما يفيدُ معنىً في مَتْبوعِهِ.

فرع:

ولا يرفعُ الظاهرَ/ من النعتِ إلا المشتقُّ غيرَ «أفْعَلَ»، لما مرَّ[٦]، بل يصيرُ

---

(١) انظر شرح الكافية لابن مالك ٣/١١٥٨.

(٢) أي الأحسن أن ينعت بها مثل ما أضيفت إليه، ولا يجب ذلك، فيجوز أن يقال: أنت المرء كل الرجل، وجد الرجل، وحق الرجل. وهو ضعيف كما في شرح الرضي ١/٣٠٤، ولم يذكره ابن مالك في شرح الكافية ٣/١١٥٨.

(٣) انظر المفصل وشرحه لابن يعيش ٣/٤٨، شرح الكافية لابن مالك ٣/١١٥٨، وقال الرضي ١/٣٠٥: (ومعنى «كل الرجل» أنه اجتمع فيه من خلال الخير ما تفرق في جميع الرجال، ومعنى «جد الرجل» أي كان ما سواك هزل، و «حق الرجل» أي من سواك باطل، وهما من باب «جرد قطيفة»).

(٤) ذكر الزمخشري والرضي وغيرهما أن سيبويه استضعف أن يكون «أسد» في مثله نعتاً لرجل بمعنى جريء أو شجاع، وهو عنده بدل، وأجاز أن يكون حالاً.
انظر المفصل وشرحه لابن يعيش ٣/٤٨ - ٤٩، وشرح الرضي ١/٣٠٦.

(٥) قال الرضي ١/٣٠٥: ومن المقيس أيضاً أن تكرر الموصوف وتضيفه إلى نحو «صدق» و«سوء» نحو «عندي رجل رجل صدق، وحمار حمار سوء» والمراد بالصدق في هذا المقام مطلق الجودة لا الصدق في الحديث، وذلك لأن الصدق في الحديث مستحسن جيد عندهم حتى صاروا يستعملونه في مطلق الجودة فيقال: ثوب صدق، وخل صادق الحموضة، كما أن الكذب مستهجن عندهم بحيث إذا قصدوا الإغراء بشيء قالوا: كذب عليك.
وانظر المفصل وشرح ابن يعيش ٣/٤٨.

(٦) في مبحث التفضيل والمراد أن اسم التفضيل مستثنى مما يرفع الظاهر من المشتقات.

مبتدأ وخبراً[١]، نحو «مررتُ برجلٍ خيرٍ منكَ أبوهُ»[٢].

وقد يرفعُهُ الجامدُ سَماعاً في سبعةٍ فقط، وهي: «حَسْبُ» و «رجلٌ سوءٍ» و «رجلٌ»[٣] و «كلُّ الرجلِ» و «مثلُ الرجلِ»[٤] و «أبو عَشْرَةٍ، وعِشرونَ». تقول: «مررت برجلٍ حَسْبُ أبوهُ»، وكذا سائرُها.

فرع:

ومن وُصِفَ بحالِ نفسهِ وَجَبَتْ[٥] مُطابَقَتُهُ لمنعوتهِ إعراباً، وتعريفاً وتنكيراً، وفي التذكيرِ وفَرْعِهِ، والإفراد وفَرْعَيْهِ، كعالمٍ، عالمةٍ، عالمَيْنِ، عالِمَتَيْنِ، عالِمينَ، عالِماتٍ[٦].

وإن وُصِفَ بحال المُتَعَلِّقِ حُكِمَ له بِحُكمِ[٧] المسندِ إليه، ويَتْبَعُهُ في الثلاثة الأُوَلِ، وفي الباقي كالفعلِ[٨]، نحو «كريمٌ أبوهُ، كريمةٌ أُمُّهُ» في الحقيقيِّ، وفي غيرِهِ «عامرٌ دارُهُ، أو عامِرةٌ». «كريمٌ أخَواهُ، وإِخْوَتُهُ»[٩]، إجراءً له مَجرى مُشْبِهِهِ الفعلِ مع الفاعلِ متصلًا[١٠] به، نحو «يَعْلَمانِ» و «يَعْلَمُونَ»، ومنفصلًا بارزاً[١١] كـ

(١) أي يصير الظاهر المرفوع مبتدأ، واسم التفضيل خبره.

(٢) انظر شرح الرضي ٢/ ٢٢٠، اللباب ٤٨٦، شرح الكافية لابن مالك ٢/ ١١٣٩.

(٣) ت: ورجل صدق.

(٤) د: ومثلك.

(٥) الأصل، ت: وجب.

(٦) شرح ابن عصفور ١/ ١٩٦. وشرح الرضي ١/ ٣١٠.

(٧) ت: حكم.

(٨) أي ينظر إلى فاعله، فإن كان الفاعل مفرداً أو مثنى أو مجموعاً أفرد السببي كما يفرد الفعل، وإن كان الفاعل مذكراً أو مؤنثاً طابقه السببي كما يطابق الفعل فاعله في التذكير والتأنيث، أو يذكر إذا كان الفاعل غير حقيقي التأنيث، أو حقيقياً مفصولاً كالفعل. انظر الرضي ١/ ٣١٠.

(٩) انظر شرح ابن عصفور ١/ ١٩٦ - ١٩٧.

(١٠) الأصل، ت: متصل.

(١١) ش: نادراً. ت: ومنفصل بارز.

«يعلمُ آباؤُهُ، أو أبَواهُ»[1]. ومن ثَمَّ[2] حَسُنَ «قامَ رجلٌ قاعدٌ غِلمانُهُ»، وضَعُفَ «قاعِدونَ»، ويجوزُ «قعودٌ»، لِفَقْدِ الشَّبَهِ مع التكسيرِ[3].

فرع:

والمضمرُ[4] لا يوصَفُ، لكمالِ تَعَرُّفِهِ، ولا يوصفُ بهِ، لئلا يكونَ الوصفُ[5] أعرَفَ[6] ومن ثَمَّ لمْ يوصفْ ذو/اللامِ إلا بمثلهِ أو بالمضافِ إلى مثلِهِ[7]. والتُزِمَ وصفُ الاشارةِ بذي اللامِ للإبهامِ، فوُصِفَ بما يُبَيِّنُ جِنْسَهُ، ومن ثَمَّ[8] ضَعُفَ «مررتُ بهذا الأبيَضِ»، إذْ لم يُبَيِّنْ جِنْسُهُ، وحَسُنَ «بهذا العالِمِ»، لبيان جِنْسِهِ[9].

ويمتنعُ حذفُ الموصوفِ إلّا حيثُ أغنى وضوحُهُ عن ذِكرِهِ، كقوله – تعالى – : ﴿وَعِندَهُمْ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرْفِ﴾[10]. وقولِ الشاعرِ[11]:

---

(١) د: أو أبوه.

(٢) أي من جهة أن السببي في هذه الخمسة كالفعل.

(٣) أي لأن الاسم المشابه للفعل إذا كرس خرج لفظاً عن موازنة الفعل ومناسبته، لأن الفعل لا يكسر، فلم يكن في «قعود غلمانه» شبه اجتماع فاعلين كما في «قاعدون غلمانه» لمشابهته ليقعدون غلمانه الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر. انظر الرضي ١/ ٣١١.

(٤) ت: والضمير.

(٥) ت: الموصوف.

(٦) انظر شرح ابن يعيش ٣/ ٥٦، والرضي ١/ ٣١١.

(٧) المصدر السابق.

(٨) أي: ومن جهة أن المراد من وصف المبهم تبيين حقيقة الذات المشار إليها.

(٩) لأن العالم مختص بنوع من الحيوان، فكأنه قال: بهذا الرجل العالم. وانظر الرضي ١/ ٣١٤.

(١٠) سورة الصافات، الآية: ٤٨، والمراد: حور قاصرات الطرف. وانظر شرح ابن يعيش ٣/ ٦٠.

(١١) ن: وقول آخر.

٤١٨ - وعلَيْهِما مَسْرودَتانِ قَضَاهما داودُ أوْصَنَعُ السَّوابِغِ تُبَّعُ

وقوله[1]:

٤١٩ - جَادَتْ بِكَفَّيْ[2] كانَ مِنْ أرمَى البَشَرْ

وقوله:

---

٤١٨ - كامل. لأبي ذؤيب الهذلي.

الدرع المسرودة: المنسوجة بحيث يدخل بعض الحلق في بعض. قضاهما: صنعهما الصنع - بفتحتين - الذي يحسن العمل بيديه، السوابغ: جمع سابغة، وهي الدروع الواسعة الوافية، تبع: لقب لكل من ملك اليمن.

والشاهد: قوله «مسرودتان»، والمراد: درعان مسرودتان، فحذف الموصوف. وكذا في قوله: السوابغ، أراد الدروع السوابغ.

ديوانه الهذليين ١/١٩، المفضليات ٤٢٨، المفصل شرح ابن يعيش ٣/٥٨، ٥٩.

(١) ن: وقول آخر.

٤١٩ - رجز: لا يعرف قائله، وقبله:

مـا لَكَ عـنـديْ غـيـرُ سـهـمٍ وحَـجَـر وغـيـرُ كَـبْـداء شَـديـدَةُ الـوَتَـرْ

جادت: حسنت، والضمير فيه يعود إلى القوس، ويروى: ترمي بكفي. الكبداء: القوس إذا كانت واسعة المقبض. الوتر: مجرى السهم من القوس. ارمى البشر: أشدهم رمياً، وأكثرهم إصابة الهدف.

والشاهد: حذف الموصوف، والتقدير: جادت بكفي رجل كان من أرمى البشر فحذف (رجل) وأقام الجملة مقامه.

والبيت ضرورة، لأن النعت لا يصلح فهي موضع المنعوت. ولم يشر المصنف إلى ذلك.

وذكر ابن جني في البيت رواية ثانية بفتح ميم (من) أي: بكفي من هو أرمى البشر. فكان على هذا زائدة.

المقتضب ٢/١٣٧، مجالس ثعلب ٤٤٥، الخصائص ٢/٣٦٧، المحتسب ٢/٢٢٧، الإنصاف ١/١١٥، المفصل ١٢٠، شرح ابن يعيش ٣/٥٩،٦٢، المقرب ١/٢٢٧، ابن الشجري ٢/١٤٩، شرح ابن عصفور ١/٢٢٠، الخزانة ٥/٦٥، المغني ٢١٢، السيوطي ١٥٧، العيني ٤/٦٦، التصريح ٢/١١٩، الهمع ٢/١٢٠.

(٢) ت: بكف.

٤٢٠ - كـأنَّكَ مِنْ جِـمـالِ بَـنـي أُقَـيْـشٍ . . . .

وقولِ بعضِ العربِ: «ما مِنْهُما ماتَ حتَّى رَأَيتُهُ»[١].

وقد يجعل نسيا، نحو «الأَبْطَحِ»[٢] و «الأَجْرَعِ»[٣] و «الأَطْلَسِ»[٤].

---

٤٢٠ - وافر، عجزه:

يُـقَـعْـقَـعُ خـلفَ رجـلَيْـهِ بِـشَـنِّ

وهو للنابغة الذبياني (ديوانه ١٩٨) وبنو أقيش: حي من اليمن. قال الأصمعي: وجمال بني أقيش وحشية لا ينتفع بها، فيضر بنفارها المثل. القعقعة: تحريك الشيء اليابس الصلب. الشن: القربة البالية تقعقع حين توضع فيها الحصى وتحرك، وهو مما يزيد في نفور الجمال، ومنه قولهم في المثل: (لا يقعقع لي بالشنان) يضرب للرجل الشرس الصعب المراس الذي لا يهدد.

والشاعر يهجو عيينة بن حصن الفزاري ويصفه بالجبن مع سرعة الغضب وشدة النفور.

والشاهد: حذف الموصوف، والتقدير: كأنك جمل من جمال بني أقيش.

سيبويه ٢/ ٣٤٥، المقتضب ٢/ ١٣٦، مجاز القرآن ١/ ٤٧، ٢/ ٢٢٦، الكامل ١/ ٣٨٦، المفصل ١١٨، شرح ابن يعيش ١/ ٦١، ٣/ ٥٩، ٦٠، خزانة الأدب ٥/ ٦٧، شرح ابن عصفور ١/ ٢٢٠، ٤٧٩، العيني ٤/ ٦٧، الأشموني ٣/ ٧١، شرح الرضي ١/ ٣١٧.

(١) في الكتاب ٢/ ٣٤٥: (وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول: «ما منهم مات حتى رأيته في حال كذا وكذا» وإنما يريد: ما منهم واحد مات). وانظر الاستغناء ٢٢٦ وشرح الرضي ١/ ٣١٧.

(٢) الأبطح: مسيل واسع فيه دقاق الحصى، والجمع الأباطح والبطاح أيضاً على غير قياس. الصحاح (بطح).

(٣) في مادة (جرع) من اللسان: (والجَرَعَةُ والجَرْعَة والجَرَعُ والأَجْرَعُ والجَرْعاء: الأرض ذات الحزونة تشاكل الرمل. وقيل: وهي الرملة السهلة المستوية. وقيل: هي الدِعْصُ لا تنبتُ شيئاً).

(٤) الأطلس: الخلق، يقال: رجل أطلسُ الثَّوبِ، والجمع اطلاس. وذئب اطلس، وهو الذي في لونه غبرة إلى السواد، وكل ما كان على لونه فهو أطلس. الصحاح (طلس). قال ابن عصفور في شرح الجمل ١/ ٢٢١: (أو تكون الصفة قد استعملتها العرب استعمال الأسماء، وحفظ ذلك عنها، نحو الأبطح، والأبرق في صفة المكان، والأدهم يعنون القيد، والأخيل يعنون الطائر).

ولا يَسْبِقُ(١) منعوتَهُ، إذْ هُوَ تابعٌ، فإنْ سُمِعَ قُدِّرَ النعتُ كالاسمِ المبهمِ أُجْرِيَ عليه منعوتُهُ بَياناً أو بَدَلًا، كقوله:

٤٢١ - والمؤمنِ العائذاتِ الطَّيرَ تَمْسَحُها رُكبانُ مكَّةَ بينَ الغَيْلِ والسَّنَدِ

فإنْ تَعَذَّرَ(٢) فَضرورةٌ.

وإذا تعدَّدَ الوصفُ بالجُمَلِ فُصِلَتْ بالواوِ حتماً، نحو «رجلٌ أبوهُ عالمٌ وأخوه كريمٌ». ولا يتحتَّم في المفردِ، بل يصحُّ الوَجْهانِ.

ويجوزُ القطعُ حيثُ أُريدَ المدحُ أو الذمُّ، ومنهُ قولُ الخِرنِقِ:

٤٢٢ - لا يَبْعَدَنْ قَوْمِي الذينَ هُمُ سَمُّ العُداةِ وآفَةُ الجُزرِ/
النازلينَ بكلِّ مُعْتَرَكٍ والطَّيِّبونَ معاقِدَ الأُزْرِ

---

(١) النعت.

قد تقدم هذا الشاهد برقم (٣٣٢) وذكرت هناك ما قيل في وجوه أعرابه.

٤٢١ - قد تقدم هذا الشاهد برقم (٣٣٢) وذكرت هناك ما قيل في وجوه إعرابه.

(٢) أي اجراؤه بياناً أو بدلاً.

٤٢٢ - البيتان من الكامل، قالتهما الخرنق في رثاء زوجها بشر بن عمرو بن مرثد سيد بني أسد (ديوانها ص١٢).

لا يبعدن - بفتح العين والدال - لا يهلكن. سم العداة: أي هم كالسم لأعدائهم والعداة جمع عاد كقاض وقضاة. الآفة: العلة والمرض. الجزر: جمع جزور، وهي الناقة تنحر، جعلت قومها آفة للإبل لكثرة ما ينحرون منها.

المعترك: ازدحام القوم في الحرب، الأزر: جمع ازار، وهو ما يستر النصف الأسفل من البدن. المعاقد: جمع معقد، حيث يعقد الإزار ويثنى. وطيب المعاقد كناية عن العفة، وإنها لا تحل لفاحشة.

والشاهد: نصب (النازلين) بتقدير امدح أو أعني. وفيه وجوه كثيرة، فقد رواه سيبويه بنصب النازلين وبرفعه. ورواه ابن الشجري بنصب النازلين والطيبين معاً على المدح، وقال ابن هشام: (ويجوز رفع النازلين والطيبين على الاتباع لقومي أو على القطع بإضمار «هم»، ونصبها بإضمار «أمدح» أو «أذكر» ورفع الأول ونصب الثاني على ما ذكرنا، وعكسه على القطع فيهما).

وفيه شاهد آخر عند سيبويه، وهو نصب «معاقد» بالطيبون، لأن المثنى والمجموع من الصفة المقرونة بآل يجب نصب ما بعده ما ثبتت فيهما النون. =

فَنَصَبَتِ[(١)] النازلينَ بتقدير «أمدَحُ»، ورفعتِ الطيِّبين[(٢)] بتقدير «هُمْ»[(٣)]. ومنه قوله - تعالى -: ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾[(٤)].

ويجوزُ في (مثلِ)[(٥)] الآيةِ والبيتِ رفعُ الوصفينِ اتباعاً، ونصبُهُما قَطْعاً، لتكرُرِ الوصفِ، فَحَسُنَ تطْويلُ الجملةِ، لِيَطولَ[(٦)] المدحُ أو الذمُّ. ورفعُ الأولِ اتباعاً، ونصبُ الثاني قَطْعاً، والعَكْسُ قطعاً أيضاً[(٧)].

كثر: ولا يُشْتَرَطُ في جَوازِ القَطْعِ تَكرُرُ الوصفِ. وقيل: يُشْتَرَطُ[(٨)].

= سيبويه ١/٢٠٢، ٢/٥٧ - ٥٨، ٦٤، ١٥٠، جمل الزجاجي ٨٢، المحتسب ٢/١٩٨، ابن الشجري ١/٣٤٥، الإنصاف ٢/٤٦٨، ٧٤٣، أمالي القالي ٢/١٥٨، شرح الكافية لابن مالك ٢/١٠٦٣، أوضح المسالك ٣/٣١٤، المساعد ٢/٤١٦ - ٤١٧، خزانة الأدب ٥/٤١، العيني ٣/٦٠٢، التصريح ٢/١١٦.

(١) أي الخرنق.

(٢) ن: الطيبون.

(٣) (بتقديرهم) ساقطة من ت.

(٤) ﴿لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ أُو۟لَٰٓئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء، الآية: ١٦٢].

(٥) (مثل): زيادة من ت، ن، د.

(٦) الأصل: لتطويل.

(٧) في الكتاب ٢/ ٦٣: (وسمعنا بعض العرب يقول: «الحمدُ لله ربَّ العالَمين» فسألت عنها يونس فزعم أنها عربية. ومثل ذلك قول الله عز وجل: ﴿لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ فلو كان رفعاً كان جيداً. فأما المؤتون فمحمولٌ على الابتداء). وانظر أوضح المسالك ٣/٣١٦.

(٨) نسب الرضي في شرح الكافية ١/٣١٦ اشتراط التكرر إلى الزجاجي، وقال: (والآية رد عليه) يعني قوله تعالى: ﴿إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾.
ولم يشترط الزجاجي ذلك في الجمل، ولم ينسب إليه ذلك ابن عصفور في شرحه، بل نسبه إلى بعضهم. قال: «ومن الناس من لم يجز القطع إلا بشرط تكرار الصفة. وذلك فاسد، لأنه قد حكى من كلامهم: «الحمدُ لله أهلَ الحمدِ» و«الحمدُ لله الحميدَ» بنصب الحميد وأهل الحمد، وحكى ذلك سيبويه). شرح ابن عصفور ١/٢٠٧. وانظر ما ذكره عن سيبويه في الكتاب ٢/٦٢ - ٦٣.

وما لمْ يَتَضمَّنْ مَدْحاً ولا ذَمّاً فالقطعُ أضعَفُ[١]. ولا يصحُّ اتباعُ ما أتى بعدَ القَطْعِ لأنه فاصِلٌ[٢].

وإذا اختَلَفَ المَوْصوفانِ إعراباً والوصفُ واحدٌ وجَبَ القطعُ، نحو «اضْرِبْ زيداً وهذا عمروٌ الجاهِلَيْنِ»، لِتَعَذُّرِ الاتباعِ مَعَ الاخْتِلافِ[٣].

ولا يقطع ما جاء للتأكيدِ، مثل ﴿نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾[٤]، و «امسِ الدابِرُ»[٥]، لمنافاةِ الغرضِ بهِ[٦].

وإذا وَلِيَ النعتُ «لا» أو «إمّا» وجب تكريرُهُما، نحو ﴿لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ﴾[٧]، ﴿لَّا مَقْطُوعَةٍ وَلَا مَمْنُوعَةٍ﴾[٨]، و «زيدُ (رجلٌ)[٩] إمّا جاهلٌ وإما عاقِلٌ».

وإذا تعدَّدَ المنعوتُ واختَلَفَتْ نعوتُهُ وجبَتِ[١٠] الواوُ، نحو «جاء زيدٌ وعمروٌ العاقلُ والجاهلُ»[١١].

---

(١) منع ابن عصفور القطع ما لم تكن صفة مدح أو ذم. شرح الجمل ١/ ٢٠٧ وذكر الرضي في شرح الكافية ١/ ٣١٧ أن الأكثر في كل نعت مقطوع أن يكون مدحاً أو ذماً أو ترحماً.

(٢) شرح ابن عصفور ١/ ٢٠٨.

(٣) فصل الكوفيون المختلف الإعراب لمتفق في المعنى ومختلف. فما اختلف فالقطع ليس إلا، نحو «ضرب زيد عمراً العاقلان» وما اتفق أجازوا فيه الاتباع بالنظر إلى المعنى، والقطع في أماكن القطع، وذلك نحو: ضارَبَ زيدٌ عمراً، فإن كل واحد من الاسمين ضارب ومضروب في المعنى.

انظر مجالس ثعلب ٤١٧، شرح ابن عصفور ١/ ٢٠٩ - ٢١٠، همع الهوامع ٢/ ١١٩.

(٤) سورة الحاقة، الآية: ١٣.

(٥) الدابر: الماضي، ومعلوم أن «أمس» ماض، لكنه جاء على طريق التأكيد، ومنه قوله:

خَبَلَتْ غَزَالَةُ قَلْبَهُ بِفَوارِسٍ ... تَرَكَتْ مَنازِلَهُ كأمْسِ الدابِرِ

انظر شرح ابن عصفور ١/ ١٩٥، الرضي ١/ ٣١٦، شرح ابن يعيش ٣/ ٤٨.

(٦) (به) ساقطة من ت.

(٧) سورة البقرة، الآية: ٦٨.

(٨) سورة الواقعة، الآية: ٣٣.

(٩) (رجل) زيادة من ن، د. وهو الصواب، حتى يمكن أن يكون (جاهل) نعت له، لأن (زيد) معرفة.

(١٠) ت: وجب.

(١١) انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٢٠٩.

فإن اتَّفَقَ الوصفُ جازَ الجَمْعُ، فتقول[١]: «العاقِلانِ» أو «الجاهِلانِ».

ويُغَلَّبُ[٢]/ التذكيرُ والعقلُ، نحو/ «بزيدٍ[٣] وهندٍ العاقِلَيْنِ»، أو «زيدٍ وفرسِهِ الحَسَنَيْنِ»[٤].

فإن اختَلَفَ المنعوتانِ تعريفاً وتنكيراً تَعَيَّنَ القطعُ بتقديرِ «أَعْني» أو «هُما»، نحو «هذا زيدُ ورجلٌ العاقِلَيْنِ»[٥]. ويجوزُ أن تُفْرَدَ لكلٍّ صِفَتُهُ[٦]، نحو «هذا زيدٌ العاقلُ ورجلٌ جاهِلٌ».

وفي النُّعوتِ المَعْطوفةِ[٧] ما يصحُّ تقديرُ مَقْطوعِهِ[٨] مبتدأً وخبراً مع تعدُّدِ المنعوتِ، نحو «مررتُ برجالٍ شاعرٌ وكاتبٌ وعالمٌ» فالرفعُ على تقدير: بعضُهُم[٩]، أو[١٠] مِنهمْ[١١] شاعرٌ. وقد يُتْبَعُ على المَحَلِّ الأقربِ والأبْعدِ كما مرَّ.

وتابعُ غيرِ المنصرفِ في الجرِّ[١٢] على المَحَلِّ، ما لمْ يكنْ ذا عِلَّتَيْنِ[١٣].

---

(١) ت: فيجوز.
(٢) الأصل: وتغليب.
(٣) أي مررت بزيد.
(٤) ن: وأفراسه الجيدون.
(٥) ويجوز «العاقلان» على القطع أيضاً، على أنه خبر لمبتدأ مضمر شرح ابن عصفور ١/ ٢١٠.
(٦) من (نحو هذا زيد) إلى هنا ساقط من ت.
(٧) كذا في جميع النسخ. ولعل صوابها: المقطوعة.
(٨) الأصل، ت: معطوفة.
(٩) فيكون النعت خبراً. ويصح تقديره: هم شاعر وكاتب وعالم. وانظر الرضي ١/ ٣١٦.
(١٠) (أو) ساقطة من ت.
(١١) فيكون النعت مبتدأ.
(١٢) سقط من ش (في الجر).
(١٣) لا فائدة في هذا الاحتراز، لأنه إن كان ذا علتين فهو غير منصرف أيضاً.

عطف البيان

الثالثُ عطفُ البيانِ[١]، وهو تابعٌ يوضِّحُ متبوعَهُ بغير الوصفيّةِ[٢].

ويجبُ مطابَقَتُهُ متبوعَهُ[٣] في الإفراد والتذكيرِ وفروعِهما. وكونُهُ جامداً، نحو «مررتُ بأبي القاسم زيدٍ»، أو العكس. أو في حُكْمِ الجامِدِ، نحو «بغلام زيدٍ صديقِكَ»، إذْ لو جُعِلَ وصفاً كانت أخصَّ بالإضافةِ إلى المُضْمَرِ[٤].

ولا يُشْتَرَطُ كونُه أوضحَ، إذ قد تُمَيِّزُ الكُنى المتفقةُ[٥] بالعَلَمِ وهو أضعفُ وضوحاً[٦].

ويصحُّ جعلُهُ بدلاً[٧]، وتكريرُ العاملِ معه إلا لمانِعٍ.

ويَفْصِلُهُ من البدلِ كونُ متبوعِه المقصودَ دونَهُ، وصحّةُ مجيئِه بياناً لما/ أُضيفَ إليه اسمُ الفاعلِ، وإن لم تصحَّ إضافتُهُ إليه بخلاف البدلِ.

---

(١) قال الرضي ١/ ٣٣٧، : (أقول: وأنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان، بل لا أرى عطف البيان إلا البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه، فإنه لم يذكر عطف البيان، بل قال: أما بدل المعرفة من النكرة فنحو «مررت برجل عبد الله» كأنه قيل: بمن مررت؟ أو ظن أنه يقال له ذلك، فأبدل مكانه ما هو أعرف منه). وقد بين ابن عصفور في شرح الجمل ١/ ٢٩٥ - ٢٩٦ الفرق بينهما أحسن تبيين.

(٢) الكافية بشرح الرضي ١/ ٣٤٣.

(٣) من (بغير) إلى هنا ساقط من ت.

(٤) أي: لا يقال إن هذا صفة لا عطف بيان، لأن الصفة لا تكون أخص من الموصوف، بل تكون مساوية للموصوف في التعريف أو أقل منه تعريفاً.
وانظر شرح ابن عصفور ١/ ٢٩٤.

(٥) أي التي يقع فيها الاشتراك.

(٦) أي والعلم أضعف وضوحاً من الكنية، وإن كان أشهر من حق المخبر عنه. قال ابن عصفور في شرح الجمل ١/ ٢٩٥: (فإذا قلت: قام أبو حفص عمر فكأنه لما وقع الاشتراك في أبي حفص أزلته عنه بعطف عمر الذي هو أشهر منه في حق المخبر عنه، إلا أنه لم يكن بينك وبين المخاطب عهد في أنه يسمى عمر، بل أخترت لشهرة عمر أن تعلم منه من تعني بأبي حفص).

(٧) انظر ما نقلته عن الرضي قبل قليل.

مثاله قوله:

٤٢٣ - أنا ابْنِ التَّارِكِ البكريِّ بِشْرٍ عليهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وقوعا

مع امتناعِ «التاركِ بِشْرٍ»، فامتنعَ تقديرُهُ بدلًا، لوجوبِ تقديرِ تكريرِ العاملِ معه.

ومثلُه «يا أخانا الحارِثُ»[١].

البدل

الرابعُ البدلُ، وهو التابعُ المقصودُ بما يُنْسَبُ إلى المتبوعِ دونَه[٢]. فخرجَ سائِرُ التوابعِ.

وهو إمّا أن يتضمَّنَ معنى المتبوعِ، أو بعضَه، أو معنًى فيه، أو غيرها. الأوْلُ بدلُ الكلِّ، والثاني بدلُ البعضِ، والثالثُ الاشتمالُ[٣]، والرابع بدلُ الغَلَطِ.

---

٤٢٣ - وافر. وهو للمرار بن سعيد الأسدي. يفخر بمقتل بشر بن عمرو بن مرثد.
ترقبه: تنتظر موته لتنقض عليه، لأنها لا تقع على القتيل وبه رمق. وقوع: جمع واقع، ضد الطائر، ونصب على الحال من الطير. وقيل: مصدر مفعول لأجله، أي للوقوع عليه.
والشاهد: أن قوله: «بشر» عطف بيان من البكري، ولا يجوز كونه بدلًا، لأن البدل في حكم تكرير العامل، فيكون التارك في التقدير داخلًا على بشر، وهو غير جائز، لأن اسم الفاعل المقترن بالألف واللام لا يضاف إلى ما ليس فيه الألف واللام. وقد أنكر المبرد رواية الجر، ولم يجوز في بشر إلا النصب بناء على أنه بدل، والبدل يجوز قيامه مقام المتبوع. ولا يجوز الاستدلال على أن الثاني عطف بيان عند الفراء، لأنه يجوز «الضارب زيد».
سيبويه ١/ ١٨٢، الأصول ١/ ١٦٠، المقرب ١/ ٢٤٨، التبصرة ١/ ١٨٤، شرح ابن يعيش ٣/ ٧٢، ٧٤ الخزانة ٤/ ٢٨٤، الشذور ٤٣٦، المساعد ٢/ ٤٢٥، العيني ٤/ ١٢١، شرح الفريد ٣٨٦، همع الهوامع ٢/ ٢٢٢، الدرر ٢/ ١٥٣.

(١) لا يجوز إعراب الحارث بدلاً في مثله، لأنه في نية تقدير حرف النداء انظر التسهيل ١٧١، الهمع ٢/ ١٢١، حاشية الصبان ٣/ ٨٧.

(٢) انظر الكافية بشرح الرضي ١/ ٣٣٧.

(٣) ت: بدل الاشتمال.

ويَصِحّانِ[١] في كلٍّ[٢] من هذه[٣] مَعْرِفَتَين وَنكِرَتَيْنِ ومُخْتَلِفَيْن[٤] مثالُها - في بدل الكلّ -: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ﴾[٥]، ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا حَدَآئِقَ وَأَعْنَٰبًا﴾[٦]. والمعرفةُ من النَّكِرَةِ ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾[٧] والعكسُ مثل ﴿لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ﴾[٨].

وفي بدل البعض: «أعجَبَني زيدٌ وجهُهُ، رجلٌ وَجْهٌ لَهُ، زيدٌ وجهٌ لهُ، رجلٌ وَجْهُهُ»[٩].

وفي الاشتمالِ: «زيدٌ علمُهُ، رجلٌ علمٌ لهُ، زيدٌ علمٌ لهُ، رَجُلٌ علمُهُ»[١٠].

وفي الغَلَطِ: «زيدٌ حمارُه، رجلٌ حمارٌ له، زيدٌ حمارٌ له/، رجلٌ حمارُه».

ويصحّان في كلٍّ منها[١١] ظاهِرَيْنِ ومُضْمَرَيْن[١٢] ومختلفين. مثالُها - في الأول[١٣] -: «ضربتُ زيداً أخاكَ، زيدٌ ضربتُهُ إياهُ[١٤]، ضربتُ زيداً إيَّاهُ[١٥]،

---

(١) أي البدل والمبدل منه.
(٢) ت: في كل واحد.
(٣) أي: الأبدال الأربعة.
(٤) الأصل، ش: ومختلفتين.
(٥) سورة الفاتحة، الآية: ٦.
(٦) سورة النبأ، الآيتان: ٣١ - ٣٢.
(٧) سورة الشورى، الآيتان: ٥٢ - ٥٣.
(٨) سورة العلق، الآيتان: ١٥ - ١٦.
(٩) الأول معرفة من معرفة، والثاني نكرة من نكرة، والثالث نكرة من معرفة والرابع العكس.
(١٠) من (رجل علم له) إلى هنا ساقط من ت.
(١١) ت: كل واحد منهما.
(١٢) في البدل من المضمر خلاف بين النحويين.
انظر التفصيل في شرح ابن عصفور ١/٢٨٩.
(١٣) أي بدل الكل.
(١٤) بإبدال الضمير إياه من الهاء في ضربته.
(١٥) يرى ابن مالك أن نحو «رأيت زيداً إياه» لم يستعمل في كلام العرب نثره ونظمه.
قال: ولو استعمل لكان توكيداً لا بدلاً.
انظر شرح التسهيل ق١٩٢/أ، وأوضح المسالك ٢/١٠٩.

ضربتُه زيداً»[١].

وفي الثاني[٢]: «زيداً يَدَهُ[٣]، يدُ زيدٍ قطعتُه إيّاها[٤]، يدُ زيدٍ قطعتُ زيداً إيّاها[٥]، زيدٌ قطعتُه يَدَهُ»[٦]. وقِسِ الآخَرَيْنِ[٧] على ذلكَ.

نعم[٨]، وعَدَّ النُّحاةُ بدَلَ الغَلَطِ، لعِلْمِهم إجْراءَ العَرَبِ فيه حُكْمَ الأوَّلِ على الثاني، حيث سَبَقَ اللسانُ إليه، ولا يَحْسُنُ تَعَمُّدُهُ[٩].

وحكمُ البدلِ حكمُ سابقِهِ في الإعراب. ولا يتقدَّمُهُ بحالٍ، لِئَلَّا تَبْطُلَ التبعيَّةُ.

يه: ولا يُنْوى بالسابقِ الطَّرْحُ[١٠]. . . . .

---

(١) بإبدال الظاهر من الهاء في ضربته.

(٢) بدل البعض.

(٣) أي: ضربت زيداً يده.

(٤) بإبدال (إياها) من الهاء في قطعته.

(٥) هذه الصورة وغيرها مما يتكرر فيه الظاهر ظاهرة التكلف، وفيها خلاف بين النحاة، فمنهم من منع ومنهم من أجاز.
انظر التفصيل من شرح الجمل ١/٢٨٨ - ٢٨٩.

(٦) بإبدال الظاهر (يده) من الضمير في قطعته.

(٧) ش: (الآخران). وهما بدل الإشتمال وبدل الغلط.

(٨) كذا في جميع النسخ، ولا معنى لها هنا.

(٩) بل يحسن، إذا جاء للمبالغة والتفنن في الفصاحة، وهو أن يذكر المتكلم المبدل منه عن قصد وتعمد، ثم يوهم أنه غالط لكون الثاني أجنبياً. قال الرضي: (وهذا يتعمده الشعراء كثيراً للمبالغة والتفنن في الفصاحة، وشرطه أن يرتقي من الأدنى إلى الأعلى كقولك: هندٌ نجمٌ بدرٌ شمسٌ، كأنك وإن كنت معتمد الذكر تغلِّطُ نفسك وترى أنك لم تقصد في الأول إلا تشبيهها بالبدر).

(١٠) لم يصرح بذلك سيبويه، ولكنه أشار إليه بقوله في الكتاب ٢/٣٣٦: (فإن قلت: «ما آتاني أحد إلا أبوك خيرٌ من زيدٍ، وما مررتُ بأحدٍ إلا عمروٌ خيرٍ من زيدٍ، وما مررت بأحد إلا عمرو خير من زيد» كان الرفع والجر جائزين، وحسن البدل، لأنك قد شغلت الرافع والجار ثم أبدلته من المرفوع والمجرور، ثم وصفت بعد ذلك). فقد استحسن البدل هنا مع أنه لا يجوز إسقاط الأول. ومنه فهم المبرد مذهب سيبويه في المسألة فيما سأنقله عنه في الحاشية الآتية.

د: بل يُنوى[١]. قلنا: يَتَعَذَّر في[٢] «زيدٌ ضربتُه أخاكَ»، إذْ لا رابطَ حينئذٍ[٣].

ويصحُّ بدلُ الفعلِ من الفعلِ إذا اتَّحدَ المعنى، نحو ﴿وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ يَلۡقَ أَثَامٗا﴾[٤]، والجملةِ من المفردِ كقوله:

٤٢٤ - وما كانَ قَيْسٌ هُلْكُهُ هُلْكُ واحِدٍ

---

(١) نسب هذا إلى المبرد الرضي في شرح الكافية ١/ ٣٤٢ وقلده المصنف هنا دون تمحيص. ومذهب المبرد في موافقة سيبويه صريح ظاهر، فقد قال في المقتضب ٤/ ٣٩٩: (ولو كان البدل يبطل المبدل منه لم يجز أن تقول: زيد مررت به أبي عبد الله، لأنك لو لم تعتد بالهاء فقلت: زيدٌ مررت بأبي عبد اللهِ، كان خُلْفا، لأنك جعلت زيداً ابتداء، ولم تَرُدَّ إليه شيئاً، فالمبدل منه مثبت في الكلام. وإنما سمي البدل بدلاً، لدخوله لما عمل فيه ما قبله على غير جهة الشركة. وكان سيبويه يختار: ما مررت بأحد إلا زيدٍ خير منك، لأن البدل إنما هو من الاسم لا من نعته، والنعت فضلة يجوز حذفها. وكان المازني يختار النصب ويقول: إذا أبدلت من الشيء فقد أطرحته من لفظي وإن كان في المعنى موجوداً، فكيف أنعت ما قد سقط؟ والقياس عندي قول سيبويه، لأن الكلام إنما يراد لمعناه. والمعنى الصحيح أن البدل والمبدل منه موجودان معاً، لم يوضعا على أن يسقط أحدهما إلا في بدل الغلط، فإن المبدل منه بمنزلة ما ليس في الكلام).
وقد نص ابن يعيش في شرح المفصل ٢/ ٩٢ على أن مذهب سيبويه هو اختيار أبي العباس المبرد.

(٢) د: في مثل.

(٣) انظر شرح ابن عصفور ١/ ٢٨٠.

(٤) سورة الفرقان، الآيتان: ٦٨ - ٦٩.

٤٢٤ - طويل، عجزه:

ولكنَّهُ بُنيانُ قومٍ تَهَدَّما

وهو لعبدة بن الطبيب - واسمه يزيد بن عمرو التَّميمي - شاعر مخضرم أدرك الإسلام فأسلم - من أبيات رواها له أبو تمام في الحماسة، وأبو الفرج الأصفهاني في الأغاني، يرثي بها قيس بن عاصم المنقري.
ومعنى البيت ظاهر. والرواية في سائر المصادر: فما كان.
والشاهد: رفع (هلكه) بدلًا من قيس، وعليه يكون (هلك واحد) منصوباً خبراً لكان.
وروي برفع (هلك واحد) على أنه خبر، وهلكه مبتدأ، والجملة خبر كان.
سيبويه ١/ ١٥٦، الشعر والشعراء ٧٠٧، الجمل ٥٦، المصون ١٦، الإعجاز والإيجاز=

إذ لَولا البَدَلِيَّةُ لَنُصِبَ خبراً لـ «كانَ».

ويجبُ وصفُ النَّكِرةِ المُبْدَلَةِ من المعرفةِ، لِتَقارُبِها[١]، مثل ﴿نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ﴾[٢].

ولا يُبْدَلُ ظاهرٌ من مضمرٍ بدلَ الكلِّ إلا من الغائبِ، لئلّا يكونَ غيرُ المقصودِ أوضَحَ، والغائِبُ مُبْهَمٌ. ومنه قولُهُ:

٤٢٥ - على حالَةٍ لَوْ أنَّ في القَوْمِ حاتِماً على جُودِهِ ما جادَ بالماءِ حاتِمُ

/ وصحَّ في بدلِ البعضِ والاشتمالِ[٣]، إذِ الثاني غيرُ الأوّلِ فأفادَ. ومنه قولُهُ:

=للثعالبي ١٤٧، زهر الآداب ٤/ ١٠٤، المقتصد ١/ ٣٥٩، شرح الحماسة للمرزوقي ٧٩٢، الأغاني ٩/ ٩٣، ١٢/ ١٤٨، شرح ابن يعيش ٣/ ٦٥، ٨/ ٥٥.

(١) د: (لتقاربهما). والمراد: لتقارب النكرة المعرفة بالوصف.

(٢) ﴿كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾ [العلق، الآيتان: ١٥ - ١٦].

٤٢٥ - طويل، للفرزدق (ديوانه ٨٤٢) من قصيدة له في هجاء رجل من بلعنبر كان دليلاً لهم فضل بهم. ورواية الديوان:

على ساعةٍ لو كانَ في القومِ حاتمٌ على جودِهِ ضنَّت بهِ نفسُ حاتِمِ

ولا شاهد فيها على ما ذكره المصنف. وفي سائر كتب النحو:

على حالةٍ لو أنَّ في القوم حاتِماً على جودِهِ لَضَنَّ بالماءِ حاتِمُ

والشاهد: جر (حاتم) بدلًا من الهاء في (جوده). وكان يمكن رفعه فاعلًا لجاد - على رواية المصنف - أو لضن ؛ على رواية النحاة - لكن لما كانت القوافي مجرورة وأمكن البدل عدل إليه فراراً من الأقواء.

الكامل ١/ ٢٣٣، العمدة لابن رشيق ١/ ١٧٤، شرح مشكلات الحماسة ٥٠٤، المستقصي ١/ ٥٤، شرح ابن عصفور ١/ ٢٩٠، ٢/ ٣٩٠، العيني ٤/ ١٨٦، شرح ابن يعيش ٣/ ٦٩، المساعد ٢/ ٤٣٣، الشذور ٢٤٥، ٤٤٢.

(٣) ت: وبدل الاشتمال.

٤٢٦ - . . . . وما أَلْفَيْتَنِي حِلْمي مُضاعَا

وقوله:

٤٢٧ - أوعَدَني بالسِّجنِ والأداهِمِ
رِجْلِي فَرِجْلي شَثْنَةُ المَناسِمِ

---

٤٢٦ - وافر، صدره:

ذريني إنَّ أمرَكِ لَنْ يُطاعا

لِعَديّ بن زيدٍ العبادي (ديوانه ٣٥). ونسبه سيبويه لرجل من بجيلة أو خثعم. يقول لمن تعذله في إتلاف ماله: ذريني فلن أطيع أمرك، فإن عقلي يأمرني باتلاف المال في اكتساب الحمد، وما عهدتِني مضيِّعُ الحلم.

والشاهد: ابدال (حلمي) من ياء المتكلم في (ألفيتني) بدل اشتمال. وساغ ذلك لأن فيه إيضاحاً، إذ الثاني ممنا يشتمل عليه الأول.

سيبويه ١/ ١٥٦، معاني الفراء ٢/ ٧٣، الحماسة البصرية ١/ ٦٥، شرح مشكلات الحماسة ٢٨٦، شرح ابن عصفور ١/ ٢٨٩، التمام ٢١، الشذور ٤٤٣، شرح ابن يعيش ٣/ ٦٥، ٧٠، خزانة الأدب ٥/ ١٩١، العيني ٤/ ١٩٢، المساعد ٢/ ٤٣٥، همع الهوامع ٢/ ١٢٧، الدرر ٢/ ١٦٥، الرضي ١/ ٣٤١.

٤٢٧ - رجز، للعُدَيْلِ بن الفرخ العجلي، ويلقب بالعَبّاب، وهو من رهط أبي النجم العجلي. الضمير في (أوعدني) للحَجاج بن يوسف، وكان قد توعده. الشثنة: الغليظة الخشنة. المناسم: جمع منسم، وهو طرف خف البعير، وأراد به طرف رجله وأسفلها.

وكان قد هجا الحجاج وهرب منه إلى قيصر ملك الروم، فطلبه الحجاج من قيصر، فأرسل به إليه، فلما مثل بين يديه استعطفه فأطلقه.

والشاهد: إبدال (رجلي) بدل بعض من الياء في (أوعدني). وساغ ذلك لأن فيه إيضاحاً، إذ الثاني بعض الأول. واستشكلت البدلية فيه بأن البدل على نية تكرار العامل، والرجل لا توعد بالسجن، وأجيب عنه بأنها لما كانت سبباً للدخول ناسب إبعادها بذلك.

إصلاح المنطق ٢٥٣، ٣٢٦، إعراب القرآن ١/ ٢٠٧، شرح ابن يعيش ٣/ ٧٠، خزانة الأدب ٥/ ١٨٨، شرح الكافية لابن مالك ٣/ ١٢٨٢، الشذور ٤٤٢، العيني ٤/ ١٩٠، التصريح ٢/ ١٦٠، همع الهوامع ٢/ ١٢٧، الدرر ٢/ ١٦٤، الأشموني ٣/ ١٢٩، الرضي ١/ ٣٤١.

ش[١] يجوزُ بدلُ الكلِّ من المخاطَبِ[٢]، إلا أن يكونَ[٣] مرفوعاً بأمْرِ المخاطَبِ أو المضارعِ المنسوبِ إليه[٤]. فمَنَعَ «اضربْ زيدٌ» و «تَضْربُ زيدٌ» بنيَّةِ إبدال زيدٍ من الضميرِ، وجَوَّزَه فيما عداه، وجَعَلَ «الذينَ» في قوله - تعالى -: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ﴾[٥] بدلًا من ضميرِ الخطابِ.

وفي الأسماءِ ما يصحُ بدلًا وتأكيداً، نحو «السهلُ والجبلُ»[٦] كما مرَّ.

وإذا فُصِّلَتْ ألفاظُ الأعدادِ بعدَ[٧] إجمالِها جازَ في التفصيلِ الإبدالُ، فلَزِمَ[٨] استيعابُها، والقطعُ[٩]. فلا يجبُ نحو «رأيتُ خمسَةً زيداً وعمراً وخالداً وبكراً

---

(١) في ت: مر.

(٢) شرح ابن عصفور ١/٢٨٩، الرضي ١/٣٤١. وهو أيضاً قول الكوفيين. انظر شرح الكافية لابن مالك ٢/ ١٢٨٤، الهمع ٢/١٢٧، التصريح ٢/١٦١.

(٣) أي الضمير.

(٤) لم أجد من ذكر استثناء ذلك مما أجازه الأخفش. لكن الرضي نسبه في شرح الكافية ١/ ٣٤٢ إلى ابن مالك دون أن يذكر أن ابن مالك يجيز إبدال الظاهر من ضمير الحاضر. قال: (قال ابن مالك: لا يبدل من الضمير اللازم الاستتار وهو «أفعل»، أمراً، و«تفعلُ» في الخطاب، وإذا وقع ما يوهم ذلك فهناك فعل مقدر من جنس الأول نحو «تُعجبُني جمالُكَ» أي: تُعجِبُني يُعْجِبُني جمالُكَ. ولعل ذلك استقباحاً لإبدال الظاهر مما لا يقع ظاهراً ولا ضميراً بارزاً).

والذي في كتب ابن مالك المنع من إبدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل، فهو لم يجزه أصلاً حتى يستثنى منه ما ذكره عنه الرضي.

انظر شرح الكافية لابن مالك ٣/ ١٢٨٤، وشرح التصريح ٢/ ١٦٠ - ١٦١.

(٥) سورة الأنعام، الآية: ١٢.

(٦) في قولهم: (مطرنا السهل والجبل). انظر الكتاب ١/١٥٨ - ١٥٩، والرضي ١/ ٣٣٣.

(٧) ن: بين.

(٨) غير الأصل، ت: فيلزم.

(٩) أي: يلزم كونها وافية بما في المذكور من الأعداد.

والعبارة ظاهرة التعقيد. وحله كما في شرح الرضي ١/ ٣٤٢ أن الذي يفصل به عدد مذكور، إن كان وافياً بما في المذكور من الأعداد جاز فيه الاتباع على البدل، والقطع رفعاً.

وجعفراً» أو «زيدٌ وعمروٌ» على تقدير «مِنْهُمْ» أو بَعْضُهُمْ»[١].

وقد يُعادُ مع البدلِ عاملُ مَتْبوعِهِ، كقوله - تعالى -: ﴿لَّجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِٱلرَّحْمَٰنِ لِبُيُوتِهِمْ﴾[٢]. ويجبُ حيثُ العاملُ حرفُ جرٍّ والمعمولُ ضميرٌ، نحو «مررتُ بزيدٍ بِهِ»[٣].

عطف النسق

والخامسُ عطفُ النَسَقِ، وهو[٤] التابعُ المقصودُ بالنسبةِ مع متبوعِهِ، يَتَوَسَّطُ بينه وبين متبوعهِ أحدُ (الحروف)[٥] العَشَرَةِ - وقد مرَّتْ[٦] - مثل: «قامَ زيدٌ وعمرو»[٧].

بص: وإذا عُطِفَ/ (على)[٨] المضمرِ المرفوعِ المتصلِ أُكِّدَ بمنفصلٍ، لئلّا يُعطَفَ على ما هو[٩] كالجزءِ من الفعلِ[١٠]، مثل: «خرجتُ أنا وزيدٌ»، إلّا أن يقعَ

---

(١) أي لا يجب هذا ولا ذاك، لأن كلاً منهما جائز. وهو تكرار منه، لأنه ذكر قبله جواز الإبدال والقطع، وقد فهم منه أنه لا يجب واحد منهما بعينه، فلو اكتفى بالتمثيل لكان أخصر.

(٢) سورة الزخرف، الآية: ٣٣.
ف «لبيوتهم» بدل اشتمال من «لمن يكفر» والعامل اللام. وانظر شرح الكافية لابن مالك ٣/ ١٢٨٦.

(٣) على إبدال الضمير وهو الهاء في (به) من (زيد). وهو ضمير متصل لا يستقل بنفسه، فكيف يتصور ذكره بدون إعادة العامل؟ فلا حاجة إلى التنبيه على مثله.

(٤) العبارة في ش: (وأما عطف النسق فهو).

(٥) (الحروف) ساقطة من الأصل، ت. د.

(٦) في باب الحرف.

(٧) الكافية بشرح الرضي ١/ ٣١٨.

(٨) (على) ساقطة من الأصل.

(٩) (هو) ساقطة من ت.

(١٠) وجه كون المتصل المرفوع كالجزء من الفعل أنه فاعل، والفاعل كالجزء من الفعل، فلو عطف عليه بلا تأكيد كان كما لو عطف على بعض حروف كلمة.
انظر الرضي ١/ ٣١٩.

فصلٌ فيجوزُ تَرْكُهُ[1]، نحو «خرجتُ اليوم وزيدٌ». ومنه قِراءةُ يعقوبَ: ﴿فَأَجْمِعُوٓا۟ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآؤُكُمْ﴾[2] بالرفع. أو يطول[3] الكلام، نحو: ﴿مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾[4]. وشذ ما احتج به (ك)[5] من قوله:

٤٢٨ - قلتُ إذْ أَقْبَلَتْ وزُهْرٌ تَهادى كَنِعاجِ المَلا تَعَسَّفْنَ رَمْلا

بص: وإذا عُطِفَ على المضمرِ المجرورِ أُعِيدَ الخافِضُ، لِشدَّةِ اتِّصالِهِ، نحو

---

(١) (فيجوز تركه) ساقطة من ت.

(٢) سورة يونس، الآية: ٧١.
في البحر المحيط ٥/١٧٩: (قرأ أبو عبد الرحمن، والحسن، وابن أبي إسحاق، وعيسى بن عمر، ويعقوب فيما روي عنه: «وشركاؤكم» بالرفع. ووجه بأنه عطف على الضمير في «فأجمعوا». وقد وقع الفصل بالمفعول فحسن، وعلى أنه مبتدأ محذوف الخبر لدلالة ما قبله عليه، أي: وشركاؤكم فليجمعوا أمرهم).
وقراءة الجمهور: «وشركاءكم» بالنصب، عطفاً على «أمركم».
وانظر تفسير الطبري ١٥/١٤٩، النشر ٣/١١٠، الاتحاف ٢٥٣، إرشاد المبتدي ٣٦٥.

(٣) عطف على «أن يقع فصل».

(٤) سورة الأنعام، الآية: ١٤٨. وانظر شرح المقدمة المحسبة ١/٢٢٤.

(٥) أجاز الكوفيون العطف على المضمر المرفوع المتصل من غير تأكيد ولا فصل ولا طول في الاختيار. انظر تفصيل الخلاف وأدلة الفريقين في الإنصاف (مسألة ٦٦) ٢/٤٧٤، وما بعدها، شرح الرضي ١/٣١٩، شرح ابن عصفور ١/٢٤١ - ٢٤٢ مجالس ثعلب ١٧٤.

٤٢٨ - خفيف، لعمر بن أبي ربيعة المخزومي (ديوانه ٤٩٢).
زهر: جمع زهراء، أي: بيضاء مشرقة. تهادى: أصله تتهادى، أي تمشي الرويد الساكن. النعاج: بقر الوحش، شبه النساء بها في سعة عيونها وسكون مشيها. الملا: الفلاة الواسعة. تعسفن: سرن بغير هداية ولا توخي صواب. والمشي في الرمل أسكن لمشيها، لصعوبة ذلك.
والشاهد: عطف (زهر) على الضمير المستتر ضرورة. والوجه أن يقول: أقبلت هي وزهر، بتأكيد الضمير المستتر، ليقوى ثم يعطف عليه.
سيبويه ٢/٣٧٩، الخصائص ٢/٣٨٦، الإنصاف ٢/٤٧٥، ٤٧٧، الكامل ١٨٢، ٤٥١، المفصل ١٢٤، شرح ابن يعيش ٣/٧٤، ٧٦، شرح مشكلات الحماسة ٢٢٠، شرح ابن عصفور ١/٢٤٢، شرح الكافية لابن مالك ٣/١٢٤٥، العيني ٤/١٦١، المقتصد ٢/٩٥٩، شروح سقط الزند (الخوارزمي) ٢/٦٠٩.

«مررتُ بِكَ وبِزَيدٍ»، قال – تعالى –: ﴿بِسَلَٰمٍ مِّنَّا وَبَرَكَٰتٍ عَلَيْكَ وَعَلَىٰٓ أُمَمٍ﴾[1].

ك: لا يجبُ[2]، لقوله – تعالى –: ﴿تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامِ﴾[3]، وقوله:

٤٢٩ – . . . . فاذْهَبْ فَما بِكَ والأيامِ مِنْ عَجَبِ

قلنا: قليلٌ جداً، ومُحْتَمَلٌ للقَسَمِ. وإنما يُعطَفُ ظاهرٌ على ظاهرٍ، أو

---

(١) سورة هود، الآية: ٤٨.

(٢) وهو أيضاً مذهب يونس والأخفش وقطرب والشلوبين، واختاره ابن مالك وأبو حيان وابن هشام. وأنكره من الكوفيين الفراء، وعده من ضرورات الشعر.
الإنصاف (مسألة ٦٥) ٢/ ٤٦٣ وما بعدها، مجالس ثعلب ٣٢٤، شرح ابن عصفور ١/ ٢٤٣، شرح الرضي ١/ ٣٢١، شواهد التوضيح لابن مالك ٥٥، أوضح المسالك لابن هشام ٢/ ١٠٤، معاني الفراء ١/ ١٥٢.

(٣) سورة النساء، الآية: ١.
قرأ حمزة من السبعة (والأرحام) بالجر عطفاً على الضمير المجرور في «به» على مذهب الكوفيين، أو على إعادة الجار وحذفه للعلم به، وجر القسم تعظيماً للأرحام حثاً على صلتها.
وقراءة حمزة هذه هي قراءة ابن عباس – رضي الله عنه – والحسن البصري، وقتادة، وإبراهيم النخعي، ويحيى بن وثاب، وطلحة بن مصرف، والأعمش.
وقرأ الباقون: (والأرحام، بالنصب عطفاً على لفظ الجلالة. وهو من عطف الخاص على العام، إذ المعنى: اتقوا مخالفته، وقطع الأرحام مندرج فيها، فنبه سبحانه وتعالى بذلك، وبقرنها باسمه تعالى على أن صلتها بمكان منه.
الاقناع ٢/ ٦٢٧، معاني الفراء ١/ ٢٥٢، النشر ٣/ ٢٤، الاتحاف ١٨٥ – ١٨٦، ارشاد المبتدي ٢٧٧، الإنصاف ٢/ ٤٦٣، شرح ابن يعيش ٣/ ٧٨.

٤٢٩ – بسيط، وهو من شواهد سيبويه غير المنسوبة، ولم يعزه أحد بعده لقائل معين.
وصدره:

فاليَوْمَ قَرَّبْتَ تهْجُونا وتَشْتِمُنا

والشاهد: عطف (الأيام) على الضمير في (بك) من دون إعادة الخافض. وهو ضرورة عند البصريين.
سيبويه ٢/ ٣٨٣، الكامل ٤٥١، الإنصاف ٢/ ٤٦٤، شرح مشكلات الحماسة ٤٣٩، المقتصد ٢/ ٩٦٠، الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ٩٤، شرح المرزوقي ١/ ٢٥٣، المقرب ١/ ٢٣٤، شرح ابن عصفور ١/ ٢٤٤، ٥٨٦، الرضي ١/ ٣٢٠.

منفصلٌ على ظاهرٍ، أو العكس، أو منفصلٌ على منفصلٍ، أو على متَّصلٍ بشرطِ التأكيدِ، لا ما عدا ذلكَ.

وتجبُ مشاركَةُ المعطوفِ لسابقهِ في الإعرابِ، والإسنادِ، وعَوْدِ الضميرِ منهُ، فأمّا قولُهُمْ: «الذي يَطِيْرُ فَيَغْضَبُ زيدٌ الذُّبابُ» فالفاءُ سببيَّةٌ لا عاطفةٌ، ومن ثَمَّ لمْ يَجُزْ في «ما زيدٌ بقائمٍ، أو قائماً[1] ولا ذاهبٌ/ عمروٌ» إلا الرفع، لتعذُّرِ العطفِ، لِفَقدِ الضميرِ في «ذاهبٍ» العائدِ إلى ما عادَ إليه ضميرُ «قائمٍ»[2].

وأن يشارِكَهُ فيما يجوزُ من[3] تقديمِ معمولٍ، نحو «بزيدٍ مررتُ[4] وبعمروٍ جاوَزْتُ»، وفي الحذفِ «مررتُ وأَهَنْتُ». ويَصِحَّانِ[5] مفردَيْنِ كزيدٍ وعمروٍ، وجملتينِ فِعْلِيَّتَيْنِ، أو اسمِيَّتَيْنِ، أو مُخْتَلِفَتَيْنِ[6]، أو شَرْطِيَّتَيْنِ، أو ظَرْفِيَّتَيْنِ، والأمثلةُ واضحةٌ، ومفردٌ على جملةٍ اسميةٍ نحو «زيدٌ أبوهُ كريمٌ وعالمٌ أخوهُ»[7]، وفعليَّةٍ كقوله:

٤٣٠ - باتَ يُعَشِّيها بِعَضْبٍ باتِرِ
يَقْصِدُ في أَسْوُقِها وجائِرِ

(١) (أو قائماً) ساقطة من ت.
(٢) انظر الكافية وشرح الرضي ١/ ٣٢١.
(٣) (من) ساقطة من ت.
(٤) د: مررت بزيد.
(٥) أي المعطوف والمعطوف عليه.
(٦) أخرت بعد (ظرفيتين) في ت.
(٧) قال الرضي ١/ ٣٢٨ (وكذا يجوز عطف المفرد على الجملة وبالعكس إذا تجانسا بالتأويل نحو «زيد أبوه كريم وعالم إخوته» لكن عطف الجملة على المفرد أولى من العكس لكونها فرعاً عليه في كونها ذات محل من الإعراب، فالأولى كونها تابعة له في الإعراب).

٤٣٠ - رجز. ولا يعرف قائله:
روي يعشيها بالعين - من العشاء، وهو طعام العشي، وغشيها بالغين، والضمير للمرأة يصف رجلاً يعاقب امرأته بالعضب الباتر، وهو السيف القاطع. يقصد: من القصد ضد الجور. وأسوق: جمع ساق.
والشاهد: عطف (جائر) وهو مفرد على جملة (يقصد)، والمسهل لهذا كون جائر بمعنى يجور.
أمالي ابن الشجري ٢/ ١٦٧، الرضي ١/ ٣٢٨، خزانة الأدب ٥/ ١٤٠، شرح الكافية لابن مالك ٣/ ١٢٧٢، العيني ٤/ ١٧٤، الأشموني وحاشية الصبان ٣/ ١٢٠.

وجملةٌ اسميةٌ على مفردٍ، نحو «برجلٍ ظريفٍ وأبوهُ كريمٌ»، أو فعليّةٌ كقوله – تعالى –: ﴿فَالِقُ ٱلۡإِصۡبَاحِ وَجَعَلَ ٱلَّيۡلَ سَكَنًا﴾[١] في قراءةٍ[٢].

وفي هذين القِسْمَيْنِ يصحُّ تأويلُ الاسمِ بالفعلِ والعكسُ[٣].

كثر: ويمتنعُ العطفُ على عاملَينِ مختلِفَيْنِ في[٤] نحو «ضُرِبَ زيدٌ في الدارِ وعمروٌ الحُجْرَةِ»[٥]، إذ لا يَقْوى العاطفُ للنيابةِ عنهما[٦] إلا في نحو «في الدارِ زيدٌ والحُجْرَةِ عمروٌ»، إذ هُما هنا كالواحدِ[٧]، ومنه:

٤٣١ – أكُلَّ امرِىءٍ تَحْسَبينَ امْرَءاً ونـارٍ تَـوقَّـدُ بـالـلـيـلِ نـارا

وقولهم: «ما كلُّ بيضاءَ شَحْمةً ولا سَوْداءَ تمرةً»[٨]، وقوله – تعالى –/ :

---

(١) سورة الأنعام، الآية: ٩٦.
قرأ عاصم وحمزة والكسائي: (وجعل) بفتح العين واللام من غير ألف، ونصب الليل. وقرأ الباقون (وجاعل) بالألف وكسر العين ورفع اللام. و(الليل) بالخفض. النشر ٢/ ٢٦٠، الاقناع ٦٤١/٢، البحر المحيط ١٨٦/٤، البيان ٣٣٢/١، تفسير الطبري ١١/ ٥٧، الاتحاف ٢١٤، ارشاد المبتدى ٣١٥.

(٢) ت: في بعض القراءات.

(٣) انظر شرح ابن عصفور ٢٤٨/١ – ٢٤٩، شرح الرضي ٣٢٨/١.

(٤) (في) ساقطة من د.

(٥) ش: (ضرب في الدار زيد والحجرة عمرو). والعاملان في المثال الذي ذكره (ضرب) و(في).

(٦) أي عن العاملين وهما هنا الفعل وحرف الجر.

(٧) أي العاملان في مثله كالعامل الواحد. وانظر شرح الرضي ٣٢٥/١.

٤٣١ – تقدم برقم (٣٣٩).

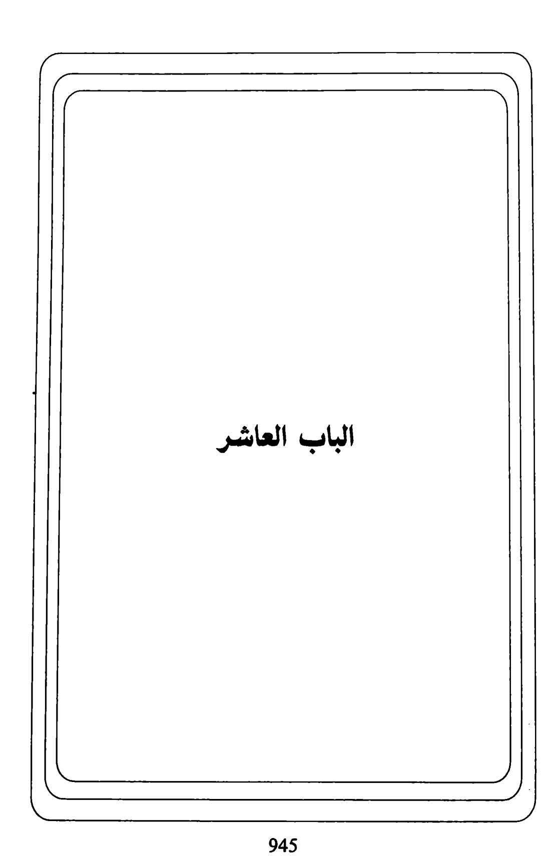
(٨) هذا مثل من أمثال العرب يضرب في موضع التهمة وفي اختلاف أخلاق الناس وطباعهم، وذكره الميداني بإثبات (كل) قبل سوداء أيضاً. وسيبويه برفع (شحمة) وذكر فيه جواز النصب. وقد كثر التقلب في هذا المثل، وأجازوا فيه وجوهاً من الإعراب.
انظر مجمع الأمثال ٢٨١/٢، الكتاب ٣٣/١، الأصول ٧١/٢، التبصرة ١٩٩/١، الإيضاح لابن الحاجب ٤٢٨/١، فرائد اللآل ٢٤٤/٢، الفاخرة ١٩٥، شرح ابن يعيش ٢٦/٣، ٢٧، ١٤٣/٥.

﴿وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ إلى قوله: ﴿ءَايَٰتٍ﴾ بالنصب، عطفاً على ﴿إِنَّ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾[١].

فر: يجوزُ مطلقاً لِذلكَ[٢]. يه: لا[٣]، مطلقاً، لما مرَّ، وحَمَلَ الشواهِدَ على حَذْفِ مضافٍ وبَقاءِ المُضافِ إليه على إعرابِهِ[٤]. قلنا: الأصلُ عدمُ الحذفِ.



(١) ﴿إِنَّ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَءَايَٰتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [الجاثية، الآيات: ٣ - ٥].
و(آيات)التي ذكره المصنف بالنصب هي الأخيرة منها. وقد قرأ بكسر التاء فيها وفي (آيات) التي قبلها حمزة والكسائي ويعقوب، فيكون منصوباً لعطفه على اسم «إن» في قوله: ﴿إِنَّ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾. وقرأ الباقون برفعها على الابتداء. النشر ٣/ ٣٠٠، الاتحاف ٣٨٩، إرشاد المبتدي ٥٥٣، الاقناع ٢/ ٧٦٤، التيسير ١٩٨، التقريب ١٧٣، شرح ابن عصفور ١/ ٢٥٦، غيث النفع ٢٣٦، شرح الشافية ٢٧٩، المقتضب ٤/ ١٩٥.
(٢) انظر معاني القرآن للفراء ٣/ ٤٥، شرح الرضي ١/ ٣٢٥.
(٣) أي لا يجوز.
(٤) انظر الكتاب ١/ ٦٥ - ٦٦، شرح ابن يعيش ٣/ ٢٧ - ٢٨، شرح الرضي ١/ ٣٢٥.



الباب العاشر

باب الخطُّ

هو رقم[١] اصطُلحَ عليْهِ[٢]، دِلالةً على حُروفِ الكلامِ[٣].

وهو نوعانِ: مُتَّبَعٌ، كما رَسَمَهُ السَّلَفُ في المصاحِفِ من كَتْبِ الصَّلوةِ والزَّكوةِ بالواو. ومخترَعٌ، كما اصطلَحَ عليه الكتَّابُ من بعد.

وأسماءُ حروفِ التَّهَجِّي يُعَبَّرُ بها[٤] عنها خَطًّا لا نُطْقاً. ومن ثُمَّ لمّا قال (ل)[٥] كيفَ تَنْطِقُونَ بالجِيْم من «جَعْفَرٍ»، قالوا[٦]: «جيم»، قال: إنما نَطَقْتُم بالاسمِ لا المَسْؤولِ عنهُ، فهُو «جِهْ»[٧]، إذْ هُو المُسَمَّى[٨].

فإنْ سُمِّيَ بها غيرُها كُتِبَتْ كاملةً كغيرِها، نحو «ياسينَ» و «حامِيمَ»، وفي المصحَفِ على أصْلها «يس[٩]، حم»[١٠].

---

(١) الرقم: الكتابة والختم. انظر الصحاح (رقم).

(٢) اعترض عليه في حاشية الأصل بأن الخط الهام من الله - تعالى - فهو توقيف لا اصطلاح ولهذا ورد أن إدريس أول من خط بالقلم.

(٣) عرفه ابن الحاجب بقوله: (الخط تصوير اللفظ بحروف هجائه، إلا أسماء الحروف إذا قصد بها المسمى). الشافية بشرح الرضي ٣/ ٣١٢، وانظر الهمع ٢/ ٢٣١.

(٤) (بها) ساقطة من ن.

(٥) د: الخليل.

(٦) ت: فقال.

(٧) في غير د: (جـ) بدون هاء السكت. وما أثبته موافق لما في شافية ابن الحاجب وشرحها للرضي كما سيأتي، وجاء في حاشية الأصل: الأولى جه بهاء السكت.

(٨) وفي الشافية بشرح الرضي ٣/ ٣١٢: (ولذلك قال الخليل لما سألهم كيف تنطقون بالجيم من جعفر فقالوا: جيم، قال: إنما نطقتم بالاسم، ولم تنطقوا بالمسؤول عنه، والجواب جه، لأنه المسمى).

(٩) سورة يس، الآية: ١.

(١٠) سورة السجدة، الآية: ١.

وإنّما تُكْتَبُ اللفظةُ على صورةِ الوقفِ[١] عليها والابتداءِ[٢] بها[٣]، ومن ثَمَّ كُتِبَ «أنا[٤] زيدٌ» بالألفِ، ومنه «لكنّا[٥] هُوَ اللهُ»[٦].

وكتبت تاءُ التأنيث هاءً[٧]، بخلافِ «أختٍ» و«بنتٍ» و«قائماتٍ» و«قامَتْ»[٨].

وكَتَبوا المنوَّنَ - نصباً - بألفٍ[٩]، وغيرَهُ[١٠]/ بالحذفِ، و «إذَنْ»[١١] بالألفِ في الأكثرِ[١٢]، . . . .

(١) ن: اللفظ.

(٢) ش: أو الابتداء.

(٣) في الشافية بشرح الرضي ٣/ ٣١٥: (والأصل في كل كلمة أن تكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقف عليها).

(٤) شكلت (أبا) في ش.

(٥) ت: لكن.

(٦) سورة الكهف، الآية: ٣٨.
وأصل (لكنا): لكن أنا، فنقلت حركة همزة (أنا) إلى الساكن قبلها، وحذفت الهمزة، وأدغم أحد المثلين في الآخر، وإنما كتبت الألف فيها مراعاة للوقف عليها، إذ يوقف عليها بالألف اجماعاً، أما الوصل فالجمهور يقرؤون بلا ألف فيه خلافاً لابن عامر ورويس، فإنهم قرؤوا: (لكنا) بألف في الوصل أيضاً.
الاقناع ٢/ ٦٨٩، ارشاد المبتدي ٤١٧، النشر ٣/ ١٦٢، الاتحاف ٢٩٠، الشافية وشرحها للرضي ٣/ ٣١٦ - ٣١٧.

(٧) عند من لم يقف بالتاء، وعند من يقف بالتاء تكتب تاء. الشافية وشرحها ٣/ ٣١٦.

(٨) أي: فلا يوقف عليهن بالهاء، لأن التاء فيهن بدل من لام الكلمة، وليست بتاء تأنيث. المصدر السابق.

(٩) غير الأصل، د: بالألف.

(١٠) أي المنون غير المنصوب، كجاءني زيد، ومررت بزيد، وغير المنون سواء كان مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، كجاءني الرجل، ورأيت الرجل، ومررت بالرجل.

(١١) ت، ن: إذا.

(١٢) ذهب فريق من الأئمة إلى أنها تكتب بالألف، لأنهم وجدوا أن الأكثر في الوقف عليها بالألف وهو قول المازني. وذهب المبرد والأكثرون إلى أنها تكتب بالنون. وفصل الفراء فقال: إن ألغيت كتبت بالألف لضعفها، وإن أعملت كتبت بالنون لقوتها. والصحيح كتبها بالنون فرقاً بينها وبين «إذا» الظرفية، لئلا يقع الإلباس.
انظر شرح الشافية ٣/ ٣١٨، والهمع ٢/ ٢٣٢، والمساعد ٤/ ٣٤٨.

وكذا «أَضْرَبَنْ»[١].

ومن ثَمَّ أيضاً كَتَبوا باب «قاضٍ» بغيرِ ياءٍ[٢]، و «القاضي» ونحوَه بالياءِ على الأصحِّ فيهما[٣].

وكُتِبَ «لِزَيدٍ» و «كَزَيدٍ» متصلًا، إذْ لا يُوقَفُ عليهِ[٤].

وكُتِبَ نحو «منكَ» و «منكُمْ» و «ضَرَبَكَ» متصلًا، إذ لا يُبْتَدأُ بالكافِ[٥]،

وكُتِبَ «وأْتُوا» و «فَأْتُوا» بغير ياءٍ، و «ثُمَّ ائْتوا بياءٍ»[٦].

وخُولِفَ القياسُ في «اضرِبُنَّ يا رِجالُ» وأخواتِه، لعُسْرِ تَبَيُّنِه[٧] وكُتِبَ[٨] بلفظِهِ[٩].

---

(١) ت: اضربا. قال الرضي في شرح الشافية ٣/٣١٨: (وأما اضربن «فلا كلام أن الوقف عليه بالألف، فالأكثر يكتبونه بالألف، ومن كتبه بالنون فلحمله على أخويه «اضرِبُنْ» و«اضربِن»). قلت ليس هذا التعليل بسديد بل، لئلا يلتبس بـ «اضربا» للاثنين خطأ. وانظر الهمع ٢/ ٢٣٢، المساعد ٤/ ٣٤٨.

(٢) ت: الياء.

(٣) انظر الهمع ٢/ ٢٣٢، والشافية بشرح الرضي ٣/ ٣١٩.

(٤) الشافية بشرح الرضي ٣/ ٣١٩.

(٥) الموضوع السابق من الشافية.

(٦) انظر المساعد ٣/ ٣٥٩.

(٧) ش: تثنيته. والعبارة نص من شافية ابن حاجب كما سيجيء.

(٨) غير الأصل، ت: فكتب.

(٩) قال ابن الحاجب في الشافية ٣/ ٣١٧: (وكان قياس «اضربن» بواو وألف، و«اضربن» بياء، و«هل تضربن» بواو ونون، و«هل تضربن» بياء ونون، ولكنهم كتبوه على لفظه، لعسر تبينه، أو لعدم تبين قصدها. وقد يجري «اضربن» مجراه).
قال الرضي في شرحه ٣/ ٣١٨: (وإنما كان قياس «اضربن» بالواو والألف، لما تقدم في شرح الكافية أنك إذا وقفت على النون الخفيفة المضموم ما قبلها أو المكسور هو رددت ما حذف لأجل النون من الواو والياء في نحو «اضربوا» و«اضربي» ومن الواو والنون في «هل تضربون؟» ومن الياء والنون في «هل تضربين؟» فكان الحق أن يكتب كذلك بناء للكتابة على الوقف، لكن لما لم يكتب في الحالين إلا بالنون، لعسر تبينه، أي: لأنه يعسر معرفة أن=

ومنَ ثَمَّ كَتَبُوا نَحْوَ «رَهْ زَيْداً» و «قِهْ عَمْراً» بالهاءِ مع حذفِ الهاءِ في النُطْقِ، وكذا نحوَ «مَهْ أنتَ»، و «مَجِيءَ مَهْ جِئْتَ»[1] بالهاءِ، والنطقُ بحذفِها إلّا مع حرفِ الجرِّ كـ «إلامَ»[2] و «حتَّام» و «عَلَامَ»، لشِدَّةِ اتّصالِها، وكذلك[3] كتبوا معها «إلى» و «حتّى» و «على» بالألفِ دون الياءِ. وكَتَبوا «مِمَّ» و «عَمَّ» بغيرِ نونٍ، فإن ألحَقْتَها هاءَ السكتِ رَجَعْتَ[4] الياءَ إن شئتَ[5].

قواعد الخط

وتنحصرُ قواعدُهُ في ثمانيةٍ، وهي قولُنا:

مـدٌّ وقـصـرٌ وهَـمْـزٌ وصَـلُهُـمْ قَـطَـعـوا زادوا وحــذفٌ وإبــدالٌ إذا كَــتَــبُــوا

الممدود

أما الممدودُ فيكتبُ بألفٍ واحدةٍ، إلّا المنصرفَ في حالِ النصبِ مُنَوَّناً/ فبِألِفَيْنِ[6] . . . .

=الموقوف عليه من «اضربن» و«اضربن» و«هل تضربن؟» «هل تضربن؟» كذلك أي: ترجع في الوقف الحروف المحذوفة، فإنه لا يعرف ذلك إلا حاذق بعلم الإعراب، فلما تعسر معرفة ذلك على الكتاب كتبوه على الظاهر، وأما معرفة أن الوقف على «اضربن» - بفتح الباء - بالألف فليست بمتعسرة، إذ هو في اللفظ كـ «زيداً» و«رجلاً»).
وانظر الهمع ٢/ ٢٢٣.

(١) بإثبات هاء السكت خطاً، وهي ساقطة وصلاً، نظراً إلى حال الوقف.
انظر التسهيل لابن مالك٣٣٤، وشافية ابن الحاجب وشرحها للرضي ٣/ ٣١٥، والمساعد ٣٤٩/٤.

(٢) ت: كاللام.

(٣) غير الأصل: ولذلك.

(٤) أي: رددت. ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِن رَّجَعَكَ ٱللَّهُ إِلَىٰ طَآئِفَةٍ مِّنْهُمْ﴾.

(٥) المصدر السابق.

(٦) إحداهما الألف التي قبل الهمزة، والثانية بدل من التنوين نحو «شربت ماءً» هذا عند البصريين.
أما الكوفيون فيكتبونه بألف واحدة نحو «شربت ماء».
انظر المساعد ٣٥٨/٤، الهمع ٢/ ٢٣٤.

وكذا لو ثُنِّيَ كُلُّهُ[1].

فإنِ اتَّصلَ بِهِ ضميرُ مخاطبٍ أو غائبٍ كتبتْ همزتُه من جنسِ حَرَكَتِها واواً أو ألِفاً أو ياءً، مثل «كِساؤُكَ»[2].

المقصور

وأمّا المقصورُ: فالرابعةُ فصاعِداً بالياءِ كـ «حُبْلى» و «مُنْتَمى» و «مُستَدْعىً» إلا ما قبلَ آخرِهِ ياءٌ كـ «الدُّنيا» فبألفٍ[3]، كراهةَ اجتماعِ ياءينِ «رَبّي» و «يَحْيى» عَلَمَيْنِ[4].

---

(١) أي يكتب بألفين أيضاً نحو «غطاءان» و«رداءان» و«كساءان» ومعلوم أن الثانية تصير ياء في النصب والجر نحو «غطاءين».
انظر الكتاب لابن درستويه ٣٨.

(٢) في الرفع و«كسائك» في الجر و«كساأك» في النصب. وذهب ابن درستويه في كتاب الكتاب ص٣٨، إلى أن الألف لا تثبت في حال النصب كراهية اجتماع الالفين، وذلك مثل: أخذت عَطاءَكَ، وعلمتُ رجَاءَكَ. وعليه ابن مالك حيث ذهب إلى انها تعطي حكم المتوسطة، نحو «كساؤك» في الرفع «وكسائك» في الجر، و«كساءك» في النصب. وهو الصحيح الذي استقرت عليه قواعد الخط في هذا الزمان.
انظر المساعد ٤/٣٥٨، والهمع ٢/ ٢٣٥.

(٣) ش: فالألف. ن، م: فبالألف.

(٤) إنما كتبوا «يحيى» بالياء، لئلا يلتبس بيحيا فعلاً. ولا يقاس عليه غيره، أما «ريا» فقد جعلها ابن الحاجب كيحيى. الشافية ٣/ ٣٣٢، والصحيح كتابته بالألف. قال ابن درستويه في كتاب الكتاب ٤٥: (فإن كان ما قبل هذه الألفات ياء كتبت على اللفظ ألفاً لئلا يجتمع الياءان، وذلك نحو الدنيا، وريا، والثريا، ويحيى، ويعيا، فأما يحيى - اسم رجل بعينه - فإنه يكتب وحده بالياء مخالفاً لنظائره لأنه علم مشهور يكثر استعماله ويعرف فلا يلبس، فيجري على اللفظ دون المعنى تخفيفاً وفرقاً بينه وبين الفعل، ولا يقاس عليه لأنه شاذ عن القياس).
وقال ابن مالك في التسهيل: (ولا يقاس عليه علم مثله، خلافاً للمبرد). انظر المساعد ٤/ ٣٥٢.

وأمّا الثالثةُ: فالتي تُمالُ أو أصلُها ياءٌ فبالياءِ كـ «بَلَى» و «مَتى» و «فَتى»[١] وإلا فبالألفِ كـ «عصاً». وبعضُهم يستلزمُ الألفَ فيها[٢] جميعاً[٣].

وقياسُ (د)[٤] في اليائِيِّ[٥] ما ذكرنا[٦]. و (ني) بألفٍ. و (يه) بألف في النصبِ، وإلا فبالياءِ[٧].

فرع:

ويُعرَفُ الأصلِ إما بالتثنيةِ كـ «عَصَوانِ» و «فَتَيانِ»، أو الجمعِ كـ«فَتَياتٍ» و «قَنَواتٍ»[٨]، أو المَرَّةِ[٩] كالرَّمْيَةِ والغَزْوَةِ، أو ردِّ الفعلِ إلى النفس كـ «غزوتُ» و «رميتُ»، إلا بابَ «فَعِلتُ» - بكسر العين - كـ «رَضِيتُ» و «شَقِيتُ»، إذْ تُرَدُّ فيه الواوُ إلى الياءِ، أو بالمضارعِ كـ «يَغْزو» و «يَرْمي»، أو بكونِ الفاءِ واواً كـ «وعَى» و «وَقَى»، أو العينِ كـ «شَوى»[١٠] إلا ما شَذَّ كالقُوَي[١١].

---

(١) مثل لما يمال ببلى ومتى، ولما أصله ياء بفتى. وانظر كتاب الكتاب ٤٣.

(٢) أصل، ش، م: فيهما. والمراد جميع باب المقصورة ثالثة كانت أو رابعة أو فوقها، سواء كانت عن الياء أو عن غيرها.

(٣) نقل هذا عن أبي علي الفارسي. انظر المساعد ٤/ ٣٥٣، والشافية ٣/ ٣٣٢.

(٤) ت: المبرد.

(٥) ش: الياء. والمراد ما أصله الياء.

(٦) أي قياس المبرد أنه يكتب ما أصله الياء بالياء. وذلك إذا كان منوناً. قال ابن الحاجب في الشافية ٣/ ٣٣٢: (ومنهم من يكتب الباب كله بالألف، وعلى كتبه بالياء فإن كان منوناً فالمختار أنه كذلك، وهو قياس المبرد).

(٧) المصدر السابق.

(٨) ت: بنوات.

(٩) ش: بالمرة.

(١٠) أي ويعرف انقلاب الألف عن الياء بكون الوسط أو الأول معتلاً بالواو. وانظر المساعد ٤/ ٣٥٠.

(١١) أي فأصل الألف فيه واواً. وفي اللسان مادة (قوا): (قواه الليث: القوة من تأليف قوى، ولكنها حملت على فُعْلةٍ فأدغمتْ الياءُ في الواو كراهية تغير الضمة). وانظر الشافية ٣/ ٣٣٢.

وما جُهِلَ[١] فإنْ أُمِيلَ فبالياءِ[٢]، وإلا فالألفُ كـ «إذا» و «ما» و «مَهْما» و«يا»[٣].

وأمّا «لَدَى» فبالياءِ[٤]، لقولِهِم: «لَدَيْكَ»، و «كِلى» بالوَجْهيْنِ/ ، لاحتِمالِهِ[٥].

وأما الحروفُ فلم يُكْتَبْ بالياءِ منها إلا «إلى» و «عَلى» و «حَتّى»[٦].

المهموز

وأما المهموزُ: فالهمزةُ إما أولى فبألفٍ مطلقاً كـ «أَحَدٍ» و «أُحُدٍ» و «إبِلٍ»[٧].

---

(١) أي مما لا يجمع ولا يثنى ولا يُصَرَّفُ له فعل ولم تنقلب ألفه من واو ولا ياء.

(٢) نحو «متى» و«بلى» وحقهما الألف، لأن متى مبني وبلى حرف. وانظر المساعد ٤/ ٣٥٤، وكتاب الكتاب ٤٣، والشافية ٣/ ٣٣٢.

(٣) المصدر السابق ٤٢.

(٤) ش: فالياء.

(٥) قال ابن درستويه ص٤٦: (فأما كلا الرجلين وكلتا المرأتين فتحملان مع الأسماء الظاهرة في الخط على لفظهما مع المضمرة، وإن كانتا ممالتين فتكتبان في حال الرفع بالألف، وفي حال النصب والجر بالياء، لأنهما تصيران في اللفظ مع المضمر كذلك. وإنما كان ذلك لأنه خص بهما التثنية وشبه آخرهما بأخرها لما أضيفتا إلى التثنية وتضمنتا معناها، وذلك: جاءني كلا الرجلين وكلتا المرأتين - بالألف - ورأيت كلي الرجلين وكلتي المرأتين، ومررت بهما كذلك بالياء. أجريت كلتا على كلا في الخط لاشتراكهما في التغيير وغيره مع المظهر والمضمر، ولولا ذلك لكان القياس إثبات كلتي بالياء على كل حال).
وفي المساعد ٤/ ٣٥٥: (وأما «كلا» فالصحيح أن ألفه عن واو، فيكتب بالألف. وقال العبدي: هي عن ياء، فتكتب ياء. وأجازه الكوفيين كتبها بالياء خطأً على مذهبهم، لأن الألف عندهم علامة تثنية، والمثنى في الرفع لا يكتب بالياء دفعاً للبس). وانظر الشافية ٣/ ٣٣٢.

(٦) و(بلى) أيضاً، وقد ذكرها قبل قليل. وانظر الشافية ٣/ ٣٣٢.

(٧) كتاب الكتاب ص٢٥

فإن[١] وَلِيَتْ القطعيَّةُ ألفَ استِفْهام فألِفانِ[٢]، نحو «أأخوكَ[٣] قائمٌ»؟ وإلّا[٤] فألِفٌ واحدةٌ، نحو «ألرجلُ، أو ابْنُكَ قائمٌ؟»[٥].

وإما وُسْطى، فإن سُكِّنَتْ صُوِّرَتْ من جِنْسِ حَرَكةِ سابِقِها ك «رأس» و «بئر» و «سُؤر»[٦] وإنْ تحركتْ وسُكِّنَ سابِقُها فلا صورةَ لها في الأصحِّ ك «أرْؤُس»[٧] و«اسْتَلْئِمْ[٨] يا رجلُ» و «اسْئَلْ»[٩].

---

(١) ت: وإن.

(٢) (فألفان) ساقطة من ت.

(٣) الأصل، ش: أأخواك.

(٤) أي وإن لم تكن قطعية بل وصلية.

(٥) قال ابن درستويه ص٢٥: (فإن وقعت بعد همزة لا تنفصل كحرف الاستفهام وكانت همزة قطع ثبتت في الكتاب على حالتها ولم يجز حذفها ولا حملها على تخفيف اللفظ لئلا يكون كألف الوصل، وإلا يلتبس الاستفهام بالخبر . . . وإذا كانت ألف وصل أسقطت من الكتاب كما تسقط من اللفظ لمجيء حرف الاستفهام وضعف ألف الوصل، وأنه لا يلتبس الاستفهام بالخبر ههنا، لانفتاح همزة الاستفهام، وإن ألف الوصل لا تكون مفتوحة إلا في بعض المواضع، ولأن اجتماع المثلين مستثقل. فمن ذلك قول الله عز وجل: ﴿أَتَّخَذْنَٰهُمْ سِخْرِيًّا أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾، وقوله: ﴿أَطَّلَعَ ٱلْغَيْبَ أَمِ ٱتَّخَذَ﴾، وقولك: «ابْنُكَ هَذا أمْ أخوكَ؟» وقولك: «اسمُك أحسَنُ أم كُنيَتُكَ؟».

وفي ذلك قول ذي الرمة:

استحدث الركب عن أشياعهم خبراً أم عاود القلب من إطرابه طرب

وانظر المساعد ٤/ ٣٦٠.

(٦) الشافية بشرح الرضي ٣/ ٣١٩، وكتاب الكتاب ٣١.

(٧) الأصل: أرؤس. ش: أراس. وهو جمع راس في القلة، وفي الكثرة رؤوس.

(٨) الأصل، ت: استلئم. وهو من استلأم الرجل، إذا لبس اللامة، وهي الدرع، أو السلاح والعدة. الصحاح واللسان (لأم).

(٩) ن: وأسأل.

وما ذكره المصنف هنا من حذف صورة الهمزة اختاره ابن درستويه في كتاب الكتاب ص ٢٩ - ٣٠، والأصح ما ذكره ابن الحاجب من أنها تكتب بحرف حركتها مثل «يسأل» و«يلؤم» و«يسئم». وفيها أقوال وتفصيلات أخرى. انظر الشافية وشرحها ٣/ ٣١٩ - ٣٢٢.

وإن تحرَّكَتْ وسابِقُها فإما مفتوحةٌ صُوِّرَتْ من جنسِ حركةِ سابِقها كـ «جُؤَنٍ»(١) و «مِئَرٍ»(٢) و «سَأَلَ»(٣) إذِ الفتحُ أخو السكونِ في الخِفَّةِ(٤). وغيرُها تُصَوَّرُ من جنسِ حركةِ نفسِها، نحو «لُؤَمَ» و «سُئِلَ»(٥).

وأمّا المُتَطَرِّفَةُ فتُقْلَبُ كحركةِ سابِقها كـ «قَرَأَ يَقْرَأُ، وهو يُقرِئُ»(٦) و «قد دَفُؤَ، يَدْفُؤُ»(٧).

فإنْ سُكِّنَ سابِقُها فلا صورةَ لها كـ «خَبْءٍ»(٨).

فإن اتَّصَلَ بها ضميرٌ فكالمتوسِّطَةِ فيما ذُكِرَ، نحو «يَقْرَؤُهُ»(٩) و «لَنْ يَقْرَأَهُ»(١٠) و «لم يَقْرَأْهُ» و «هو يَكْلَؤُهُ، ويُقْرِئُهُ»(١١)، إلا في نحوِ «مَقْروءَةٍ» فلا صورةَ لها(١٢).

فرع:

ولا تُغَيَّرُ الأولى إذا اتَّصلَ بها غيرُها، إلّا في «لئلا» كَراهةَ صورَتِها(١٣).

---

(١) جمع جُؤْنَةٍ، وهي سَلَّةٌ مستديرةٌ مُغَشَّاةٌ أدَما، يجعل فيها الطيب والثياب. اللسان (جان).

(٢) جمع مِئْرَةٍ، وهو الذَّحْلُ والعَداوَةُ. انظر الصحاح (مار).

(٣) ش: واسأل.

(٤) كتاب الكتاب ص٢٨.

(٥) (نحو لؤم وسئل) ساقط من ت.

(٦) ت: يقرأ.

(٧) كتاب الكتاب ٣١.

(٨) الشافية بشرح الرضي ٣/ ٣٢٠، والمساعد ٤/ ٣٥٧.

(٩) الأصل، ش: يقرأوه.

(١٠) ن: يقرأه.

(١١) قياسها كما ذكره في المتوسطة أن تكتب من جنس حركة نفسها.

(١٢) كتاب الكتاب ٣٢، والشافية بشرح الرضي ٣/ ٣٢٠.

(١٣) في الشافية بشرح الرضي ٣/ ٣٢٠: (بخلاف «لئلا» لكثرته، أو لكراهة صورته، وبخلاف «لئن» لكثرته).

وكلُّ همزةٍ بعدَها حرف مدٍّ كصُورتِها فإنها تُحذَفُ[(١)]، نحو «خَطِيآتِنا»[(٢)] و «مُسْتَهْزِونَ»[(٣)] و «مُسْتَهزِينَ»[(٤)]، وقد تُكتَبُ الياءُ[(٥)]، بخلافِ «قَرَأا، يَقرأانِ» لِلَّبسِ، وبخلافِ «مُسْتَهزِئينَ»/ - مثنىً - لعدم المدِّ، وبخلافِ[(٦)] «رِدائيٌ» ونحوهِ - في الأكثرِ - لمغايرةِ الصورةِ، أو للفتحِ الأصليِّ، وبخلافِ نحو «جِنائيٌّ»[(٧)] - في الأكثرِ - للمغايرةِ والتشديدِ، وبخلافِ «لم تَقْرَئِي»[(٨)] للمغايرة واللَّبْسِ[(٩)].

الوصل والقطع

وأمَّا الوصلُ والقطعُ: فتُقْطَعُ «ما» الاسْمِيَّةُ غيرُ الاستفهاميةِ عن سابِقِها مطلقاً، وتوصَلُ الحرفيَّةُ بـ «إنَّ» وأخَواتِها، نحو[(١٠)] ﴿إِنَّمَآ إِلَٰهُكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۚ وَسِعَ كُلَّ شَىْءٍ عِلْمًا﴾[(١١)] و «أينَما[(١٢)] تَكُنْ، وكُلَّما جِئْتَ، أَكْرَمْتُكَ»[(١٣)]،

---

(١) المراد حذف صورتها فقط، لئلا يجتمع مثلان، واوان أو ياءان. وعبارته بنصها في شافية ابن الحاجب وشرحها الرضي بمثل ما ذكرته، وكذا يفهم من كلام ابن درستويه. ونص عليه ابن عقيل. لكن النساخ هنا لم يفهموا كلامه فتلاعبوا بها في الخط بحسب ما فهم كل منهم.
انظر الشافية وشرحها ٣/ ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٤، وكتاب الكتاب ٣٢، والمساعد ٣٦٦.

(٢) ن: خطيئاتنا.

(٣) ن: مستهزيون.

(٤) الأصل: مستهزيين. ن: مستهزءين.

(٥) ن: ياء. وسقطت من ت.

(٦) (وبخلاف) ساقطة من ت.

(٧) ش: حناي.

(٨) ش، ت: تقري.

(٩) الشافية بشرح الرضي ٣/ ٣٢٠، والمساعد ٤/ ٣٦٥ - ٣٦٦.

(١٠) (نحو) ساقطة ن ش.

(١١) ﴿إِنَّمَآ إِلَٰهُكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۚ وَسِعَ كُلَّ شَىْءٍ عِلْمًا﴾ [طه: ٩٨].

(١٢) الأصل: أين ما.

(١٣) غير الأصل، ت: أكرمك.

بخلافِ «إنَّ ما[١] عِندي حَسَنٌ» و «أينَ ما وعدتَني» و «كلُّ ما[٢] عندي حَسَنٌ»[٣].

وتُفصَلُ الاسميَّةُ والحرفيَّةُ عَنْ «عَنْ»[٤]. وقد تُوْصَلانِ، لوُجوبِ الإدْغامِ[٥].

ولم تُوْصَلْ «متى»، لما يَلْزَمُ من[٦] تَغْيِيرِ الياءِ[٧].

ووصَلوا «أنِ» المصدريَّةَ بـ«لا»، نحو[٨] «يُعجِبُني ألّا يقومَ»، لا المُخَفَّفَةَ نحو «علمتُ أن لا[٩] يَقومَ»[١٠].

ووصلوا «إنِ» الشرطيةَ بـ «لا» و «ما»، نحو ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ﴾[١١][١٢]، ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ﴾[١٣]. وحذفت النونُ في الوصلِ، لتأكيدِ الاتصالِ[١٤].

ووصلوا نحو «يومَئِذٍ» و «حينَئِذٍ» مع البناءِ فقط[١٥]، ومن ثَمَّ كُتِبَتْ

---

(١) الأصل، ش: إنما.

(٢) الأصل، ت: كلما.

(٣) الكلام بنصه في الشافية بشرح الرضي ٣/ ٣٢٥، وانظر المساعد ٤/ ٣٤٣ وابن درستويه ٥١ - ٥٢.

(٤) و«من» أيضاً كما في الشافية ٣/ ٣٢٥ نحو «عن ما» و«من ما».

(٥) انظر كتاب الكتاب ٥٢.

(٦) (من) ساقطة من ن.

(٧) الموضع السابق من الشافية.

(٨) (نحو) ساقطة من ت.

(٩) الأصل: إلا.

(١٠) الشافية ٣/ ٢٢٥.

(١١) في الجميع: (تفعلوا).

(١٢) ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُن فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ﴾ [الأنفال: ٧٣].

(١٣) ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً فَانبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَاءٍ﴾ [الأنفال: ٥٨].

(١٤) في الشافية ٣/ ٣٢٥: وحذفت النون في الجميع لتأكيد الاتصال.

(١٥) أي إذا بني الظرف المتقدم على «إذ» لأن البناء دليل شدة اتصال الظرف بـ «إذ». قال الرضي في شرح الشافية ٣/ ٣٢٦ - ٣٢٧: (والأكثر كتابتهما متصلين على مذهب الإعراب أيضاً، حملاً على البناء، لأنه أكثر من الإعراب) وانظر المساعد ٤/ ٣٦٥.

الهمزةُ ياءً[١].

وكَتَبوا لامَ التَّعْريفِ متَّصلًا، نحو «الرجلُ» - على المَذْهبَيْنِ[٢] - إذِ الهمزة كالعدم.

الزيادة

وأما الزيادةُ: فبعدَ واوِ الجمعِ المُتطَرِّفَةِ في الفعلِ ألفاً[٣]، نحو «أَكَلُوا»[٤] فَصْلًا بينها وبين واو العطف/، بخلاف نحو «يَدْعو»[٥]، ومن ثَمَّ كَتَبُوا نحو «ضَرَبوا[٦] هُمْ» - في التأكيدِ[٧] - بألفٍ، لا في المفعولِ[٨].

وبعضُهُم يكتبُها في نحو «شارِبُوا[٩] الماءِ»، وبعضُهم يحذفُها في الجميعِ[١٠].

---

(١) أي: من جهة اتصال الظرف بـ «إذ» وكون الهمزة متوسطة كتبت ياء كما في «سئم» ونحو، وإلا فالهمزة في الأول، فكان حقُّها أن تكتب ألفاً كما في «بِأَحَدٍ» و«الإبِلِ». شرح الشافية ٣/ ٣٢٧.

(٢) أي مذهب الخليل وسيبويه، لأن مذهب سيبويه أن حرف التعريف اللام وحدها، ومذهب الخليل أنه الهمزة واللام. وتكتب متصلة على المذهبين: أما على مذهب سيبويه فهي حرف واحد، ولا تستقل حتى تكتب منفصلة، وأما على مذهب الخليل فلأن الهمزة وإن لم تكن للوصل عنده فإنها تحذف في الدرج فصارت كالعدم، كما سيذكره المصنف. أو يقال: الألف واللام كثيرة الاستعمال فخففت خطاً، بخلاف «هل» و«بل» كذا في شرح الشافية للرضي ٣/ ٣٢٧.

(٣) أي: زادوا ألفاً.

(٤) ش: كلوا.

(٥) ش: يدعوا.

(٦) الأصل: ضربو.

(٧) أي: إذا كان «هم» توكيداً للضمير في «ضربوا».

(٨) لأن الواو متطرفة في الأول بخلاف الثاني نحو «ضربوهم». شرح الشافية ٣/ ٣٢٨.

(٩) في غيرت: (سألوا الماء). وعبارة المصنف من أولها في الشافية لابن الحاجب ٣/ ٣٢٧ وهي فيها كما أثبته عن نسخة ت.

(١٠) الأصل: (الجمع). والمراد الاسم والفعل.

وزادوا ألفاً في «مائةٍ»، فَرْقاً بينهُ وبينَ «مِنْهُ». وألحَقوا المُثَنَّى بِهِ، بخلافِ الجمعِ.

وزادوا في عمروٍ واواً، فرقاً بينه وبينَ «عُمَرَ» مع الكثرةِ. ومنْ ثَمَّ لم يَزيدوهُ[١] في النصبِ[٢].

وزادوا واواً[٣] في «أولئكَ»، لِرَفْعِ اللَّبسِ بـ «إلَيْكَ»[٤]، وألْحقُوا بِهِ «أولا»[٥] (وفي «أولي»، لِلَّبْسِ بـ «إلى»، وأَلْحقُوا بِهِ «أُولو»)[٦].

الحذف

وأما الحذفُ: فَمِنْ كلِّ مُشَدَّدٍ من كلمةٍ واحدةٍ أَحَدَ حَرْفَيْهِ كـ «شَدَّ» و «ادَّكَرَ»[٧] وأُلْحِقَ[٨] به «قَتَتُّ»[٩] بخلاف «وَعَدْتُ» و «اجْبَهْهُ»[١٠]، وبخلافِ لامِ التعريفِ مطلقاً[١١]، نحو «اللَّحمِ» و «الرجلِ»، إذ هُما كَلِمتانِ، ولِلَّبسِ[١٢]،

---

(١) ش: (يزيده). ت: (يزد).

(٢) الشافية ٣/ ٣٢٧.

(٣) (واواً) ساقطة من ن.

(٤) عبارة ابن الحاجب: وزادوا في «أولئك» واواً، فرقاً بينه وبين «إليك».

(٥) في الشافية: أولاء.

(٦) ما بين القوسين ساقط من الأصل. وانظر الشافية ٣/ ٣٢٧.

(٧) ت، ن: شدوا وادكروا.

(٨) ش: وألحقوا.

(٩) من ألقَتّ، وهو نَمُّ الحديثِ. يقال: فلان يَقُتُّ الأحاديثَ. أي يَنِمُّها. وفي الحديث: (لا يدخلُ الجنّة قَتَّاتٌ). وكذا في صحاح الجوهري (قَتَتَ).

(١٠) ألحق «قتت» - وهو كلمتان - بالمشدد من كلمة واحدة لأن التاء كجزء الفعل في كونه فاعلاً، وضميراً متصلاً، فجعلا في الخط حرفاً، لوجوب الإدغام بسبب تماثلهما. أما في «وعدت» فلم يكتبا حرفاً واحداً لعدم لزوم الإدغام وعدم تماثلهما في الخط. وفي (أجبهه) الثاني ليس كجزء الفعل، لكونه فضله، إذ هو مفعول.
شرح الشافية ٣/ ٣٢٩.

(١١) أي سواء كان بعدها لام أيضاً أو غير لام كما سيمثل.

(١٢) أي لو كتب هكذا «الحم» و«أرجل» لالتبس بالمجرد عن اللام إذا دخل عليه همزة الاستفهام أو حرف النداء. المصدر السابق ٣/ ٣٣٠.

وبخلاف «الذي» و «التي» و «الذينَ»، إذ لا تَنْفَصِلُ[١].

والمثنى بلامَيْنِ، للفرقِ[٢]، وأُلحِقَ بهِ «اللائِيْنَ» و «اللاؤُونَ»، وأَخَواتُهُ[٣].

ونحو «مِمَّ» و «عَمَّ» و «إمَّا» و «إلَّا» ليسَ بقياسٍ[٤].

وحذفوا الألف في «بِسمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»[٥]، لكَثْرَتِهِ، بخلافِ «باسمِ اللهِ» و «باسمِ ربِّكَ»[٦]. وكذلكَ من الجَلالَةِ والرحمنِ مطلقاً، للكثرةِ[٧].

وحذفوهُ من نحو «لِلرَّجُلِ» و «لِلدارِ» جرّاً[٨] وابتداءً[٩]، للَّبْسِ بالنفْيِ[١٠] بخلافِ «بالرَّجُلِ» ونحوِهِ[١١].

---

(١) أي: لأن اللام لازمة، فلا تلتبس بالمجرد الذي تدخله همزة الاستفهام. شرح الشافية ٣/ ٣٣٠.

(٢) أي: بين المثنى والمجموع. وإنما يلتبس المثنى بالجمع إذا كان منصوباً أو مجروراً، وحمل «اللذان» رفعاً عليه، وكذا اللتان واللتين.

(٣) وهي اللائي واللاتي واللواتي واللواء. وكلها مرت في الموصول. وأجريت مجرى اللاء الذي لو كتب بلام واحدة التبس بـ «الا».

(٤) أي لأنهما كلمتان فكان حق المشدد أن يكتب حرفين. قال الرضي في شرح الشافية ٣/ ٣٣٠ (وهذا وإن كان على خلاف القياس إلا أن وجه كتابتهما حرفاً واحداً ما تقدم في ذكر الوصل من شدة الاتصال، وكثرة الاستعمال) وانظر المساعد ٤/ ٣٤٢.

(٥) المراد ألف (اسم) من (بسم الله).

(٦) أجاز الفراء حذفها في غير (بسم الله الرحمن الرحيم). فقال في قوله تعالى: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْرِىٰهَا وَمُرْسَىٰهَآ﴾: إن شئت أثبت، وإن شئت حذفت. فالإثبات بناء على أنها غير مبتدأ بها وليس معها (الرحمن الرحيم) والحذف كان معها (الرحمن الرحيم) فحذف للاستعمال. وأجاز الكسائي حذفها في (بسم الرحمن) و(بسم القاهر). انظر المساعد ٤/ ٣٦١ - ٣٦٢، ولم يجز ابن درستويه الحذف في غير ما أثبته المصنف هنا لأنه شاذ خارج عن القياس. كتاب الكتاب ٧٧.

(٧) الشافية وشرح الرضي ٣/ ٣٢٨، ٣٣٠، والمساعد ٤/ ٣٦٧ وابن درستويه ٧٢ - ٧٣.

(٨) الأصل. ت: جزاء.

(٩) أي سواء كانت اللام للجر أو لام الابتداء.

(١٠) أي لو كتب هكذا: (لا لرجل) التبس بـ (لا لرجل) حيث تكون (لا) نافية.

(١١) أي فلا يلتبس بشيء.

/ وحذفوا مع الألِف اللامَ مِمّا أولُهُ لامٌ مع لامِ الجرِّ أو الابتِداءِ، نحو «لِلَّحْمِ» كراهةَ اجتماعِ ثلاثِ لاماتٍ[(١)].

وحذفوا ألفَ وصْلِ «ابن» صفةً بينَ عَلَمين، لا خَبَراً، نحو «زيدٌ ابنُ عَمْروٍ»[(٢)]، وجملةً تامَّةً[(٣)]، بخلافِ المثنّى[(٤)] و «زيدُ ابنُ[(٥)] أخِينا» ونحوِه[(٦)].

وحذفُوا همزةَ الوصلِ مع ألفِ الاستفهام، إلّا المفتوحةَ فجاءَ الوجهانِ، نحو «أبْنَكَ قائِمٌ؟»، ﴿أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ﴾[(٧)]، «الرَجُلُ[(٨)] قائِمٌ؟»[(٩)].

وحذفوا ألفَ «ها» مع الإشارةِ إلى المذكَّرِ[(١٠)]، بخلافِ «هاتا» و «هاتِي»،

---

(١) اعترض الرضي على ابن الحاجب في هذا فقال في شرح الشافية ٣/ ٣٣١: (وفيما قال نظر، لأن الأحوط في مثله أن يكتب بثلاث لامات، لئلا يلتبس المعرف بالمنكر.

(٢) زيد مبتدأ و(ابن عمرو) خبره، فلا تحذف ألف ابن فيه لأنها ليست صفة. وانظر شرح الشافية ٣/ ٣٣١.

(٣) أي وكذا إذا وقع ابن أول جملة تامة، لا صفة بين علمين.

(٤) الأصل، ش: المبنى.

(٥) ت: بن.

(٦) وتحذف بين الكنيتين أيضاً نحو (أبو عبد الله بن أبي محمد) واللقبين نحو (بة بن بطة) ونحو (فلان بن فلان) والمختلفين نحو (زيد بن أبي عبد الله).
وكذا تحذف ألف ابنة نحو (هند بنة عمر) و(فلانة بنة فلانة) ومنعه ابن عصفور وغيره. ولا فرق عند الجمهور أيضاً بين اسم الأب واسم الأم. واشترط الكسائي اسم الأب. ومنع بعضهم حذف الألف من الكنية تقدمت أو تأخرت. ورده ابن جني وغيره. انظر المساعد ٤/ ٣٦٠ - ٣٦١، كتاب الكتاب ٧٦ - ٧١، شرح الشافية ٣/ ٣٢١.

(٧) سورة الصافات، الآية: ١٥٣.

(٨) ش: أالرجل. بناء على الوجه الثاني، والأولى أن تكتب على هذا (الرجل).

(٩) انظر المساعد ٤/ ٣٦٠، وشرح الشافية ٣/ ٣٢٩، ٣٣١.

(١٠) هذا وهم، فإنها تحذف من جميع فروع (هذا) نحو (هذه) و(هذي)، و(هذان) و(هؤلاء) و(هكذا) أيضاً.
كتاب الكتاب ٧٨ المساعد، ٤/ ٣٧٠.

لقلَّتِهِ، وتُرَدُّ في نحو «هاذاكَ»[١]، و« هاتاكَ»[٢] و«هاذِيكَ»[٣]، لاتِّصالِ الكافِ[٤].

وحذَفُوا ألفَ «أولئكَ» و «الثلثِ» و «والثلثِينَ» و «الكنَّ» مشددةً ومخففةً[٥].

وحذفوا - كثراً - واواً من «داودَ»[٦]، وألفَ «إبراهيمَ»[٧] و«إسمِعيلَ» و«إسْحَقَ».

وبعضُهم ألفَ «عُثْمَنَ»[٨] و «سُلَيْمنَ»[٩] و «مُعَوِيَةَ»[١٠].

الإبدال

وأما البدلُ فابْدَلُوا من التنوينِ ألفاً في النصبِ، لتَمَيُّزِهِ[١١] عن الأصليَّةِ[١٢].

---

(١) د: ذاك.

(٢) لا داعي لهذا، لأنه ذكر آنفاً أنها لا تحذف من (هاتا) و(هاتي)، فترك الحذف مع اتصال الكاف أولى.

(٣) ت: هاذانك.

(٤) علله ابن درستويه بأن الكاف إنما تجيء للإشارة إلى غائب، والغائب بعيد عن التنبيه.
وعلله الرضي بقلة استعمالها متصلة بالكاف.
ومنع ابن درستويه حذفها أيضاً في مثل (ها هو ذا) و(ها هِيَ ذِهْ) و(ها هما ذانِ) و(ها هم أولاءِ) و(ها هنَّ أولاءِ) و(ها هُنا) لئلا تتصل الهاءان. وفي (ها نحن) لقلة الاستعمال.
كتاب الكتاب ٧٨، شرح الشافية للرضي ٣/ ٣٢١، المساعد ٤٣/ ٣٧٠ - ٣٧١.

(٥) المساعد ٤/ ٣٦٩، وشرح الشافية ٣/ ٣٣٢.

(٦) وبعضهم يكتبها. ذكره الرضي في شرح الشافية ٣/ ٣٣٢. وانظر المساعد ٤/ ٣٧١.

(٧) الأصل، ن: إبراهيم.

(٨) الأصل، ن: عثمان.

(٩) ت: (وسليمان).

(١٠) وأيضاً من كل علم كثر استعماله وهو زائد على ثلاثة أحرف كمالك وخالد وهارون. المساعد ٤/ ٣٧١.

(١١) ن: لتمييزه.

(١٢) أي لتميز التنوين عن النون الأصلية.
وقال ابن درستويه في كتاب الكتاب ص٨٩: (من ذلك الألف التي تبدل من التنوين في حال النصب، وإنما يفعل ذلك في اللفظ عند الوقف خاصة، فكتبت الألف في الوصل والوقف، وذلك «رأيت زيداً العامل» و«لقيت قاضياً عادلاً».
وانظر المساعد ٤/ ٣٤٧ - ٣٤٨.

ومن تاءِ التأنيثِ في المُعْرَبِ هاءً، بخلافِ تاءِ الأفعالِ و «رُبَّتَ» و «لاتَ» و«ثُمَّتَ»، لشَبَهِها بالفعلِ(١).

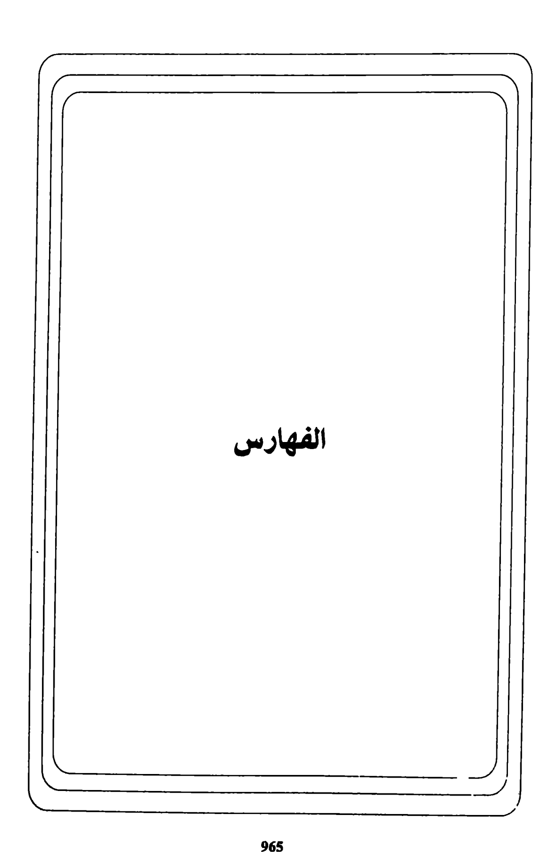
ومن الإبدال الشاذِّ واوُ «الصَّلاةِ» و «الزَّكاةِ» و «الحَياةِ»(٢) مفرداً، لا مثنىً أو مُضافاً فبالألفِ(٣).

ومنهُ إبدالُ همَزةِ «إذْ» ياءً في «حِيْنَيْذٍ» و «يَوْمِيذٍ»، لِما مَرَّ.

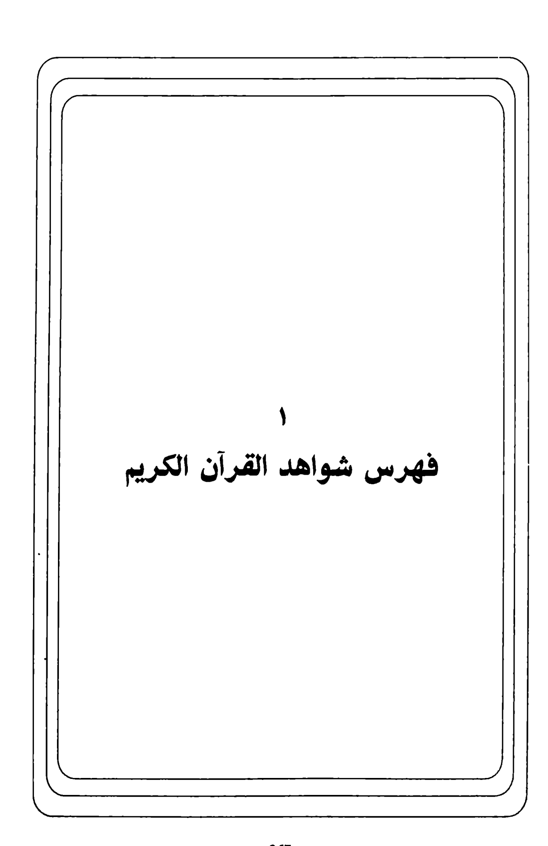
تم الكتاب بمناهج الوهاب الغفور التوب
والصلاة على محمد وآله الطاهرين الاطياب



(١) ابن درستويه ٨٨.
(٢) الأصل،م، ن: والحيوة.
(٣) قال ابن درستويه ص٩٠ (وأما الواو فأبدلت في الصلاة، والزكاة، والحياة غلطاً في الخط، واستعمل حتى اعتيد، وإنما هذه الكلمات بمنزلة الفلاة، والقطاة، واللهاة، والسراة. وزعم الخليل بن أحمد في كتاب العين أنهم كتبوا «الحيوة» بواو على لغة من يفخم الألفات التى أصلها الواو، وسيبويه يقول: إن الألف التي في الحياة أصلها الياء، وإن الحيوان إنما أصله الحييان، وكذلك قولهم: رجاء بن حيوة، إنما الواو بدل من ياء).



الفهارس



١

فهرس شواهد القرآن الكريم

فهرس شواهد القرآن الكريم

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
سورة الفاتحة		
﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾	٤	٧٩٨
﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ﴾	٥	٢٨٧ - ٢٩٣
﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾	٦، ٧	٩٣٢
﴿غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ﴾	٧	٨٠٠
سورة البقرة		
﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾	٢	٣٠٣
﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ﴾	٦	٥٧٠ - ٦٨٠
﴿فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ﴾	١٩	٤٩٤
﴿مَثَلٗا مَّا﴾	٢٦	٣١٥
﴿بِهَٰذَا مَثَلٗاۘ﴾	٢٦	٧٦٥
﴿وَتَكۡتُمُواْ ٱلۡحَقَّ﴾	٤٢	٤٨٤
﴿وَٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدٗا وَقُولُواْ حِطَّةٞ﴾	٥٨	٥٥٧
﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تَذۡبَحُواْ بَقَرَةٗۖ﴾	٦٧	٨١٢
﴿لَّا فَارِضٞ وَلَا بِكۡرٌ﴾	٦٨	٩٢٨
﴿وَمَا كَادُواْ يَفۡعَلُونَ﴾	٧١	٨٣٩
﴿وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسۡنٗا﴾	٨٣	٨٩٣

سورة آل عمران

سورة النساء

سورة المائدة

سورة الأنعام

سورة الأعراف

﴿ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾	٢٥	٧٤٩
﴿ٱلتَّٰٓئِبُونَ ٱلْعَٰبِدُونَ ٱلْحَٰمِدُونَ ٱلسَّٰٓئِحُونَ ٱلرَّٰكِعُونَ ٱلسَّٰجِدُونَ ٱلْءَامِرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾	١١٢	٥٥٨
﴿مِنۢ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ﴾	١١٧	٢٨٢

سورة يونس

﴿أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾	١٠	٢٨٣
﴿جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثْلِهَا﴾	٢٧	٥٠٢
﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ أَفَأَنتَ تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ﴾	٤٢	٥٦٥
﴿فَإِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ ثُمَّ ٱللَّهُ شَهِيدٌ عَلَىٰ مَا يَفْعَلُونَ﴾	٤٦	٥٦٣
﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦٓ﴾	٥١	٥٦٥
﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا۟﴾	٥٨	٤٢٥
﴿فَلْيَفْرَحُوا۟﴾	٥٨	٥٣٣
﴿فَأَجْمِعُوٓا۟ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾	٧١	٩٣٩

سورة هود

﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾	٨	٨٣٣
﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾	٤٣	٧٢٣ - ٧٧٩
﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبْنِى مِنْ أَهْلِى﴾	٤٥	٥٦٠
﴿بِسَلَٰمٍ مِّنَّا وَبَرَكَٰتٍ عَلَيْكَ وَعَلَىٰٓ أُمَمٍ﴾	٤٨	٤٩٩ - ٩٤٠
﴿أَلَآ إِنَّ عَادًا كَفَرُوا۟ رَبَّهُمْ﴾	٦٠	٥٥٢
﴿وَهَٰذَا بَعْلِى شَيْخًا﴾	٧٢	٣٠٢
﴿هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِى هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾	٧٨	٧٥٧
﴿وَٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوٓا۟ إِلَيْهِ﴾	٩٠	٥٦٣

سورة يوسف

سورة الرعد

سورة إبراهيم

سورة الحجر

سورة النحل

سورة الإسراء

سورة الكهف

سورة مريم

سورة طه

سورة الأنبياء

سورة الحج

سورة المؤمنون

سورة النور

سورة الفرقان

سورة الشعراء

سورة فصلت

سورة الشورى

سورة الزخرف

سورة الدخان

سورة الجاثية

سورة الأحقاف

سورة محمد

سورة الفتح

سورة الحجرات

سورة الذاريات

سورة النجم

سورة القمر

سورة الرحمن

سورة الواقعة

سورة الحديد

سورة الحشر

سورة الجمعة

سورة المنافقون

سورة الطلاق

سورة التحريم

سورة الملك

سورة الحاقة

سورة المعارج

سورة نوح

سورة الجن

سورة المزمل

سورة المدثر

سورة القيامة

سورة الإنسان

سورة المرسلات

سورة النبأ

سورة الفجر

سورة البلد

سورة الليل

سورة الضحى

سورة الشرح

سورة العلق

سورة البينة

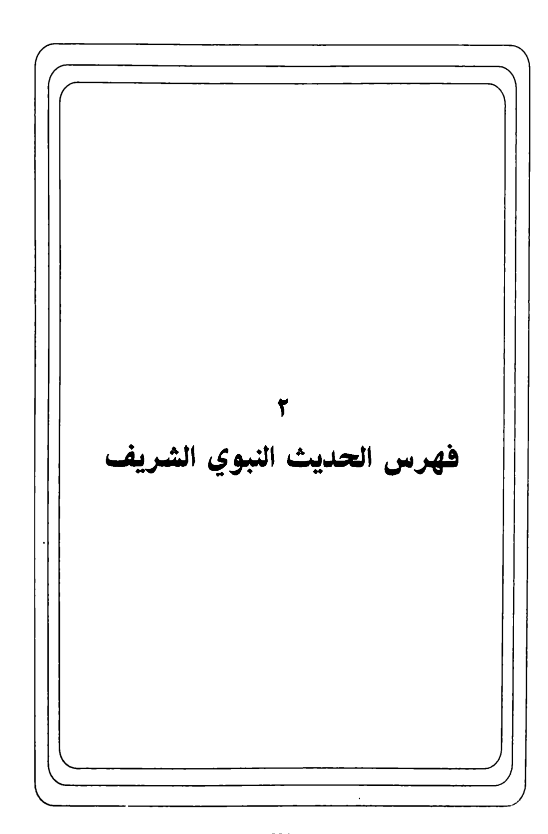
سورة التكاثر

سورة العصر

سورة قريش

سورة النصر

سورة الاخلاص



٢

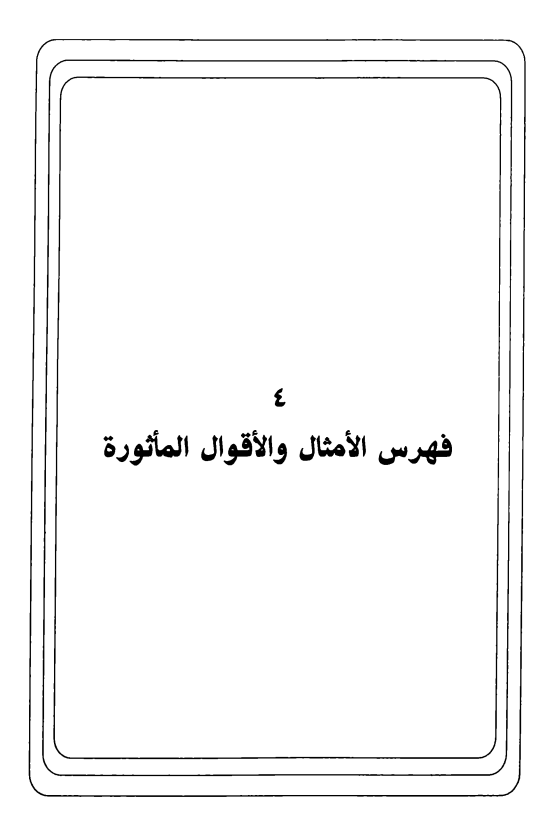
فهرس الحديث النبوي الشريف

فهرس الحديث النبوي الشريف

٣

فهرس آثار الصحابة

فهرس آثار الصحابة



٤
فهرس الأمثال والأقوال المأثورة

فهرس الأمثال والأقوال المأثورة



٥
فهرس شواهد الرجز

فهرس شواهد الرجز

رقم الشاهد	الشاهد		الصفحة

قافية الهمزة

قافية الباء

قافية التاء

قافية الجيم

قافية الحاء

١٣	أخو بيضات (رائح متأوب	رفيق بمسح المنكبين سبوح)	
٨٨	(نهيتك عن طلابك أم عمرو	بعاقبة) وأنت إذ صحيح	٣٣١
٣٠٤	(أبحت حمى تهامة بعد نجد	وما شيء حميت بمستباح	٧١٣
٧١	هم اللاؤون فكوا الغل عني	(بمرو الشاهجان وهم جناحي)	٣١٠

قافية الخاء

٣٩٦	إذا الرجال شتوا واشتد أكلهم	فأنت أبيضهم سربال طباخ	٨٨٣

قافية الدال

٣٨	ذراني من نجد فإن سنينه	(لعبن بنا شيباً وشيبننا مردا)	٢٥٦
٣١٠	فكنت وإياها كحران لم يفق	من الماء إذ لاقاه حتى تقددا	٧٣٧
١٣٤	(فإياك والميتات لا تقربنها)	ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا	٤٣٣
٤١٢	لا لا أبوح بحب مية إنها	أخذت على مواثقاً وعهودا	٩١١
٢٧١	(معاوي إننا بشر فأسجح)	فلسنا بالجبال ولا الحديدا	٦٤١
٣٨١	(تزود مثل زاد أبيك فينا)	فنعم الزاد زاد أبيك زادا	٨٦٥
٣٣٨	(فزججتها بمزجة)	زج القلوص أبي مزاده	٨٠٨
٤٤	يبدو وتضمره البلاد كأنه	سيف على علم يسل ويغمد	١٢١
٥٣	سبحانه ثم سبحاناً نعوذ به	(وقبلنا سبح الجودي والجمد)	٢٨٦
٣٣٤	عزمت على إقامة ذي صباح	(لشيء ما يسود من يسود)	٨٠٤
١٨٣	فإن يمس مهجور الفناء فربما	أقام به الوفود وفود	٥٠٧
٣١٧	إذا المرء أعيته المروءة ناشئاً	فمطلبها كهلًا عليه شديد	٧٥٤
١٥٤	(يلومونني في حب ليلى عواذلي)	ولكنني من حبها لعميد	٤٦٦
٢٢٥	إن من ساد ثم ساد أبوه	ثم قد ساد قبل ذلك جده	٥٦٤
٣٥٧	(ومن فعلاتي أنني حسن القرى)	إذا الليلة الشهباء أضحى جليدها	
٩٠	(ترفع لي خندف والله يرفع لي)	ناراً إذا خمدت نيرانهم تقد	٣٣٣

قافية الراء

قافية السين

قافية الصاد

قافية الضاد

قافية الطاء

قافية العين

٢٠٣	(هجوت زبان ثم جئت معتذراً)	من هجو زبان لم تهجو ولم تدع	٥٣١
١٠	(فما كان حصن ولا حابس)	يفوقان مرداس في مجمع	٢١٧
٢٧٢	لا نسب اليوم ولا خلة	اتسع الخرق على الراقع	٦٥٦
١٠٦	كم في بني سعد بن بكر سيد	(ضخم الدسيعة ماجد نفاع)	٣٦٢

قافية الفاء

٣١٣	فما بالنا الأمس أسد العرين	وما بالنا اليوم شاء النجف	٧٤٤
			،٤٢
٣٩٠	الحافظو عورة العشيرة لا	يأتيهم من ورائنا وكف	٢٦٠-٨٧٣
٨	عليه من اللؤم سروالة	(فليس يرق لمستعطف)	٢١٤
١٧١	للبس عباءة وتقرّ عيني	(أحب إلي من لبس الشفوف)	٤٨٧

قافية القاف

٤١٣	كم عاقل عاقل أعيت مذاهبه	وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا	٩١١
١٦٧	ألا تسأل الربع القواء فينطق	(وهل تخبرنك اليوم بيداء سملق)	٤٨٢
٩٣	(رضيعي لبنا ثدي أم تحالفا	بأسحم داج عوض لا نتفرق	٣٣٧
٨٤	لعمرك إن البيت بالظاهر الذي	مررت وإن لم آته لي شائق	١٢١-٣٢٥
١٧٦	(وأكفيه ما يخشى وأعطيه سؤله)	وألحقه بالقوم حتاه لاحق	٤٩٧
١٥٠	فلو أنك في يوم الرخاء سألتني	(طلاقك لم أبخل وأنت صديق)	٤٥٩
٨٠	(عدس ما لعباد عليك امارة)	أمنت وهذا تحملين طليق	٣١٩
١١٣	(تذر الجماجم ضاحياً هاماتها)	بله الأكف كأنها لم تخلق	٣٧٢
٣٤١	أيا من رأى لي برق شريق	أسأل البحار فانتحى للعقيق	٨١٠
٤٠٩	(أفنى تلادي وما جمعت من نشب)	قرع القوافيز أفواه الأباريق	٩٠٢
٢٥٧	(ضربت صدرها إلي وقالت)	يا عدي لقد وقتك الأواقي	٦٢٣

قافية الكاف

٣٢٤	(تجانف عن جو اليمامة ناقتي)	وما قصدت من أهلها لسوائكا	٧٨٠
٦٠	أولالك قومي لم يكونوا أشابة	(وهل يعظ الضليل إلا أولالكا)	٣٠٠
٤٥	لقد أضمرت حبك في فؤادي	(وما أضمرت حباً من سواك)	٢٧٠
٣١٥	أفي السلم أعياراً جفاء وغلظة	وفي الحرب أشباه النساء العواركِ	٧٥١

قافية اللام

٤٠٧	ضعيف النكاية أعداءه	يخال الفرار يراخي الأجل	٩٠٠
٢٣١	كن من مدبرك الحيـ	ـم علا وجلّ على وجل	٥٧٧
	وأرض القضاء فإنه	حكم أجل وله أجل	٥٧٧
٢٨٨	جزى ربه عني عدي بن حاتم	(جزاء الكلاب والعاويات وقد فعل)	٦٦٥
٣٦١	تزال حبال مبرمات أعدها	(لها ما مشى يوماً على خفه جمل	٨٣٢
٤٢٨	قلت إذ أقبلت وزهر تهادى	كنعاج الملا تعسفن رملا	٩٣٩
١٣٩	إن محلًا وإن مرتحلًا	(وإن في السفر ما مضى مهلًا)	٤٤٥
٦	دعيني وعلمي بالأمور وشيمتي	فما طائري فيها عليك بأخيلا	٢١٢ .
٣٨٤	أخو الحرب لباسا إليها جلالها	(وليس بولاج الخوالف أعقلا)	٨٧٠
١٣٢	محمد تفد نفسك كل نفس	(إذا ما خفت من شيء تبالا)	٤٢٤
٣١٤	بدت قمراً ومالت خوط	وفاحت عنبراً ورنت غزالاً	٧٤٥
٣٧٥	سمعت الناس ينتجعون غيثاً	فقلت لصيدح انتجعي بلالا	٨٤٦
٦٧	أبني كليب إن عمي اللذا	(قتلا الملوك وفككا الأغلالا)	٣٠٨
١٢٤	(فألفيته غير مستعتب)	ولا ذاكر الله إلا قليلا	٣٩٥
١٠٥	(على أنني بعدما قد مضى)	ثلاثون للهجر حولًا كميلا	٣٦١
٣٣١	الواهب المائة الهجان وعبدها	(عوذا تزجي بينها أطفالها)	٨٠١
٢٤٧	(فلا مزنة ودقت ودقها)	ولا أرض أبقل إبقالها)	٥٩٦

٤٠٣	ثلاثة أحباب فحب علاقة	وحب تملاق وحب هو القتل	٨٩٨
٢٨١	وما صرمتك حتى قلت معلنة	لا ناقة لي في هذا ولا جمل	٥٤٣
٣١٦	لمية موحشاً طلل	يلوح كأنه خلل	٧٥٣
١٨٨	فقلت للركب لما أن علا بهم	من عن يمين الحبيا نظرة قبل	٥١٢
٢٢٠	فما زالت القتلى تمج دماؤها	بدجلة حتى ماء دجلة أشكل	٥٥٣
			،٧٦
٨١	(إذا ما أتيت بني مالك	فسلم على أيهم أفضل	٣١٦-٣٢١
٣٩٨	إن الذي سمك السماء بنى لنا	بيتاً دعائمه أعز وأطول	٨٩٠
٧٩	ألا تسألان المرء ماذا يحاول	(أنحب فيقضى أم ضلال وباطل)	٣١٨
٢٤١	(أكرم بها خلة لو أنها صدقت	موعدها أو) لو أن النصح مقبول	٥٨٦
٣٦٣	(هي الشفاء لدائي لو ظفرت بها)	وليس منها شفاء الداء مبذول	٨٣٤
١١٧	رأيت الوليد بن اليزيد مباركاً	(شديداً بأعباء الخلافة كاهله)	٣٨٨
٣٠٧	ويوماً شهدناه سليماً وعامراً	(قليلًا سوى الطعن النهال نوافله)	٧٢٩
١٠٨	(وهيج الحيّ من دار فظل لهم)	يوم كثير تناديه وحيهله	٣٦٥
١٦٢	لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها	وأمكنني منها إذن لا أقيلها	٤٧٥
٣٠٦	فإن تعتذر بالمحل من ذي ضروعها	إلى الضعيف يجزع في عراقيبها تصلي	٧٢٤
١٥٩	واعلم أني لن تصبين مصيبة	مدى الدهر إلا قد أصابت فتى قبلي	٤٧٣
٦٦	ما أنت بالحكم الترضى حكومته	ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل	٣٠٧
٣٢٦	(ألا رب يوم لك منهن صالح)	ولا سيما يوماً بدارة جلجل	٧٨٤
٣٨٣	ممن حملن به وهن عواقد	حبك النطاق فشب غير مهبل	٨٦٩
١٨٢	(أزهير أن يشب القذال فإنه)	رب هيضل لجب لفقت بهيضل	٥٠٧
٢٠٩	(استغن ما أغناك ربك بالغنى)	وإذا تصبح مصيبة فتجمل	٥٣٩
١٩٩	(كأن أبانا في عرانين وبله)	كبير أناس في بجاد مزمل	٥٢٩
١٩٠	غدت من عليه بعد مأتم ظمؤها	(تصل وعن قيض ببيداء مجهل)	٥١٣

قافية الميم

١٠١	أتوا ناري فقلت منون أنتم	(فقالوا الجن قلت عموا ظلاماً)	٣٥٢
٢٦١	ألا أضحت حبالكم رماماً	وأضحت منك شاسعة أماما	٦٢٧
٩٧	وريشي منكم وهواي معكم	وإن كانت زيارتكم لماما	٣٤٥
٤٦	أنا سيف العشيرة فاعرفوني	(حميد قد تذريت السناما)	
١٤٦	أيابا رقاً بالغور في شاطئ الحمى	لهنك في برق علي كريم	٤٥٦
٣٣٧	هما أخوا في الحرب من لا أخا له	(إذا خاف يوماً نبوة فدعاهما)	٨٠٧
٣٣٦	(لما رأت ساتيد ما استعبرت)	لله در اليوم من لامها	٨٠٦
٣٩٥	(أقامت على ربعيهما جارتا صفا)	كميتا الأعالي جونتا مصطلاهما	٨٨٠
٢١٢	وإن أتاه خليل يوم مسألة	يقول لا غائب مالي ولا حرم	٥٤١
٣٨٦	شم مهاوين أبدان الجزور مخا	ميص العشيات لا خور ولا قزم	٨٧١
٥٠	(وإن لساني شهدة يشتفى بها)	وهو على من صبه الله علقم	٢٥٦
٢٥٦	سلام الله يا مطر عليها	وليس عليك يا مطر السلام	٦٢٣
١٥١	أعن ترسمت من خرقاء منزلة	(ماء الصبابة من عينيك مسجوم)	٤٦١
٨٢	أصلي للذي صلت قريش	(ونعبده وإن جحد العموم)	٣٢٤
٢٤٥	أم هل كبير بكى لم تقض عبرته	(أثر الأحبة يوم البين مشكوم)	٥٩٢
٢٨٤	فلا لغو ولا تأثيم فيها	وما فاهوا به أبداً مقيم	٦٥٧
١٠٠	لفتى عقل يعيش به	حيث تهدي ساقه قدمه	٣٤٨
١٧٢	أقضي اللبانة لا أفرط ريبة	أو أن تلوم لحاجة لوامها	٤٨٨
٢٤٣	(سائل فوارس يربوع بشدتنا)	أهل رأونا بسفح القاع ذي الأكم	٥٩٠
٣٨٧	حتى شآها كليل موهناً عمل	(باتت طراباً وبات الليل لم ينم)	٨٧١
١٢٥	وأعلم ما في اليوم والأمس قبله	ولكنني عن علم ما في غد عمي	٤٠٠
٤١٧	ولو كنت في جب ثمانين قامة	(ورقيت أسباب السماء بسلم)	٩٢٠
٢٧٦	لقد تصبرت حتى لات مصطبر	فالآن أقحم حتى لات مقتحم	٦٤٧
٧٤	يا شاة من قنص لمن حلت له	(حرمت على وليتها لم تحرم)	٣١٣

قافية النون

قافية الهاء

قافية الياء

قافية الألف



٦

فهرس شواهد الرجز

فهرس شواهد الرجز

قافية الحاء

قافية الدال

قافية الراء

قافية الزاي

قافية السين

قافية الضاد

قافية الطاء

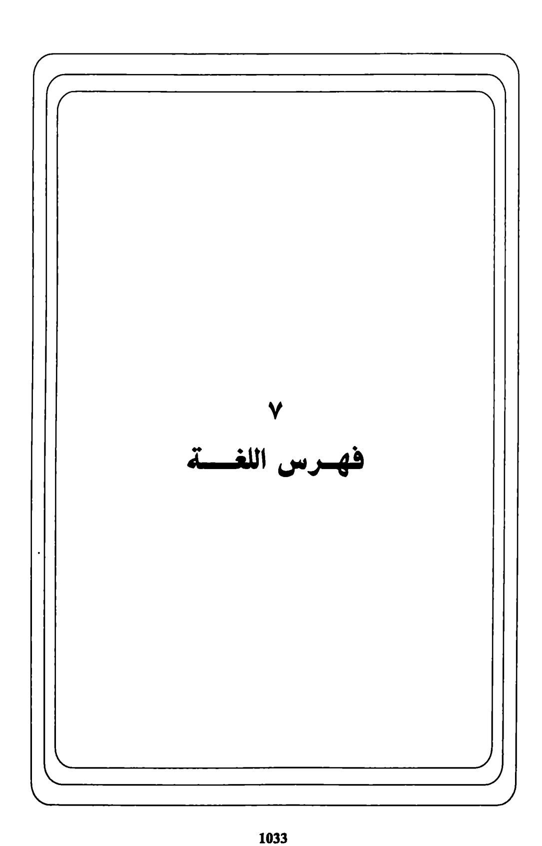
قافية العين

قافية الفاء

قافية النون

قافية الهاء

قافية الياء



٧
فهـرس اللغــــة

فهرس اللغة

التاء

الثاء

الجيم

الحاء

الخاء

الدال

الذال

الراء

الزاي

السين

الشين

الغين

الفاء

القاف

الكاف

اللام

الميم

النون

الهاء

الواو

الياء



٨
فهرس الأعلام

فهرس الأعلام

الهمزة

الباء

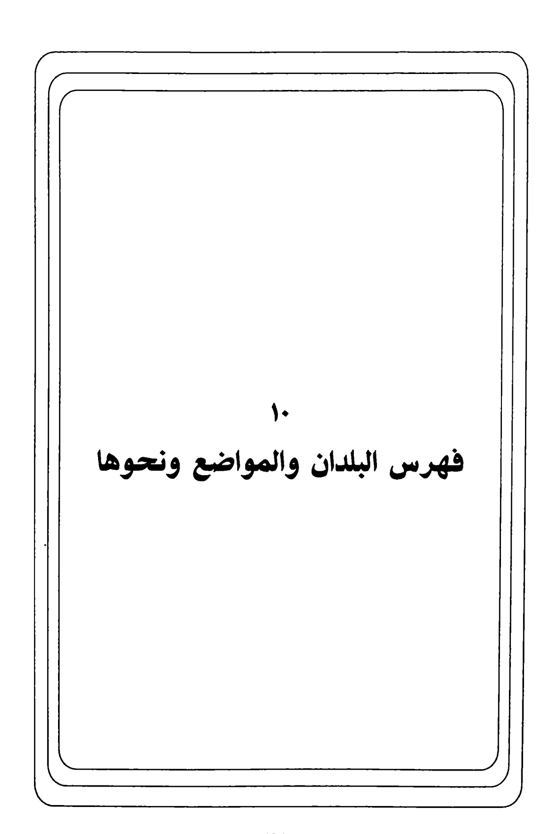
التاء

الثاء

الجيم

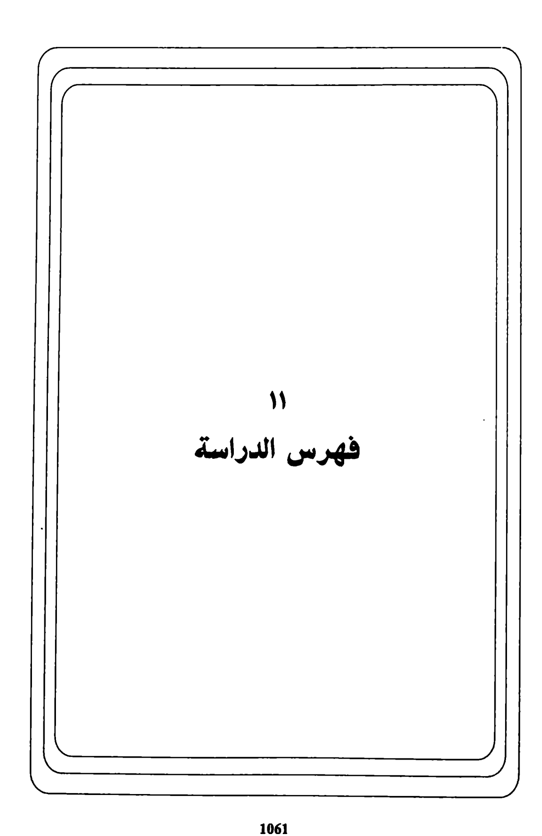
٩
فهرس القبائل والطوائف والمذاهب

فهرس القبائل والطوائف والمذاهب



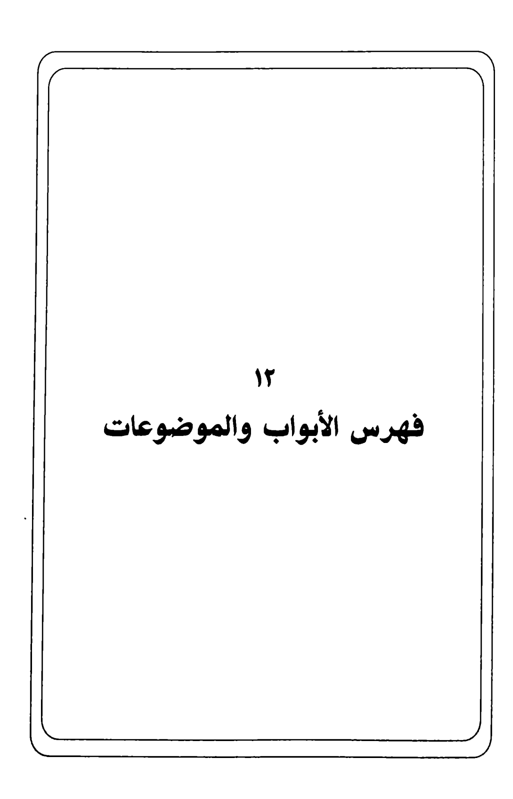
١٠
فهرس البلدان والمواضع ونحوها

فهرس البلدان والمواضع ونحوها



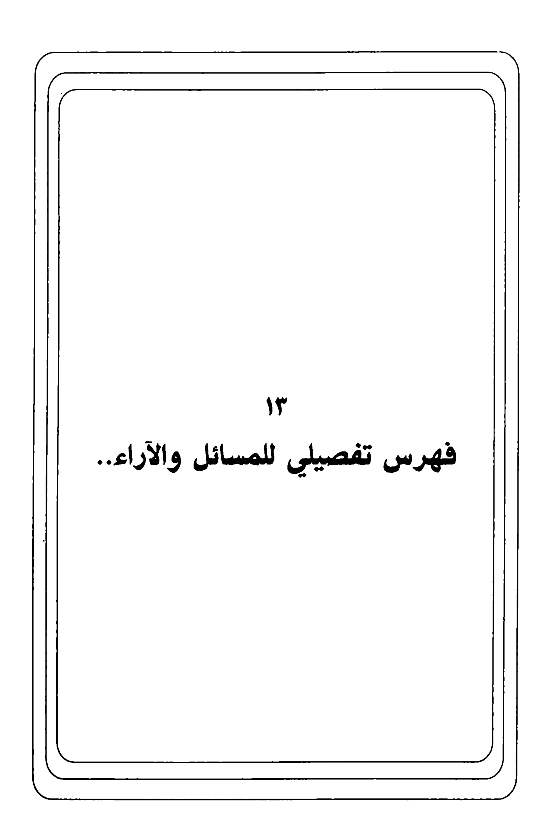
١١
فهرس الدراسة

فهرس الدراسة



١٢
فهرس الأبواب والموضوعات

فهرس الأبواب والموضوعات



١٣
فهرس تفصيلي للمسائل والآراء..

فهرس تفصيلي للمسائل والآراء..

الأسماء الستة

المثنى

الجمع

تعريفه - تقسيم الجمع إلى صحيح ومكسر -

المبني

المضمر

الاسم الموصول

الظروف المبنية

أسماء الإشارة

الاستفهاميات

أسماء الأفعال

المركب المهني

الأصوات

النكرة والمعرفة

التنوين

تعريفه

الباب الثالث: باب الفعل

نون الوقاية

همزتا الوصل والقطع

نون التأكيد

الحروف الناصبة

حروف الجر

القسم

أحكام حروف الجر

جوازم الفعل

الحروف غير العاملة

حروف العطف

حروف الإيجاب

حروف التحضيض

(قد)

(لو)

حرفا الاستفهام

حروف التأنيث

حرف التعريف

حرف النسب

حرف الردع (كلا)

حروف الزيادة

حروف الندبة والنداء

الترخيم

الباب الخامس

الفاعل

التنازع في العمل

مفعول ما لم يسم فاعله

المبتدأ والخبر

الباب السادس

المفعول المطلق

المفعول به

المفعول فيه

المفعول له

المفعول معه

الحال

التمييز

المستثنى

الباب السابع

الجزم

الباب الثامن

العامل المعنوي

الأفعال الناقصة

أفعال المقاربة

أفعال القلوب

فعلا التعجب

أفعال المدح والذم

اسم الفاعل

اسم المفعول

الصفة المشبهة

اسم التفضيل

المصدر

العامل من غير المشتق

الباب التاسع

التأكيد

النعت

عطف البيان

البدل

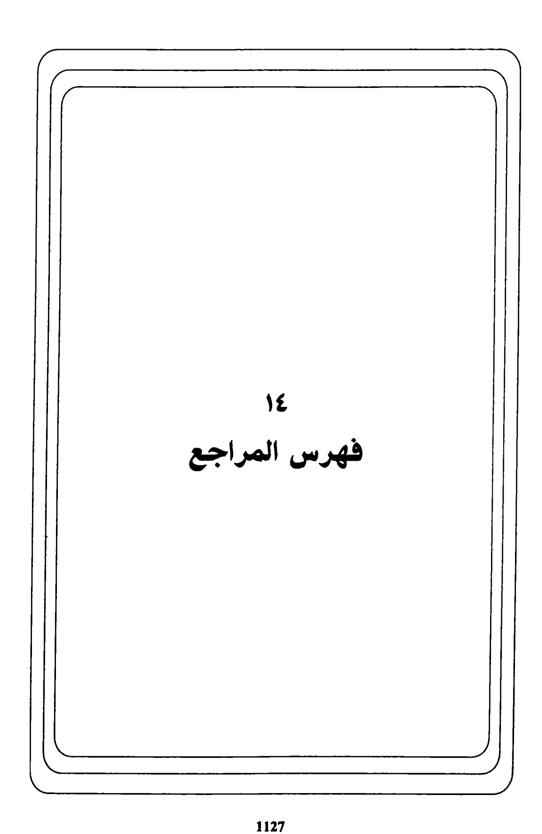
عطف النسق

الباب العاشر

قواعد الخط

الحذف:

الإبدال:



١٤
فهرس المراجع

فهرس المراجع

قافية الهمزة

١ - أئمة اليمن، لمحمد بن زبارة الحسني الصنعاني. المطبعة الناصرية بتعز.

٢ - إبراز المعاني من حرز الأماني، لأبي شامة. مطبعة مصطفى البابي الحلبي سنة ١٣٤٩هـ.

٣ - اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، للشيخ أحمد الدمياطي البنا. المطبعة الميمنية بالقاهرة سنة ١٣١٧هـ.

٤ - اتحاف المهتدين بذكر الأئمة المجددين ومن قام باليمن الميمون من قرناء الكتاب المبين وأبناء سيد الأنبياء والمرسلين، لمحمد بن محمد زبارة. مطبعة المقام الشريف بصنعاء اليمن سنة ١٣٤٣هـ.

٥ - الأحكام في أصول الأحكام للآمدي. القاهرة ١٩٦٧م.

٦ - أخبار النحويين البصريين، لأبي سعيد السيرافي. تحقيق الدكتور طه محمد الزيني، وعبد المنعم خفاجة. مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر سنة ١٣٧٤هـ.

٧ - أدب الكاتب لابن قتيبة، تحقيق أحمد محمد شاكر. دار المعارف بمصر ١٩٦٦م.

٨ - ارتشاف الضرب من كلام العرب لأبي حيان الأندلسي. مخطوطة المكتبة الأحمدية بحلب برقم ٨٩٩. ورسالة دكتوراه لمصطفى أحمد النماس في مكتبة كلية اللغة العربية بالأزهر برقم ١٥٤.

٩ - الإرشاد إلى علم الإعراب، لمحمد بن أحمد بن عبد اللطيف الكيشي. مخطوط بمعهد المخطوطات التابع لجامعة الدول العربية برقم ٨ نحو، أحمد الثالث ٢٢٤٧.

١٠ - إرشاد المبتدى وتذكرة المنتهى في القراءات العشر للقلانسي، تحقيق عمر حمدان الكبيسي. المكتبة الفيصلية بمكة المكرمة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

١١ - الأزمنة والأمكنة للشيخ أبي علي المرزوقي الأصفهاني. مطبعة دائرة المعارف بحيدر آباد الدكن سنة ١٣٢٢هـ.

١٢ - الأزهار في فقه الأئمة الأطهار للإمام المهدي أحمد بن يحيى بن المرتضى مع شرحه للمصنف. مكتبة غمضان بصنعاء اليمن.

١٣ - الأزهية في علم الحروف، لعلي بن محمد الهروي. تحقيق عبد المعين الملوحي. دمشق ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.

١٤ - أساس البلاغة للزمخشري. طبعة دار الكتب المصرية سنة ١٣٥١هـ.

١٥ - الاستغناء في أحكام الاستثناء للإمام شهاب الدين القرافي. تحقيق الدكتور طه محسن. وزارة الأوقاف العراقية ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

١٦ - الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر. تحقيق علي محمد البجاوي. مطبعة الفجالة بمصر.

١٧ - أسد الغابة في معرفة الصحابة لعز الدين أبي الحسين بن محمد الجزري المعروف بابن الأثير. تحقيق جماعة من العلماء سنة ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

١٨ - أسرار العربية لأبي البركات الأنباري. تحقيق محمد بهجت البيطار. مطبعة الترقي بدمشق ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م.

١٩ - أسماء الوحوش للأصمعي. تحقيق ونشر الدكتور رودولف كايير واين ١٨٨٨م.

٢٠ - إشارة التعيين إلى تراجم النحاة واللغويين لابن متى القرشي اليماني. مخطوطة دار الكتب المصرية برقم ١٦١٢ - تاريخ.

٢١ - الأشباه والنظائر في النحو لجلال الدين السيوطي. تحقيق طه عبد الرؤوف سعد. مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

٢٢ - الأشباه والنظائر (حماسة الخالديين) للخالديين محمود وسعيد ابني هاشم. لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة سنة ١٩٥٨م.

٢٣ - الاشتقاق لابن دريد. مطبعة السنة المحمدية سنة ١٣٧٨هـ - ١٩٥٨م.

٢٤ - الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني - تحقيق علي محمد البجاوي. مطبعة نهضة مصر سنة ١٣٢٥هـ.

٢٥ - إصلاح المنطق لابن السكيت. تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون - الطبعة الثالثة - القاهرة - سنة ١٣٦٨هـ.

٢٦ - الأصمعيات للأصمعي. تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون - دار المعارف القاهرة - سنة ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م.

٢٧ - الأصول في النحو لأبي بكر بن السراج. تحقيق عبد الحسين الفتلي. مطبعة النعمان بالنجف سنة ١٩٧٣م. ومؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٢٨ - الأضداد في اللغة لمحمد بن القاسم بن بشار الأنباري - تصحيح الشيخ أحمد الشنقيطي. المطبعة الحسينية بكفر الطماعين بمصر سنة ١٣٢٥هـ.

٢٩ - الأضداد (ثلاثة كتب) للأصمعي والسجستاني وابن السكيت - نشر الدكتور أونست همفر. المطبعة الكاثوليكية - بيروت ١٩١٢م.

٣٠ - الإعجاز والإيجاز لأبي منصور الثعالبي. نشر اسكندر أصاف. المطبعة العمومية بمصر سنة ١٨٩٧م.

٣١ - إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم لابن خالويه. مطبعة دار الكتب المصرية سنة ١٣٦٠هـ - ١٩٤١م.

٣٢ - إعراب القرآن للزجاج. تحقيق إبراهيم الأبياري. وزارة الثقافة - القاهرة ١٩٦٣م.

٣٣ - إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس. تحقيق زهير غازي زاهد. وزارة الأوقاف العراقية - مطبعة العاني - بغداد.

٣٤ - الأعلام لخير الدين الزركلي. الطبعة الثانية - بيروت ١٩٦٩م، والثالثة - بيروت ١٩٧٠م.

٣٥ - الأغاني لأبي الفرج. دار الكتب المصرية سنة ١٣٤٥هـ. والهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٤م.

٣٦ - الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب للفارقي - تحقيق سعيد الأفغاني. مؤسسة الرسالة - بيروت - طبعة ثالثة سنة ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٣٧ - الاقتراح في علم أصول النحو لأبي بكر السيوطي. تحقيق أحمد محمد قاسم. الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م. مطبعة السعادة بمصر.

٣٨ - الاقتضاب في شرح أدب الكتاب لابن السيد البطليوسي. دار الجيل - بيروت ١٩٧٣م.

٣٩ - الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش. تحقيق الدكتور عبد المجيد قطامش. من منشورات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بمكة المكرمة سنة ١٤٠٣هـ.

٤٠ - إكليل التاج وجوهره الوهاج (مختصر الكتاب الذي نقدمه محققاً) لمؤلفه الإمام المهدي أحمد بن يحيى بن المرتضى. مخطوطة المكتبة الشرقية بالجامع الكبير بصنعاء اليمن برقم ٥١ مجاميع.

٤١ - أمالي ابن الحاجب. نسخة مصورة بحوزة الأخ الدكتور طارق نجم عبد الله عن نسخة برلين المخطوطة.

٤٢ - الأمالي لأبي علي القالي، ومعه الذيل والنوادر وكتاب التنبيه لأبي عبيد البكري. مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة - طبعة ثانية سنة ١٣٤٤هـ - ١٩٢٦م.

٤٣ - أمالي الزجاجي. تحقيق عبد السلام هارون. المؤسسة الحديثة للطبع والنشر سنة ١٣٨٢هـ.

٤٤ - أمالي السهيلي. تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا. مطبعة السعادة - القاهرة سنة ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.

٤٥ - أمالي السيد المرتضى (غرر الفوائد ودرر القلائد) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - طبعة ثانية - دار الكتاب العربي - بيروت ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

٤٦ - الأمالي الشجرية لابن الشجري. دار المعرفة - بيروت ١٣٤٩هـ.

٤٧ - الإمام زيد للشيخ محمد أبو زهرة - طبع دار الفكر العربي سنة ١٣٧٨هـ - ١٩٥٩م.

٤٨ - الأمثال لأبي عبيد القاسم بن سلام. تحقيق الدكتور عبد المجيد قطامش. دار الفكر المأمون للتراث - دمشق. طبعة أولى سنة ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٤٩ - أمثال العرب للمفضل الضبي. مطبعة الجوائب - قسطنطينية ١٣٠٠هـ.

٥٠ - املاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن لأبي البقاء العكبري. طبع الحلبي - القاهرة سنة ١٩٦٩م.

٥١ - انباه الرواة على أنباء النحاة للقفطي. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. دار الكتب المصرية سنة ١٩٥٢م، ١٩٥٥م، ١٩٧٣م.

٥٢ - الأنساب للسمعاني. نشر مرجليوث - طبع ليدن سنة ١٩١٢م.

٥٣ - الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - مطبعة السعادة بمصر - طبعة رابعة سنة ١٣٧٥هـ - ١٩٥٦م.

٥٤ - الأنموذج للزمخشري. طبع دار الآفاق الجديدة - بيروت ١٩٨١م.

٥٥ - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - الطبعة السادسة ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.

٥٦ - إيضاح شواهد الإيضاح لأبي علي حسن بن عبد الله القسي. مخطوطة مكتبة الاسكوريال بمدريد برقم ٤٥.

٥٧ - الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي. تحقيق الدكتور حسن الشاذلي فرهود. الطبعة الأولى سنة ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م عن دار التأليف بمصر

٥٨ - الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب. تحقيق موسى بناي العليلي. مطبعة العاني - بغداد ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م (من منشورات وزارة الأوقاف العراقية).

٥٩ - الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي. تحقيق مازن المبارك - مكتبة العروبة - مطبعة المدني بالقاهرة سنة ١٣٧٨هـ.

٦٠ - إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون لإسماعيل باشا البغدادي. وكالة المعارف ١٣٦٤هـ - ١٩٤٥م.

قافية الباء

٦١ - البحر الزخار لمذاهب علماء الأمصار للإمام المهدي (مؤلف هذا الكتاب) طبع القاهرة سنة ١٩٤٧م في خمسة مجلدات.

٦٢ - البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي. طبعة مصورة - دار الفكر - بيروت ١٣٩٨هـ.

٦٣ - البداية والنهاية لابن كثير. مطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٥١هـ.

٦٤ - البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للشوكاني. دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت - لبنان.

٦٥ - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. مطبعة عيسى البابي الحلبي بمصر سنة ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

٦٦ - البلغة في تاريخ أئمة اللغة للفيروزآبادي. تحقيق محمد المصري. طبع دمشق سنة ١٩٧٢م.

٦٧ - البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث لأبي البركات الأنباري. تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب. دار الكتب سنة ١٩٧٠م.

٦٨ - بلوغ المرام في شرح مسك الختام في من تولى اليمن من ملك وإمام. للقاضي حسين بن أحمد العرشي. مطبعة البرتيري بالقاهرة سنة ١٩٣٩م.

٦٩ - البهجة المرضية في شرح الألفية للسيوطي. طبع مصطفى البابي الحلبي - طبعة ثالثة - القاهرة ١٩٥٩م.

٧٠ - البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري. تحقيق طه عبد الحميد طه. الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.

٧١ - البيان والتبيين للجاحظ. تحقيق عبد السلام هارون. لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٣٨١هـ.

قافية التاء

٧٢ - تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي. المطبعة الخيرية بمصر سنة ١٣٠٦هـ.

٧٣ - التاج المكلل بجواهر الآداب على كتاب المفصل في صنعة الإعراب لابن هيطل النحوي اليمني. نسخة مصورة عن مخطوطة مكتبة المتحف البريطاني في مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي التابع لجامعة أم القرى بمكة المكرمة برقم ٣٧٢٠ نحو.

٧٤ - تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان - الجزء الخامس - ترجمة الدكتور رمضان عبد التواب. دار المعارف بمصر ١٩٧٥م.

٧٥ - تاريخ الإسلام وطبقات المشاهير والأعلام للذهبي. مطبعة السعادة ١٣٦٩هـ.

٧٦ - تاريخ بغداد للخطيب البغدادي. مطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٤٩هـ.

٧٧ - تاريخ الفرق الإسلامية ونشأة علم الكلام عند المسلمين لعلي مصطفى الغرابي. مطبعة السعادة بمصر سنة ١٩٤٨م.

٧٨ - تاريخ اليمن الثقافي لأحمد حسين شرف الدين. مطبعة السنة المحمدية بمصر سنة ١٩٦٧م.

٧٩ - تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة. تحقيق السيد أحمد صقر. دار إحياء الكتب العربية ١٩٥٤م.

٨٠ - التبصرة في القراءات السبع لمكي بن أبي طالب القيسي. تصحيح وتعليق الحافظ محمد غوث الندوي. الدار السلفية - بومباي.

٨١ - التبصرة والتذكرة للصيمري. تحقيق الدكتور فتحي أحمد مصطفى علي الدين. من منشورات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بمكة المكرمة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٨٢ - التبيان في إعراب القرآن إملاء ما من به الرحمن للعكبري. تحقيق علي محمد البجاوي. مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ١٩٧٦م.

٨٣ - تحبير التيسير في قراءات الأئمة العشرة للجزري. دار الكتب العلمية - بيروت ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م.

٨٤ - التحفة الشافية في شرح الكافية لأبي اسحق إبراهيم بن الحسين النيلي الطائي.

مصورة بمركز البحث العلمي بمكة المكرمة عن مخطوطة شيستر بتي بدبلن برقم ٣٦٣١.

٨٥ - تذكرة الحفاظ للذهبي. دار إحياء التراث العربي - بيروت.

٨٦ - التذكرة السعدية في الأشعار العربية - لمحمد بن عبد الرحمن بن عبد المجيد العبيد. تحقيق الدكتور عبد الله الجبوري. مطابع النعمان بالنجف. العراق ١٣٩١هـ - ١٩٧٢م.

٨٧ - تذكرة الموضوعات للفتني. المطبعة المنيرية بمصر ١٣٤٣هـ.

٨٨ - الترغيب والترهيب للحافظ المنذري. مطبعة دار إحياء الكتب العربية بمصر.

٨٩ - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك. تحقيق محمد كامل بركات. دار الكتاب العربي ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

٩٠ - التصحيف والتحريف للعسكري. تحقيق عبد العزيز أحمد. طبع الحلبي ١٣٨٣هـ.

٩١ - التصريح بمضمون التوضيح لخالد الأزهري مع حاشية يس الحمصي عليه. المكتبة التجارية، وتوزيع دار الفكر بدون تاريخ.

٩٢ - التعريفات للشريف الجرجاني. الدار التونسية للنشر ١٩٧٢م.

٩٣ - تعليق الفرائد للدماميني. تحقيق الدكتور محمد السعيد عامر. رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية - جامعة الأزهر.

٩٤ - تفسير الطبري (جامع البيان في تفسير القرآن). المطبعة الميمنية بمصر ١٣٢١هـ.

٩٥ - تفسير عيون سيبويه. لهارون بن موسى القرطبي. مخطوطة المتحف البريطاني.

٩٦ - تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن). طبع دار الكتب المصرية ١٣٥٧هـ - ١٩٣٨م.

٩٧ - تقريب النشر في القراءات العشر لابن الجزري. تحقيق إبراهيم عطوة عوض. مطبعة البابي الحلبي - القاهرة ١٣٨١هـ - ١٩٦١م.

٩٨ - التكملة لأبي علي الفارسي. تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان. بغداد ١٩٨١م.

٩٩ - تلقيب القوافي لابن كيسان. نشر وليم رايت. دبلن ١٨٥٨م.

١٠٠ - التمام في تفسير أشعار هذيل لابن جني. تحقيق أحمد ناجي القيسي وآخرين. مطبعة العاني - بغداد.

١٠١ - تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث لابن الديبع الشيباني. مطبعة صبيح بمصر ١٣٨٢هـ - ١٩٦٢م.

١٠٢ - التنبيه على شرح مشكلات الحماسة لابن جني. تحقيق يسري قاسم. رسالة ماجستير في آداب القاهرة ١٩٧٠م.

١٠٣ - تنزيه الشريعة المرفوعة لابن عراق. تحقيق عبد الله وعبد الوهاب عبد اللطيف. مطبعة عاطف بمصر.

١٠٤ - تهذيب الأسماء واللغات للنووي. إدارة الطباعة المنيرية بالقاهرة.

١٠٥ - تهذيب إصلاح المنطق للخطيب التبريزي. تصحيح السيد محمد بدر الدين النعساني. مطبعة السعادة بمصر ١٣٢٥هـ.

١٠٦ - تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني. دائرة المعارف النظامية بالهند سنة ١٣٢٦هـ.

١٠٧ - تهذيب اللغة للأزهري. تحقيق عبد السلام هارون. طبع الدار القومية العربية للطباعة ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

١٠٨ - توجيه إعراب أبيات ملغزة للرماني. تحقيق سعيد الأفغاني. مطبعة الجامعة السورية - دمشق ١٩٥٨م.

١٠٩ - توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي. تحقيق الدكتور عبد الرحمن علي سليمان. طبعة ثانية - مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

١١٠ - التوطئة لأبي علي الشلوبين. تحقيق يوسف مطاوع. دار التراث العربي ١٩٧٣م.

١١١ - التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني. تصحيح أوتوبرتزل. مطبعة الدولة - استانبول ١٨٣٠م.

قافية الجيم

١١٢ - جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر القرطبي. المطبعة المنيرية بمصر.

١١٣ - الجامع الصغير للسيوطي. مطبعة عيسى الحلبي - القاهرة ١٣٧٧هـ.

١١٤ - الجمل للزجاجي. تحقيق علي توفيق الحمد. طبعة أولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

١١٥ - الجمل لابن شقير أحمد بن الحسين النحوي البغدادي المتوفى سنة ٣١٧هـ. تحقيق علي ابن سلطان الحكمي. رسالة ماجستير في مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة.

١١٦ - الجمل لعبد القاهر الجرجاني. دمشق ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

١١٧ - جمهرة أشعار العرب للقرشي. المطبعة الخيرية ١٣٣١هـ.

١١٨ - جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة ١٩٦٤م.

١١٩ - جمهرة أنساب العرب لابن حزم الأندلسي. تحقيق أ. ليفي بروفنسال. دار المعارف سنة ١٩٤٨م.

١٢٠ - جمهرة اللغة لابن دريد. دائرة المعارف العثمانية بالهند سنة ١٣٤٥هـ.

١٢١ - الجني الداني في حروف المعاني للمرادي. تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل. دار الآفاق الجديدة - بيروت ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

١٢٢ - جواهر الأدب في معركة كلام العرب. للإمام علاء الدين الأربلي. المطبعة الحيدرية بالنجف ١٣٨٩هـ - ١٩٧٠م.

قافية الحاء

١٢٣ - حاشية الأمير علي مغني اللبيب لابن هشام. المكتبة التجارية بمصر ١٣٧٢هـ.

١٢٤ - حاشية الخضري على شرح ابن عقيل. المكتبة التجارية بمصر ١٩٥٣م.

١٢٥ - حاشية الدسوقي على مغني اللبيب. طبعة حنفي بمصر ١٣٥٨هـ.

١٢٦ - حاشية عصام الدين الاسفراييني على شرح الجامي للكافية المعروف بالفوائد الضيائية. طبعة سنة ١٢٩٩هـ.

١٢٧ - حاشية الصبان على شرح الأشموني. طبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ١٣٦٦هـ. وطبعة دار الفكر - بيروت بلا تاريخ.

١٢٨ - الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي. تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي. دار المأمون للتراث - طبعة أولى - سنة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

١٢٩ - الحجة في القراءات السبع لابن خالويه. تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم. دار الشروق - طبعة ثانية - ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

١٣٠ - حجة القراءات للإمام أبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة. تحقيق سعيد الأفغاني. الطبعة الأولى ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م من منشورات جامعة بنغازي.

١٣١ - حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة لجلال الدين السيوطي. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

١٣٢ - الحلل السندسية لمحمد الوزير السراج الأندلسي. الدار التونسية للنشر سنة ١٩٧٠م.

١٣٣ - الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل لابن السيد البطليوسي. تحقيق سعيد عبد الكريم سعودي. من منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية ١٩٨٠م.

١٣٤ - حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم الأصفهاني. تصوير دار الفكر - بيروت عن طبعة سنة ١٣٥٧هـ.

١٣٥ - حماسة البحتري. تحقيق لويس شيخو. الطبعة الثانية - بيروت ١٩٦٧م.

١٣٦ - الحماسة البصرية لصدر الدين البصري. تحقيق مختار الدين أحمد. مطبعة دائرة المعارف العثمانية بالهند ١٣٤٥هـ.

١٣٧ - الحماسة الشجرية لابن الشجري. تحقيق عبد المعين الملوحي وأسماء الحمصي. منشورات وزارة الثقافة - دمشق ١٩٧٠م.

١٣٨ - الحور العين لنشوان الحميري.

١٣٩ - الحيوان للجاحظ. تحقيق عبد السلام هارون. طبع مصطفى الحلبي سنة ١٩٦٤م.

قافية الخاء

١٤٠ - خزانة الأدب للبغدادي. تحقيق عبد السلام هارون. مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٣٩٩هـ وطبعة بولاق ١٢٩٩هـ.

١٤١ - الخصائص لابن جني. تحقيق محمد علي النجار. دار الكتب بالقاهرة ١٩٥٢م.

قافية الدال

١٤٢ - دراسات لأسلوب القرآن الكريم لمحمد عبد الخالق عظيمة. مطبعة السعادة ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

١٤٣ - درة الغواص في أوهام الخواص للإمام الجريري. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. دار نهضة مصر للطبع والنشر - القاهرة.

١٤٤ - الدرر اللوامع على همع الهوامع لأحمد بن الأمين الشنقيطي. أوفسيت دار المعرفة. بيروت ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.

١٤٥ - دلائل الإعجاز للجرجاني. شركة الطباعة الفنية المتحدة ١٣٨١هـ - ١٩٦١م.

١٤٦ - دمية القصر وعصرة أهل العصر للباخرزي. طبعة راغب النفاخ - حلب ١٩٣٠م.

١٤٧ - ديوان الأحوص الأنصاري. تحقيق عادل سليمان. الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.

١٤٨ - ديوان الأخطل. تحقيق فخر الدين قباوة. حلب ١٩٧١م، وبيروت - المطبعة الكاثوليكية ١٨٩١م.

١٤٩ - ديوان أبي الأسود الدؤلي. تحقيق محمد حسن آل ياسين. بغداد ١٣٨٤هـ.

١٥٠ - ديوان الأعشى الكبير (ميمون بن قيس). تعليق الدكتور محمد حسين. طبع بيروت - سنة ١٩٦٨م.

١٥١ - ديوان امرىء القيس. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. دار المعارف بمصر ١٩٥٨م.

١٥٢ - ديوان أمية بن أبي الصلت. طبعة بيروت سنة ١٣٥٣هـ.

١٥٣ - ديوان جران العود. مطبعة دار الكتب بالقاهرة ١٣٥٠هـ.

١٥٤ - ديوان جرير. تحقيق الدكتور نعمان أمين طه. دار المعارف بمصر ١٩٦١م.

١٥٥ - ديوان جميل بن معمر العذري. تحقيق الدكتور حسين نصار. دار مصر للطباعة - سنة ١٩٦٧م.

١٥٦ - ديوان حسان بن ثابت الأنصاري. تحقيق الدكتور وليد عرفات (مسلسلة جب التذكارية) بيروت سنة ١٩٧١م. وطبعة دار صادر - بيروت ١٣٨١هـ.

١٥٧ - ديوان الحطيئة. تحقيق أمين نعمان. مطبعة الحلبي - القاهرة ١٣٧٨هـ.

١٥٨ - ديوان الحماسة لأبي تمام. تعليق عبد المنعم خفاجي. مطبعة صبيح - القاهرة سنة ١٣٧٤هـ. وتحقيق الدكتور عبد الله عسيلان. نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض سنة ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

١٥٩ - ديوان خرنق بنت بدر. تحقيق الدكتور حسين نصار. وزارة الثقافة - مركز إحياء التراث - القاهرة سنة ١٣٨٩هـ.

١٦٠ - ديوان أبي داؤد الأيادي. تحقيق غوستاف غرنباوي. دار مكتبة الحياة - بيروت ١٩٥٠م.

١٦١ - ديوان ابن الدمينة. تحقيق أحمد راتب النفاخ. مكتبة دار العروبة - القاهرة سنة ١٣٧٨هـ.

١٦٢ - ديوان ذي الرمة. المكتب الإسلامي للطباعة والنشر ١٣٨٤هـ.

١٦٣ - ديوان الراعي (شعر الراعي وأخباره). تحقيق ناصر الحاني. دمشق ١٩٦٤م مطبوعات المجمع العلمي العربي.

١٦٤ - ديوان رؤبة بن العجاج (مجموع أشعار العرب) تصحيح وترتيب وليم بن الورد البروسي ليبزج ١٩٠٣م.

١٦٥ - ديوان أبي زيد الطائي. تحقيق الدكتور نوري حمودي القيسي. بغداد ١٩٦٧م.

١٦٦ - ديوان زهير بن أبي سلمى. دار الكتب سنة ١٣٦٣هـ.

١٦٧ - ديوان زيد الخليل الطائي. صنعة الدكتور نوري حمودي القيسي. مطبعة النعمان - النجف ١٩٦٨م.

١٦٨ - ديوان سحيم عبد بني الحسحاس. تحقيق عبد العزيز الميمني. مطبعة دار الكتب سنة ١٩٥٠م.

١٦٩ - ديوان الشماخ. تحقيق صلاح الدين الهادي. دار المعارف سنة ١٩٦٨م.

١٧٠ - ديوان أبي طالب (غاية المطالب في شرح ديوان أبي طالب) لمحمد خليل الخطيب. طنطا سنة ١٩٥١م.

١٧١ - ديوان طرفة بن العبد. تحقيق الدكتور علي الجندي. القاهرة سنة ١٣٧٨هـ.

١٧٢ - ديوان طفيل بن عوف الغنوي. تحقيق محمد عبد القادر أحمد. دار الكتاب الجديد - بيروت سنة ١٩٦٨م.

١٧٣ - ديوان عامر بن الطفيل. دار صادر - بيروت ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م.

١٧٤ - ديوان العباس بن مرداس السلمي - تحقيق يحيى الجبوري. المؤسسة العامة للصحافة والطباعة - بغداد سنة ١٣٨٧هـ.

١٧٥ - ديوان عبيد بن الأبرص. تحقيق الدكتور حسين نصار. طبع مصطفى البابي الحلبي سنة ١٩٥٧م.

١٧٦ - ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات. تحقيق محمد يوسف نجم. بيروت ١٣٧٨هـ.

١٧٧ - ديوان أبي العتاهية. طبعة دار صادر - بيروت ١٩٦٤م.

١٧٨ - ديوان العجاج. تحقيق الدكتور عزة حسن - بيروت ١٩٧١م.

١٧٩ - ديوان عدي بن زيد العبادي. تحقيق محمد عبد الجبار المعيبد. بغداد ١٩٦٥م.

١٨٠ - ديوان العرجي. تحقيق خضر الطائي ورشيد العبيدي. الشركة الإسلامية ببغداد سنة ١٣٧٥هـ.

١٨١ - ديوان علقمة الفحل. تحقيق لطفي الصقال ودريسة الخطيب. حلب ١٩٦٩م.

١٨٢ - ديوان عمر بن أبي ربيعة المخزومي. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. مطبعة السعادة سنة ١٣٧١هـ.

١٨٣ - ديوان عمرو بن قميئة. تحقيق حسن كامل الصيرفي. مطبعة دار الكاتب العربي سنة ١٣٨٥هـ.

١٨٤ - ديوان عنترة بن شداد. دار صادر - بيروت.

١٨٥ - ديوان الفرزدق. جمع محمد أحمد الصاوي. القاهرة ١٣٥٤هـ.

١٨٦ - ديوان القطامي. تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب. بيروت ١٩٦٠م.

١٨٧ - ديوان كثير عزة. تحقيق الدكتور إحسان عباس. بيروت ١٩٧١م.

١٨٨ - ديوان كعب بن زهير. دار الكتب سنة ١٩٥٠م.

١٨٩ - ديوان كعب بن مالك الأنصاري. تحقيق سامي العاني. بغداد ١٩٦٦م.

١٩٠ - ديوان كعب بن مالك الأنصاري. تحقيق سامي سلوم. مطبعة النعمان - بغداد ١٩٦٩م.

١٩١ - ديوان لبيد. تحقيق الدكتور إحسان عباس. الكويت ١٩٦٢م.

١٩٢ - ديوان المثقب العبدي. تحقيق حسن كامل الصيرفي. القاهرة ١٩٣١م.

١٩٣ - ديوان مجنون ليلى. تحقيق عبد الستار أحمد فراج. دار مصر للطباعة سنة ١٣٨٢هـ.

١٩٤ - ديوان مسكين الدارمي. تحقيق عبد الله الجبوري وخليل إبراهيم العطية. طبع بغداد سنة ١٩٧٠م.

١٩٥ - ديوان النابغة الذبياني. تحقيق الدكتور شكري فيصل. بيروت سنة ١٩٦٨م. وضمن مجموعة خمسة دواوين. طبع الوهبية سنة ١٢٩٣هـ.

١٩٦ - ديوان أبي نواس. المطبعة الحميدية المصرية سنة ١٣٢٢هـ.

١٩٧ - ديوان الهذليين. طبعة دار الكتب - نشر الدار القومية للطباعة والنشر سنة ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م.

قافية الذال

١٩٨ - ذيل الأمالي لأبي علي القالي. مطبعة دار الكتب المصرية - طبعة ثانية - ١٣٤٤هـ - ١٩٢٦م.

١٩٩ - الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب الحنبلي البغدادي. دار المعرفة - بيروت.

٢٠٠ - الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي. تحقيق الدكتور شوقي ضيف. مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٣٦٦هـ - ١٩٤٧م.

٢٠١ - رسالة الملائكة لأبي العلاء المعري. تحقيق محمد سليم الجندي. دمشق ١٩٦٣م.

٢٠٢ - رصف المباني في شرح حروف المعاني لأحمد بن عبد النور المالقي. تحقيق أحمد خراط. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق سنة ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

٢٠٣ - رغبة الآمل من كتاب الكامل للمرصفي. مكتبة الأسد بطهران سنة ١٩٧٠م.

٢٠٤ - الرماني النحوي للدكتور مازن المبارك. مطبعة جامعة دمشق سنة ١٩٦٣م.

٢٠٥ - روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات. لمحمد باقر الخوانساري - طبع طهران سنة ١٣٩٢هـ.

٢٠٦ - الروض الأنف للسهيلي. مطبعة الجمالية بالقاهرة سنة ١٣٣٢هـ.

٢٠٧ - الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم لمحمد إبراهيم الوزير. المطبعة السلفية بالقاهرة سنة ١٣٨٥هـ.

قافية الزاي

٢٠٨ - زهر الآداب وثمر الألباب للحصري. تحقيق محمد علي البجاوي. طبع مصطفى البابي الحلبي سنة ١٣٧٢هـ.

قافية السين

٢٠٩ - السبعة في القراءات لابن مجاهد. تحقيق الدكتور شوقي ضيف. طبع دار المعارف بمصر سنة ١٩٧٢م.

٢١٠ - السراج المنير شرح الجامع الصغير لعلي بن أحمد بن محمد العزيزي الشافعي. طبع مصطفى الحلبي بمصر سنة ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م.

٢١١ - سر صناعة الإعراب لابن جني. تحقيق مصطفى السقا وآخرين. مطبعة مصطفى البابي الحلبي ١٣٧٤هـ - ١٩٥٤م. ومخطوطة دار الكتب برقم ١٢٠ لغة.

٢١٢ - سلم الوصول إلى طبقات الفحول لحاجي خليفة. مخطوطة دار الكتب المصرية برقم ٥٢ تاريخ.

٢١٣ - سمط اللآلىء لأبي عبيد البكري. تحقيق عبد العزيز الميمني. دار التأليف ١٣٥٤هـ.

٢١٤ - سنن الترمذي. تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان. طبعة أولى - دار الفكر - بيروت ١٤٠٠هـ.

٢١٥ - سنن الدارمي (عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام). نشر دار إحياء السنة النبوية.

٢١٦ - سنن أبي داود (سليمان بن الأشعث بن اسحق). مطبعة الحلبي - القاهرة سنة ١٣٧١هـ.

٢١٧ - سنن ابن ماجه. تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي. مطبعة عيسى البابي الحلبي سنة ١٣٧٢هـ.

٢١٨ - سنن النسائي (أبي عبد الرحمن بن شعيب) المطبعة الميمنية بالقاهرة ١٣١٢هـ.

٢١٩ - السيرة الحلبية (إنسان العيون في سيرة الأمين المأمون لنور الدين الحلبي). طبع مصر ١٢٩٢هـ.

٢٢٠ - سيرة ابن هشام. مطبعة الحلبي - القاهرة سنة ١٣٧٥هـ.

قافية الشين

٢٢١ - شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي. مكتبة القدسي بالقاهرة سنة ١٣٥٠هـ.

٢٢٢ - شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. مطبعة السعادة سنة ١٣٣٧هـ.

٢٢٣ - شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي. تحقيق الدكتور محمد علي سلطاني. دار المأمون للتراث - دمشق ١٩٧٩م.

٢٢٤ - شرح أبيات سيبويه للنحاس. تحقيق زهير غازي زاهد. مطبعة الغرى بالنجف طبعة أولى - سنة ١٩٧٤م.

٢٢٥ - شرح أبيات المغني للبغدادي. تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق. دار المأمون - دمشق.

٢٢٦ - شرح أبيات المفصل والمتوسط للسيد الشريف الجرجاني. رسالة ماجستير لعبد الحميد جاسم الفياض - كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر سنة ١٩٨٦م.

٢٢٧ - شرح أدب الكاتب للجواليقي. المطبعة السلفية سنة ١٣٥٠هـ.

٢٢٨ - شرح الأزهار للإمام المهدي (مؤلف هذا الكتاب). مكتبة غمضان بصنعاء اليمن.

٢٢٩ - شرح أشعار الهذليين للسكري. تحقيق عبد الستار أحمد فراج محمود شاكر. مكتبة دار العروبة سنة ١٣٨٤هـ - القاهرة.

٢٣٠ - شرح الأشموني لألفية ابن مالك مع حاشية الصبان. طبع الحلبي سنة ١٣٦٦هـ.

٢٣١ - شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم. مصورة عن طبعة ١٣١٢هـ.

٢٣٢ - شرح ألفية ابن معط لابن الخباز. مصورة دار الكتب برقم ١٧٢٣ نحو.

٢٣٣ - شرح التسهيل لابن مالك. مخطوطة دار الكتب المصرية برقم ١٠ نحو - ش.
٢٣٤ - شرح جمل المرادي. مخطوطة دار الكتب المصرية برقم ٦٣ نحو - ش.
٢٣٥ - شرح جمل الزجاجي لابن عصفور. تحقيق الدكتور صاحب أو جناح. وزارة الأوقاف في الجمهورية العراقية سنة ١٩٨٢م.
٢٣٦ - شرح الجمل لطاهر بن بابشاذ. مخطوطة دار الكتب المصرية برقم ٥٦٧.
٢٣٧ - شرح درة الغواص للخفاجي. مطبعة الجوائب بالقسطنطينية ١٢٩٩هـ.
٢٣٨ - شرح ديوان امرىء القيس للسندوبي. مطبعة الاستقامة - القاهرة ١٩٥٣م.
٢٣٩ - شرح ديوان حماسة أبي تمام للتبريزي. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. مطبعة حجازي - القاهرة.
٢٤٠ - شرح ديوان حماسة أبي تمام للمرزوقي. تحقيق أحمد أمين وعبد السلام هارون. مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٦٩م.
٢٤١ - شرح ديوان المتنبي للبرقوقي. دار الكتاب العربي - بيروت ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
٢٤٢ - شرح ديوان المتنبي للعكبري (التبيان في شرح الديوان). طبع الشرقية سنة ١٣٠٨هـ.
٢٤٣ - شرح ديوان المتنبي للواحدي النيسابوري. طبع برلين سنة ١٨٦١م.
٢٤٤ - شرح الرسالة الوضعية العضدية لعصام الدين الإسفراييني. مخطوطة دار الكتب المصرية برقم ٩ وضع - طلعت.
٢٤٥ - شرح الشاطبية لابن القاصح. مطبعة مصطفى فهمي.
٢٤٦ - شرح شافية ابن الحاجب للرضي الاستراباذي. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد وزميليه. دار الكتب العلمية - بيروت ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
٢٤٧ - شرح شواهد الشافية للبغدادي. مطبوع مع شرح الشافية السابق.
٢٤٨ - شرح شواهد شروح الألفية للعيني. بهامش خزانة الأدب للبغدادي. طبعة بولاق ١٢٩٩هـ.

٢٤٩ - شرح شواهد ابن عقيل للجرجاوي. دار الفكر - بيروت - الطبعة الثانية.

٢٥٠ - شرح الشواهد للعاملي (شرح شواهد ألفية ابن مالك للسيد محمد آل السيد علي الموسوي العاملي). المطبعة العلوية بالنجف ١٣٤٣هـ.

٢٥١ - شرح شواهد قطر الندى وبل الصدى لصادق بن علي الحسيني الأعرجي. مخطوط في مكتبة بلدية الإسكندرية برقم ٤٤٣٦ نحو.

٢٥٢ - شرح شواهد كتاب سيبويه المسمى (تحصيل عين الذهب من معده جوهر الأدب في علم مجازات العرب) للأعلم الشنتمري. مطبوع بهامش الكتاب - الطبعة الأولى بالمطبعة الأميرية ببولاق ١٣١٦هـ.

٢٥٣ - شرح شواهد الكشاف لمحب الدين أفندي (مشاهد الأنصاف) مطبعة مصطفى الحلبي ١٩٦٦م.

٢٥٤ - شرح شواهد المغني للسيوطي - المطبعة البهية بمصر ١٣٢٢هـ.

٢٥٥ - شرح صحيح الترمذي. للإمام ابن العربي المالكي. المطبعة المصرية بالأزهر سنة ١٣٥٠هـ.

٢٥٦ - شرح العقائد النسفية للتفتازاني. طبع مصر سنة ١٣٢٩هـ.

٢٥٧ - شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - مكتبة محمد علي صبيح - القاهرة ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

٢٥٨ - شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك. تحقيق عبد المنعم هريدي. مطبعة الأمانة - القاهرة ١٩٧٥م.

٢٦٩ - شرح الفريد لعصام الدين الإسفراييني. بتحقيقنا. المكتبة الفيصلية بمكة المكرمة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٢٦٠ - شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لأبي بكر بن الأنباري. تحقيق عبد السلام هارون. دار المعارف - القاهرة ١٩٦٣م.

٢٦١ - شرح القصائد العشر للخطيب التبريزي. طبعة دار الآفاق الجديدة - بيروت ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م بتحقيق الدكتور فخر الدين قباوة.

٢٦٢ - شرح قصيدة بانت سعاد لابن هشام. المطبعة الأزهرية ١٣١٧هـ.

٢٦٣ - شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. مطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٦٧هـ - ١٩٤٨م.

٢٦٤ - شرح كافية ابن الحاجب للرضي الاستراباذي. أوفيست بيروت - دار الكتب العلمية.

٢٦٥ - شرح كافية ابن الحاجب لعصام الدين الإسفراييني - دار الطباعة العامرة - استانبول ١٣١٢هـ.

٢٦٦ - شرح كافية ابن الحاجب لابن فلاح النحوي اليمني. يقوم بتحقيقه الأخ الأستاذ محمد الطيب الإبراهيم - رسالة دكتوراه مسجلة في كلية اللغة العربية.

٢٦٧ - شرح كافية ابن الحاجب لمؤلفها. مصورة عن طبعة استانبول.

٢٦٨ - شرح الكافية الشافية لابن مالك. تحقيق الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي. من منشورات مركز البحث العلمي بمكة المكرمة، وطبع دار المأمون للتراث.

٢٦٩ - شرح كتاب سيبويه للرماني. مصورة مكتبة مجمع اللغة العربية بالقاهرة برقم ١٨٣ نحو.

٢٧٠ - شرح كتاب سيبويه للسيرافي. مخطوطة دار الكتب برقم ١٣٧ نحو. والأزهرية برقم ٤٢٤١ نحو.

٢٧١ - شرح الكوكب المنير لابن النجار الحنبلي. تحقيق الدكتور محمد الزحيلي، والدكتور نزيه حماد. مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة سنة ١٤٠٠هـ.

٢٧٢ - شرح اللباب للقالي السيرافي. مخطوط بدار الكتب برقم ١٥٢ - ش نحو.

٢٧٣ - شرح اللباب لنقرة كار. مخطوط بدار الكتب برقم ٢٠٨ نحو - تيمور.

٢٧٤ - شرح اللمحة البدرية في علم العربية لابن هشام. تحقيق الدكتور هادي نهر. طبع بغداد سنة ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

٢٧٥ - شرح لمع ابن جني للثمانيني. مخطوطة دار الكتب المصرية برقم ١٥٧٠.

٢٧٦ - شرح لمع ابن جني لابن الدهان (الغرة في شرح اللمع). مصورة معهد المخطوطات التابع لجامعة الدول العربية عن مخطوطة شهيد علي في تركيا برقم ٩٤٩.

٢٧٧ - شرح المعلقات السبع للزوزني. مكتبة المعارف - بيروت ١٩٧٢م.

٢٧٨ - شرح المفصل لابن يعيش. أوفسيت عالم الكتب - بيروت.

٢٧٩ - شرح المفضليات للأنباري. نشر كارلوس لايل - بيروت ١٩٢٠م.

٢٨٠ - شرح مقامات الحريري للشريشي. تصحيح عبد المنعم خفاجي. القاهرة سنة ١٣٧٢هـ.

٢٨١ - شرح المقدمة المحسبة لطاهر بن بابشاذ. تحقيق خالد عبد الكريم. الكويت ١٩٧٧م.

٢٨٢ - شرح المكودي مع حاشية ابن حمدون على ألفية ابن مالك. مطبعة الحلبي القاهرة.

٢٨٣ - شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش. تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة. المكتبة العربية - حلب ١٩٧٣م.

٢٨٤ - شرح النووي لصحيح الإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري. المطبعة المصرية بالأزهر ١٣٤٩هـ.

٢٨٥ - شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب. تحقيق طارق نجم عبد الله. رسالة ماجستير في كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر.

٢٨٦ - شروح سقط الزند. تحقيق عبد السلام هارون والسقا. دار الكتب المصرية - القاهرة سنة ١٣٦٨هـ.

٢٨٧ - شعراء النصرانية. تأليف الأب لويس شيخو اليسوعي. المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين - بيروت ١٩٢٤م.

٢٨٨ - شعر عبد الرحمن بن حسان الأنصاري. تحقيق الدكتور سامي مكي العاني. مطبعة المعارف - بغداد ١٩٧١م.

٢٨٩ - شعر عبد الله بن الزبير الأسدي. تحقيق يحيى الجبوري. طبع بغداد ١٩٧٤م.

٢٩٠ - شعر عمرو بن أحمر الباهلي. جمع وتحقيق الدكتور حسين عطوان. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

٢٩١ - الشعر والشعراء لابن قتيبة. تحقيق أحمد محمد شاكر. طبع دار المعارف ١٩٥٨م. والطبعة الثانية سنة ١٩٦٦م.

٢٩٢ - شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك. تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي. مكتبة دار العروبة - مطبعة لجنة البيان العربي سنة ١٣٧٦هـ بالقاهرة.

قافية الصاد

٢٩٣ - الصاحبي في فقه اللغة لابن فارس. المكتبة السلفية سنة ١٩١٠م.

٢٩٤ - صبح الأعشى للقلقشندي. دار الكتب المصرية سنة ١٣٤٠هـ.

٢٩٥ - الصبح المنير في شعر أبي بصير (ديوان الأعشيين). مطبعة أدلف هلزهوش - فيينا - ١٩٢٧م.

٢٩٦ - صحاح الجوهري (تاج اللغة وصحاح العربية). تحقيق أحمد عبد الغفور عطار. مطابع دار الكتاب العربي بمصر - طبعة ثانية - ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٢٩٧ - صحيح البخاري. المطبعة الأميرية بالقاهرة سنة ١٣١٤هـ.

٢٩٨ - صحيح ابن خزيمة. تحقيق الدكتور محمد مصطفى الأعظمي. شركة الطباعة العربية السعودية بالرياض - الطبعة الثانية - ١٤٠١هـ ١٩٨١م.

٢٩٩ - صحيح مسلم. دار الطباعة العامرة بالقاهرة سنة ١٣٣٢هـ.

٣٠٠ - صفة الصفوة لابن الجوزي. تحقيق محمد فاخوري. مطبعة الأصيل بحلب سنة ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.

٣٠١ - الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية لأبي اسحق إبراهيم بن الحسين النيلي. تحقيق محسن سالم العميري. رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى.

قافية الضاد

٣٠٢ - ضرائر الشعر لابن عصفور. تحقيق السيد إبراهيم محمد. طبعة ثانية - دار الأندلس سنة ١٩٨٢م.

٣٠٣ - الضرائر وما يجوز للشاعر دون الناثر للآلوسي. شرح محمد بهجة الأثري. المطبعة السلفية بالقاهرة ١٣٤١هـ.

٣٠٤ - الطالع السعيد للأفودي. تحقيق سعد محمد حسن. الدار المصرية للتأليف سنة ١٩٦٦م.

٣٠٥ - طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى. طبعة محمد حامد الفقي. القاهرة سنة ١٩٥٢م.

٣٠٦ - طبقات الشافعية الكبرى للسبكي. تحقيق محمود الطناحي وعبد الفتاح الحلو. مطبعة عيسى البابي الحلبي سنة ١٩٦٥م.

٣٠٧ - طبقات فحول الشعراء لابن سلام. تحقيق محمود شاكر. دار المعارف بمصر ١٩٥٢م.

٣٠٨ - الطبقات الكبرى لابن سعد. دار صادر - بيروت ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م.

٣٠٩ - طبقات المعتزلة (باب ذكر المعتزلة من كتاب المنية والأمل في شرح كتاب الملل والنحل) للإمام المهدي مؤلف هذا الكتاب. استسله المستشرق الإنجليزي توماس آرنولد، ونشره ضمن مطبوعات دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد سنة ١٣١٦هـ - ١٩٠٢م.

٣١٠ - طبقات النحاة واللغويين للعلامة ابن قاضي شهبة الأسدي. تحقيق محسن غياض. مطبعة النعمان بالنجف - العراق ١٩٧٤م.

٣١١ - طبقات النحويين واللغويين لأبي بكر الزبيدي. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم مطبعة الخانجي بمصر ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.

٣١٢ - الطرائف الأدبية للميمني. طبع لجنة التأليف والترجمة والنشر سنة ١٩٣٧م.

قافية العين

٣١٣ - العباب في شرح اللباب لنقرة كار. مخطوطة دار الكتب برقم ١٩٢ نحو.

٣١٤ - العبر في خير من غبر للذهبي. تحقيق صلاح الدين المنجد. طبع الكويت ١٩٦٠م.

٣١٥ - العرف الطيب في شرح ديوان أبي الطيب للشيخ ناصيف اليازجي. دار القلم - بيروت - لبنان.

٣١٦ - العقد الثمين في دواوين الشعراء الستة الجاهليين. طبع أوروبا سنة ١٨٤٩م.

٣١٧ - العقد الفريد لابن عبد ربه. لجنة التأليف والترجمة والنشر سنة ١٣٧٠هـ.

٣١٨ - العلم الشامخ في تفضيل الحق على الآباء والمشايخ للمقبلي. مع ذيله الأرواح النوافخ. طبعة أولى سنة ١٣٢٨هـ.

٣١٩ - عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك. مخطوطة دار الكتب المصرية برقم ٥٧٨ نحو - تيمور.

٣٢٠ - العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده لابن رشيق القيرواني. مطبعة أمين هدية - طبعة أولى - سنة ١٣٤٤هـ بالقاهرة.

٣٢١ - عون الوافية في شرح كتاب الكافية (شرح شواهد الشرح المتوسط لركن الدين الاسترابادي) لكمال الدين عبد الرحمن بن علي بن اسحق التميمي المتوفى سنة ٨٧٦هـ. تحقيق محمد أحمد حسن رشوان. رسالة ماجستير في كلية اللغة العربية بالأزهر.

٣٢٢ - عيون الأخبار لابن قتيبة. دار الكتب المصرية سنة ١٣٤٣هـ.

٣٢٣ - عيون الأزهار في فقه الأئمة الأطهار للإمام المهدي مؤلف هذا الكتاب. نشر وتعليق فضيلة الشيخ الصادق موسى من علماء الأزهر الشريف. طبعة دار الكتاب اللبناني - بيروت ١٩٧٥م.

قافية الغين

٣٢٤ - غاية الأماني في أخبار القطر اليماني للمؤرخ اليمني يحيى بن الحسين بن القاسم. تحقيق الدكتور سعيد عبد الفتاح عاشور، ومراجعة الدكتور محمد مصطفى زيادة. دار الكاتب العربي للطباعة والنشر - القاهرة ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.

٣٢٥ - الغاية في القراءات العشر لابن مهران. تحقيق محمد غياث الجنباز. طبعة أولى - الرياض ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٣٢٦ - غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري. نشر برجستراسر - مكتبة الخانجي بالقاهرة سنة ١٣٥١هـ - ١٩٣٢م.

٣٢٧ - غرر الخصائص الواضحة وعرر النقائض الفاضحة. لأبي اسحق برهان الدين إبراهيم بن يحيى المعروف بالوطواط. طبع دار الطباعة السنية - بولاق - القاهرة ١٣٨٤هـ.

٣٢٨ - غريب الحديث للخطابي. تحقيق عبد الكريم إبراهيم العزباوي. منشورات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٣٢٩ - غيث النفع للصفاقسي. المطبعة العامرة الشرفية بالقاهرة سنة ١٣٠٤هـ.

قافية الفاء

٣٣٠ - الفائق في غريب الحديث للزمخشري. تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم. مطبعة عيسى البابي الحلبي - القاهرة ١٣٦٤هـ - ١٩٤٥م.

٣٣١ - الفاخر للمفضل بن سلمة بن عاصم الكوفي. تحقيق عبد العليم الطحاوي. القاهرة ١٩٦٠م.

٣٣٢ - فتح الباري على صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني. طبع بولاق سنة ١٣٠١هـ.

٣٣٣ - فتوح البلدان للبلاذري. طبع بيروت ١٩٦٢م.

٣٣٤ - فجر الإسلام لأحمد أمين. نشر مكتبة النهضة المصرية - القاهرة.

٣٣٥ - فرائد القلائد للعيني. المطبعة الكاستلية سنة ١٢٩٧هـ.

٣٣٦ - فرائد اللآل في مجمع الأمثال للشيخ إبراهيم بن علي الأحدب الطرابلسي. المطبعة الكاثوليكية - بيروت سنة ١٣١٢هـ.

٣٣٧ - فرجة الهموم والحزن في حوادث وتاريخ اليمن للعلامة عبد الواسع بن يحيى الواسعي اليماني. مطبعة حجازي بالقاهرة - طبعة ثانية ١٣٦٦هـ - ١٩٤٧م.

٣٣٨ - فصل المقال في شرح كتاب الأمثال لأبي عبيد البكري. تحقيق الدكتور عبد المجيد عابدين والدكتور إحسان عباس. طبعة أولى سنة ١٩٥٨م.

٣٣٩ - الفصول الخمسون لابن معطي. تحقيق محمود محمد الطناحي. مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه - القاهرة.

٣٤٠ - فصيح ثعلب مع شروحه. نشر محمد عبد المنعم خفاجي. المطبعة النموذجية - القاهرة سنة ١٣٦٨هـ - ١٩٤٩م.

٣٤١ - فقه اللغة وسر العربية لأبي منصور الثعالبي. تحقيق مصطفى السقا وجماعة. مطبعة مصطفى البابي الحلبي - طبعة ثانية - سنة ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.

٣٤٢ - الفهرست لابن النديم. المطبعة الرحمانية بمصر سنة ١٣٤٨هـ.

٣٤٣ - الفوائد الضيائية (شرح الجامي لكافية ابن الحاجب). تحقيق أسامة طه الرفاعي. رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر.

٣٤٤ - الفوائد الموضوعة في الأحاديث الموضوعة للكرمي. دار العربية - بيروت ١٣٩٧هـ.

٣٤٥ - الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة للإمام محمد بن علي الشوكاني. تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني. دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ١٣٨٠هـ - ١٩٦٠م.

٣٤٦ - فوات الوفيات لابن شاكر الكتبي. طبع بولاق سنة ١٢٩٩هـ.

٣٤٧ - فيض القدير شرح الجامع الصغير للمناوي. طبع مصطفى محمد سنة ١٣٥٦هـ.

٣٤٨ - أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي للدكتور محمد إبراهيم البنا. دار البيان العربي - جدة ١٤٠٥هـ.

٣٤٩ - القاموس المحيط للفيروزآبادي. مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر سنة ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م.

قافية الكاف

٣٥٠ - الكافي شرح الهادي لأبي المعالي عبد الوهاب بن إبراهيم الزنجاني. تحقيق محمود فجال. رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر ١٩٧٨م.

٣٥١ - الكامل في التاريخ لابن الأثير. المطبعة الأزهرية سنة ١٣٠١هـ.

٣٥٢ - الكامل في اللغة والأدب للمبرد. نشر وليم رايت. طبع ليزج ١٨٦٤م.

٣٥٣ - الكتاب لسيبويه. تحقيق عبد السلام هارون. الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

٣٥٤ - كتاب سيبويه مع حاشية للأخفش. مخطوطة دار الكتب برقم ٦٥ نحو.

٣٥٥ - الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل للزمخشري. دار الفكر للطباعة والنشر.

٣٥٦ - كشف الخفاء ومزيل الألباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس للشيخ إسماعيل بن محمد العجلوني. مكتبة التراث الإسلامي بحلب.

٣٥٧ - كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة. طبع وكالة المعارف - استانبول ١٣٦٠هـ - ١٩٤١م.

٣٥٨ - الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكي بن أبي طالب. تحقيق الدكتور محيي الدين رمضان. طبع دمشق ١٩٧٤م.

٣٥٩ - كنز الحكماء وروضة العلماء (سيرة الإمام المهدي مؤلف هذا الكتاب) للحسن ابن الإمام المهدي أحمد بن يحيى بن المرتضى. مخطوطة في مكتبة الجامع الكبير الغربية بصنعاء اليمن برقم ١١٥ تاريخ.

٣٦٠ - الكنز اللغوي في اللسن العربي. نشر وتعليق الدكتور أوغست هفنر. المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين في بيروت ١٩٠٣م.

٣٦١ - ابن كيسان النحوي. حياته، آثاره، آراؤه للدكتور محمد إبراهيم البنا. دار الاعتصام - القاهرة ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

قافية اللام

٣٦٢ - اللامات لأبي القاسم الزجاجي. تحقيق الدكتور مازن مبارك. دمشق ١٣٨٩هـ.

٣٦٣ - اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة للسيوطي. المكتبة التجارية الكبرى - القاهرة.

٣٦٤ - لباب الإعراب لتاج الدين الإسفراييني. تحقيق عبد الباقي عبد السلام الخزرجي. رسالة ماجستير في كلية اللغة العربية سنة ١٩٧٩م. وتحقيق بهاء الدين عبد الوهاب عبد الرحمن. دار الرفاعي - الرياض ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.

٣٦٥ - لسان العرب لابن منظور. دار صادر. بيروت.

٣٦٦ - لمع الأدلة في أصول النحو لأبي البركات الأنباري. طبع دمشق ١٩٥٧م.

٣٦٧ - اللمع لابن جني. تحقيق حامد المؤمن. مطبعة العاني - بغداد ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

قافية الميم

٣٦٨ - ما اتفق لفظه واختلف معناه في القرآن المجيد للمبرد. تحقيق الأستاذ عبد العزيز الميمني. المطبعة السلفية.

٣٦٩ - ما تلحن فيه العامة. للكسائي تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب. مكتبة الخانجي - بمصر والرفاعي بالرياض ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م.

٣٧٠ - ما يجوز للشاعر في الضرورة لمحمد بن جعفر بن القزاز القيرواني. تحقيق الكعبي. الدار التونسية للنشر ١٩٧١م.

٣٧١ - ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج. تحقيق هدى محمود قراعة. نشر المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - القاهرة ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.

٣٧٢ - المؤتلف والمختلف للآمدي. تحقيق عبد الستار فراج. دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة ١٣٨١هـ - ١٩٦١م.

٣٧٣ - المبسوط في القراءات العشر لأبي بكر أحمد بن الحسين بن مهران. مخطوط في المكتبة الظاهرية بدمشق برقم ٣١٥ قراءات.

٣٧٤ - المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر لابن الأثير. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. مطبعة الحلبي بالقاهرة سنة ١٣٥٨هـ.

٣٧٥ - مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى. تحقيق الدكتور محمد فؤاد سزكين. مطبعة أمين الخانجي - القاهرة ١٩٦٢م.

٣٧٦ - مجالس ثعلب. تحقيق عبد السلام هارون. طبع دار المعارف بمصر سنة ١٩٤٨م.

٣٧٧ - مجالس العلماء للزجاجي. تحقيق عبد السلام هارون. وزارة الإرشاد - الكويت سنة ١٩٦٢م.

٣٧٨ - مجمع الأمثال للميداني. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. مطبعة السنة المحمدية سنة ١٣٧٤هـ.

٣٧٩ - مجمع البيان في تفسير القرآن للطبرسي. طبع بيروت ١٩٦١م.

٣٨٠ - محاضرات الأدباء للراغب الأصفهاني. جمعية المعارف بمصر ١٢٨٧هـ.

٣٨١ - المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات لابن جني، تحقيق عبد الحليم النجار وعلي النجدي ناصب وعبد الفتاح شلبي. المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية القاهرة ١٣٨٦هـ.

٣٨٢ - المحصول في علم الأصول لفخر الدين الرازي. تحقيق طه جابر الفياض. رسالة دكتوراه. كلية الشريعة بجامعة الأزهر سنة ١٩٧٢م.

٣٨٣ - المحكم والمحيط الأعظم لابن سيدة. تحقيق إبراهيم الأبياري. مطبعة الحلبي سنة ١٩٧١م.

٣٨٤ - الحكم والمحيط الأعظم لابن سيدة. تحقيق إبراهيم الأبياري. مطبعة الحلبي.

٣٨٥ - مختار الشعر الجاهلي. تحقيق مصطفى السقا. مطبعة مصطفى البابي الحلبي - الطبعة الثانية - ١٣٦٨هـ - ١٩٤٨م.

٣٨٦ - مختصر تفسير ابن كثير لمحمد علي الصابوني. دار القرآن الكريم - بيروت - الطبعة السابعة سنة ١٤٠٢هـ - ١٩٨١م.

٣٨٧ - مختصر سنن أبي داود للحافظ المنذري. تحقيق أحمد شاكر وحامد الفقي. مطبعة أنصار السنة المحمدية ١٣٦٨هـ.

٣٨٨ - مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه. نشر برجستراسر. المطبعة الرحمانية بمصر ١٩٣٤م.

٣٨٩ - المخصص لابن سيدة. المطبعة الأميرية بالقاهرة ١٣٢١هـ.

٣٩٠ - المذكر والمؤنث لابن الأنباري. تحقيق الدكتور طارق الجنابلي. بغداد ١٩٧٨م.

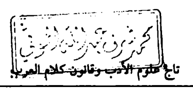
٣٩١ - المذكر والمؤنث للمبرد. تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب والدكتور صلاح الدين الهادي. طبع دار الكتب المصرية ١٩٧٠م.

٣٩٢ - مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. مطبعة نهضة مصر سنة ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م.

٣٩٣ - مراصد الإطلاع للبغدادي. تحقيق علي محمد البجاوي. مطبعة الحلبي بمصر ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.

٣٩٤ - المرتجل لابن الخشاب. تحقيق علي حيدر. دمشق ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

٣٩٥ - مروج الذهب ومعادن الجوهر للمسعودي. الطبعة الأولى بالأزهرية المصرية ١٣٠٣هـ.



٣٩٦ - المزهر للسيوطي. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ومحمد علي البجاوي. مطبعة عيسى البابي الحلبي ١٣٦١هـ.

٣٩٧ - المسائل الشيرازيات لأبي علي الفارسي. مصورة معهد المخطوطات برقم ١٥٠ نحو.

٣٩٨ - المسائل المشكلة (البغداديات) لأبي علي الفارسي. تحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوي. نشر وزارة الأوقاف العراقية. مطبعة العاني - بغداد.

٣٩٩ - المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل. تحقيق محمد كامل بركات. من منشورات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة.

٤٠٠ - المستقصي في أمثال العرب للزمخشري دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الثانية سنة ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

٤٠١ - المسلسل في غريب لغة العرب لمحمد بن يوسف التميمي. تحقيق محمد عبد الجواد. طبع القاهرة سنة ١٩٥٧م.

٤٠٢ - مسند الإمام أحمد بن حنبل. تحقيق أحمد شاكر. دار المعارف ١٣٦٥هـ.

٤٠٣ - المشوف المعلم في ترتيب الأصلح على حروف المعجم لأبي البقاء العكبري. تحقيق ياسين محمد السواس. من منشورات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة سنة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٤٠٤ - مصادر الفكر الإسلامي في اليمن لعبد الله محمد الحبشي. مركز الدراسات اليمنية - صنعاء.

٤٠٥ - مصارع العشاق للسراج جعفر بن أحمد بن الحسين. دار صادر - بيروت - سنة ١٩٥٧م.

٤٠٦ - المصون في الأدب للعسكري. تحقيق عبد السلام هارون. الكويت سنة ١٩٦٠م.

٤٠٧ - المضاف والمنسوب (ثمار القلوب في المضاف والمنسوب) لأبي منصور الثعالبي. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. دار نهضة مصر للطبع والنشر ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م.

٤٠٨ - المطالع السعيدة في شرح الفريدة للسيوطي. تحقيق نبهان ياسين الدليمي طبع بغداد ١٩٧٧م.

٤٠٩ - مطلع البدور ومجمع البحر لابن أبي الرجال. مصور عن مخطوطة مكتبة رضا رامبور بالهند برقم ٣٦٨٤ في مكتبة مركز البحث العلمي بمكة المكرمة.

٤١٠ - المطول شرح تلخيص المفتاح. للتفتازاني مع حاشية السيد الشريف الجرجاني - طبع استانبول.

٤١١ - المعارف لابن قتيبة. المطبعة الإسلامية سنة ١٣٥٣هـ.

٤١٢ - معاني الحروف للرماني. تحقيق الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي. دار نهضة مصر للطباعة والنشر - القاهرة ١٩٧٣م.

٤١٣ - معاني القرآن للفراء. تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار. عالم الكتب - بيروت - الطبعة الثانية ١٩٨٠م.

٤١٤ - المعاني الكبير لابن قتيبة. طبع حيدرآباد الدكن سنة ١٩٤٩م.

٤١٥ - معاهد التنصيص للعباسي. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - مطبعة السعادة بالقاهرة سنة ١٣٦٧هـ.

٤١٦ - معجم الأدباء لياقوت. مطبوعات دار المأمون بالقاهرة سنة ١٣٥٧هـ.

٤١٧ - معجم البلدان لياقوت. دار صادر - بيروت ١٩٥٥م.

٤١٨ - معجم الشعراء للمزرباني. دار الكتب العلمية - بيروت ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٤١٩ - معجم الشواهد العربية لعبد السلام هارون. مطبعة الدجوي سنة ١٩٧٢م.

٤٢٠ - معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع لأبي عبيد البكري. تحقيق مصطفى السقا. معجم لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٣٦٤هـ - ١٩٤٥م.

٤٢١ - معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة. مطبعة الترقي - دمشق سنة ١٩٥٧م.

٤٢٢ - المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم لمحمد فؤاد عبد الباقي. دار الشعب - القاهرة.

٤٢٣ - المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم لأبي منصور الجواليقي. تحقيق أحمد محمد شاكر. الطبعة الثانية - مطبعة دار الكتب سنة ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.

٤٢٤ - معرفة القراء الكبار للذهبي. تحقيق محمد سيد جاد. مطبعة دار التأليف سنة ١٩٦٩م القاهرة.

٤٢٥ - المعمرين لأبي حاتم السجستاني. مطبعة السعادة سنة ١٣٢٣هـ.

٤٢٦ - معيد النعم. للسبكي صاحب الطبقات. طبع جماعة الأزهر للنشر والتأليف.

٤٢٧ - مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام. تحقيق الدكتور مازن المبارك والدكتور محمد علي حميد الله. دار الفكر - بيروت - الطبعة الخامسة ١٩٧٩م.

٤٢٨ - مفتاح السعادة لطاش كبري زاده. طبع حيدرآباد الدكن سنة ١٣٢٩هـ.

٤٢٩ - مفتاح العلوم للسكاكي. المطبعة الأدبية بمصر سنة ١٣١٧هـ.

٤٣٠ - المفصل في علم العربية للزمخشري - طبع القاهرة سنة ١٣٢٣هـ.

٤٣١ - المفضليات للمفضل بن محمد. تحقيق عبد السلام هارون وأحمد شاكر. طبعة ثالثة - دار المعارف بمصر ١٩٦٤م.

٤٣٢ - المقاصد الحسنة للسخاوي. دار الكتب العلمية - بيروت ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٤٣٣ - مقاييس اللغة لابن فارس. تحقيق عبد السلام هارون. مطبعة الحلبي سنة ١٣٦٦هـ.

٤٣٤ - المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني. تحقيق كاظم بحر المرجان.

٤٣٥ - المقتصد في شرح التكملة لعبد القاهر الجرجاني. مخطوط في مكتبة الاسكوريال بمدريد.

٤٣٦ - المقتضب لأبي العباس المبرد. تحقيق عبد الخالق عضيمة. طبع المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - القاهرة ١٣٨٨هـ.

٤٣٧ - المقدمة الجزولية للجزولي. مخطوطة دار الكتب المصرية برقم ٣٦٢.

٤٣٨ - المقرب لابن عصفور. تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري. من منشورات رئاسة ديوان الأوقاف بالعراق - مطبعة العاني - بغداد ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.

٤٣٩ - المقصور والممدود لابن ولاد النحوي. تصحيح السيد محمد بدر الدين النعساني. الطبعة الأولى - مطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٢٦هـ.

٤٤٠ - المكلل بفرائد معاني المفصل للإمام المهدي مؤلف هذا الكتاب. مخطوط في مكتبة الجامع الكبير الشرقية بصنعاء اليمن برقم ١٧٦٧.

٤٤١ - ملحق البدر الطالع لمحمد بن محمد بن يحيى زبارة اليمني. مطبوع مع البدر الطالع للشوكاني - دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت - لبنان.

٤٤٢ - الملل والنحل للشهرستاني. مطبعة حجازي بالقاهرة سنة ١٣٦٨هـ - ١٩٤٩م.

٤٤٣ - الممتع لابن عصفور. تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة. المكتبة العربية بحلب سنة ١٩٧٠م.

٤٤٤ - المنتظم لابن الجوزي. دائرة المعارف العثمانية بالهند ١٣٨٤هـ.

٤٤٥ - المنصف (شرح تصريف المازني) لابن جني. تحقيق إبراهيم مصطفى وزميليه. طبع مصطفى الحلبي سنة ١٩٥٤م.

٤٤٦ - مهذب الأغاني للشيخ محمد الخضري. مطبعة مصر - القاهرة.

٤٤٧ - المهذب في القراءات العشر للدكتور محمد سالم محيسن. مكتبة الكليات الأزهرية - مصر ١٣٨٩هـ -١٩٧٨م.

٤٤٨ - الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري لأبي بشر الأمدي المتوفى سنة ٣٧٠هـ تحقيق السيد أحمد صقر دار المعارف بمصر ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

٤٤٩ - الموجز في النحو لابن السراج. تحقيق مصطفى الشويمي وابن سالم دامرجي. مؤسسة بدران للطباعة والنشر - بيروت ١٩٦٥م.

٤٥٠ - الموشي (الطراز الموشي في صناعة الإنشا) للشيخ محمد النجار (من علماء الأزهر الشريف). مطبعة التأليف بالفجالة بمصر سنة ١٨٩٤م.

٤٥١ - الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء للمرزباني. المطبعة السلفية بالقاهرة سنة ١٣٤٣هـ.

٤٥٢ - الموضوعات لابن الجوزي. تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان - الطبعة الأولى سنة ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.

٤٥٣ - الموطأ للإمام مالك. طبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر سنة ١٣٧٠هـ - ١٩٥١م.

٤٥٤ - الموفور من شرح ابن عصفور لأبي حيان. مخطوطة دار الكتب المصرية برقم ٦٤٩٩هـ.

٤٥٥ - ميزان الاعتدال للذهبي. نشر البجاوي - القاهرة سنة ١٣٨٢هـ.

قافية النون

٤٥٦ - نتائج الفكر في النحو للسهيلي. تحقيق الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم البنا. من منشورات جامعة قاريونس بليبيا ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

٤٥٧ - النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لابن تغري بردي. دار الكتب المصرية ١٣٥٥هـ - ١٩٣٦م.

٤٥٨ - نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. دار نهضة مصر بالفجالة سنة ١٣٨٦هـ.

٤٥٩ - نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ محمد طنطاوي. دار المعارف بمصر سنة ١٩٧٣م.

٤٦٠ - النشر في القراءات العشر لابن الجزري. تصحيح الشيخ علي محمد الضباع. دار الكتب العلمية - بيروت. وتحقيق الدكتور محمد سالم محيسن. نشر مكتبة القاهرة - مصر.

٤٦١ - نصب الراية للإمام الحافظ عبد الله بن يوسف الزيلعي. من مطبوعات المجلس العلمي بالهند سنة ١٣٥٧هـ - ١٩٣٨م.

٤٦٢ - نفح الطيب للمقري. طبع القاهرة سنة ١٣٠٢هـ.

٤٦٣ - النقائض بين جرير والفرزدق. تحقيق بيفان. طبعة ليدن سنة ١٩٠٥م.

٤٦٤ - نكت الهيمان لصلاح الدين الصفدي. طبع القاهرة سنة ١٣٢٩هـ.

٤٦٥ - نهاية الأرب للنويري. دار الكتب المصرية سنة ١٣٤٢هـ.

٤٦٦ - النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير. تحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي. طبع عيسى البابي الحلبي سنة ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م.

٤٦٧ - نهج البلاغة للإمام علي رضي الله عنه (جمع الشريف الرضي). تحقيق وشرح محمد أبو الفضل إبراهيم. مطبعة عيسى البابي الحلبي - طبعة أولى - ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م.

٤٦٨ - النهر الماد من البحر المحيط لأبي حيان. بهامش البحر - طبعة ثانية - دار الفكر - بيروت ١٣٩٨هـ.

٤٦٩ - النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري. دار الكتاب العربي - بيروت سنة ١٨٩٤م.

قافية الهاء

٤٧٠ - هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين لإسماعيل باشا البغدادي. طبع استانبول سنة ١٩٥٥م.

٤٧١ - همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي. دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت.

قافية الواو

٤٧٢ - الوافي بالوفيات صلاح الدين الصفدي. طبع استانبول سنة ١٩٣١م.

٤٧٣ - الوجيز في علم التصريف لأبي البركات الأنباري. تحقيق الدكتور علي حسين البواب. دار العلوم للطباعة والنشر - الرياض سنة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٤٧٤ - الوحشيات لأبي تمام. تحقيق عبد العزيز الميمني. دار المعارف بمصر سنة ١٩٦٣م.

٤٧٥ - وفيات الأعيان لابن خلكان. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. نشر مكتبة النهضة المصرية - القاهرة سنة ١٣٦٧هـ - ١٩٤٨م.

٤٧٦ - وقعة صفين لنصر بن مزاحم. تحقيق عبد السلام هارون. طبعة ثالثة سنة ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.



الجمهورية اليمنية
وزارة الثقافة والسياحة
صنعاء - الحصبة - ص.ب.: (٣٦)-(٢٣٧)
هاتف: ٢٣٥١١٤ - فاكس: ٢٣٥١١٣
بريد الكتروني moc@y.net.ye